

٢٠٩



أزمة المياه في المنطقة العربية الحقائق والبدائل الممكنة

تأليف : د. سامر مخيمر
خالد حجازي

مكتبة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت





سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

أزمة المياه في المنطقة العربية

الحقائق والبدائل الممكنة

تأليف: د. سامر مخيمر
خالد حجازي

ذو الحجة ١٤١٦ هـ - مايو / آيار ١٩٩٦ م

مؤسس السلسلة
أحمد مشاري العدواني
١٩٩٠ - ١٩٩٣

المحرر العام:

د. سليمان العسكري

هيئة التحرير:

د. فؤاد زكريا / المستشار

د. خليفة الوقيان

د. سليمان البندر

د. سليمان الشطي

د. سهام الفريح

عبدالرزاق البصير

د. عبدالرزاق العدواني

د. فهد الثاقب

د. محمد الرميحي

محررة التحرير:

د. سحر الهندي

المراسلات:

توجه باسم السيد الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
فاكس: ٤٨٧٣٦٩٤ ، ص. ب: ٢٣٦٩٦ - الصفاة - الكويت 13100

أزمة المياه في المنطقة العربيّة
الحقائق والبدائل الممكنة

المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبر عن رأي كاتبها
ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس

المحتويات

رقم
الصفحة

٧	مقدمة:
	الفصل الأول: إطار عام - مدخل إلى الموارد المائية
١١	في المنطقة العربية
	أولا: الموارد المائية في المنطقة العربية جغرافيا
١٣	وهندولوجيا
٢٨	ثانيا: القانون الدولي ونظم المياه الدولية
	الفصل الثاني: الأوضاع الحالية والمستقبلية لموارد المياه
٤٣	والاحتياجات المائية
	أولا: الموارد والاحتياجات المائية الحالية
٤٦	والمستقبلية لدول حوض النيل
٥٤	ثانيا: دول شبه الجزيرة العربية
٧٠	ثالثا: بلدان المشرق العربي
٧٨	رابعا: بلدان المغرب العربي وشمال أفريقيا
٨٦	خامسا: دول الجوار الجغرافي
٩١	العلاقات الدولية من منظور مائي
	أولا: العلاقات الدولية في إطار حوض
٩٤	نهر النيل
	ثانيا: العلاقات الدولية في حوض نهر
١١٠	دجلة والفرات
	ثالثا: العلاقات الدولية في حوض
١١٨	نهر الأردن
	رابعا: «غنائم الحرب»: الضفة الغربية
١٢٢	وقطاع غزة منذ عام ١٩٦٧
	خامسا: الليطاني وأنهار لبنان وحرب
١٣٦	إسرائيل عليها

المحتويات

رقم
الصفحة

الفصل الرابع :	البدائل الفنية المطروحة لتجاوز فجوة الموارد المائية	١٣٩
	أولا : عرض للبدائل	١٣٩
	ثانيا : المحددات المختلفة للبدائل المطروحة ..	١٧٠
	ثالثا : تقييم البدائل في إطار المحددات المختلفة ...	١٧٨
الفصل الخامس :	المياه ضمن سيناريوهات التسوية (الصراع/ التعاون)	١٧٩
	أولا : النظام الدولي وتطورات المستقبلية ...	١٨١
	ثانيا : جدل النظام العربي/ النظام الشرق أوسطي	
	تحت التشكيل	١٨٤
	ثالثا : المشاهد الاحتمالية لمستقبل المياه في الشرق الأوسط	١٩٨
الفصل السادس :	تجاوز الأزمة : القضايا والآفاق	٢٠٧
	أولا : الصورة التركيبية الكلية للأزمة المائية	٢٠٨
	ثانيا : نحو بديل عربي يساهم في تحقيق التنمية المستقلة الشاملة	٢٣٣
الهوامش :		٢٣٧
الملاحق :		٢٦٧
	ملحق رقم (١) : مصطلحات مائة أساسية ...	٢٦٩
	ملحق رقم (٢) : منحنيات بيانية	٢٧٧
	ملحق رقم (٣) : أشكال وخرائط	٢٩٧
	ملحق رقم (٤) : مواصفات المياه	٣١٩
	ملحق رقم (٥) : تكنولوجيات التحلية	٣٣٩

مقدمة

الماء هو أحد الموارد الطبيعية المتجددة على كوكب الأرض، وأهم ما يميزه كمركب كيميائي هو ثباته، فالكميات الموجودة منه على ظهر الأرض هي نفسها منذ مئات السنين. ويقدر الحجم الكلي للماء بحوالي ١٣٦٠ مليار متر مكعب، ٩٧٪ من هذا الحجم موجود في البحار والمحيطات، و٢٪ مجمد في الطبقات الجليدية. والمياه المالحة تمثل المصدر الرئيسي للمياه العذبة، وذلك عن طريق الدورة الهيدرولوجية للماء. فيومياً يتبخر من السطوح المائية ٨٧٥ مليار متر مكعب من الماء بفعل الطاقة الحرارية التي تصل إلى الأرض مع أشعة الشمس، وتحرك الرياح الهواء الرطب المعبأ بالبخار إلى أماكن أخرى ذات حرارة منخفضة حيث يتكثف مرة أخرى، ويسقط على شكل أمطار وثلوج، ويعوض بذلك الجزء الذي يستهلكه الإنسان.

وتعاني أغلب مناطق الوطن العربي من ندرة المياه، ويرجع ذلك إلى وقوعها في المنطقة الجافة وشبه الجافة من الكرة الأرضية. ومع نمو السكان في الوطن العربي فإن مشكلة الندرة تتفاقم كنتيجة منطقية لتزايد الطلب على المياه لتلبية الاحتياجات المنزلية والصناعية والزراعية.

ولا تقتصر مشكلة المياه في الوطن العربي على الندرة، وإنما تمتد إلى نوعية المياه التي تتدنى وتتحول إلى مياه غير صالحة للاستخدام لأسباب متعددة. وتسري مشكلة المياه على كل المصادر المائية في الوطن العربي، فالأنهار العربية الكبرى مثل النيل والفرات تنبع من دول غير عربية (دول الحوار الجغرافي)، وتجري وتصب في بلدان عربية، مما يجعل لدول النبع ميزة جيوبوليتيكية إستراتيجية في مواجهة البلدان العربية.

كما يتطلب الاستغلال الأمثل للمياه الجوفية ومياه الأمطار استثمارات ضخمة لإقامة التجهيزات والمرشحات اللازمة لهذا الاستغلال، كما أن مشروعات تحلية المياه تحتاج بالإضافة إلى الاستثمارات الضخمة، تكنولوجيا متقدمة. هكذا يصبح لكل مورد مشكلاته، وتصيح المشكلة المائية مشكلة متعددة الأبعاد، تحتاج للتعامل الناضج معها إلى آليات مؤسسية متقدمة قد لا تكون متوافرة حتى الآن.

ويتعامل هذا الكتاب مع تلك المشكلة المائية متعددة الأبعاد من منظور متعدد أيضا. يبدأ من الحقائق الجغرافية والتاريخية فضلا عن الاعتبارات النابعة من القانون الدولي، لينطلق عبر عملية تجسيد متتال إلى الإحاطة بسائر جوانب واعتبارات الموضوع السياسية والاقتصادية والفنية، وينتهي إلى استشراف المستقبل المائي.

وقد صممت بنية هذا الكتاب لتحقيق ذلك الهدف، لذا فقد جاءت على النحو التالي:

الفصل الأول: يغطي الجوانب التاريخية والجغرافية والهيدرولوجية، كما يفرد مساحة خاصة للتعامل مع المياه من منظور القانون الدولي.

الفصل الثاني: يبين الموارد المائية والاحتياجات المقابلة لها، وذلك في الحاضر والمستقبل. والغرض من تلك المقابلة بين الموارد والاحتياجات هو تحديد فجوة الموارد المائية الحالية والمستقبلية. وهذا من شأنه لفت أنظار المهتمين بهذا المورد وكذا صناع القرار لتلك الفجوة بغية مواجهتها.

الفصل الثالث: ويتناول العلاقات الدولية من المنظور المائي، ويرصد تاريخ التفاعلات الدولية المتعلقة بالمياه سواء الصراعية منها أو التعاونية في إطار الأحواض النهرية الكبرى.

الفصل الرابع: يبحث في تلك البدائل الفنية التي يمكن من خلالها تجاوز المشكلة/ الأزمة المائية عبر توفير كميات ونوعيات مناسبة من المياه. وي طرح كل بديل من خلال محدداته المختلفة البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الفصل الخامس: يتوج هذا الفصل العمل في الفصول السابقة عليه وذلك بتقديم تصور لمستقبل المتغير المائي عبر مدخلات متعددة. ولا يزعم هذا الفصل تقديم تصور تفصيلي للمستقبل وإنما يرمي إلى وضع خطوط عريضة وإضاءات تعين على قراءة واستشراف المستقبل المائي. إذ إن التصور التفصيلي للمستقبل يفوق حدود مثل هذه الدراسة، حيث يتطلب توافر خبرات متعددة وإمكانات تركز على قاعدة معلومات عريضة. وهذا لا يتأتى إلا لمركز بحثي راق ومتقدم نأمل أن نراه قائما في الأجل القريب.

الفصل السادس: يأتي هذا الفصل ليحقق غرضين، الأول هو إعادة توليف مجمل المعطيات والنتائج التي شملتها الفصول السابقة في سياق تحليلي يسمح بسد أي فجوات تكون قد نشأت في إطار الطرح السابق. والثاني هو طرح تصور لبديل عربي يركز على الصورة التركيبية الكلية لمسألة المياه، ويصب في مجرى عملية التنمية المستقلة والشاملة.

ويتوجه المؤلفان بالشكر إلى الأساتذة العرب أصحاب الكتابات الرصينة المدققة في الشأن المائي، ونرجو أن يحقق هذا الكتاب الغرض المنشود منه في إلقاء الضوء على أزمة المياه في المنطقة العربية عبر الحقائق والبدائل الممكنة.

المؤلفان

الفصل الأول

إطار عام

مدخل إلى الموارد المائية في المنطقة العربية

تمهيد

يشير عنوان هذه الدراسة «أزمة المياه في المنطقة العربية» سؤالاً أولياً يدور حول مدلول مصطلح «أزمة» الذي ورد في سياق العنوان. ويتطلب الأمر تقديم إجابة واضحة عن هذا السؤال كنقطة انطلاق لطرح الاعتبارات التاريخية والجغرافية والهيدروليكية فضلاً عن الاعتبارات النابعة من القانون الدولي في إطار هذا الفصل.

ويختلف مفهوم «الأزمة» المستخدم في إطار هذه الدراسة عن ذلك المستخدم في العلاقات الدولية خاصة في بعدها الإستراتيجي^(١). وإن كان ثمة مناطق للتماس بين المفهومين لا تخفى على فطنة القارئ. وينبع مفهوم «الأزمة» في صيغته المائية من ذلك الطابع التركيبي متعدد الأبعاد والمستويات لمشكلة المياه في المنطقة، فضلاً عن ندرة ومحدودية الموارد المائية وتلوي نوعية المياه في الوطن العربي، فإن الفجوة بين الموارد والاحتياجات في بعض دول الجوار الجغرافي، والطموح الإقليمي لدى البعض الآخر عبر استخدام المشتركات المائية، وغيرها من العوامل تتضافر وتشابك وتتقاطع خالقة جملة من المضاعفات والمشكلات والاختناقات الممتدة من الماضي مروراً بالحاضر والتي يتوقع استمرارها مستقبلاً.

وإذا كان موضوع الكتاب ينصب أساسا على المنطقة العربية، فإن التعرض بكثافة لقضية المياه في دول الجوار الجغرافي يبدو أمرا لا مناص منه. فنهر النيل ينبع من هضبة البحيرات ومرتفعات إثيوبيا، كما ينبع نهر دجلة والفرات من تركيا فضلا عن أن لنهر دجلة منابع بجمال زاجروس بإيران. كما يؤكد وجود إسرائيل في قلب المنطقة العربية واشتراكها في نهر الأردن مع دول عربية ضرورة تناول أزمة المياه في المنطقة العربية وانعكاسات تلك الأزمة على علاقاتها بدول الجوار الجغرافي، وكذلك انعكاسات طموحات وأطماع تلك الدول على الأزمة العربية.

وإذا كانت الفقرات السابقة قد انصبّت على توضيح فحوى عنوان الدراسة كنقطة تمهيدية لطرح الاعتبارات المشكّلة لإطار الدراسة فإن نقطة البداية في هذا الإطار تتمثل في تقديم لمحة تاريخية مقتضبة لعلها تقودنا بيسر إلى سائر الجوانب.

لقد لعب نهر النيل دورا مهما ورئيسيا في تاريخ مصر، وكانت أحوالها انعكاسا لتقلبات النهر. لذا فإن مراقبة النهر وتسجيل منسوبه كانا بامتزلة عمل رئيسي من أعمال الحكومة، كما أن جميع مقاييس النيل المحفوظة في الوقت الحاضر تعود إلى العصور الفرعونية المتأخرة أو إلى العصر البطلمي - الروماني وهي مبنية في حرم المعابد حيث إنها كانت تستخدم في توصيل مياه الفيضان إلى المعابد فضلا عن وظيفتها الأصلية في قياس مناسيب النيل^(٢).

ولقد أصبح موضوع هيدرولوجية نهر النيل موضوع دراسات منظمة منذ بدء القرن التاسع عشر مع بزوغ مصر الحديثة، حيث أدى التوسع الزراعي وإدخال المحاصيل التقليدية إلى ضرورة استخدام مياه النيل بطريقة تتسم بالكفاءة. ولم يستطع أحد أن يتتبع النيل إلى منابعه إلا في القرن التاسع عشر الميلادي، وفي عام ١٩٣٧ تم تحديد أقصى منابع النيل في الجنوب في قرية

روتانا بدولة بوروندي حيث ينبع نهر لوفيرانزا أقصى فرع إلى الجنوب لنهر روفونو أحد فروع نهر كاجيرا الذي يصب في بحيرة فيكتوريا^(٣).

وإذا كان القراعنة قد بنوا أول خزان موسمي في التاريخ (في عهد أمنحتب الثالث) واستخدموا أدوات رفع المياه كالشادوف والساقية، فإن البابليين كان لهم قصب السبق في ظهور أول نص قانوني مكتوب ينظم استعمال المياه فقد ورد في شريعة حمورابي النص التالي: «إن الماء يستعمل بالدرجة الأولى لشرب الإنسان والحيوان والاستعمال المنزلي ثم الري فالملاحة»، ولعل هذا النص يعكس مدى تأثير وجود حوض دجلة والفرات بالعراق وما لها من تأثير في حياة السكان، مما استدعى وجود هذا النص^(٤).

لقد عرف الفرس والإغريق والروم الذين حكموا المنطقة المياه كمصدر للطاقة لإدارة طواحين الغلال. كما سجل الأنباط الذين استقروا في صحراء شرقي الأردن في نهاية القرن الثاني قبل الميلاد أعمالاً هندسية مبدعة في تاريخ الري العربي، حيث أقاموا الخزانات وضخوا المياه الجوفية وحفروا البرك. وقد بني سد مأرب في اليمن قبل الميلاد بثمانية قرون لدرء الفيضان وتجميع المياه. وعرف المزارعون الأوائل في عسير وتهامة إنشاء السدود الترابية المؤقتة (العقوم) والدائمة التي مازال بعضها قائماً إلى اليوم بعمر يناهز ألفاً ومائتي عام. وقد ورد في القاموس المحيط في معنى مهندس أنه «مقدر مجاري القنى حيث تحفر» ولعل في بروز اللفظة دليلاً على ازدهار المراكز العلمية في القاهرة ودمشق وبغداد عقب زوال السيطرة الرومية على المنطقة^(٥).

أولاً: الموارد المائية في المنطقة العربية جغرافياً وهيدرولوجياً

تتمثل الموارد المائية الطبيعية في:

- مياه الأمطار.

- المياه الجوفية .

- مياه الأنهار أو الموارد المائية السطحية .

وفيا يلي نعرض لكل مورد من هذه الموارد :

١- الأمطار

تقع أغلب أراضي الوطن العربي في المنطقة الجافة وشبه الجافة التي يقل معدل سقوط الأمطار فيها عن ٣٠٠ ملليمتر سنوياً^(٦) . فإذا كان إمكان نجاح الزراعة بنسبة ٦٦٪ مرتبطاً بمعدل سقوط أمطار لا يقل عن ٤٠٠ ملليمتر سنوياً على أن يكون موزعاً بصورة منتظمة ، ويقل ذلك الإمكان إذا كان المعدل يتراوح بين ٢٥٠ - ٤٠٠ ملليمتر سنوياً ، بينما لا مجال إلا للرعي إذا قل معدل الهطول عن ٢٥٠ ملليمتر سنوياً^(٧) ، لذلك فإن التقدير الذي يذهب إلى تحديد نسبة الأمطار التي يمكن الاستفادة منها بـ ١٥٪ على مستوى الوطن العربي يبدو الأقرب إلى الصحة^(٨) . ويتراوح معدل سقوط الأمطار من ١٥٠٠ ملليمتر سنوياً في بعض المناطق مثل مرتفعات اليمن الشمالية ولبنان والمغرب والجزائر وتونس والسودان إلى نحو ٥ ملليمترات سنوياً في شمال السودان وليبيا^(٩) . مما يعكس انحرافاً كبيراً عن المتوسط (٣٠٠ ملليمتر سنوياً) سواء كان هذا الانحراف سلبياً أو إيجابياً .

وإذا قسمنا الوطن العربي إلى أقاليم فإننا نجد أن كمية الهطول الإجمالية البالغة ٢٢٣ مليار متر مكعب سنوياً موزعة على النحو التالي^(١٠) :

- ٢١٤ مليار متر مكعب في إقليم شبه الجزيرة العربية بنسبة ٩,٦٪ من الهطول الكلي ويقع أكثرها على سلسلة جبال ساحل البحر الأحمر وخليج عدن وجزء من الخليج العربي وخليج عمان .

- ١٧٤ مليار متر مكعب في إقليم المشرق العربي بنسبة ٧,٨٪ من المطول الكلي ويقع أكثرها بالمناطق الجبلية بلبنان وأقلها بالأردن.

- ٥٢١ مليار متر مكعب في إقليم المغرب العربي بنسبة ٢٣,٤٪ من المطول الكلي ويصل أكثرها على تونس وأقلها في الجزائر.

- ١٣٠٤ مليارات متر مكعب في المنطقة الوسطى بنسبة ٥٩,٢٪ من المطول الكلي ويصل أكثرها على السودان وأقلها على مصر.

وتشمل الأقاليم المذكورة الآتي:

- إقليم شبه الجزيرة العربية ويشمل: السعودية والكويت والإمارات والبحرين وقطر وعمان واليمن.

- إقليم المغرب العربي ويشمل: ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا.

- إقليم المشرق العربي ويشمل: العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن.

- المنطقة الوسطى وتشمل: مصر والسودان والصومال وجيبوتي.

٢- الموارد المائية الجوفية

يعرف حوض المياه الجوفية بأنه «طبقة أو عدة طبقات حاملة للمياه الجوفية تكونت بشكل طوبوغرافي أو تركيبى يسمح لها بتخزين حجم معين من المياه، كما يسمح لهذه المياه بالحركة بحكم نفاذية الطبقات المكونة للحوض»^(١١).

ويمكن التمييز بين نوعين من الطبقات المائية^(١٢):

- طبقات ذات موارد متجلحة، ويقصد بها تلك الموارد التي لا ينجم عن استثمارها لفترات طويلة أي هبوط في منسوب المياه الجوفية بها .

- طبقات ذات موارد أحفورية، وهي التي ينجم عن استثمارها لمعدلات طويلة هبوط في منسوب المياه الجوفية، مثل تلك الواقعة في إقليم شبه الجزيرة العربية والصحراء الكبرى، ونظرا لوقوع مختلف تلك الطبقات في المنطقة الجافة من الوطن العربي فإن مقدار تغذيتها يكون ضعيفا .

ويبلغ إجمالي المخزون المائي في الأحواض الجوفية ١٥,٣ مليار متر مكعب، ويتغذى هذا المخزون طبيعيا بنحو ٠,٠٠٤ مليار متر مكعب أي بنسبة ٠,٠٠٣٪ (١٣) . ويقع هذا المخزون في الأحواض الجوفية الآتية (١٤) :

- العرق الغربي الكبير : يقع جنوب سلسلة جبال أطلس في الجزائر ويتغذى من مياه الأمطار التي تهطل على سلسلة الجبال الشمالية . وتبلغ مساحته ٣٣٠ كم مربع وحجم المخزون به ١٥٠٠ مليار متر مكعب ويتغذى طبيعيا بنحو ٤٠٠ مليون متر مكعب .

- العرق الشرقي الكبير : ويقع شرق العرق الغربي الكبير والجهة الشرقية منه تتأخم الحدود بين الجزائر وتونس . وتبلغ مساحته ٣٧٥ كم مربع وحجم المخزون به ١,٧ مليار متر مكعب ويتغذى طبيعيا بنحو ٦٠٠ مليون متر مكعب .

- حوض تنزروفت : ويقع جنوب حوض العرق الغربي الكبير بالجزائر ومساحته ٢٤٠ كم مربع وحجم المخزون به ٠,٤ مليار متر مكعب ويتغذى طبيعيا بنحو ٢٠ مليون متر مكعب .

- حوض فزان : ويقع في الجزء الجنوبي الغربي من ليبيا ومساحته ١٧٥ كم مربع وحجم المخزون به ٠,٤ مليار متر مكعب ويتغذى طبيعيا بنحو ٦٠ مليون متر مكعب .

- حوض الصحراء الغربية: ويقع بين مصر وليبيا والسودان وتبلغ مساحته ١٨٠٠ كم مربع ويقدر المخزون به بنحو ٦٠٠٠ مليار متر مكعب ويتغذى بنحو ١٥٠٠ مليون متر مكعب.

- حوض دلتا النيل: ويقع في مصر وخزونه ٣٠٠ مليار متر مكعب وتقدر التغذية السنوية له بحوالي ٢٦٠٠ مليون متر مكعب.

والأحواض للمائية الجوفية المذكورة سابقا هي أحواض الصحراء الكبرى في شمال أفريقيا، أما الأحواض الرئيسية في المشرق العربي وشبه الجزيرة العربية فهي:

- حوض وادي حضرموت: وهو حوض ذو إمكانات محدودة حيث إن نحو ٣٠٪ من مياهه رديئة النوعية وتقدر التغذية السنوية له بنحو ٢٥٧ مليون متر مكعب.

- حوض الأزرق: ويشغل مساحة ١٣ ألف كم مربع كلها في الأردن وتقدر التغذية السنوية له بـ ٢٠ مليون متر مكعب.

- حوض عمان - الزرقا: مساحته ٨٥٠ كم مربع وتقدر التغذية السنوية له بنحو ٢٥ مليون متر مكعب.

٣- الموارد المائية السطحية (الأنهار)

لا يتجاوز عدد الأنهار المستديمة في الوطن العربي خمسين نهرا بما في ذلك روافد النيل ودجلة والفرات^(١٥). وتمثل الأنهار الرئيسية في الوطن العربي في نهر النيل أطول الأنهار العربية وأغزرها. والفرات الذي ينبع من تركيا ويدخل سوريا فالعراق ويصب في الخليج العربي، كما أنه يلتقي روافده من الدول الثلاث. ودجلة الذي ينبع من تركيا ويدخل إلى العراق بعد أن يمر بمسافة صغيرة في سوريا ويلتقي بالفرات في العراق. والعاصي الذي

ينبع من لبنان ويسير في سوريا ثم يدخل لواء الاسكندرون ليصب في البحر الأبيض المتوسط . ونهر الأردن الذي ينبع من عيون ويتشكل من ثلاثة أنهار : بانياس والدان من سوريا والحاصباني من لبنان وتتحد هذه الأنهار في الجزء الشمالي من وادي الحولة لتشكل نهر الشريعة ويدخل إلى بحيرة طبرية وبعد خروجه منها يرفده نهر اليرموك من سوريا . بينما يقع نهر الليطاني بالكامل في الأراضي اللبنانية^(١٦) . وفيما يلي عرض جغرافي هيدرولوجي لأهم هذه الأنهار وأكثرها تأثيرا في حياة السكان بالمنطقة^(١٧) .

أولا : نهر النيل

يعتبر نهر النيل نهرا مركبا نتج عن اتصال عدد من الأحواض المستقلة بعضها ببعض بأنهار نشأت خلال العصر المطير الذي تلا تراجع ثلوج العصر الجليدي الأخير منذ مايقرب من عشرة آلاف عام قبل الآن^(١٨) . ويبلغ طول نهر النيل ٦٨٢٥ كم وهو أطول أنهار العالم^(١٩) . وتبلغ مساحة حوضه نحو ثلاثة ملايين كم مربع^(٢٠) .

ولا ينطبق التقسيم التقليدي للأنهار على مجرى نهر النيل^(٢١) ، ولكن يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أقاليم مائية عريضة أو أنواع من الأقاليم : المنبع المصدر أو إقليم التصدير والإرسال ويمثل في هضبة البحيرات والحجشة ، ثم المجرى أو الممر أو إقليم المرور «السودان» ، فالمنصب أو إقليم الاستقبال «مصر»^(٢٢) .

وفيما يلي وصف نهر النيل^(٢٣) :

يستقبل النيل مياهه من مصدرين رئيسيين : الأول إقليم البحيرات الاستوائية ، والثاني الهضبة الإثيوبية .

وتتضم المنابع الاستوائية المجاري النهرية والبحيرات التي تقع في هضبة البحيرات والتي تضم مجموعتين : الأولى مجموعة بحيرة فيكتوريا

والثانية المجموعة الألبرتية . وتضم المجموعة الأولى حوض بحيرة فيكتوريا وحوض بحيرة كيوجا اللتين تتجمع مياههما في نيل فيكتوريا . أما المجموعة الثانية فتضم حوضي بحيرتي جورج وإدوارد وحوض نهر السمليكي الذي يصل بين بحيرتي إدوارد وألبرت ، بالإضافة إلى حوض بحيرة ألبرت التي يخرج منها نيل ألبرت ، ومن مياه ألبرت ومياه السيول على جانبيه تتكون جملة تصريف النهر الذي ينحدر إلى نيمولي حيث يعرف النهر بعد ذلك ببحر الجبل .

أما عن المنابع الإثيوبية فتمة ثلاثة روافد رئيسية هي : نهر السوبات ، النيل الأزرق ، نهر عطبرة . ويعزى الفضل لتلك الروافد الثلاثة في استمرار جريان النيل حتى البحر المتوسط . ويتبع نهر السوبات عند التقاء رافدين : «بيسور» و «بلور» بينما يبدأ النيل الأزرق من بحيرة تانا التي يبلغ ارتفاعها ١٨٤٠ مترا ومساحتها ٣٠٦٠ كم مربع ويتجه النيل الأزرق نحو الجنوب الشرقي في البداية ثم يدور نصف دورة قبل أن ينحدر نحو الشمال الغربي إلى سهول السودان ، وبعد النيل الأزرق أعظم روافد النيل وأغزرها مياهها لكثرة ما يتصل به من روافد . وينبع نهر العطبرة من المرتفعات الواقعة شمال بحيرة تانا ويتجه نحو الشمال الغربي ليلتقي «بالنيل النوبي» وهو الاسم الذي يطلق على الجزء الممتد من الخرطوم إلى أسوان ويضم الجنادل الستة التي تعد أهم ما يميز النيل النوبي ، أما الجزء الأخير من النيل «النيل الأعظم» فيمتد من أسوان ليشتهى إلى البحر الأبيض المتوسط .

ويبلغ الإيراد الطبيعي لنهر النيل عند أسوان من مصادره المختلفة ٨٤ مليار متر مكعب ، ولو قسمنا هذا الإيراد إلى وحدات مائية كل منها ١٢ مليار متر مكعب لكان هذا الإيراد سبع وحدات موزعة على النحو التالي :

جدول (١-١)

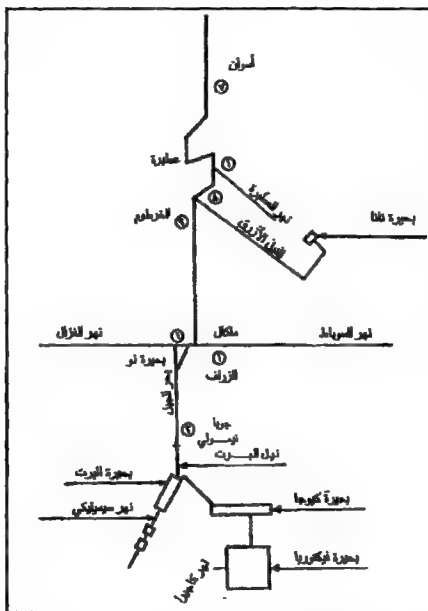
يوضح إيراد النيل من منابعه المختلفة^(٢٤)

١	بحر الجبل خلف منطقة السلود
١	نهر السوبات
٢	النيل الأبيض
٢	النيل الأزرق
١	نهر عطبرة
٧	الجملة

المصدر: د. عبدالعظيم أبو العطاء، د. مفيد شهاب، دفع الله رضا، نهر النيل - الماضي والحاضر والمستقبل، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية - جامعة الدول العربية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط١، ١٩٨٥، ص ٥٥.

ونهر النيل بوصفه من أول أنهار العالم لا يمكن أن يشكل وحدة بشرية أو سياسية واحدة^(٢٥). وقد رتبت الطبيعة للنيل قدرا كبيرا من تقسيم العمل الجغرافي، فالمطر للمنايع ثم يقل المطر باطراد كلما اتجهنا شمالا ويزداد نحو الجنوب. وعلى ذلك فالزراعة المطرية مطلقة وتامة في نطاق المنايع سواء أوغندا أو جنوب السودان أو إثيوبيا، وهي على النقيض من ذلك زراعة ري مطلقة وتامة في مصر، كما يتوافر لنطاق المنايع - بحكم تركيبته الجغرافية كهضاب شاهقة غزيرة المطر - مزية إمكان توليد الكهرباء^(٢٦). بحيث يمكن القول إن «المطر للمنايع والري للمصب، والزراعة المطرية والرعي للمنايع وزراعة الري للمصب، الكهرباء للمنايع والماء للمصب، أو بعبارة أخرى الكهرباء لأوغندا وإثيوبيا والماء لمصر وإلى حد ما السودان^(٢٧). أما عن المشروعات المقامة على النيل فتتمثل فيما يلي^(٢٨):

كروكي يمثل إيراد النيل من منابعه المختلفة



- ۲۹ -

١- خزان أوين :

بني على مخرج بحيرة فيكتوريا (على بعد ميلين) . وأنشئ عام ١٩٥٤ وسبقتة اتفاقية بين مصر وانجلترا . وقد اشتركت مصر في بنائه بدفع مبلغ ٤,٥ مليون جنيه لحكومة أوغندا تمثل نصيبها من تكاليف إنشاء السد وهو الجزء الوحيد الذي تم بناؤه من خطة التخزين المستمر التي تبنتها الحكومة المصرية ، حيث لم يكن للحكومة المصرية أي فائدة من الاشتراك في هذا المشروع إلا كجزء من خطة عامة كان المسؤولون المصريون في ذلك الوقت يسعون لتحقيقها وهي بناء خزان بحيرة ألبرت وقناة جونجلي .

٢- سد سنار

وقد أنشأته حكومة السودان عام ١٩٢٥ على النيل الأزرق بغرض زراعة القطن في أراضي الجزيرة بالسودان . وقد تضمنت اتفاقية ١٩٢٩ هذا السد .

٣- سد جبل الأولياء

أنشئ عام ١٩٣٧ على النيل الأبيض ، بغرض تخزين سنوي يقدر بـ ٢ مليار متر مكعب لتكملة الري الصيفي لمصر حيث يحجز ما يزيد على ٣ مليارات متر مكعب ويتبخر منها مليار متر مكعب ، وبعد إنشاء السد العالي وملئه في عام ١٩٧٥ سلمت الحكومة المصرية إدارة خزان جبل الأولياء للحكومة السودانية وذلك عام ١٩٧٧ وأصبح منذ ذلك الحين تابعا لها .

٤- سد الروصيرص

أنشأته حكومة السودان على النيل الأزرق عام ١٩٦٤ لتخزين ٣ مليارات متر مكعب على أن يتم السماح بتعليته لاستيعاب ٧ مليارات متر مكعب وذلك تنفيذا لاتفاقية ١٩٥٩ المنظمة لمياه النيل . وقد مول البنك الدولي للإنشاء والتعمير وكذلك حكومة ألمانيا الغربية إنشاءه بمبلغ ١٨ مليون جنيه .

٥- سد خشم القرية

أنشأته حكومة السودان على نهر عطبرة عام ١٩٦٤ لتخزين ١,٢ مليار متر مكعب لري أراضي حلفا الجديدة التي هاجر إليها سكانها من حلفا القديمة بالإضافة إلى توليد طاقة كهربية تقدر بحوالي ٧ آلاف كيلووات/ ساعة .

٦- خزان أسوان

يعد خزان أسوان الذي صممه مهندس الري الإنجليزي وليم ولكوكس أعظم التوسعات في عمليات الري المستديم (الموسمي) . وقد تم بناء الخزان عام ١٩٠٢ بسعة قدرها مليار متر مكعب . ولما زاد التوسع في المحاصيل الصيفية صارت الحاجة ماسة إلى زيادة المخزون فقرر تغطية السد مرتين، الأولى تمت عام ١٩١٢ والثانية عام ١٩٣٣ ، فأصبح يسع ٥,٢ مليار متر مكعب وقد بنيت في أعقاب بناء خزان أسوان سلسلة من القناطر على النيل للاستفادة من مياه الخزان (زفتى ١٩٠٣ ، إسنا ١٩٠٩ ، نجع حمادي ١٩٣٠) ووراء كل واحدة من هذه القناطر شقت قنوات لنقل الماء المخزون ورائها . وقد سمحت كمية المياه التي تحققت لمصر من هذا المشروع بالتوسع الرأسي (يعني التوسع الرأسي زيادة عدد المحاصيل التي تزرع في السنة وذلك على خلاف التوسع الأفقي الذي يعني زيادة مساحة الأراضي المزروعة) في الزراعة بمعدات لم تعرفها مصر على طول تاريخها .

٧- السد العالي

بدأ العمل في بناء السد العالي في يناير ١٩٦٠ بعد اتخاذ قرار ببنائه بشمالي سنوات ، وقد انتهى العمل في بنائه عام ١٩٧٠ وافتتح رسميا في يناير ١٩٧١ وقد تم البناء على مرحلتين : الأولى تم فيها تحويل مجرى النهر وبناء سدين يعرض المجرى لكشف قاع النهر (تمت في مايو ١٩٦٤) وفي المرحلة

الثانية تم بناء السد نفسه وهو صرح يبلغ عرضه عند قاعدته ٩٨٠ متراً
يتكون من نواة من الطفلة تغطيها طبقات من ركام الجرانيت والرمال،
تدعمها ستارة أفقية من الرمال الناعمة المانعة لتسرب المياه، وقد أدمج في
جسم النواة سدا التحويل الأمامي والخلفي اللذان كانا قد بنيا بغرض تحويل
مجرى النهر.

ويبلغ ارتفاع السد العالي ١٩٦ متراً (١١ متراً من منسوب القاع و ٨٥
متراً فوق سطح البحر إلى منسوب الطريق) وأعلى منسوب لحجز المياه
أمامه ١٨٢ متراً، وتم تصميم المضيق الموجود على الجانب الأيسر من
النهر بحيث يسمح بصرف ما يزيد على هذا المنسوب بتصريف أقصى
قدره ٢٤٠٠ متر مكعب في الثانية. وعلى أقصى منسوب تخزين تكون
المياه المحجوزة أمام السد العالي، بحيرة صناعية كبيرة يبلغ طولها ٥٠٠
كيلو متر مربع ومتوسط عرضها ١٢ كيلو متراً ويبلغ مسطحها نحو
٦٥٠٠ كيلو متر مربع (بحيرة ناصر).

وتبلغ سعة حوض التخزين ١٦٢ مليار متر مكعب موزعة على النحو
التالي:

- ٩٠ مليار متر مكعب سعة التخزين الحي بين منسوب ١٤٧ و ١٧٥.
- ٣١ مليار متر مكعب لتجميع الطمي على مدى ٥٠٠ عام.
- ٤١ مليار متر مكعب احتياطي للوقاية من الفيضانات العالية من
منسوب ١٧٥ إلى منسوب ١٨٢.

وتقسم المياه المخزنة في بحيرة السد (بحيرة ناصر) وفقاً لاتفاقية عام
١٩٥٩ بين مصر والسودان، فتتألف مصر ٥, ٧ مليار متر مكعب سنوياً بينما
يتألف السودان ٥, ١٤ مليار متر مكعب سنوياً. كما تنتج محطة توليد الكهرباء
طاقة كهربائية تقدر بنحو ١٠ مليارات كيلو وات/ ساعة.

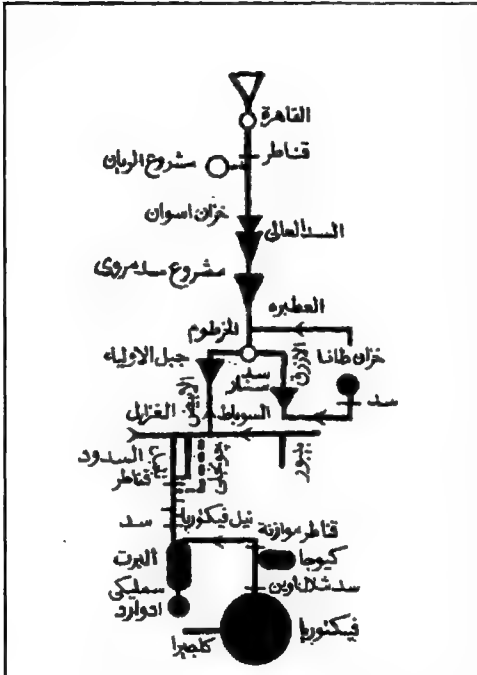
مشروعات التخزين المستمر في أعالي النيل (٢٩):

مرت مشروعات التخزين المستمر بمرحلتين: الأولى وقد شغلت النصف الأول من القرن العشرين حيث كان مشروع تأمين مياه التخزين المستمر مرتبطاً بضبط المياه في منابع النيل لتنظيم انسيابها للمستفيدين الرئيسيين آنذاك (مصر والسودان). وكان للمشروع الأول الذي أعده السير/ وليم جارميتين عام ١٩٠٤ ويرتكز على إقامة سد عند مخرج بحيرة ألبرت واستخدام البحيرة للتخزين المستمر، وتطهير مجاري بحر الزراف وتوسيعه للتقليل من المفقود في منطقة السد حتى يمكن للمياه التي ستدخر في البحيرة الوصول لأدنى النهر (٣٠).

ويعد المشروع الثاني في هذه المرحلة مشروع ماكديونالد (عام ١٩٢٠) الذي يتضمن بناء خزانين للتخزين الموسمي في سنار (على النيل الأزرق) وفي جبل الأولياء على النيل الأبيض جنوب الخرطوم وقناطر لضبط المياه عند نجع حادي وقناة تحويل في منطقة السد بجنوب السودان وتحويل بحيرتي تانا وألبرت إلى خزانين للتخزين المستمر (٣١).

أما عن المشروع الأهم فهو مشروع «هرست ويلاك وسميكه» بعنوان «المحافظة على مياه النيل في المستقبل» (٣٢)، وكان عصب المشروع هو استخدام البحيرات الاستوائية للتخزين المستمر للماء حيث تقل كمية البخر وتعرض الأمطار ما يتبخر ولا تتعرض للإلحاح وتتناز بحيرة ألبرت بشواطئها شديدة الانحدار وسطحها الصغير بالنسبة لسمكتها، لذا فهي أصلح البحيرات للتخزين لأن المفقود منها صغير بالنسبة لوحدة السعة. ويرتبط بتخزين الماء في البحيرات الاستوائية ضرورة نقله عبر أحراش منطقة السد وذلك عن طريق قناة يحول إليها الماء ويكون مخرجها عند قرية جونجلي (قناة جونجلي) لكي تصل بالمياه إلى قرب ملكال. وقد اتفقت مصر والسودان عام ١٩٧٤ على البدء بهذا الجزء وبدأ تنفيذه عام ١٩٧٨ ولكن

شكل (١-٢)
هيكل تخطيطي لمشروعات ضبط النيل



المصدر: د. جمال حمدان: شخصية مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٩٤٩.

العمل توقف عام ١٩٨٤ نتيجة للحرب الأهلية في جنوب السودان، وكان قد تم الاتفاق على تقسيم المياه مناصفة بين مصر والسودان (٩, ١ مليار متر مكعب/ لكل منهما) وتزيد الكمية إلى ٧ مليارات متر مكعب (٥, ٣ مليار متر مكعب/ لكل منهما) في حالة إتمام المرحلة الثانية للمشروع.

ويعد خزان بحيرة تانا من أهم مشروعات التخزين المستمر. وقد تم التخطيط لبناء مشروع السد عند مخرج بحيرة تانا بحيث يرفع منسوبها لمتر واحد في المرحلة الأولى ومترين في المرحلة الثانية بحيث توفر المرحلة الأولى بعد المفقود ١, ٢ مليار متر مكعب لمصر بينما توفر المرحلة الثانية ٤, ١ مليار متر مكعب للسودان بينما تستفيد إثيوبيا زراعيًا وفي مجال توليد الكهرباء. وثمة مرحلة ثانية لمشروع «هرست وبلاك وسميكة» تشتمل على عدد من المشروعات التي تستهدف الحد من مفقود المياه في حوض السوبات ويحر الغزال. ولكن هذه المشروعات لم تدرس دراسة تفصيلية حتى الآن.

أما المرحلة الثانية التي مرت بها مشروعات التخزين المستمر فقد بدأت بقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وقد تركزت مشروعات التخزين المستمر على بناء الخزانات وقنوات التحويل بداخل حدود مصر والسودان وصرف النظر مؤقتًا عن مشروعات أعالي النيل.

ثانياً: نهر دجلة والفرات :

أ- نهر الفرات :

يبلغ الطول الكلي لنهر الفرات من نقطة منابع أطول روافده (مراد صو) وحتى التقائه بنهر دجلة في القرنة ٢٩٤٠ كم وتبلغ مساحة حوضه ٣٨٨ ألف كيلو متر مربع^(٣٣). والفرات ينبع من جبال تركيا عند ارتفاع يزيد على ٣٠٠٠ متر فوق مستوى البحر في المنطقة الواقعة بين البحر الأسود وبحيرة فان وهو يتكون من رافدين (مراد - صو)، (قره - صو)

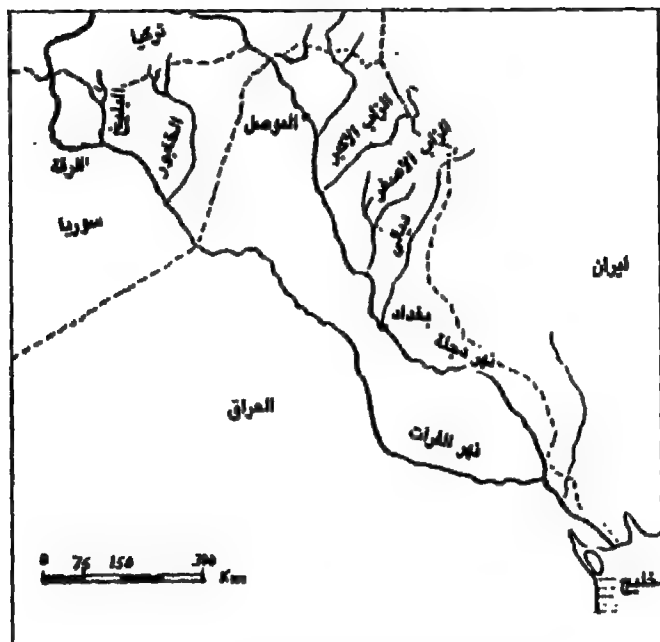
اللذين يلتقيان بالقرب من قرية «كيان» حيث يعرف النهر بعد ذلك باسم الفرات^(٣٤).

ثم يجري النهر في الأراضي التركية ثم الأراضي السورية وبعدها يدخل إلى الأراضي العراقية يلتقي بنهر دجلة مكونين شط العرب الذي يصب في الخليج العربي^(٣٥). وتصب في نهر الفرات داخل الأراضي السورية ثلاثة روافد أولها رافد الساجور عند الضفة اليمنى للنهر (معدل إيراده السنوي ١٨٠ مليون متر مكعب) ثم يصب رافد البليخ على الضفة اليسرى للنهر جنوب مدينة الدقة، ويلتقي بعد ذلك برافده الرئيسي الحابور الذي يلتقي بالنهر جنوب مدينة الزور عند البصرة (معدل إيراده السنوي ١,٥ مليار متر مكعب). كما تصب في النهر عدة وديان موسمية غير دائمة الجريان^(٣٦). ويدخل نهر الفرات الأراضي العراقية عند منطقة حصيبة ولا يوجد داخل الأراضي العراقية روافد تذكر لنهر الفرات إلا أن قنوات عدة للري تتفرع منه. ويلتقي الفرات بنهر دجلة في منطقة القرنة في جنوب العراق ليشكلا نهرا واحدا (شط العرب) الذي يبلغ طوله حتى الخليج ١٦٠ كم^(٣٧).

والمصدر الرئيسي لمياه الفرات يتمثل في الأمطار والثلوج المتساقطة في الأطراف العليا من حوض النهر. وتبلغ كمية الأمطار المتساقطة ٣٠٠ ملمتر عند الحدود السورية التركية، ١٠٠ ملمتر عند الحدود العراقية - السورية بينما يبلغ معدل المطول السنوي في المتوسط ١٠٠٠ ملمتر. والدورة السنوية لتصريف نهر الفرات يمكن أن تقسمها على النحو التالي (الفترة من مارس حتى يونيو التصريف العالي - الفترة من يوليو حتى أكتوبر التصريف المنخفض - الفترة من أكتوبر حتى مارس فترة التصريف المتوسط).

ويبلغ المتوسط السنوي لإيراد نهر الفرات عند نقطة الميث داخل الحدود العراقية ٣٠ مليار متر مكعب (قياسات الفترة من ١٩٣٣ حتى

خريطة رقم (١-١)
نهر اذجلة والفرات



المصدر: د. محمود فيصل الرفاعي: «أهمية استثمار المياه في نهضة الوطن العربي»، العلم والتكنولوجيا، العدد ١٧/١٨، يوليو ١٩٨٩، ص ١٧.

جدول (١-٢)
بعض السدود القائمة على نهر الفرات ومواقعها

اسم السد									
الموقع		مزرعة			تكنولوجيا			وحدة القياس	الغرض
الولاية	حيطة	التخزين	الطاقة	تطبيقات	التكلفة	تقنية	كميات		
-	٢١٨٨	٢١٨٨	٢٢٨٨	٢١٨٨	٢٢٨٢	٢٣٥٥	١٩٤١	٢٢ م٣	لإزالة الترسبات
٢٥٦	١١٢٣	١٠٩	١١٢٦	١٢	٤٩	٢٥٤	٣٠٦	٢٢ م٣	للمحطة الكهروكهربائية
-	٦٥٠	٢٧	٦٠٤	-	٨١٧	٢٦٨	٦٧٥	٢٢ م٣	مسطح للزراعة
-	-	٧٥	٨٠٠	٤٢٠	٢٤٠٠	١٨٠٠	١٢٤٠	مياهات	للزراعة الكهروكهربائية
معلق	قيد التنفيذ	معلق	معلق	قيد الدراسة	قيد التنفيذ	قيد التنفيذ	معلق		الرياح العالي

المصدر: الرجوع السابق، ص ١٧.

١٩٧٢)، ٦٥٪ منها تحدث خلال الفيضان^(٢٨)، وقد وصل نهر الفرات أعلى معدل له عام ١٩٦٨ حيث وصل إلى نحو ٥٢ مليار متر مكعب، بينما وصل أدنى معدل له عام ١٩٣٠ حيث وصل إلى نحو ١٠ مليارات متر مكعب. وقد تحدد معدل الإيراد السنوي لنهر الفرات بنحو ٢٨ مليار متر مكعب ويبلغ عند الحدود السورية التركية ٢٥ مليار متر مكعب بينما يبلغ عند الحدود العراقية السورية ٢٧ مليار متر مكعب^(٣٩).

أما عن المشروعات المقامة على نهر الفرات بغرض ضبطه فهي على النحو التالي^(٤٠):

١- السدود التركية على مجرى الفرات الرئيسي:

١- سد كيان^(٤١): وهو أول السدود التركية وأنجز عام ١٩٧٤ وسعته التخزينية ٧,٣٠ مليون متر مكعب والهدف الاساسي منه توليد الكهرباء ويقع عند التقاء رافدي الفرات الرئيسيين مراد صو، قره صو.

٢- سد قره ايه: اكتمل عام ١٩٨٦ وهو ثاني السدود الكبيرة التي نفذتها تركيا بغرض توليد الكهرباء وسعته التخزينية ٩,٥٤ مليار متر مكعب.

٣- سد أتااتورك: أكبر السدود التركية، ويعتبر رابع أكبر سد في العالم من حيث الحجم وسعته التخزينية ٨,٧ مليار متر مكعب، ويهدف إلى إنتاج الطاقة الكهربائية وإرواء مساحات واسعة من الأراضي تقدر بنحو ٨٧٠ ألف هكتار.

٤- نفق أورفه: يأخذ مياهه من سد أتااتورك ويبلغ طوله ٢٦,٤ كم وقطره ٧,٥ متر وهو عبارة عن نفقين كبيرين يبلغ تصريفهما ٣٢٨ متراً مكعباً/ ثانية، والغرض منه نقل مياه الفرات إلى سهول أورفه وحران.

ب- السدود السورية على مجرى نهر الفرات :

- ١- سد الطبقة: أكبر المشروعات التخزينية السورية على نهر الفرات ويهدف إلى ري مساحات واسعة وتوليد الكهرباء والسيطرة على فيضان النهر وقد تم إنجازه عام ١٩٧٤ وتمت تلبية منسوبه عام ١٩٨٨ .
- ٢- سد التنظيمي (البعث): الغرض منه إعادة تنظيم إطلاق التصارييف المطلقة من خزان الطبقة وتوليد الطاقة الكهربائية .
- ٣- سدا الحسكة الغربي والشرقي: على أحد روافد نهر الخابور والغرض منها الري لمساحات زراعية بالمنطقة .

ج- السدود المقامة على النهر في العراق :

- ١- سد القادسية: الذي أنجز عام ١٩٨٦ بغرض توليد الكهرباء .
- ٢- خزان الحبيانية: بعد إنشاء سد الرمادي وناظم الورار وقناة الورار النظامية أمكن الاستفادة من المياه المخزونة في أوقات الفيضان في المنخفض الطبيعي (الحبيانية) خلال إعادة المياه إلى نهر الفرات في موسم انخفاض مياه النهر وقت الصيف .
- ٣- سد الرمادي وناظم الورار: اللذان تم إنشاؤهما عام ١٩٥١ لتحسين الاستفادة من مياه الفرات وتنظيم توزيعها إلى القنوات الإروائية الفرعية .
- ٤- سد الفلوجة: الذي أنجز عام ١٩٨٦ لرفع منسوب المياه في نهر الفرات وتنظيم توزيعها إلى القنوات الإروائية المتفرعة من السد .
- ٥- سد الهندية: يرجع تاريخ إنشائه إلى عام ١٩١٣ في أواسط نهر الفرات وتم تجديده عام ١٩٨٨ .
- ٦- النواظم القاطعة الكبيرة: لتحسين الاستفادة من مياه نهر الفرات خصوصا في أوقات انخفاض مناسيب النهر .

ب- نهر دجلة^(٤٢):

ينبع نهر دجلة كما ينبع نهر الفرات من هضبة الأناضول جنوب شرق تركيا، ومن جبال طورس الشرقية وجبال زاغروس في إيران. ويدخل إلى العراق بعد مروره مسافة قصيرة في سوريا. وترفده في العراق عدة أنهار هي الزاب الكبير والزاب الصغير والعظيم وديالي والكرخة والطيب والدويرج. ويبلغ الوارد السنوي للنهر (التصرف في المتوسط) ١٨,٤٤ مليار متر مكعب، ومن الزاب الكبير ١٨,١٣ مليار متر مكعب ومن الزاب الصغير ١٧,٧ مليار متر مكعب ومن العظيم ٠,٧٩، ومن ديالي ٥,٧٤ مليار متر مكعب ومن نهر الكرخة ٦,٣٠ مليار متر مكعب ومن الدويرج ١,٠ مليار متر مكعب. ويوجد على نهر دجلة عدة خزانات للسيطرة على مياهه (دوكان دربندخان المنظمات المقامة عند سامراء لتوجيه المياه إلى منخفض وادي الثرثار وقت الفيضان خصوصا في الربيع). ويمكن أن تصل إمكانات إيرادات نهر دجلة في حالة استكمال منشآت تنظيمه إلى ٣٧ مليار متر مكعب توجه لأغراض الري والملاحة.

ثالثا: نهر الأردن^(٤٣):

ينبع نهر الأردن من أسفل جبل الشيخ (حرمون) الغربي والجنوبي من ارتفاع ٩١٠ أمتار وهو يفيض في الربيع عندما تذوب الثلوج في جبال حرمون. والنهر يبدأ بعد التقاء مياه نهر بانياس (١٦٠ مليون متر مكعب) الذي ينبع من سوريا بنهري الدان (٢٥٥ مليون متر مكعب) والحاصباني (١٦٠ مليون متر مكعب) الذي ينبع من السفوح الجنوبية الغربية لجبل حرمون في لبنان حيث يسير بعد ذلك في مجرى واحد رئيسي متجها إلى بحيرة الحولة يرفده نهر البريقيث قبل بلوغها (٢٠ مليون متر مكعب)^(٤٤)، بالإضافة إلى ينابيع الحولة (١٣٠ مليون متر

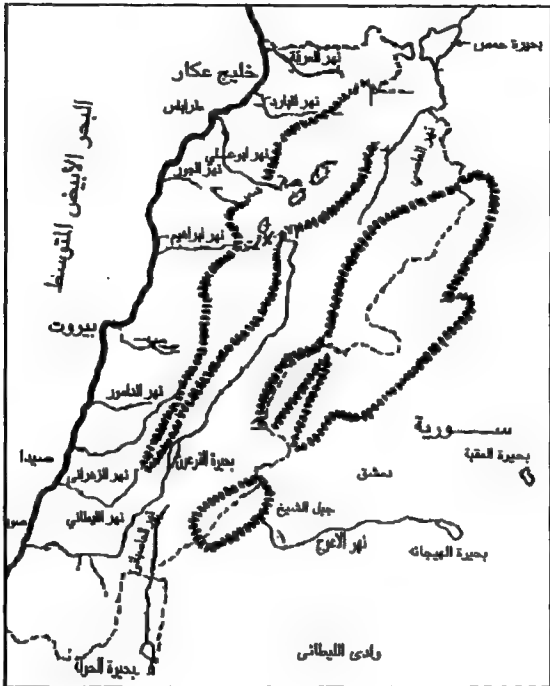
مكعب). ويواصل نهر الأردن جنوباً مخترقاً بحيرة طبريا والبحر الميت ترفده ينابيع طبريا (٢٤٠ مليون متر مكعب) ويرفده بعد طبريا نهر اليرموك وهو أهم روافد نهر الأردن على الإطلاق (٤٩٠ مليون متر مكعب) كما يتلقى النهر من مجاري الضفة الشرقية ٢٧٠ مليون متر مكعب و ٢٥٠ مليون متر مكعب من مجاري الضفة الغربية قبل وصوله إلى جنوب البحر الميت^(٤٥).

وعموماً يمكن تقسيم الوادي إلى ثلاثة أقسام: «الأردن الأعلى» ويمتد من المنبع حتى سهل الحولة ثم «الأردن الأوسط» الذي يشمل بحيرة طبريا والجزء الجنوبي حيث يسير النهر حتى التقائه باليرموك ثم «الأردن الأدنى» بين بحيرة طبريا والبحر الميت.

رابعاً: بعض الأنهار الأخرى:

يوجد إلى جانب الأنظمة النهرية الكبرى في المنطقة وأهمها النيل والفرات عدد من الأنهار الصغرى منها نهر «العاصي» الذي ينبع من لبنان ويسير في سوريا ويصب في البحر المتوسط بعد دخوله إلى وادي الاسكندرون. ويقدر الإيراد السنوي لنهر العاصي بمليار متر مكعب، وقد أقيمت عليه ثلاثة سدود في سوريا يبلغ مخزنها ٥٠٠ مليون متر مكعب^(٤٦). كما يوجد في لبنان إلى جانب أنهار الكبير والعاصي والخاصباني المشتركة بين لبنان وبلدان أخرى ١٢ نهراً يبلغ إجمالي إيرادها ٣ مليارات متر مكعب، أهمها نهر الليطاني أطول الأنهار اللبنانية^(٤٧)، المقام عليه سد القرعون الذي أنشئ عام ١٩٦٥ ويخزن ٢٢٠ مليون متر مكعب^(٤٨). ويوضح الجدول التالي (١ - ٣) والخريطة (١ - ٣) الأنهار التي تجري بالكامل داخل لبنان سواء الساحلي منها الذي يصب في البحر المتوسط أو الداخلي الذي ينبع ويصب بالكامل داخل الأراضي اللبنانية:

خريطة رقم (١ - ٣)
أنهار لبنان



المصدر: المرجع السابق مباشرة، ص ٢٠١

جدول (١-٣)

الأنهار التي تجري داخل لبنان

٢ اسم النهر	طول المجرى (كم)	مساحة الحوض (كم)	التصريف (مليون م ^٣)		ملاحظات
			١٩٧٠	١٩٧١	
١ ليطوان	٤٤	١٦٥	٦٥	٦٥	ينبع من جبال مكار ويصب في خليج مكار
٢ مرقنة	٢٧	١١٥	٦٥	٦٦	ينبع من جبال مكار ويصب في خليج مكار
٣ البارد	٤٤	٢٧٧	٤٧	٤٨	ينبع من جبال المكمل والقنية ومكار
٤ أبو علي	٤٤	٢٧٧	٤٧	٤٨	ينبع من مغارة كافي قرب نبع مارموسكيس
٥ البسول	٢٨	١٨١	٨١	٧٥	ينبع من جبل المتطرة قرب كفورين
٦ أبو سمير	٢٠	٢٢٠	٤٨٨	٥٧	ينبع من مغارة الحقا ومن نبع العاتورة
٧ المكمل	٣٨	٢٦٠	٤٤٨	٤٥٢	ينبع من مغارة غيتا وترفده مياه نهر العسل والذين
٨ بصروت	٤٢	٢٢٦	١٤	١٤	ينبع من جبل المكلمة
٩ الدصور	٣٧	٢٨٨	٢٥٥	٢٤٦	ينبع من نبع الصفا وينبع من دارة ونبع الحايون
١٠ الزمراني	٥٥	٨٨	١٦	٢٨	ينبع من نبع المكلمة في مكمل جبل جبار
١١ الأولسي	٤٨	٢٠٤	٤٨٢	٤٨٤	يعرف مجراه الأمامي بنهر الباروك وترفده مياه مجزعين
١٢ اللطاني	٧٠	٥٦٨	٧٧١	٧٧١	مكتبة تصريف النهر قرب بناء سد القرمون
إجمالي التصريف					

(*) تقدير ١٩٧٠ وفقا لبرنامج الأمم المتحدة للإتماء عن المياه الجوفية في لبنان عام ١٩٧٠.

- تقدير ١٩٧١ وفقا لتقديرات وزارة المولرد المائية والكهربائية عن الوضع المائي في لبنان عام ١٩٧١.

- تقدير ٧٧/٧٥ وفقا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة اللبنانية عن المياه في شمال لبنان وجنوبه.

المصدر: سعد الدين ملل، «الثروة المائية في لبنان»، العلم والتكنولوجيا، العدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص ١٨٠.

القانون الدولي ونظم المياه الدولية :

يعني مصطلح «نظام المياه الدولية» الذي حل محل وصف «النهر الدولي» : تلك المياه التي تتصل بينها في حوض طبيعي حتى امتداد أي جزء من هذه المياه داخل دولتين أو أكثر . ويشمل «نظام المياه الدولية» المجرى الرئيسي للنهر وروافده سواء الإنشائية (المنابع) أو التوزيعية (المصبات) . ويعني «حوض النهر» الوحدة الجغرافية والطبيعية التي تكون مجرى المياه وتحدد كم ونوع المياه . ويكفي في الفقه القانوني الحديث أن يكون أحد روافد النهر (النظام المائي) دوليا كي يعد حوضه دوليا^(٤٩) .

وتخضع عملية تنظيم المياه الدولية للمبادئ العامة للقانون الدولي المكتوبة أو المستقرة عرفا . وإذا وجدت اتفاقيات خاصة ثنائية أو جماعية بين دول النظام المائي الدولي تعنى بتنظيم حصص دول النظام أو أي شأن من شؤون استغلال النظام مثل الملاحة ، فإن هذه الاتفاقيات يصبح لها أولوية في التطبيق إعمالا للقاعدة القانونية «الخاص يجب العام»^(٥٠) .

وتدخل أنظمة المياه الدولية كجزء من الإقليم البري المغمور بالمياه في أقاليم الدول التي تخترقها أو يفصل بينها بحيث تخضع لمبدأي «السيادة» أي احترام سيادات الدول وحرياتها في التصرف و«المساواة في السيادة» أي ممارسة كل دولة حقوقها على إقليمها بحرية كاملة شريطة أن تلتزم باحترام حقوق الدول الأخرى على أقاليمها^(٥١) .

وإذا كان «مبدأ هارمون» الذي يقضي بالسيادة المطلقة والتامة للدولة على الجزء الذي يمر في إقليمها من النهر الدولي بحيث يمكنها أن تستغله كما تشاء دون التفات لمصالح الآخرين قد لاقى بعض القبول الفقهي فيما قبل القرن التاسع عشر ، فإن الفقه الحديث في القرنين التاسع عشر والعشرين يجمع على أن سلطات الدول على الأنظمة المائية الدولية سلطات مقيدة ، وأن استغلال

الدول للجزء الواقع في أراضيها مشروط بعدم الإضرار بباقي دول النظام وضرورة الاتفاق على كلفة شؤون الاستغلال التي تنال من حقوق الآخرين^(٥٢).

وتستند المعالجة القانونية لنظم المياه الدولية إلى قواعد القانون الدولي التي نشأت عن طريق العرف وأكدها الاتفاقيات الدولية والأحكام القضائية . وقد أكدت جمعية القانون الدولي أربعة من هذه المبادئ خلال دورتها الثامنة والأربعين التي عقدت في نيويورك عام ١٩٥٨ وهي^(٥٣):

١- كل نظام للأنهار والبحيرات يتتمي لحوض صرف واحد يجب معاملته كوحدة متكاملة وليس كأجزاء منفصلة .

٢- فيما عدا الحالات التي تنص عليها اتفاقيات أو أدوات أخرى أو عرف ملزم للأطراف المعنية ، فإن كل دولة مطللة على النظام لها الحق في نصيب معقول ومتساو في الاستخدامات المفيدة لمياه حوض الصرف .

٣- على الدول المشاركة في حوض النهر احترام الحقوق القانونية للدول الأخرى المشاركة فيه .

٤- يتضمن التزام الدول المشاركة في الحوض باحترام حقوق شريكاتها الالتزام بمنع الآخرين ممن تتحمل مسؤوليتهم وفق قواعد القانون الدولي من تجاوز الحقوق القانونية لباقي الدول المشاركة في الحوض .

وبالإضافة إلى القواعد الأربع السابقة فإن القواعد المنظمة لاستغلال الأنظمة المائية الدولية تتمثل فيما يلي^(٥٤):

١- حماية الحقوق المكتسبة ، و«الحقوق المكتسبة» تعني الاستغلال المتواتر لفترة طويلة دون اعتراض باقي دول النظام المائي الدولي ، ويضيف الفقه القانوني الحديث لهذا الاستغلال حتى يشكل حقا مكتسبا واجب الحماية أن يكون نافعا ومفيدا ومعقولا .

٢- الالتزام بالتشاور عند تنفيذ مشروعات خاصة بالنظام المائي الدولي بحيث يصبح على كل دولة لدى استغلالها للجزء الواقع داخل حدودها وتأثيره الدول الأخرى المتشاطئة أن تشاور معها .

٣- عدم السماح لأي دولة أن تمارس حقوق استغلال النظام المائي إلا إذا تراضت دول النظام على ذلك .

٤- منع الاستغلال الضار، فليس لأي دولة من دول النظام المائي أن تنفرد باستغلال الجزء الواقع داخل حدودها بشكل يؤدي إلى إصابة الآخرين بالضرر، وذلك تطبيقاً لمبدأ عدم التعسف في استعمال الحق .

وقد فصلت قواعد هلسنكي (١٩٦٦)^(٥٥) في مادتيها الرابعة والخامسة ماهية النصيب العادل والمعقول لكل دولة في الاستخدامات المفيدة لمياه النظام المائي الدولي وذلك على النحو التالي :

إن النصيب العادل لا يعني النصيب المتساوي، بل إن احتياجات كل دولة من دول الحوض للمياه على المستوى الاقتصادي والاجتماعي هي القاعدة التي يتحدد بمقتضاها نصيب كل الدول . كما يقصد بتعبير «الاستخدامات المفيدة» تلك الاستخدامات التي يجب أن تحقق فوائد اقتصادية أو اجتماعية للدولة المستخدمة . ويتم تحديد النصيب المعقول أو العادل في ضوء العناصر ذات الصلة في كل حالة على حدة، وهذه العناصر تتمثل فيما يلي :

أ- جغرافية الحوض بمعنى امتداد حوض الصرف داخل كل دولة من دول الحوض .

ب- هيدرولوجية الحوض .

ج- حالة الطقس المؤثرة في الحوض .

د- الاستخدامات السابقة والحالية لمياه الحوض .

هـ- الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة .

و- تعداد السكان الذين يعتمدون على مياه الخوض في كل الدول المشاركة فيه .

ز- مدى توافر مصادر بديلة .

ح- تفادي حلوث مفقود غير ضروري أثناء استخدام مياه الخوض .

ي- مدى إمكان تعويض واحدة أو أكثر من دول الخوض كوميالة لضبط النزاعات بين مستخدمي المياه .

ك- المدى الذي يمكن تحقيقه في إشباع احتياجات إحدى دول الخوض دون التسبب في ضرر كبير لدولة أخرى .

وتؤخذ العناصر ذات الصلة في الاعتبار مجتمعة مع تحديد الوزن النسبي لكل من هذه العناصر بمدى أهميته مقارنا بغيره من العناصر .

بقي أن نشير في هذا العرض القانوني الموجز إلى موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٥/١٢/١٩٨٠ على مشروع قرار برقم ١٦٣/٣٥ يوصي بأن تبدأ لجنة القانون الدولي في إعداد مسودة بنود قانون أشكال الاستغلال غير الملاحق لموارد المياه الدولية . وقد وضعت اللجنة مسودة من سبعة عشر بنداً وهي تمثل في جوهرها تنظيمًا للمبادئ القائمة فعلاً^(٥٦) .

الفصل الثاني

الأوضاع الحالية والمستقبلية لموارد المياه والاحتياجات المائية

يتناول هذا الفصل الموارد والاحتياجات المائية ، وذلك على مستوى كل دولة من دول المنطقة العربية مصنفة ضمن أحواضها النهرية ووفقا لانتهاها لمجموعة جغرافية ، كما يتناول الوضع المائي لدول الجوار الجغرافي التي تشترك مع الدول العربية في مورد مائي أو أكثر .

وعملية دراسة الموارد والاحتياجات المائية بالتعريف تقع في إطار عملية أشمل هي عملية تقييم الموارد المائية ، والتي تعني «كافة الأعمال التي تؤدي في نهايتها إلى فهم أحسن لكمية ونوعية موارد المياه»^(١) ، في حين تعني الاحتياجات المائية «كمية المياه المطلوبة في وقت معين بمعدل معين لتغطية ما يتطلبه غرض ما كالزراعة أو الشرب أو الملاحة أو الصناعة»^(٢) .

والغرض من دراسة الموارد والاحتياجات المائية هو تعيين كميات المياه الداخلة والخارجة لأي نظام مائي بغرض تحديد التوازن ، وما إذا كانت هناك فجوة مائية من عدمه .

وتتمثل خطوات دراسة الموارد والاحتياجات المائية فيما يلي :

١ - تحديد التغير المستقل المتمثل في تعداد السكان بداية من عام ١٩٩٠ ، ثم عام ٢٠٠٠ ، ثم ٢٠٢٥ وذلك اعتمادا على بيانات البنك الدولي للإنشاء والتعمير والتي تنشر في الملحق الإحصائي للتقارير السنوية للتنمية في العالم . كما يتم أخذ الحجم الافتراضي لثبات عدد السكان في الاعتبار وتحديد العام

الذي يتوقع أن يحدث فيه هذا الحجم . وتعتبر هذه البيانات بمنزلة فرضية خارجية لما سيرد في جداول الدول المختلفة (معطى) .

٢- ويتم إيراد بيانات المواد المائية مبنية إلى موارد تقليدية (سطحية وجوفية) وغير تقليدية (تحلية ومعالجة وإعادة استخدام) . مع الأخذ في الاعتبار عدم قابلية الموارد المائية للزيادة عند حد معين (التقليدية إلى أقصى المتاح ، وغير التقليدية إلى الحدود التي تتجاوز فيها التكلفة العائد أو أن تكون الأخطار على البيئة أكبر من المزايا المتوقعة من أعمال هذه الطريقة) .

٣- ويتم تحليل الاحتياجات المائية وفقا لاتجاه استخدامها من احتياجات منزلية إلى احتياجات زراعية وصناعية ، وثمة علاقة دالة مباشرة بين الاحتياجات المنزلية وعدد السكان ، وعلى الرغم من عدم وضوح هذه العلاقة بالنسبة للاحتياجات الزراعية والصناعية فإنها أيضا وفي التحليل الأخير ترتبط بعلاقة دالية بعدد السكان .

٤- وقد تم إيراد نصيب الفرد من الموارد المائية وذلك لأهميته التحليلية ، حيث إنه بقراءة هذا المتغير من منظور عالمي يتضح ارتباطه بموقع الدول المختلفة في إطار صيغة التقدم والتخلف . ومن جهة أخرى ثمة ضرورة خاصة لاستخدام هذا المفهوم في إطار هذه الدراسة تحديدا حيث يتم تحديد وضع الاستقرار المائي كوضع معياري لأغراض المقارنة ضمن مؤشرات فجوة الموارد المائية . وحد الاستقرار المائي الذي تم تحديده واستخدامه في هذا الإطار التحليلي يبلغ ١٠٠٠ متر مكعب للفرد سنويا . وهذا الرقم يعتمد على أطروحة فوكنتارك (العالم السويدي) وإن كان قد حدد ٥٠٠ متر مكعب للفرد سنويا كحد مناسب للمناطق شبه القاحلة ومنها منطقة الشرق الأوسط ، إلا أن هذا الاختيار (١٠٠٠ متر مكعب) يتجاوز فكرة تجنب عدم حدوث ضغوط إلى فكرة الاستقرار . ويتفق تحديدنا للمقدار الـ ١٠٠٠ متر مكعب مع ما حددته برنامج الأمم المتحدة للبيئة كحد أدنى مقبول لنصيب الفرد من الموارد المائية .

٥- لذا فإن فجوة الموارد للمائة تظهر وفقاً لمستويين، الأول: المستوى الفعلي، والثاني: مستوى افتراضي مرتبط بفكرة الاستقرار المائي، وذلك في الأجلين القصير والمتوسط (١٩٩٠-٢٠٠٠) وكذلك في الأجل الطويل (٢٠٠٠-٢٠٢٥) إلى الخط النهائي المرتبط بفكرة الثبات الافتراضي لعدد السكان.

وقبل الاستعراض التوضيحي، ينبغي تقديم نظرة عامة على المؤشرات الإجمالية للموارد والاحتياجات المائية في المنطقة العربية، وذلك على النحو التالي:

- ثمة عدة تقديرات متفاوتة للموارد المائية المتجددة في الوطن العربي، فيلعب البنك الدولي والأمم المتحدة إلى أن هذه الكمية تقدر بحوالي ٢٧٦ مليار متر مكعب، على حين يلعب المعهد العالمي للموارد في تقاريره إلى أن الكمية تقدر بحوالي ٣٥٢ مليار متر مكعب. وقد اختار التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٣ منتصف المسافة بين التقديرين حيث يقدرها بـ ٣١٥ مليار متر مكعب سنوياً. وعلى ذلك فإن نصيب الفرد من الموارد المتجددة وفقاً لهذا التقدير يبلغ ١٢٦٢ متراً مكعباً سنوياً^(٣).

وقد تجاوز التقرير الاقتصادي العربي لعام ١٩٩٤ هذا التقدير، حيث اعتمد تقدير المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة في تقريره عن حالة الموارد المائية في الوطن العربي والمنشور في أغسطس ١٩٩٣، والذي يحدد الكمية المتاحة من الموارد المائية المتجددة بـ ٣٣٨ مليار متر مكعب سنوياً، ويستخدم منها ١٥٨ مليار متر مكعب. ويفترض تقرير إكساد ثبات هذه الكمية مع تزايد الاحتياجات في المستقبل بحيث تبلغ ٣٦٨ مليار متر مكعب، ٤٠٢ مليار متر مكعب، ٤٩٣ مليار متر مكعب، ٦٢٠ مليار متر مكعب وذلك في أعوام ٢٠٠٠، ٢٠١٠، ٢٠٢٠، ٢٠٣٠ على الترتيب، مما يخلق عجزاً مائياً يتفاقم باطراد حتى أنه يقفز من ٣٠ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠ إلى ٢٨٢ مليار متر مكعب عام ٢٠٣٠^(٤).

أولاً: الموارد والاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية لدول حوض النيل

تضم دول حوض النيل: مصر، السودان، أثيوبيا، تنزانيا، أوغندا، رومندا، بورندي، كينيا، وفيما يلي تفصيل الموقف المائي الحالي والمستقبلي لكل من مصر والسودان، وإيضاح للموقف المائي الحالي لدول المنابع وخصوصاً إثيوبيا.

١- مصر:

يقدم الجدول (١-٢)^(٥)، والمنحنى البياني (١) - ملحق المنحنيات - مقابلة بين الموارد والاحتياجات المائية في مصر:

مقابلة الموارد والاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية في مصر
مليار متر مكعب/ سنة

أ- الاحتياجات والموارد الحالية:

يبلغ إجمالي موارد مصر المائية عام ١٩٩٠ (٦٣, ٥٠) مليار متر مكعب، منها ٥, ٥ مليار متر مكعب مياه سطحية تمثل نصيب مصر وحققها المكتسب في مياه النيل وفقاً لاتفاقية ١٩٥٩. بينما يبلغ مقدار المياه الجوفية ١, ٣ مليار متر مكعب منها ٦, ٢ مليار متر مكعب من المياه الجوفية غير المتجددة (عميقة). أما عن الموارد غير التقليدية فهي تتمثل في ٩, ٤ مليار متر مكعب (مياه معالجة) منها ٧, ٤ مليار متر مكعب ناتجة عن معالجة مياه الصرف الزراعي. بينما يبلغ مقدار مياه التحلية ٢, ٠, ٠ وبناء على ذلك فإن نسبة الموارد المائية المتجددة إلى إجمالي الموارد تبلغ ٩٢٪ (يحددها تقرير البنك الدولي بـ ٩٧٪، حيث يبدو أن تقديراته للموارد غير التقليدية أقل من الواقع).

مقابلة الاسرار والاحتياجات الخاصة
الحسابية والمستمدة في معسر

مطابق مقر مقب / سنة

العام	تعداد السكان (مليون نسمة)	الفرق بين السنين						الاحتياجات الحسابية				لغة القرآن	
		تقنية		غير تقنية		اجملي	متعددة	عرب	مطلوبة	نبي	اجملي	الدين	القرآن
		حديثة	عقبة	عقبة	عقبة								
١٩٩٠	٥٢	٥٥٥	٥١	٥١٢	٥١٩	٥٥٦	٩٢	٥١	٥٦	٥٩٧	٥٩٤	١٢٢٩	١٢٠٠ + ١٥٠
٢٠٠٠	٦٢	٥٥٥	٥٤	٥٥٥	٥١	٥٥٦	٨٤	٥٥	٥١	٥٩٤	٥٩٤	١١٩٤	١٢٠٠ + ٥٥٥
٢٠٢٥	٨٦	٥٥٥	٥٤	٥٥٧	٥١	٥٥٧	٨٤	٨	٥٥٥	٥٥٤	١٠٥٢٥	٦٣٧	١٢٠٠ - ٢٥١٠
٢٠٥٠	١٢٠	٥٥٥	٥٤	٥٥٩	٥١	٥٥٩	٨٤	١٠٦٤	١٢٢٥	١٢٩٢	٦١٧	٦١٧	١٢٠٠ - ٢٥١٠

جدول (١ - ٢)

وتغطي الموارد المائية لمصر حاليا احتياجاتها التي تبلغ ٥٧,٤٠ مليار متر مكعب منها ٣,١ مخصصة للشرب والاستخدامات المنزلية، ٤,٦ مخصصة للصناعة بينما يبلغ الاستهلاك الزراعي ٤٩,٧ مليار متر مكعب (٨٤٪ من إجمالي الاحتياجات المائية)، حيث يتم زراعة ٦,١ مليون فدان (١١,٤٦ مليون فدان محصولي).

ويبلغ نصيب الفرد من الموارد المتاحة سنويا ١٢٢١ م^٣، وهي كمية تزيد على حد الاستقرار المائي المحدد في إطار هذه الدراسة (٣١٠٠٠ م^٣) بنحو ٢٠٪.

ب- الاحتياجات والموارد في المستقبل القريب:

يبلغ إجمالي الموارد المائية لمصر عام (٢٠٠٠) عندما يبلغ عدد سكانها ٦٢ مليون نسمة ٧٤,٠٥ مليار متر مكعب بزيادة قدرها ١٠,٥٥ مليار متر مكعب عن ١٩٩٠. ومصادر هذا الوارد المائي الجديد تتمثل فيما قدره مليارا متر مكعب زيادة في حصة مصر من مياه النيل (بعد إتمام مشروع قناة جونجلي المتوقف حاليا بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي في جنوب السودان، و٣,٤ مليار متر مكعب من المياه الجوفية غير المتجددة و٣,٢ مليار من المياه الجوفية المتجددة بالدلتا ووادي النيل. بينما تزيد طاقة تحلية المياه بحيث تنتج زيادة قدرها ٠,٣ مليار متر مكعب فإن جهود ومعالجة مياه الصرف الزراعي والصحي قد تفلح في إضافة ٣,٢ مليار متر مكعب (٣,٢ من مياه الصرف الزراعي، ٩,٠ من مياه الصرف الصحي) فضلا عن مليار متر مكعب يمكن توفيره بترشيد استخدام المياه وتحسين شبكات الري.

ونلاحظ أن نسبة الموارد المتجددة إلى إجمالي الموارد تنخفض إلى ٨٤٪ بينما تبلغ احتياجات مصر المائية عام ٢٠٠٠ ما قدره ٧٠,٥٠ مليار متر مكعب حيث يزيد الطلب على المياه للأغراض المختلفة تبعا للزيادة السكانية فتزيد

كمية المياه المخصصة للشرب والاحتياجات المنزلية إلى ٤,٥ مليار متر مكعب بزيادة قدرها ١,٤ مليار متر مكعب عن عام ١٩٩٠، بينما تزيد كمية المياه اللازمة للصناعة إلى ٦,١ مليار متر مكعب عن عام ١٩٩٠، بينما تبلغ احتياجات القطاع الزراعي ٥٩,٩ مليار متر مكعب (٨٥٪ من إجمالي الاحتياجات) بزيادة قدرها ١٠,٢ مليار متر مكعب عن عام ١٩٩٠.

ونلاحظ أن إجمالي الاحتياجات قد زادت بمقدار ١,١٣ مليار متر مكعب في الوقت الذي تضاف فيه موارد قدرها ١٠,٥٥ مليار متر مكعب. وهذا يعني أنه بالرغم من كون الموارد تغطي الاحتياجات في المستقبل القريب فإن معدلات الزيادة في الاحتياجات تفوق ما يمكن إضافته من موارد (والتي هي محدودة بطبيعتها).

ونلاحظ أن نصيب الفرد من الموارد قد انخفض في تقديرات عام ٢٠٠٠ (١٩٩٤) وذلك بمقدار ٢٧ متر مكعب/ سنة في اتجاه خط الاستقرار المائي—ويعد هذا الاتجاه المبوطي مؤشرا على احتمال حدوث ضغط عال على الموارد المائية.

ج- الاحتياجات والموارد المائية في الأجل الطويل :

عندما يصل عدد سكان مصر إلى ٨٦ مليون نسمة عام ٢٠٢٥)، فإن الموارد المائية التي تظل ثابتة ٧٤,٥٠ مليار متر مكعب وفقا لتقديرات عام ٢٠٠٠) تعجز عن مقابلة الاحتياجات المائية للأغراض المختلفة، والتي تقدر ١٠٣,٢٥ مليار متر مكعب. كما ينخفض نصيب الفرد من الموارد إلى ٦٣٧ متر مكعب (أقل من حد الاستقرار بـ ٣٦٣ مترا مكعبا). وعلى ذلك فإن الفجوة (أ) (الموارد-الاحتياجات) تظهر ناتجا سلبيا قدره ٢٩,٢٠ مليار م٣. بينما تبلغ الفجوة (ب) (الموارد-الاحتياجات على أساس نصيب الفرد ١٠٠٠ متر مكعب) ١١,٩٥ مليار متر مكعب.

وتتفاقم الفجوة (أ)، ب) بيلوغ حجم السكان ١٢٠ مليون نسمة وهو الحجم الافتراضي لثبات السكان. حيث تظهر الفجوة (أ) عجزاً قدره ٢٦, ٦٢ مليار متر مكعب، وتظهر الفجوة (ب) عجزاً قدره ٩٥, ٤٥ مليار متر مكعب. ويقدر حدوث هذا الحجم الافتراضي لثبات السكان وما يترتب عليه من فجوات عام ٢٠٥١ إذا استمرت معدلات الزيادة السكانية ثابتة.

٢- السودان :

يقدم الجدول (٢ - ٢)^(٦)، والمنحنى البياني (٢) - ملحق المنحنيات - مقابلة بين الموارد المائية والاحتياجات الحالية والمستقبلية للسودان وذلك على النحو التالي :

أ- الاحتياجات والموارد الحالية في السودان :

يبلغ عدد السكان في السودان (١٩٩٠) ٢٥ مليون نسمة، ويبلغ إجمالي الموارد المائية ٣, ٢٢ مليار متر مكعب كلها من الموارد التقليدية. وتمثل الموارد السطحية النصيب الأكبر، وداخل هذا النصيب الأكبر فإن حصة السودان المكتسبة في مياه النيل والبالغة ٥, ١٨ مليار متر مكعب، هي المساهم الرئيسي وإن كان السودان لا يستغل منها إلا نحو ٥, ١٤ مليار متر مكعب، بينما تسهم الوديان الموسمية بمقدار ٣, ٣ مليار متر مكعب. ولا يزيد إسهام المياه الجوفية على ٥, ٠ مليار متر مكعب. وتغطي الكميات المذكورة الاحتياجات المائية للسودان حالياً، ولكن إذا استخدمنا معيار الاستقرار المائي فإننا نجد أن نصيب الفرد من الموارد يبلغ ٨٩٢ متر مكعب/ سنة بعجز قدره ١٠٨ متر مكعب/ سنة عن حد الاستقرار المائي.

ب- الاحتياجات والموارد السودانية في المستقبل القريب :

في إطار المشروعات السودانية والسياسات والخطط المستقبلية، فإنه يمكن القول إن الإضافة الوحيدة الممكنة لموارد السودان في عام ٢٠٠٠ تبلغ

مقابلة الموارد والاحتياجات المائية
المائية والمستقبلية في السودان

ملخص مذكر مكنيا / سنة

نوع المورد المائي	نوع المورد المائي	نوع المورد المائي	المياه			الاحتياجات			نوع المورد المائي				نوع المورد المائي	نوع المورد المائي	نوع المورد المائي
			نوع المورد المائي	نوع المورد المائي	نوع المورد المائي	نوع المورد المائي	نوع المورد المائي	نوع المورد المائي	نوع المورد المائي	نوع المورد المائي	نوع المورد المائي	نوع المورد المائي			
ب	أ	ب	نوع المورد المائي	نوع المورد المائي	نوع المورد المائي	نوع المورد المائي	نوع المورد المائي	نوع المورد المائي	نوع المورد المائي	نوع المورد المائي	نوع المورد المائي	نوع المورد المائي	نوع المورد المائي	نوع المورد المائي	نوع المورد المائي
١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠١٠
١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠١٠
١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠١٠
١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠١٠

جدول رقم (٢-٧)

ملياري متر مكعب (حصّة السودان من قناة جونجلي). وعلى ذلك فإن إجمالي الموارد المستغلة في السودان ستبلغ آنذاك ٢٤,٢ مليار متر مكعب كلها من الموارد التقليدية. وتزايد الاحتياجات إلى ٢١,٥ مليار متر مكعب أي بزيادة قدرها ٥,٣ مليارات من الأمطار المكعبة عن عام ١٩٩٠ وتلتهم هذه الزيادة في الاحتياجات ما يتنظر إضافته بعد إتمام قناة جونجلي. كما ينخفض نصيب الفرد السنوي من الموارد بمقدار ٥٦ مترا مكعبا عام ١٩٩٠ مما يزيد من فجوة الاستقرار المائي.

ج- الاحتياجات والموارد في الأجل الطويل :

تظل الموارد المائية السودانية ثابتة (على الرغم من إمكانيات زيادتها فإن الاستثمارات المطلوبة ضخمة للغاية) عام ٢٠٢٥ عندما يصل حجم السكان إلى ٥٥ مليون نسمة، وفي الوقت ذاته فإن الاحتياجات تصل إلى ٣٤,٠٤ مليار متر مكعب مما يحدث فجوة قدرها ٩,٤٧ مليار متر مكعب، بينما يتناقص العجز بمقياس الاستقرار المائي حتى يصل إلى ٢٠,٧ مليار متر مكعب.

٣- دول حوض النيل الأخرى^(٧) :

أ- إثيوبيا :

يبلغ عدد سكان إثيوبيا وفقا لآخر إحصاء سكاني (١٩٨٨) ٤٨ مليون نسمة، ويبلغ إجمالي الموارد المائية المتاحة ١٥٠ مليار متر مكعب كلها من المصادر التقليدية المتجددة وهي موزعة على النحو التالي :

- ٤٠ مليار متر مكعب من مياه الأمطار التي تسقط على أنحاء متعددة (مرتفعات، منخفضات) ويبلغ معدل هطولها ١٠٠٠ مم على الأقل.

- ٢٠ مليار متر مكعب مياه جوفية.

- ٩٠ مليار متر مكعب مياه الأنهار بها فيها مياه نهر النيل .

ب- كينيا :

يبلغ عدد سكان كينيا وفقا لآخر إحصاء سكاني (١٩٨٩) ٢٥ مليون نسمة ، ويبلغ إجمالي الموارد المائية المتاحة ٢٢ مليار متر مكعب ، كلها من المصادر التقليدية المتجددة ، وهي موزعة على النحو التالي :

- ١٥ مليار متر مكعب من مياه الأمطار ، التي تهطل طوال موسم أمطار تمتد ، وهي تغطي ١٥٪ من مساحة كينيا بشكل يكفي للزراعة (٧٥٠مم) خصوصا في المناطق المتاحة لبحيرة فيكتوريا .

ج- تنزانيا :

يبلغ إجمالي المياه المتاحة في تنزانيا ٧٦ مليار متر مكعب كلها من المصادر التقليدية المتجددة . ويبلغ عدد السكان الذين يعيشون على هذه الموارد وفقا لإحصاء ١٩٨٨ ، ٢٤ مليون نسمة ، والمياه المتاحة موزعة على النحو التالي :

- ٣٤ مليار متر مكعب من مياه الأمطار التي تختلف من مكان لآخر . ويستقبل ٢١٪ من مساحة تنزانيا معدل هطول مطري يفوق ٧٥٠مم ، بينما يستقبل ما لا يزيد على ٣٪ من مساحة تنزانيا ١٢٥٠مم (معدل هطول مطري) .

- ١٩ مليار متر مكعب من مياه الأنهار . وثمة مجموعة من الأنهار الدائمة في تنزانيا ، أكبرها (ريوفجي) الذي يروي المرتفعات الجنوبية ومعظم الجنوب التنزاني بمعدل تصرف يبلغ ١١٣٣ متر مكعب/ث ، وعلى ذلك فهو يعتبر من الأنهار الكبرى في أفريقيا ، التي يتوافر لها إمكان توليد الطاقة الكهربائية والري . فضلا عن أنهار (الروفو) ، (واي) ، (بنجاني) التي تصب

في المحيط الهندي . ونهر (بنجاني) الذي تمت تنميته فعلا ويمد عددا أكبر من المدن التزانية بالطاقة الكهربائية .

- ٢٣ مليار متر مكعب من المياه الجوفية .

د- أوغندا :

يبلغ عدد سكان أوغندا وفقا لآخر إحصاء رسمي (١٩٨٠) ١٢,٨ مليون نسمة وبأخذ معدل النمو السكاني السنوي في الحسبان ، فإن تقدير سكان أوغندا في ١٩٩٠ يقدر بـ ١٨,٨ مليون نسمة .

وتتمثل الموارد المائية المتاحة في تنزانيا في الآتي :

- ٣٤ مليار متر مكعب من مياه الأمطار حيث تسقط الأمطار بمعدلات هطول متفاوتة تتراوح ما بين ٢٠٠ مم سنويا ، والتي تهطل على منطقة صغيرة في الجبال التي تمتد بحيرة فيكتوريا ، و ١٢٥٠ مم سنويا التي تهطل على المرتفعات الغربية والمناطق الشرقية وشمال الوسط . بينما يقل معدل الهطول المطري عن الحد الذي يسمح بالزراعة في معظم الأجزاء الغربية وفي وسط أوغندا وكذلك الشمال الشرقي .

- ١٩ مليار متر مكعب من مياه الأنهار حيث تغطي بحيرات المياه العذبة ٤٠٨١ كم^٢ من مساحة أوغندا البالغة ١١٣٩ كم^٢ ، وترتفع هذه البحيرات (فيكتوريا ، إدوارد ، ألبرت) المشتركة مع جيران أوغندا مجموعة من الأنهار .

ثانيا : دول شبه الجزيرة العربية :

تضم هذه المجموعة الدول الآتية : اليمن ، السعودية ، الكويت ، قطر ، البحرين ، الإمارات ، عمان .

وفيا يلي نوضح الموارد والاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية لكل دولة من دول المجموعة على حدة :

١- اليمن :

يوضح الجدول (٢-٣)^(٨)، والمنحنى البياني (٣) - ملحق المنحنيات - مقابلة بين الموارد والاحتياجات المائية في اليمن على النحو التالي:

أ- الموارد والاحتياجات الحالية:

يبلغ عدد سكان اليمن ١١ مليون نسمة وذلك في عام ١٩٩٠. ويقدر إجمالي الموارد المائية لليمن بـ ٥,٢ مليار متر مكعب. وتعطي هذه الكمية الاحتياجات المائية الحالية والتي تبلغ ٢,٥٦ مليار متر مكعب لأغراض الزراعة والري، ٢,٥٢ مليار متر مكعب لأغراض الشرب والاحتياجات المنزلية، ٠,٨ مليار متر مكعب للأغراض الصناعية. ويبلغ نصيب الفرد سنوياً من الموارد المائية ٤٧٣ متراً مكعباً وهو أقل من الحد المعياري للاستقرار المائي (١٠٠٠ م^٣/سنة) بنحو النصف، مما يجعل فجوة الموارد المائية من المنظور (ب) تبلغ ٥,٨ مليار متر مكعب. كل مصادر المياه في اليمن من المصادر التقليدية، وتمثل الأمطار (للموارد السطحية) المصدر الأول بينما تمثل المياه الجوفية المتجددة المصدر الثاني. والجزء الجنوبي من اليمن أفقر مائياً من جزئها الشمالي، وذلك لضآلة المطول المطري هناك مقارنة بالجزء الشمالي.

ب- الموارد والاحتياجات في المستقبل القريب:

عندما يبلغ عدد سكان اليمن عام ٢٠٠٠ (١٦) مليون نسمة فإن الموارد المائية لليمن تظل ثابتة على ما هي عليه في عام ١٩٩٠، ولكن الاحتياجات المائية تتزايد إلى ٣,٦٣ مليار متر مكعب. ورغم ذلك فإن الموارد المائية تظل قادرة على تغطية الاحتياجات ولكن الفجوة (ب) تستمر في التزايد، وذلك لانخفاض نصيب الفرد من الموارد سنوياً إلى ٣٢٥ متراً مكعباً حتى يصل إجمالي العجز بمعيار الاستقرار المائي إلى ١٠,٨ مليار متر مكعب.

المالية والتمويلية للمؤسسات
الموارد والاحتياجات المالية

ملفوظات مع محمد مصطفیٰ / صفحہ ۱۸۱

[illegible]

جدول رقم (۲-۳)

ج- الموارد والاحتياجات المائية في الأجل الطويل :

لدى وصول تعداد السكان إلى ٣٧ مليون نسمة عام ٢٠٢٥ ينخفض نصيب الفرد السنوي من الموارد إلى ١٤٠ متراً مكعباً وتظهر الفجوة المائية (أ) بعجز قدره ١٧, ٠ مليار متر مكعب بينما يتفاقم العجز في الفجوة المائية (ب) ليصل إلى ٣١, ٨٠ مليار متر مكعب. أما عندما يصل تعداد السكان إلى الحجم الافتراضي لثبات السكان فإن العجز (الفجوة المائية) يكاد يصل إلى نحو ٨٠٪ من الموارد. بينما يصل العجز المائي (الفجوة المائية ب) إلى معدلات مرتفعة للغاية (عجز قدره ١٠٤, ٨ مليار متر مكعب).

٢- السعودية :

يوضح الجدول (٢- ٤) ^(٩)، والمنحنى البياني (٤) - ملحق المنحنيات - الموارد والاحتياجات المائية في السعودية على النحو التالي :

أ- الموارد والاحتياجات الحالية :

يبلغ سكان المملكة العربية السعودية عام ١٩٩٠ (١٥) مليون نسمة، ويبلغ إجمالي الموارد المائية ٩٥٠, ٤ مليار متر مكعب. وتسهم المصادر التقليدية بمقدار ٤٥, ٣ مليار متر مكعب. منها ٣ مليارات متر مكعب من الأحواض الجوفية سواء المتجددة أو الأحفورية، ٤٥, ٠ من مياه الأمطار (الموارد السطحية) التي تجري في الأودية الجافة لمدة قصيرة أو طويلة تبعاً لكثافة الأمطار وتكرار حدوثها. وتمثل الموارد المائية غير التقليدية في مياه التحلية (نحو ٢١ محطة منها ١٥ على ساحل البحر الأحمر، و ٦ على ساحل الخليج العربي) التي توفر ما قدره مليار متر مكعب من المياه، والمياه المعالجة (٤, ٠ مليار متر مكعب) والتي تستخدم في الأغراض الزراعية.

المالية والمسئولية في: السعودية
السوق والاحتياجات المائية

ملفوظات مولانا مفتی محمد شفیع صاحب

[illegible]

مجلد و رقم (۲-۴)

وتغطي الموارد المائية المذكورة الاحتياجات الحالية والتي تبلغ ٣,٣٩ مليار متر مكعب. ويمكن ملاحظة أن الاحتياجات المائية لأغراض الصناعة ضئيلة للغاية إذ تبلغ ٠,٣٤ مليار متر مكعب، بينما يبلغ نصيب مياه الشرب والاحتياجات المنزلية نحو ١,٢٥ مليار متر مكعب، في حين تصل كمية المياه المخصصة للأغراض الزراعية إلى ١,٨ مليار متر مكعب. ويبلغ نصيب الفرد السنوي من الموارد ٣٣٠ متراً مكعباً وهو يقل كثيراً عن الحد اللازم للاستقرار المائي. ومن ثم فإن الفجوة المائية (ب) تظهر عجزاً قدره ١,٥٦ مليار متر مكعب.

ب- الموارد والاحتياجات في المستقبل القريب:

تشير بيانات عام ٢٠٠٠ إلى بلوغ تعداد السكان بالسعودية ٢١ مليون نسمة. ويبلغ إجمالي الموارد المتاحة ٥,٥٤ مليار متر مكعب. وترجع الزيادة في الموارد المتاحة إلى زيادة طاقة التحلية بمقدار ٠,٥ مليار متر مكعب، وكذلك إضافة ٠,٣ مليار متر مكعب من المياه المعالجة، وكذلك زيادة كمية الموارد المائية السطحية إلى مليار متر مكعب، تعوض الزيادة في هذه المصادر النقص في الموارد الجوفية نتيجة لاستنفاد الموارد الجوفية الأحفورية. وتغطي الموارد المائية الاحتياجات للأغراض المختلفة والتي ستصل إلى ٤,٧٨ مليار متر مكعب.

وينخفض نصيب الفرد من الموارد المائية إلى أن يصل ٢٦٤ متراً مكعباً/ سنة، ويؤدي ذلك إلى تفاقم الفجوة (ب).

ج- الموارد والاحتياجات في الأجل الطويل:

يبدأ ظهور العجز المائي في السعودية مع تزايد عدد السكان، فيبلغ عام ٢٠٢٥ ما قدره ١,٦٥ مليار متر مكعب بمفهوم الفجوة (أ)، ويصل إلى معدلات عالية جداً بمفهوم الفجوة (ب). أما عندما يصل عدد السكان إلى ٨٩ مليون نسمة وهو الحد الافتراضي لثبات عدد السكان في السعودية وذلك عام

٢٠٥١ فإن الميزان المائي يظهر عجزاً قدره ٤٨, ٦ بمفهوم الفجوة (أ)، و٢٥, ٨٠ بمفهوم الفجوة (ب). وذلك حتى في ظل استخدام أقصى المتاح من الموارد السطحية ٣, ٢١ مليار متر مكعب عبر إقامة المنشآت اللازمة لذلك.

٣- الكويت :

يبين الجدول (٢ - ٥)^(١٠)، والمنحنى البياني (٥) - ملحق المنحنيات - الموارد المائية والاحتياجات المائية في الكويت وذلك على النحو التالي :

أ- الأوضاع الحالية للموارد والاحتياجات المائية :

لا يتوافر للكويت أي مصادر سطحية للمياه، وتعتبر المياه الجوفية المصدر الطبيعي الوحيد الذي يمكن استغلاله في الكويت، وهي تنقسم إلى مياه عذبة (تستخدم لأغراض الشرب والاستعمالات المنزلية)، مياه قليلة الملوحة (تستخدم لأغراض الزراعة وسقاية الأغنام)، والمياه عالية الملوحة والتي تستخدم في بعض الحالات الخاصة. وتوجد عدة تكوينات تشتمل على طبقات حاملة للمياه الجوفية مثل مجموعة الكويت وتكوين الدمام الجيري.

وتعتمد الكويت على تحلية مياه البحر كمصدر أساسي للمياه العذبة، حيث تبلغ السعة الإنتاجية الحالية لمحطات تقطير المياه نحو مليون متر مكعب يومياً إذ يتم الحصول على المياه العذبة بخلط المياه المقطرة بالمياه الجوفية قليلة الملوحة. وتوفر مياه التحلية ٤, ٠ مليار متر مكعب يذهب أغلبها إلى سد احتياجات الشرب والاحتياجات المنزلية (٩, ٠ مليار متر مكعب).

ب- الأوضاع في المستقبل القريب :

تتخفص عام ٢٠٠٠ الموارد المائية بما يوازي ١, ٠ مليار متر مكعب بينما تزيد الاحتياجات إلى ٢٢, ٠ مليار متر مكعب. ولا تظهر فجوة الموارد المائية عجزاً.

ج- الأوضاع في الأجل الطويل :

كل الزيادات المنتظرة في الموارد المائية مصدرها مياه التحلية ومياه المعالجة ، وتنجم هذه الزيادات المخططة في مواجهة الطلب المتزايد على المياه . إلا أنه من الواضح أن الفجوة (ب) قائمة منذ ١٩٩٠ وعلى امتداد الفترات حتى عام ٢٠٤٤ حين يصل عدد السكان إلى حجم الثبات الافتراضي .

٤- قطر :

يبين الجدول (٢ - ٦)^(١١) ، والمنحنى الياني (٦) - ملحق المنحنيات - الموارد والاحتياجات المائية في قطر وذلك على النحو التالي :

تمثل الموارد المائية في قطر في المياه الجوفية حيث تنقسم قطر إلى إقليمين هيدرولوجيين منفصلين هما الإقليم الشمالي والإقليم الجنوبي .

وتقدر تغذية الطبقات الحاملة للمياه الجوفية في الإقليم الشمالي بنحو ١١٪ من المتوسط السنوي للهطول المطري على قطر . ونوعية المياه الجوفية في الإقليم الشمالي جيدة وهي متوفرة فيما عدا الشريط الساحلي ، أما الإقليم الجنوبي فإن المياه العذبة غير متوفرة .

أما الموارد غير التقليدية فإن الإنتاج الكلي يبلغ ١٩٥ ألف م^٣/يوم ، وذلك من المياه المحلاة ، بينما تقوم قطر بمعالجة الصرف الصحي بحجم إجمالي يقدر بنحو ٦٠ ألف م^٣/يوم .

وعموماً فليس بالإمكان تطوير المياه الجوفية ، ولا بد من الاعتماد على التحلية والمعالجة في أية خطط تطوير مستقبلية .

ومن قراءة بيانات الجدول المذكور يتضح الآتي :

أ- تظهر البيانات أن الموارد المائية لقطر تغطي احتياجاتها سواء في الفترة الحالية أو المستقبل القريب وحتى لأجل طويل . والزيادات التي تحدث تتركز كلها في مياه التحلية والمياه المعالجة .

ب- يظهر متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية سنوياً، أن قطر تدور حول حد الاستقرار المائي.

٥- البحرين :

يبين الجدول (٢ - ٧)^(١٢)، والمنحنى البياني (٧) - ملحق المنحنيات - الموارد والاحتياجات المائية في البحرين وذلك على النحو التالي :

أ- أن الشكل العام لتضاريس مستجمعات مياه الأمطار بالإضافة إلى ندرة سقوط الأمطار وعدم انتظامه تحول دون وجود أي مورد للمياه السطحية في البحرين .

وتعتمد البحرين في الحصول على المياه لتلبية الأغراض المختلفة على ثلاثة مصادر هي : المياه الجوفية ، مياه التحلية والمياه المعالجة .

وتعد المياه الجوفية هي المصدر الأساسي بين المصادر الثلاثة وهي تستثمر من ثلاث طبقات حاملة وهي العلات ، الخبر ، أم الراضومة .

أما المياه المعالجة فإنها تنتج من محطة تولي بمعدل ٧٤ ألف م^٣/يوم، وهي قيد التجربة لاستخدامها للأغراض الزراعية .

أما مياه التحلية فقد تطورت شبكة المياه في البحرين إلى أن أصبحت نظاماً متكاملًا يتكون من محطات تحلية ومحطات ضخ مياه جوفية وخطوط نقل ومحطات خلط . وقد جاء الحد من استهلاك المياه الجوفية لزيادة درجة ملوحتها دافعا لإنشاء عدد من محطات التحلية .

ب- يبلغ نصيب الفرد من الموارد عام ١٩٩٠ (٧٢٥) متراً مكعباً سنوياً، ومتنظر أن ينخفض إلى ٦٧٥ متراً مكعباً عام ٢٠٠٠ ، ومن المتنظر زيادة الموارد عام ٢٠٢٥ إلى أن تصل إلى ٧٨٠ متراً مكعباً، وعلى الرغم من أن هذا المعدل يقل عن حد الاستقرار المائي فإنه لا يدعو للقلق .

مكافحة الفساد والاحتياجات المالية
المالية والمستهلكة في الهند.

ملفات مكررة / سنة

للم	تعداد السكان (مليون نسمة)	مسؤولية مالية									
		الاحتياجات المالية		مسؤولية مالية		الاحتياجات المالية		مسؤولية مالية		الاحتياجات المالية	
		إجمالي	مجموعه	إجمالي	مجموعه	إجمالي	مجموعه	إجمالي	مجموعه	إجمالي	مجموعه
١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٥

جدول رقم (٧-٢)

٦- الإمارات العربية المتحدة :

يبين الجدول (٢ - ٨)^(١٣)، والمنحنى البياني (٨) - ملحق المنحنيات - الموارد والاحتياجات المائية في الإمارات العربية المتحدة .

أ- تتمثل مصادر المياه في دولة الإمارات العربية المتحدة في :

- المياه السطحية : مياه الأفلاج والعيون ومياه الأودية . ويوجد عدد كبير من الأفلاج والعيون تقدر بنحو ١٥٠ فلجا (الفلج شق مائل يجدهه الإنسان في الأرض حتى يستطيع أن يصل إلى المياه الجوفية) . وتتوزع هذه الأفلاج والعيون على قمة مناطق هيدرولوجية هي المنطقة الشرقية التي تتميز بالأفلاج دائمة الجريان ذات النوعية الجيدة من المياه، والمنطقة الشبالية، والمنطقة الغربية التي تضم فلج اللبد أهم الأفلاج بالدولة، والمنطقة الشرقية، والمنطقة الجنوبية . أما مياه الأودية فيقدر تدفقها السنوي بنحو ١٥٠ مليون م^٣ .

- المياه الجوفية : توجد في الإمارات العربية المتحدة ثلاثة أنظمة مختلفة حاملة للمياه الجوفية . وقد كانت المياه الجوفية المصدر الرئيسي لسكان دولة الإمارات . وتتمثل أنظمة المياه الجوفية في الخزان الجوفي الرسوبي الذي تقدر كمية المياه المخزونة فيه بنحو ٥٢٨٠ مليون م^٣، ويبلغ حجم التغذية السنوية ١٠٠ مليون م^٣، وخزان سهل الباطنة الساحلي وإنتاجية آبار هذا الخزان عالية ولكن لم تدرس بشكل متكامل، والخزان الكربوناتي العميق ونوعية مياه رديئة .

- أما عن الموارد غير التقليدية :

* إنتاج محطات تحلية مياه البحر وعددها ثنائي محطات وطاقاتها الإجمالية ٢٣٢، ١ مليون م^٣ سنويا .

* إنتاج محطات معالجة مياه المجاري وعددها أربع محطات تبلغ طاقتها الإجمالية ٦٢ مليون م^٣ في السنة .

مقابلة الفئران والاحتياجات المائية العامة
والمنساقية في الامتيازات المائية الشفوية

ملخص من مخطط / سنة

ب	أ	نوع الفئران التي تم معالجتها	الاحتياجات المائية				المنساقية				عدد الفئران (مليون نسمة)	عام
			الاحتياج المائي	نوع الماء	نوع الماء	نوع الماء	الاحتياج المائي	نوع الماء	نوع الماء	نوع الماء		
١٩٩٠ - ١٩٩١	١٩٩٠ - ١٩٩١	١٩٩٠ - ١٩٩١	١٩٩٠ - ١٩٩١	١٩٩٠ - ١٩٩١	١٩٩٠ - ١٩٩١	١٩٩٠ - ١٩٩١	١٩٩٠ - ١٩٩١	١٩٩٠ - ١٩٩١	١٩٩٠ - ١٩٩١	١٩٩٠ - ١٩٩١	١٩٩٠ - ١٩٩١	١٩٩٠ - ١٩٩١
١٩٩١ - ١٩٩٢	١٩٩١ - ١٩٩٢	١٩٩١ - ١٩٩٢	١٩٩١ - ١٩٩٢	١٩٩١ - ١٩٩٢	١٩٩١ - ١٩٩٢	١٩٩١ - ١٩٩٢	١٩٩١ - ١٩٩٢	١٩٩١ - ١٩٩٢	١٩٩١ - ١٩٩٢	١٩٩١ - ١٩٩٢	١٩٩١ - ١٩٩٢	١٩٩١ - ١٩٩٢
١٩٩٢ - ١٩٩٣	١٩٩٢ - ١٩٩٣	١٩٩٢ - ١٩٩٣	١٩٩٢ - ١٩٩٣	١٩٩٢ - ١٩٩٣	١٩٩٢ - ١٩٩٣	١٩٩٢ - ١٩٩٣	١٩٩٢ - ١٩٩٣	١٩٩٢ - ١٩٩٣	١٩٩٢ - ١٩٩٣	١٩٩٢ - ١٩٩٣	١٩٩٢ - ١٩٩٣	١٩٩٢ - ١٩٩٣

جدول رقم (٢-٨)

ب- يبلغ إجمالي الموارد المائية للدولة الإمارات ١,٣٤ مليار متر مكعب، ومن المنتظر أن ينخفض هذا الكسم إلى ١,٠٢ مليار مكتر مكعب في عام ٢٠٠٠، وذلك لاستنفاد الموارد الجوفية الأحفورية، إلا أن الزيادة في الموارد السطحية والموارد غير التقليدية (تحلية، معالجة) من شأنها أن توازن هذا النقص على المدى الطويل.

ج- تظهر أعوام ٢٠٠٠، ٢٠٢٥ عجزا مائيا بالمفهوم (أ)، ويرجع هذا العجز عام ٢٠٠٠ إلى تناقص الموارد، بينما يرجع عجز ٢٠٢٥ إلى الطفرة في الاحتياجات الناجمة عن زيادة السكان.

د- نصيب الفرد من الموارد سنويا أقل باستمرار على مدى الفترات الزمنية من حد الاستقرار المائي.

٧- عُمان:

يبين الجدول (٢ - ٩)^(١٤)، والمنحنى البياني (٩) - ملحق المنحنيات - الموارد والاحتياجات المائية في سلطنة عمان:

أ- تتمثل الموارد المائية في سلطنة عمان في:

- الموارد المائية السطحية التي تعتبر قليلة عموما وتتمثل في الجريان الدائم في بعض الأحباس العليا من الأودية الواقعة في جبال شمال عمان.

- الموارد المائية الجوفية حيث تضم سلطنة عمان عددا من الطبقات الحاملة مثل الطبقات الرسوبية والكلسية ومجموعة الحجار العليا.

- الموارد غير التقليدية وتتمثل في مشروع تحلية مياه البحر الذي يغطي إنتاجه ٨٠٪ من استخدامات منطقة العاصمة الكبرى.

وعموما فإن مصادر المياه في عمان يمكن دراستها على نحو جيد من خلال أربعة أقاليم مهمة وهي إقليم مسندم، والباطنة، والإقليم الداخلي، والإقليم الجنوبي.

ب- تواجه سلطنة عمان عجزاً مائياً قدره ٣٨, ٠ مليار متر مكعب وذلك عام ١٩٩٠، ولو قدر العجز بمفهوم الفجوة (ب) فسوف يصل إلى ٣٩, ١ مليار متر مكعب.

ج- ويستمر العجز قائماً خلال كافة فترات القياس، على الرغم من توافر إمكانيات لزيادة الموارد المائية السطحية في الأجل الطويل وكذلك المياه الجوفية، ومياه التحلية ومياه المعالجة، وذلك لتزايد السكان المستمر وزيادة ضغطهم على الموارد المائية التي تعاني عجزاً أصلاً.

ثالثاً: بلدان المشرق العربي:

تضم هذه المجموعة كلا من لبنان وسوريا والأردن والعراق، وفيما يلي تفاصيل الأوضاع المائية الحالية والمستقبلية لهذه البلدان:

١- لبنان:

يوضح الجدول (٢ - ١٠) ^(١٥)، والمنحنى البياني (١٠) - ملحق المنحنيات - الموارد والاحتياجات المائية في لبنان حالياً ومستقبلاً وذلك على النحو التالي:

أ- في عام ١٩٩٠ (الذي يمثل الوضع الحالي)، وعام ٢٠٠٠ (الذي يمثل أوضاع المستقبل القريب)، وعام ٢٠٢٥ (الذي يمثل الأجل الطويل)، تظل الموارد المائية ثابتة. ويستمد لبنان مياهه من مجموعة من الأنهار الداخلية حيث توفر له ٤ مليارات متر مكعب، كما أن المياه الجوفية المتجددة تسهم بنحو ٦, مليار متر مكعب. ويغطي إجمالي الموارد إجمالي الاحتياجات لكل الأغراض لكل الفترات الزمنية.

ب- لا تظهر الفجوة بالمفهوم (أ) عجزاً مائياً في الحاضر أو المستقبل، كما أن الفجوة بالمفهوم (ب) لا تظهر أي عجز خلال

المالية والموارد والاحتياجات المالية

ملہار سنگھ مکھیا / مدللہ

[illegible]

جدول رقم (۲-۱۰)

الوقت الحالي أو في المستقبل القريب، غير أن تضاعف عدد السكان من ٣ ملايين نسمة عام ١٩٩٠ إلى ٦ ملايين نسمة عام ٢٠٢٥ مع ثبات الموارد يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من المياه من ١٥٣٣ متراً مكعباً/ سنة عام ١٩٩٠ إلى ٧٦٧ متراً مكعباً/ سنة عام ٢٠٢٥ مما يؤدي إلى ظهور عجز مائي بالمفهوم (ب).

ج- توجد بعض الاختلافات في التقديرات لدى بعض الخبراء عن تلك الواردة في الجدول (٢ - ١٠) حيث يلحظ د. كمال حمدان إلى تقدير الموارد المائية اللبنانية المتاحة بـ ٢,٢ مليار م^٣ تنخفض إلى مليار م^٣ في السنوات الجافة. وتقدر الاحتياجات المستقبلية استناداً إلى الخطة ٢٠٠٠ لإعادة تأهيل قطاع المياه في لبنان بـ ٢٥٥٥ مليون م^٣ عام ٢٠١٥ منها ٩٠٠ مليون م^٣ للأغراض الصناعية، ١٤١٥ مليون م^٣ لأغراض الري والزراعة.

بينما يقر د. فخر الدين دكروب للموارد المائية اللبنانية بـ ٣٣٧٥ مليون م^٣، وذلك استناداً إلى معلومات وزارة الموارد المائية والكهربائية وحسابات بعض الخبراء، ويقدر مجموع الاحتياجات مستقبلاً بنحو ٣٣٠٠ مليون م^٣ (يختلف مع د. كمال حمدان في تقدير حاجات الري عام ٢٠١٥، حيث يقلها بـ ٢١٦٠ مليون م^٣). وإذا أخذنا الاختلافات المذكورة في الاعتبار فمن المتوقع ظهور فجوة مائية بالمفهوم (أ)، كما تظهر الفجوة بالمفهوم (ب) في المستقبل القريب.

٢- سوريا:

يوضح الجدول (٢ - ١١)^(١٦)، والمنحنى البياني (١١) — ملحق المنحنيات - الموارد والاحتياجات المائية لسوريا حالياً ومستقبلاً وذلك على النحو التالي:

أ- تشكل المصادر المائية في سوريا من الآتي:

- المياه السطحية والتي تتمثل في الأنهار دائمة الجريان سواء المشتركة (دجلة والفرات والعاصي وعفرين واليرموك وقوين وجعفر والكبير

الجنوبي) أو الداخلية (الخابور والبليخ والسن)، وكذلك الأنهار غير دائمة الجريان التي تنتشر في المنطقة (تجري المياه فيها لمدة لا تزيد على أربعة أشهر بشكل مستمر).

- المياه الجوفية حيث تتوافر مجموعة من الطبقات الحاملة للمياه وهي الجير والدولوميت الجوراسي والطبقات البركانية والطبقات اللحيقية الرباعية.

ويمكن تقسيم المياه في سوريا وفقا لمجموعة من الأحواض المائية الرئيسية هي أحواض دمشق والعاصي والساحل وحلب والفرات واليرموك والبادية.

ب- يبلغ إجمالي الموارد المائية في سوريا عام ١٩٩٠ ما قدره ٤٤, ٥٦ مليار متر مكعب، ويغطي هذا القدر من المياه الاحتياجات المائية لسوريا والتي تبلغ ٨, ٩٥ مليار متر مكعب.

ج- لا تظهر الفجوة عجزا سواء بالمفهوم (أ) أو المفهوم (ب) في كل الفترات التي يغطيها الجدول، إلا عندما يصل عدد السكان إلى حجم الثبات الافتراضي (٦٦ مليون نسمة) والذي يتحقق عام ٢٠٤٨.

٣- الأردن:

يوضح الجدول (٢) (١٢) (١٧)، والمنحنى البياني (١٢) — ملحق المنحنيات - الموارد والاحتياجات المائية للأردن وذلك على النحو التالي:

أ- تتمثل الموارد المائية في الأردن في:

- المياه السطحية التي تتمثل في الأنهار والأودية دائمة الجريان التي ترجع إلى تصريف المياه الجوفية عبر الينابيع بالإضافة إلى جزء ناتج عن الفيضانات التي تسببها الأمطار خصوصا في الشتاء.

- المياه الجوفية وتتمثل فيما يعرف بالنظام المائي العميق المكون من ثلاثة أنظمة جوفية، واستغلال هذا النظام غير اقتصادي، بالإضافة إلى نظم

المساهمة المسؤولة والاحتياجات الصناعية

ملہار سنگھ / سنگھ

[illegible]

جدول رقم (۲-۱۶)

الحجر الجيري الصواني الذي تستغل مياهه لجودتها ومحدودية عمقها، وكذلك نظام الصخر البازلتي في شرق الأردن الذي يتغذى من الأمطار الساقطة على جبل العرب في سوريا، وهذا نظام مستغل بالكامل تقريبا، ونظام رواسب الأودية والأنهار في مجاري الأودية والأنهار مثل وادي الأردن ووادي عربة وهذا النظام مستغل بدرجة عالية في وادي الأردن كما بدأ حديثا استغلاله في وادي عربة.

- الموارد غير التقليدية مثل مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي، والمياه الأرضية الساخنة والمياه المالحة.

ب- تظهر فجوة الموارد المائية بالمفهوم (أ) عجزا مزمنًا بالموارد المائية في الأردن في مقابل الاحتياجات، كما تظهر الفجوة أيضا بالمفهوم (ب) عجزا مزمنًا يتفاقم باطراد.

ج- نصيب الفرد السنوي من الموارد المائية بالمتوسط المكعب متدن للغاية، وهو يتناقص من عام لآخر.

٤- العراق:

يوضح الجدول (٢- ١٣)^(١٨)، والمنحنى البياني (١٣) - ملحق المنحنيات - الأوضاع المائية في العراق (الموارد والاحتياجات)، وذلك على النحو التالي:

أ- تتمثل الموارد المائية في العراق في الآتي:

- المياه السطحية التي تقدر بـ ١٠٦ مليارات م^٣/ سنة منها ٨٠ مليار م^٣ يحملها نهر دجلة والفرات.

- المياه الجوفية حيث توجد في العراق خمسة تكوينات حاملة للمياه، منها تكوين بختاري وتركيب فارس الأعلى وتكوين الفرات الجيري وتكوين الدمام وأم الراضومة.

مقايمة القوارد والأحتياجات الصافية
الصناعية والمستهلكية لمى الصناعى

ملخص مكر مكر/ سنة

للم	للم للم للم	للم للم للم	للم						للم للم للم	للم للم للم
			للم			للم	للم	للم		
			للم	للم	للم					
١٩٩٥	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩
٢٠٠٠	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦
٢٠٢٥	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨
٢٠٤٨	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥

جدول رقم (٧-١٣)

ب- يبلغ إجمالي الموارد المائية المستغلة في العراق ٤٢, ٥٦ مليار متر مكعب أغلبها مياه سطحية (٤١, ٣٥ مليار متر مكعب) يمكن زيادتها إلى أقصى التناح منها إلى ٦٧, ٦ مليار متر مكعب في المستقبل . حيث إن الموارد المائية للعراق تغطي بالكاد الاحتياجات الحالية . ومع تزايد السكان فإنها مستعجز عن تلبية الاحتياجات المستقبلية .

ج- تين البيانات (الفجوة المائية «ب») أن العراق يتنقل تدريجيا من موقف الاستقرار المائي إلى موقف تجاوز حد الاستقرار المائي .

رابعا : بلدان المغرب العربي وشمال أفريقيا

تشمل هذه المجموعة كلا من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وفيما يلي عرض للموقف المائي لكل من هذه الدول :

١- ليبيا :

يوضح الجدول (٢ — ١٤)^(١٩)، والمنحنى البياني (١٤) — ملحق المنحنيات — الأوضاع المائية في ليبيا وذلك على النحو التالي :

أ- تتكون الموارد المائية لليبيا من موارد تقليدية وأخرى غير تقليدية ، وتسهم المياه الجوفية بأكثر نصيب في هذه الموارد ، وأغلب هذه المياه الجوفية متجددة حيث يوجد ستة أنظمة للمياه الجوفية في ليبيا هي سهل الحفارة ، حوض مرزوق ، والجبل الأخضر ، الحمراء وسرت وغرب سرت ، الكفرة ، السيرير . وتبلغ كمية التغذية السنوية لها ٤٦٥٥ مليون م^٣ يستهلك منها ٢٢٠٧ مليون متر مكعب . ولقد ارتفع استهلاك المياه في أحواض تلك الأنظمة ارتفاعا كبيرا وبصفة خاصة في سهل الحفارة وحوض مرزوق والجبل الأخضر . ويعزى ذلك أساسا إلى التوسع الزراعي الذي يستهلك ٨٢٪ من جملة استهلاك هذه الآبار .

أما عن الموارد المائية الأخرى غير المياه الجوفية فالمياه السطحية تساهم بأقل من ٥٪ من الموارد المائية وذلك لندرة الأنهار والأودية المستديمة .

كما يوجد في ليبيا ثلاث عيون رئيسية هي الزيانة (٩٠ مليون م٣)،
تاورنماء (٦٠ مليون م٣)، كحام (١١ مليون م٣) .

وفي مجال المصادر غير التقليدية فإن ليبيا لديها ١٥ محطة تحلية موزعة على الساحل الليبي إجمالي إنتاجها السنوي ١١٠ ملايين م٣، فضلا عن ٢٣ محطة تنقية ومعالجة تتج ١٤٠ مليون م٣ .

ب- تعاني ليبيا عجزا مائيا بالمفهوم (أ) قدره ٩٨,٠ مليار متر مكعب عام ١٩٩٠ ويتفاقم تدريجيا حتى يصل إلى ٣٤,٥ مليار متر مكعب، وذلك في عام تحقق الحجم الافتراضي لثبات سكان ليبيا (٢٠٥٥) .

ج- تظهر الفجوة (ب) في جميع الفترات الحالية والمستقبلية، مما يعني وضعاً غير مستقر مائياً، بل يتعد باطراد عن وضع الاستقرار .

د- يتركز إمكان إضافة موارد مائية جديدة في الموارد غير التقليدية من مياه عملة إلى مياه معالجة، بالإضافة إلى ٠,٠٦ مليار متر مكعب يمكن إضافتها عن طريق إنشاء مزيد من السدود لتجميع المياه التي تجري سطوحيا .

٢- تونس :

يوضح الجدول (٢ - ١٥) (٢٠)، والمنحنى البياني (١٥) — ملحق المنحنيات - الموارد والاحتياجات المائية لتونس حاليا ومستقبلا، وذلك على النحو التالي :

أ- تتمثل الموارد المائية في تونس في التالي :

- الموارد السطحية حيث يتميز الشمال بأهم مجاري المياه السطحية ذات التدفق المستمر طوال العام، وتتميز منطقة الوسط بالجفاف كما يوجد أودية

مقايمة المصادر والاحتياجات المالية
المالية والمصرفية في تونس

ملف: مذكر مكيدي / سنة

نوع المورد	نسبة القيمة إجمالي	مصادر			الاحتياجات			مقايمة			تعداد السلالات (مليون دينار)	العام
		أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح	ط		
١٩٩٠ - ٢٠٠٠	٥٦٧		١٠١	١١٩	١٣٣	٥٣	١٥٩		١٨١	٢٧	٨	١٩٩٠
٢٠٠٠ - ٢٠١٠	٢٥٤		٢٧	٣٤	٣٧	٥٣	١٥٩		١٨١	٢٧	١٠	٢٠٠٠
٢٠١٠ - ٢٠٢٠	٣٦٤		١٥٣	٥٣	٧٧	٥٣	١٥٩		١٨١	٢٧	١٤	٢٠٢٠
٢٠٢٠ - ٢٠٣٠	٢٥٣		١٧	١٩٦	١٩٧	٥٣	١٥٩		١٨١	٢٧	١٨	٢٠٣٠

جدول رقم (٢-١٥)

موسمية في الجنوب الذي ينحصر فيه الجريان السطحي في مجاري الأودية المنحدرة من هضاب مطماطة .

– الموارد الجوفية حيث يتميز الشمال التونسي وكذلك الوسط بأحواضها الجوفية المتجددة ذات الامتداد المحدود . بينما يتميز الجنوب التونسي بالخرانات الجوفية الممتدة شحيحة التغذية .

ب- مما سبق يتضح أن كل موارد المياه في تونس موارد تقليدية ، ويبلغ إجمالي المستغل من هذه الموارد ٤,٥٤ مليار متر مكعب وهذه الكمية كافية لتغطية الاحتياجات المائية سواء عام ١٩٩٠ ، أو عام ٢٠٠٠ أو عام ٢٠٢٥ على الرغم من الزيادات التي تطرأ على هذه الاحتياجات نتيجة الزيادات السكانية وخطط التوسع الزراعي .

ج- لا تظهر فجوة مائة بالمفهوم (أ) حتى وصول السكان إلى حجم الثبات الافتراضي ، ولكن بالمفهوم (ب) قائمة ومستمرة منذ عام ١٩٩٠ حيث لا يتجاوز نصيب الفرد السنوي من المياه ٥٦٧ مترا مكعبا ، وينخفض هذا النصيب تدريجيا على مدى الفترات التالية مما يزيد من الفجوة (ب) .

٣- الجزائر :

يبين الجدول (٢-١٦)^(٢١) ، والمنحنى البياني (١٦) - ملحق المنحنيات - الأوضاع المائية والحالية والمستقبلية للجزائر ، وذلك على النحو التالي :

أ- تتمثل الموارد المائية في الجزائر في التالي :

– الموارد السطحية التي تضم ١٧ حوضا مائيا تقع ضمن ثلاث مجموعات ، الأولى الأحواض التابعة للبحر المتوسط ، والثانية أحواض السهول العليا ، والثالثة الأحواض الصحراوية ، وتضم هذه الأحواض ١٢,٧ مليار متر مكعب سنويا .

- الموارد الجوفية وذلك في خزانات شمال الجزائر المتجلدة وأحواض المناطق الصحراوية ضعيفة التغذية، وتضم هذه الأحواض ٣,٩ مليار متر مكعب سنويا.

ب- تغطي الموارد المائية للجزائر (١٧,٢٥ مليار متر مكعب) الاحتياجات المائية (٤,٣٦ مليار متر مكعب) ومصدر المياه الرئيسي للجزائر هو الأمطار التي يشكل جريانها السطحي ١٣,٥٠ مليار متر مكعب. بينما تحتل المياه الجوفية المركز الثاني كمصدر مائي للجزائر.

ج- لا يظهر في الجزائر أي عجز بالمفهوم (أ) للفجوة المائية حتى عندما يصل إلى الحجم الافتراضي لثبات عدد السكان (٧٨ مليون نسمة عام ٢٠٤٧)، إلا أن العجز بالمفهوم (ب) قائم ومستمر منذ عام ١٩٩٠ ولكل الفترات (وذلك حيث تنخفض حصة الفرد من الموارد من ٦٩٠ مترا مكعبا عام ١٩٩٠ لتصل إلى ٢٢٣ مترا مكعبا عام ٢٠٤٧).

٤- للمغرب:

يبين الجدول (٢-١٧)^(٢٢)، والمنحنى البياني (١٧) - ملحق المنحنيات - الأوضاع المائية الحالية والمستقبلية للمغرب، وذلك على النحو التالي:

أ- تتمثل الموارد المائية في المغرب في التالي:

- الموارد السطحية حيث تمثل نحو ٧٥٪ من مجموع الموارد المائية (٢٣ مليار متر مكعب) موزعة على مجموعة من الأحواض هي: أحواض البحر المتوسط، والأحواض الأطلنطية الشمالية والأحواض الصحراوية.

- الموارد الجوفية حيث توجد في المغرب عدة طبقات حاملة للمياه في منطقة الريف ومنطقة الأطلنطي ومنطقة المغرب الشرقي ومنطقة الصحراء، ويبلغ مجموع الموارد المتاحة في هذه الأحواض ٥ مليارات متر مكعب/ سنة يستغل منها ٢,٥٥ مليار متر م ٣ سنويا.

مكاملة الجوار والاحتياجات المائية
المساهمة والتسويقية في التطوير

مقايير مفر مكاتب/ سنة

نوع التكلفة	القيمة المالية	الاحتياجات المائية				التوريد المائية				العدد السكان (مليون نسمة)	العام				
		المجموع	نسبة	نسبة	نسبة	المجموع	نسبة	نسبة	نسبة						
												المجموع	نسبة	نسبة	نسبة
+	٦٤٢١٤	١٤٠٠	٤٣	٤٣	٤٣	٢٨	٣٧	٣٧	٢٥	١٩٩٠					
-	٦٤١٢٤	٨٧٥	٤٩	٤٩	٤٩	٢٨	٣٧	٣٧	٢٢	٢٠٠٠					
-	٦٤١٢٤	٥٩٦	٤٤	٤٤	٤٤	٢٨	٣٧	٣٧	٤٧	٢٠٢٥					
-	٦٤١١٤	٤٠٠	٤٩	٤٩	٤٩	٢٨	٣٧	٣٧	٧٠	٢٠٥١					

جدول رقم (٢-١٧)

ب- يبلغ إجمالي الموارد المائية للمغرب ٢٨ مليار متر مكعب ولا يتظر تحقيق زيادة في هذه الموارد. وهذه الكمية قادرة على مجابهة الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

ج- لا تظهر فجوة بالمفهوم (ب) حتى عام ٢٠٠٠ حيث تبدأ في الظهور مع انخفاض نصيب الفرد من الموارد.

د- لا يتجاوز نصيب الصناعة من الاحتياجات المائية ٥, ٢٪ من حلة الاحتياجات عام ١٩٩٠. بينما يصل نصيب مياه الشرب والاحتياجات المنزلية إلى ٢٠, ٥٪.

خامسا : دول الجوار الجغرافي

تغطي هذه الفقرة كلا من تركيا وإسرائيل وذلك على النحو التالي :

١- تركيا : (٢٣)

أ- يبلغ إجمالي الموارد المائية المتاحة في تركيا ١٩٥ مليار متر مكعب منها ١٣٤ مليار متر مكعب من الموارد الداخلية المتجددة.

ب- لا تتعدى المسحوبات التركية من هذه المياه ٦, ١٥ مليار متر مكعب سنويا بنسبة ٨٪ من الموارد الداخلية المتجددة، يخصص ٤٢٪ من هذه الكمية لتلبية الاحتياجات المنزلية والصناعية، بينما تستوعب الزراعة ٥٨٪ من هذه الموارد.

ج- يبلغ عدد سكان تركيا ٥٤ مليون نسمة عام ١٩٨٨ وفي ضوء معدلات الزيادة السكانية فمن المتوقع وصول هذا العدد إلى ٦٨ مليون نسمة عام ٢٠٠٠، و ٩١ مليون نسمة عام ٢٠٢٥، وعلى ذلك فإن الاحتياجات التركية من المياه تصبح على النحو التالي :

- احتياجات عام ٢٠٠٠ تقدر بنحو ١٩,٥٠ مليار متر مكعب.

- احتياجات عام ٢٠٢٥ تقدر بنحو ٢٦,٢٨ مليار متر مكعب.

د- تغطي الموارد التركية الاحتياجات بدليل ما تعرضه تركيا من بيع كميات من المياه إلى الغير. وما أقدمت عليه فعلا من بيع ٥٠٠ مليون متر مكعب إلى إسرائيل.

٢- إسرائيل :

تبين بيانات الجدول (٢-١٨) الاحتياجات المائية في إسرائيل ، وذلك على امتداد الفترة الزمنية من ١٩٨٠ إلى ١٩٩١ ، ونلاحظ أن إسرائيل قد خفضت من استهلاكها الزراعي للمياه ، وذلك يجري ضمن خطة لتخفيض الاستهلاك في قطاع الزراعة إلى النصف تدريجيا ، وطبقا للخطة الموضوعية بشأن استخدام المياه عام ٢٠٠٠ فإن الماء المخصص للزراعة سوف يقل بنسبة ٤٠٪ بينما يزيد استخدام المياه في الأغراض المدنية بنسبة ٥٢٪^(٢٤).

وتقدر كمية العجز المرتقب عام ٢٠٠٠ في إسرائيل بنحو مليار متر مكعب من المياه^(٢٥). بينما يقلرها البعض الآخر^(٢٦) بنحو ٨٠٠ مليون متر مكعب.

وقد قلرت سلطات الانتداب البريطاني كمية المياه العذبة التي تمتلكها إسرائيل داخل الخط الأخضر (خط الهدنة) بما بين ١٥٠ مليون متر مكعب ، و ١٨٠ مليون متر مكعب^(٢٧) ، وقد تطور الطلب على المياه في إسرائيل من ٣٥٠ مليون متر مكعب عام ١٩٤٩ حتى وصل إلى ١٤٧١ مليون متر مكعب عام ١٩٦٧ ، ثم قفز عام ١٩٧٨ إلى ١٩٠١ مليون متر مكعب (٩٥٪ من الموارد المتجددة) ، أي أن الطفرة التي حدثت في الطلب تصل إلى ٥٧٧٪ خلال ٣٧ سنة^(٢٨).

جدول (٢-١٨)
الاحتياجات المائية في إسرائيل

البيان / السنة	للمزاحة		للمزاحة		للمزاحة		الإجمالي
	كمية	Z	كمية	Z	كمية	Z	
٨١/٨٠	١٢١٢	٧٢٢	١٠٠	٦	٣٦٧	٢١٠٩	١٦٧٨
٨٢/٨١	١٢٨٢	٧٢٤	١٠٢	٥٨	٣٨٥	٢١٨	١٧٧٠
٨٣/٨٢	١٢٥٥	٧١٣	١٠٢	٥٩	٤٠١	٢٢٨	١٧٥٩
٨٤/٨٣	١٣٥٦	٧٢٧	١٠٢	٥٥	٤١١	٢٢٣	١٨٧٨
٨٥/٨٤	١٣٨١	٧٢٣	١٠٩	٥٧	٤٢٢	٢٢	١٩٢٠
٨٦/٨٥	١٤٣٤	٧٢٢	١٠٢	٥٢	٤٥٠	٢٢٦	١٩٨٧
٨٧/٨٦	١٥٣٥	٦٥٧	١١١	٥١	٤٧٤	٢٢٢	١٥٦٠
٨٨/٨٧	١١٧٩	٦٥٤	١٢٢	٧	٤٤٧	٢٥٣٥	١٧٤٩
٨٩/٨٨	-	-	-	-	-	-	-
٩٠/٨٩	١٢٣٦	٦٦٧	١١٤	٦١	٥٠١	٢٧	١٨٥١
١٩٩٠	١١٥٧	٦٦٣	١٠٦	٦	٤٨٢	٢٢٦	١٧٥٤
١٩٩١	٨٧٥	٦١١٦	١٠٠	٧	٤٤٥	٢١٢	١٤٢٠

المصدر: د. سلوى محمد مرسي: آفاق ومستقبل التعاون الاقتصادي بين مصر والأردن وإسرائيل في ضوء هياكل الموارد المتاحة، ورقة مقدمة إلى ندوة للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط... الاحتلالات والتحديات. مؤتمر قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - مايو ١٩٩٤ (ص ١٠).

وهو مأخوذ عن: Statistical Abstract of Israel, 1992

ويمكن إيضاح مصادر المياه في إسرائيل وفقاً لإحصائيات عام ١٩٨٥
على الوجه التالي (٢٩):

مصدر المياه	مليون م ^٣	%
بحيرة طبريا (نهر الأردن)	٦١٠	٢٨,٥
مياه الفيضانات	٩٠	٤,٢
مياه المجاري المكررة	٦٠	٢,٨
المياه الجوفية الساحلية	٤٥٥	٢١,٢
المياه الجوفية الجبلية	٧٤٠	٣٤,٥
مياه جوفية أخرى في الجليل والكرمل والتعب	١٩٠	٨,٨
إجمالي الموارد	٢١٤٥	١٠٠

الفصل الثالث

العلاقات الدولية

من منظور مائي

تسهم مجموعة من الاعتبارات النابعة من الحقائق الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية في صياغة المشهد المائي في المنطقة العربية وجوارها الجغرافي . وتتضافر تلك الاعتبارات لتشكّل آليات وأنماط التفاعل في إطار المشهد، وتتمثل هذه الاعتبارات فيما يلي :

الاعتبار الأول :

وهو نابع من ذلك التناقض القائم بين الحدود السياسية للدول واتجاهات تدفق الموارد المائية سواء السطحية (الأنهار) أو الجوفية (الأحواض المائية الجوفية)^(١) . ويكتسب هذا الاعتبار أهميته عموماً لكون ٤٠٪ من سكان العالم يعتمدون على أنظمة نهريّة تشترك فيها دولتان أو أكثر^(٢) . ويتجلى هذا الاعتبار بشكل خاص في المنطقة العربية حيث إن أغلب أنهارها ذات طبيعة دولية مثل نهر النيل^(٣) ، ودجلة والفرات^(٤) ، ونهر الأردن^(٥) ، ويستثنى من هذا الاعتبار الموارد المائية في منطقة المغرب العربي حيث تميل للتوافق مع الحدود السياسية للمنطقة^(٦) .

والملاحظة الجديرة بالاهتمام أن تلك الأنهار تنبع من بلدان غير عربية (دول الجوار الجغرافي) وتجري وتصب في بلدان عربية . ونظرياً فإن لدول المنبع ميزة إستراتيجية في مواجهة دول المجرى والمصب . مما حدا بإحدى الدراسات المستقبلية المهمة إلى تقدير نسبة التحكم الحالية لبلدان غير عربية

في شرايين المياه العربية بـ ٨٨٪^(٧) كما دارت داخل أروقة الأمم المتحدة في بعض الجلسات المغلقة في بداية ١٩٩١ مناقشات حول إمكان استخدام السدود التركية في حجب المياه عن العراق لدفعه للانسحاب من الكويت إلا أن تركيا اعترضت على الفكرة^(٨).

أما عن الأحواض المائية الجوفية فإن الإفراط في ضخ المياه في نقطة معينة يؤثر سلبيا في كم ونوع المياه في الحوض كله. ومثال ذلك ما حدث من إفراط في ضخ المياه في منطقة العين بدولة الإمارات العربية المتحدة مما أدى إلى نقص حاد في المياه لدى سلطنة عمان^(٩). كما يشار إلى تأثير محتمل من جراء مشروع النهر الصناعي العظيم في ليبيا على الخزان الجوفي المشترك بين مصر وليبيا^(١٠). إلا أن الدراسات المصرية الرسمية نفت هذا الاحتمال بناء على اعتبارات فنية^(١١).

الاعتبار الثاني:

إن الأقطاب الفاعلة في النظام الدولي كان لها دور مهم في المجال المائي وذلك في إطار من مصالحها. ويبرز في هذا الصدد الدور البريطاني فيما يتعلق بنهر النيل في زمن الاحتلال البريطاني لمصر وأغلب دول حوض النيل خصوصا في مجال إبرام الاتفاقيات المنظمة لشؤون النيل^(١٢). كما كان لوقوع فلسطين تحت الانتداب البريطاني ووقوع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي والمداورات التي جرت بينهم في شأن ترسيم الحدود للدول الواقعة تحت الانتداب (مؤتمر سان ريمو المنعقد في أبريل ١٩٢٠) والاتفاقية الموقعة بين بريطانيا وفرنسا في ٢٣/١٢/١٩٢٠^(١٣) أثره في صياغة الأوضاع المائية للأردن والليطاني والحاصباني.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد اضطلعت بدور بارز في مختلف الشؤون المائية في المنطقة العربية، وهي تلعب هذا الدور عبر العديد

من الأجهزة الحكومية المعنية والإدارات المتخصصة، وخصوصاً فيما يتعلق بنهر الأردن^(١٤). وقد كان للاتحاد السوفيتي السابق دوره المالي عبر دعمه المالي والتكنولوجي لإنشاء السد العالي على نهر النيل عند أسوان^(١٥).

الاعتبار الثالث:

وهو ينبع من وجود إسرائيل في قلب المنطقة العربية، وما سبق هذا الوجود من تحركات دبلوماسية وعسكرية صهيونية مبهمة. إذ تضمن المشروع الصهيوني ودولته باستمرار هاجسا مائيا يرتبط بالطموح التوسعي الاستيطاني من جهة والرغبة في الهيمنة من جهة أخرى. ويتجلى هذا الهاجس / الدافع المالي بوضوح في النماذج التصورية السابقة على قيام الدولة الصهيونية وفي كل الحروب التي خاضتها بغرض التوسع وتأمين الوجود، وكذلك في نماذجها التصورية للمستقبل في ظل اتجاهات السلام الحالية^(١٦).

الاعتبار الرابع:

وهو اعتبار افتراضي، ولكنه قائم ويتمثل في إمكان تدمير المشروعات المائية في أوقات الحروب^(١٧). وفي هذا الصدد فقد أشار تقرير أعدته فريق عمل بإشراف يوري ديفيز بعنوان «سياسة إسرائيل المائية» إلى أنه «إذا أخذنا بعين الاعتبار منحى السياسة الإسرائيلية فإنه لا يبدو غريباً أن نجد بعض الظروف التي تقرر فيها حكومة إسرائيل بأن تدمير سد المقارن سيكون أقل كلفة وأكثر فعالية في حل مجموعة المشاكل الناجمة عن وجود هذا السد»^(١٨). كما دمرت أغلب المنشآت المائية العراقية بفعل قصف القوات المتحالفة خلال حرب الخليج الثانية، حيث دمر سدان بنسبة ٧٥٪، ودمر سدان آخران تماماً. بينما بقي سد واحد على نهر دجلة بنسبة تدمير نحو ٥٠٪^(١٩).

الاعتبار الخامس :

وينبع من حاجة المشروعات المائتة إلى استشارات ضخمة ، وإمكانات تكنولوجية عالية . مما يدفع أغلب الدول الراغبة في الاستثمار الأمثل للمياه المتاحة لديها إلى طلب الدعم المالي والتكنولوجي من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي . ويرتبط هذا بضرورة التكيف مع القيود والاشتراطات الخاصة باستخدام هذا الأسلوب التمويلي . ويبرز في هذا الصدد «حالة السد العالي» في مصر . كما يمكن أن ننظر لامتناع البنك الدولي عن تمويل بعض المشروعات الإثيوبية على النيل الأزرق إلا في حالة حصول إثيوبيا على موافقة سائر دول حوض النيل^(٢٠) كمثال آخر يجسد الفكرة .

أولا : العلاقات الدولية في إطار حوض النيل

تنظم العلاقة بين دول حوض النيل مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات يرجع أغلبها إلى وقت سيطرة بريطانيا على مصر وسائر دول حوض النيل^(٢١) . كما أن أغلبها أبرم بين بريطانيا والدول المستعمرة المجاورة بغية تعيين حدودها ، وتمثل هذه الاتفاقيات فيما يلي :

١- البروتوكول الموقع بين بريطانيا العظمى وإيطاليا ، وذلك بشأن تعيين مناطق نفوذ كل منهما في شرق أفريقيا . وقد وقع هذا البروتوكول في روما في ١٥ أبريل ١٨٩١^(٢٢) . وينص الاتفاق في مادته الثالثة على تعهد إيطاليا بعدم إقامة أي أعمال متعلقة بالري على نهر عطبرة يكون من شأنها تعديل تدفق مياه النيل^(٢٣) .

٢- المعاهدة الموقعة بين بريطانيا العظمى وإثيوبيا ، وبريطانيا العظمى وإيطاليا وإثيوبيا بخصوص الحدود بين السودان (الإنجليزي/ المصري) وإثيوبيا وإريتريا ، وقد تم التوقيع عليه في أديس أبابا في ١٥ مايو ١٩٠٢^(٢٤) . وقد نصت المادة الثالثة من الجزء الأول (الذي يحدد الحدود بين

إثيوبيا والسودان) على تعهد الإمبراطور منليك ألا يسمح بأي أعمال على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوبات تعوق تدفق مياه أي منها إلى النيل إلا في حالة موافقة الحكومة البريطانية وحكومة السودان^(٢٥).

٣- الاتفاق الموقع بين بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا في ١٣ ديسمبر ١٩٠٦ في لندن^(٢٦). والذي ينص في مادته الرابعة على الحفاظ على مصالح مصر وبريطانيا في حوض النيل وبشكل خاص التحكم في مياه النيل وروافده مع الأخذ في الاعتبار المصالح المحلية للدول التي يمر فيها النهر^(٢٧).

٤- الاتفاق بين الملك ليوبولد راعي دولة الكونغو والملك إدوارد ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والمستعمرات البريطانية عبر البحار والذي هو امتداد للاتفاق الموقع في ١٢ مايو ١٩٨٤. والاتفاق موقع من نسختين في ١٩ مايو ١٩٠٦ في لندن^(٢٨). وينص في مادته الثالثة على التزام دولة الكونغو المستقلة ألا تنشئ أو تسمح بإنشاء أي منشآت على نهر السليمكي أو الأسانجو من شأنها أن تقلل حجم المياه الداخلة إلى بحيرة ألبرت إلا بموافقة الحكومة السودانية^(٢٩).

وتحظى الاتفاقيات والبروتوكولات المائة باعتراف منظمة الوحدة الأفريقية وذلك إعمالاً لمبدأ احترام الحدود السياسية القائمة^(٣٠).

ونلاحظ أن الاتفاقيات المشار إليها فيما سبق هي اتفاقيات حدود أساساً إلا أنها تضمنت بنوداً مائية أو أكثر. وفيما يلي نلقي الضوء على اتفاقيتي ١٩٢٩، ١٩٥٩ المبرمتين بين مصر والسودان، وهذه الاتفاقيات تعنى أساساً بتنظيم الانتفاع بمياه النيل، بالإضافة إلى اتفاقية إنشاء سد أوين بأوغندا.

١- اتفاقية عام ١٩٢٩^(٣١): وقد أبرمت بين مصر وبريطانيا نائبة عن السودان وأوغندا وكينيا وتانجانيقا (تنزانيا) وذلك في ٧ مايو ١٩٢٩.

وتقضي الاتفاقية المذكورة^(٣٢) بأنه بغير الاتفاق مع الحكومة المصرية، لا يمكن القيام بأي أعمال ري أو توليد طاقة هيدروكهربية سواء على النيل، أو على روافده، أو على البحيرات التي ينبع منها يكون من شأنها إنقاص كمية المياه التي تصل إلى مصر أو تعديل تواريخ وصولها أو تخفيض منسوبها. كما تضمن الاتفاق نظم تشغيل خزان سنار، وتثبيت الحقوق المكتسبة لمصر والسودان. وقد تمثل الدافع وراء عقد اتفاقية مياه النيل ١٩٢٩ في الرغبة في زراعة أرض الجزيرة من جهة، فضلاً عن انتهاء العمل في سد سنار عام ١٩٢٥.

٢- اتفاقية إنشاء سد أوين بأوغندا^(٣٣): بدأت مفاوضات هذه الاتفاقية في مارس ١٩٤٨، وكانت أولى المذكرات المتبادلة في ١٩ يناير ١٩٤٩ وآخرها في ٥ يناير ١٩٥٣، وهي تتعلق بإنشاء سد شلالات أوين عند مخرج بحيرة فيكتوريا بغرض توليد القوى الكهربائية، وكذلك لأغراض التخزين ببحيرة فيكتوريا لصالح كل من مصر والسودان. والاتفاقية تتضمن موافقة الحكومة المصرية على إقامة السد واضطلاع ثلاثة مهندسين مصريين بمراقبة تنفيذ أعمال الخزانات^(٣٤).

٣- اتفاقية عام ١٩٥٩^(٣٥): عقدت هذه الاتفاقية في ٨ نوفمبر ١٩٥٩ بين حكومتي مصر والسودان وقد تضمنت تنظيم^(٣٦):

أ- الحقوق المكتسبة.

ب- مشروعات ضبط مياه النهر وتوزيع فوائدها.

ج- مشروعات استغلال المياه الضائعة في حوض نهر النيل.

د- التعاون الفني بين مصر والسودان.

وقد حددت الاتفاقية ما قدره ٤٨ مليار متر مكعب مقدرة عند أسوان كحق مصر المكتسب (قبل الحصول على الفوائد التي ستحققها مشروعات

ضبط النهر)، كما حددت الاتفاقية ما قدره ٤ مليارات متر مكعب مقدرة عند أسوان كحق السودان المكتسب (قبل الحصول على الفوائد التي ستحققها مشروعات ضبط النهر). وقد تضمنت الاتفاقية الموافقة على إنشاء مصر للسد العالي عند أسوان على أن توزع صافي فوائده بين مصر والسودان (٢٢ مليار متر مكعب) بحيث يكون نصيب السودان ١٤,٥ مليار متر مكعب ونصيب مصر ٧,٥ مليار متر مكعب. وعلى ذلك فإن النصيب الإجمالي لمصر يصبح ٥٥,٥ مليار متر مكعب، والنصيب الإجمالي للسودان ١٨,٥ مليار متر مكعب. مع توزيع أي زيادة في صافي الفائدة الناتجة عن زيادة الإيراد مناصفة بينهم. كما تضمن الاتفاق الموافقة على إنشاء السودان لسد الروصيرص على النيل الأزرق، وأي أعمال أخرى تراها السودان لازمة لاستغلال نصيبها^(٣٧).

وقضت الاتفاقية بأن تدفع الحكومة المصرية تعويضا يقدر بـ ١٥ مليون جنيه مصري كتعويض شامل عن الأضرار التي تلحق بالملكيات السودانية نتيجة التخزين في السد العالي لمنسوب ١٨٢ مترا. وتتعهد حكومة السودان بأن تتخذ إجراءات ترحيل سكان حلفا وغيرهم من السكان السودانيين الذين تغمر أراضيهم مياه التخزين.

أما فيما يتعلق بمشروعات استغلال المياه الضائعة في حوض النيل، فقد قضت الاتفاقية بأن يتولى السودان - بالاتفاق مع مصر - إنشاء مشروعات زيادة إيرادات النيل بمنع الضائع في مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وبحر السوبات وروافدها وعجى النيل الأبيض، على أن يكون صافي فائدة هذه المشروعات لكل من مصر والسودان مناصفة كما يسهم كل منهما في تكاليف هذه المشروعات مناصفة.

وقد نصت الاتفاقية على إنشاء لجنة فنية دائمة مشتركة (عند الأعضاء متساو) تختص برسم الخطط الرئيسية للمشروعات التي تهدف إلى زيادة إيرادات

النهر وكذلك الإشراف على تنفيذها. وتهتم اللجنة بتوحيد رأي كل من مصر والسودان في مقابل أي بلد آخر من بلدان الحوض، وذلك فيما يتعلق بأي شأن من شؤون مياه النيل. وإذا أسفرت أي مفاوضات عن قبول تخصيص أي كمية من مياه النهر لبلد أو آخر من بلدان حوض النيل فإن هذا القدر محسوباً عند أسوان يخصم مناصفة بينهم.

وبعد عرض الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات التي تنظم العلاقات المائية لدول حوض النيل، والتي تمثل إطار التفاعل بين دول الحوض فإننا نعرض فيما يلي للتفاعلات داخل هذا الإطار خصوصاً بين دولة المجرى (السودان)، ودولة المصب (مصر) ودول المنبع وأهمها إثيوبيا:

١- مصر:

تؤكد السياسة المصرية فيما يتعلق بمياه النيل الحقوق المكتسبة لمصر في مياه النيل، وحق مصر في الحصول على نصيب معقول من أي إيرادات إضافية تنجم عن تقليل المفقود عند المتابع، كما تؤكد وجوب التشاور معها من قبل أي من دول حوض النيل قبل الشروع في أي ترتيبات من شأنها أن تؤثر في الموارد الحالية والمستقبلية^(٣٨).

وتعتمد مصر أداتين للتحرك الدبلوماسي والفني فيما يتعلق بالشؤون النيلية، تتمثل الأداة الأولى في «الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل» المنشأة طبقاً لاتفاقية عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان، وقد نجحت الهيئة في إقرار مشروع مشترك مع تنزانيا وأوغندا وكينيا في عام ١٩٦٧ يدعى مشروع «الدراسات الهيدرولوجية لحوض البحيرات الاستوائية»، ويغطي المشروع الذي انتهت مرحلته الأولى عام ١٩٧٢، وبدأت مرحلته الثانية عام ١٩٧٦ بدعم كل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP، ومنظمة الأرصاد العالمية OMM^(٣٩). وتتمثل الأداة الثانية في منظمة

«الأندوجو»^(٤٠). التي أنشئت بناء على اقتراح مصر وتأييد من السودان في نوفمبر ١٩٨٣ وحددت أهدافها في التعاون والتنسيق والتشاور انطلاقاً من خطة عمل لاجوس ١٩٨٠^(٤١). التي أكدت أن الأنهار الأفريقية تعد بمنزلة جزء من البنية الأساسية الضرورية للتعاون الإقليمي^(٤٢) وعلى ذلك فإن الهدف الأساسي للمجموعة يتمثل في الإسهام كمتسدى لتبادل وجهات النظر والمعلومات. كما يكمن خلف إنشاء المجموعة فكرة ضمنية مؤداها أن مصر والسودان تحتاجان إلى المياه أما أوغندا أو إثيوبيا (مثلاً) فلا تحتاجان إلى المياه كثيراً، لذا فإن «المقابل الذي تقدمه مصر لدول أعلى النيل هو طاقة نظيفة بأسعار زهيدة في مقابل المياه»^(٤٣). ويشترك في أعمال المجموعة الآن كل دول الحوض وإن كانت كينيا وإثيوبيا تشاركان بوصفهما مراقبين. هذا عن الأدوات الحالية للتحرك المصري في إطار حوض النيل الذي يعد مجالاً ثابتاً من مجالات الأمن القومي المصري، لذا فإن ثمة إدراكاً مصرياً أن هناك حاجة إلى هيئة إقليمية تقوم بجمع المعلومات الخاصة بالموارد المائية تشارك فيها دول حوض النيل^(٤٤). وقد اقترحت بعثة قصي الحقائق التي تكونت من خبراء برنامج الأمم المتحدة للتنمية عام ١٩٨٩ والتي قامت بزيارة ميدانية لدول حوض النيل إطاراً للتعاون الإقليمي بين دول حوض النيل مع تقييم للموارد المتاحة واحتياجات السكان في الأجلين الطويل والمتوسط^(٤٥). وبلخص د. رشدي سعيد الأسباب الداعية لتأسيس هيئة إقليمية لدول حوض النيل في التالي: «الجميع دول الحوض مشروعاتها في التنمية وهي إن لم تكن نجحت حتى الآن لصعوبات تمويلية أو إدارية فإنها لا بد أن تعيد التفكير فيها، وسيتسبب تنفيذها دون تنسيق مع بقية دول الحوض في إحداث خلخلة اقتصادية فظيعة وعدم استقرار سياسي بل حروب ومنازعات، وليس هناك من حل دون العمل الدبلوماسي الجاد للتمهيد لبناء مؤسسة تقوم بدراسة الحوض ككل للتنمية لصالح جميع الأطراف»^(٤٦).

ولعل إدراك ضرورة بناء منظمة إقليمية كان الدافع الكامن وراء تلك الاجتهادات الأكاديمية المتعددة. فيطرح د. عبدالمك عودة قضية إنشاء المنظمة/ السلطة الإقليمية بين دول حوض النيل التسع كضرورة، على أن تشمل التعاون والتنمية في مجالات الموارد المائية وإنتاج الطعام فقط. ويرى د. عودة أن تكون الدعوة لتلك المنظمة مصرية، وأن تستند إلى إعلان مبادئ واتفاق أممي يعمل على التخفيض التدريجي للعنف والصراع بين دول حوض النيل. ويقتصر مضمون المنظمة المقترحة على مجال الطعام وإنتاجه فقط إلى جانب الموارد المائية التي تشكل الدافع الرئيسي للعلاقة وذلك لسببين: الأول وتمثل في تعثر التجارب السابقة متعددة الأهداف، أما السبب الثاني فيرجع لأولوية هذا القطاع لكل دول الحوض^(٤٧).

ويطرح الباحث أنس مصطفى كامل اجتهدا آخر في هذا الصدد يستند إلى المقرب الوظيفي الحديث^(٤٨). يهدف إلى خلق نظام إقليمي متعدد الوظائف للتنمية الشاملة أفقيا في حوض النيل بغية تجاوز أحادية الوظيفة الفنية المسيطرة والتي يجري تنميتها رأسيا. وينطلق خلق النظام من إحلال مفهوم التنمية المطلقة، القائم على مبدأ تحديد السيادة من أجل تعظيم المنفعة العامة، محل مفاهيم المصالح الذاتية والأمن القومي التقليدي. ونقطة البدء هي تطوير نظام الأنصبة الموزعة^(٤٩) بناء على مبدأ التوزيع العادل للعناصر المساهمة في العقد الجماعي الإقليمي بغرض تحويله إلى شركة مساهمة للتنمية الإقليمية^(٥٠).

وبعد العرض السابق للآليات القائمة والمقترحة والتي تعتمد عليها مصر في إدارة شؤونها النيلية من منطلق كونها المستفيد الأساسي من مياه النيل. فإن ثمة ضرورة لإلقاء الضوء على بعض الفترات التي حفلت بالتفاعلات الكاشفة لطبيعة العلاقات في حوض النيل، والتي كانت مصر طرفا أساسيا فيها، والفتره الأولى التي سيتم تناولها هي تلك الفترة

التي أعقبت قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والتي شهدت البدء في التفكير في إنشاء السد العالي حتى الشروع في بنائه .

كان مشروع السد العالي الذي يرجع التفكير فيه إلى خير يوناني يدعى «دانيوس» قد وضع على أول سلم الأولويات أمام «مجلس الإنتاج» بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وبدا ظاهرا منذ البداية أن مشكلة التمويل ستكون المشكلة المحورية للسد الذي كان من شأنه أن يجنب مصر اعتمادها التاريخي على دول أهالي النيل بالتخزين عند أسوان . وقد أبدت الولايات المتحدة الأمريكية استعدادا لتقبل المشروع حيث وصفه وزير خارجيتها آنذاك «دالاس» بأنه «مثير للخيال»^(٥١) . ولما كانت مشكلة التمويل محورية ، فقد لجأت الحكومة المصرية إلى البنك الدولي في يناير ١٩٥٣ ، وأبلغته بأنها بصدد إجراء دراسات تمهيدية خاصة بمشروع السد العالي ، وقد كان رد البنك إيجابيا حيث أبدى في يونيو ١٩٥٤ اهتمامه ورغبته في المساعدة والتحضير . وقد أرسل البنك في سبتمبر ١٩٥٤ بعثة للدراسة المشروع بناء على طلب الحكومة المصرية ، وذلك لدراسة مشاركة البنك التمويلية والتنظيمية . وقد أفاد تقرير البعثة بأن المشروع «أساس لرفاهية مصر حيث يترتب على عدم تنفيذه زيادة ضغط السكان على الأراضي الزراعية المحدودة وانخفاض مستوى المعيشة الذي هو منخفض أصلا»^(٥٢) . وقد أبدت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بالإضافة إلى البنك الدولي موافقتها على تمويل السد في نوفمبر ١٩٥٥ على أن يتولى البنك إدارة القرض من خلال أجهزته^(٥٣) . وكان دافع الولايات المتحدة في المشاركة يرجع إلى سببين: الأول هو «تثبيت» موقف مصر بعد إتمامها لصفقة الأسلحة التشيكية وذلك بـ «إغراء مصر بمشروع السد العالي وإمكان مساعدة الولايات المتحدة لها على تنفيذه» . الثاني استثمار طموح مصر في دفعها لقبول شروط وضمانات تجعلها خاضعة للسيطرة الغربية^(٥٤) . ويصل التصور الإستراتيجي إلى مداه

بتصور فحواه «شروط أكثر سخاء في بناء السد العالي في مقابل الصلح مع إسرائيل»^(٥٥). أما بريطانيا فقد كان هدفها من المشاركة هو تثبيت الموقف المصري وإطالة زمن المفاوضات، حتى تجدد الوقت الكافي لإعمال خططها المستقبلية للمنطقة والتي لم تكن قد تبلورت بعد^(٥٦).

ولقد انعكست تلك التصورات الأمريكية والبريطانية على ما اقترحه البنك الدولي من إجراءات وأساليب تضمنها خطابها إلى الحكومة المصرية في ديسمبر ١٩٥٥ والذي تضمن شروطا مخحفة من شأنها الإخلال بالسيادة المصرية. وقد تضمنت شهادة «يوجين بلاك» رئيس البنك الدولي آنذاك وذلك في البرنامج الخاص بتسجيل التاريخ الشفهي وذلك في عام ١٩٦٩ اعترافا بذلك حيث قال: «ذهبت إلى القاهرة في فبراير ١٩٥٦ للحصول على موافقة مصر على شروط تمويل السد العالي، وكان أهم تلك التعهدات المطلوبة من مصر عدم الارتباط بأي قروض أجنبية أخرى طوال فترة تنفيذ المشروع. وكان هذا الشرط لم يسبق له مثيل في كل تعاقدات البنك الدولي، ولكن وجدت الحكومة الأمريكية تزداد إصرارا عليه كل يوم»^(٥٧). ونجم عن مجمل الظروف المشار إليها سحب البنك الدولي لعرضه، وذلك بعد سحب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عروضهما وذلك في ١٩/٧/١٩٥٦، وتلا ذلك إعلان مصر على لسان الرئيس الراحل جمال عبدالناصر تأميم قناة السويس التي كانت تدر إيرادا في ذلك الوقت يبلغ ١٠٠ مليون دولار^(٥٨). وقد أعقب التأميم العدوان الثلاثي (عدوان ١٩٥٦)، أي أن مشروع السد العالي كان أحد دوافع الحرب، وقد تم الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة السوفيتية على أن يساهم الاتحاد السوفيتي في تمويل مشروع السد العالي بقرض قدره ٤٠٠ مليون روبل سوفيتي، وذلك في أكتوبر عام ١٩٥٨.

ويغض النظر عما ثبت لاحقا من أهمية مشروع السد العالي والتي أكدتها اللجنة الدولية للسدد، وذلك في الندوة الدولية التي عقدت على هامش أعمال الاجتماع التنفيذي رقم (٦١) في القاهرة حيث أفادت بأن: «السد العالي كان هو العنصر الأساس وحجر الزاوية في إنقاذ مصر من الجفاف والموت جوعا خلال فترة الجفاف الرهيبة (من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٧) وحمي مصر من الفيضانات العالية أعوام ٧٤، ٧٥، ٨٨، وضمن الإمداد الثابت والمستمر خلال العام بالمياه اللازمة لري الأراضي والتوسع الكبير في الأراضي الجديدة»^(٥٩)، بغض النظر عن هذا فإن عملية بناء السد العالي كانت بؤرة تجمعت فيها كثير من الخيوط التي تكشف عن طبيعة العلاقات الدولية في فترة بنائه فنلاحظ :

١- الموقف الأمريكي الذي بدأ أقرب إلى التعاون ثم تحول إلى فرض شروطه من منطلق مصالحه الإستراتيجية (مواجهة الاتحاد السوفيتي وإيقاف نفوذه وإعاقته عن لعب دور في المنطقة - دعم إسرائيل وتوفير سبل اندماجها في منطقة الشرق الأوسط).

٢- الموقف البريطاني الباحث عن استمرار دوره، وخصوصا أن بريطانيا بحكم استثمارها لدول حوض النيل كانت على علم كاف بالخطط المتعلقة بإدارة الميڤرولوكية للنهر، ومن ثم فقد كانت تدرك أن مشروع السد العالي يكفل لمصر تقليل اعتمادها على دول أعالي النيل ومشروعات التخزين التي كان هناك تفكير في إنجامها. كما أن من شأنه تقوية مركز مصر في محيطها مما قد يحيط آمال بريطانيا في لعب دور مهيمن في المنطقة. لذا سعت إلى عرقلة حتى وصلت إلى المشاركة في الحرب العدوانية (١٩٥٦).

٣- أن الاتحاد السوفيتي تمكن من بناء جسر يتيح له وجودا إيجابيا في المنطقة عبر اتفاقه مع مصر على تمويل السد العالي متجاوزا في ذلك اعتبارات أيديولوجية كانت تحكم حركته.

٤- أن المؤسسات الدولية ومنها البنك الدولي ليست مستقلة عن القوى المهيمنة في النظام الدولي، حيث تعكس قراراتها وشروطها في التحليل الأخير توجهات تلك القوى المهيمنة.

٥- أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والبنك الدولي استثمرت دول الحوض الأخرى في الضغوط على مصر، فقد طالبت السودان بضرورة الاتفاق مع مصر، على حصته في مياه النيل قبل البدء في أي أعمال تتعلق بالسد العالمي، مع ضرورة قيام مصر بتغطية النفقات اللازمة لإعادة توطين سكان وادي حلفا^(٦٠). وقد أيد البنك الدولي مطالب السودان في مذكرته في أبريل ١٩٥٥ على الرغم من أن السودان لم يكن عضواً بالبنك آنذاك^(٦١). وقد كان هذا نتيجة لمسعى بريطاني كما أفادت بذلك رسالة السفارة المصرية في واشنطن في ٢١/١٠/١٩٥٥^(٦٢).

أما الفترة الثانية الكاشفة لبعض الأبعاد التي تحكم العلاقات الدولية في إطار حوض النيل فهي الفترة التي واكبت الإعلان عن مبادرة مصرية صرح بها الرئيس المصري السابق محمد أنور السادات في ١٦/١٢/١٩٧٩ باعتزامه مد مياه النيل إلى القدس، وما تلا ذلك من رسائل متبادلة بين الرئيس السادات وبيجين (رئيس وزراء إسرائيل آنذاك) في أغسطس ١٩٨٠ تؤكد التصريحات السابقة^(٦٣). وقد كان هذا التصريح باعنا على الكشف عن مطامع إسرائيلية عميقة في استغلال مياه النيل عبر مشروعات سابقة وحالية. حيث تقدم «تيودور هيرتزل» بمشروع اتفاقية إلى الحكومة المصرية عام ١٩٠٣ وذلك لمنح الصهاينة امتياز التوطن في سيناء^(٦٤) يتضمن استغلال مياه النيل من خلال سحبها بأنفاق تمر تحت قناة السويس. وقد رفض السير/ ويليام أ. جارستين وكيل نظارة الأشغال العمومية آنذاك هذا المشروع من منطلقات فنية^(٦٥). وقد حاول «هيرتزل» الضغط على الحكومة المصرية لقبول المشروع عبر خطابه إلى الخارجية البريطانية إلا أنه لم

ينجح^(٦٧). ويأتي بعد ذلك مشروع «اليشع كلي» والمعروف بمشروع «مياه السلام» الذي يقضي باستخدام ٥ ٪ من مياه النيل لري النقب الشمالي عبر أنابيب تمر تحت قناة السويس بجانب الإسماعيلية حيث تصب المياه في الجانب الآخر في قناة مبطنة بالحجر سانة حتى خان يونس حيث تنفرع في اتجاهين: غزة، أوفاكيم ويثر صبع^(٦٧).

ويتسبب مشروع ثالث لعالم إسرائيلي يدعى «شاؤول أرلوزوروف» ويقضي بحفر ثلاث قنوات تحت قناة السويس لتوصيل مياه النيل إلى نقطة ضخ في سيناء بالقرب من مدينة بالوظة وتدفع في قناة مفتوحة تسير بمحاذاة ساحل سيناء الشمالي وتنتهي عند بداية جهاز الري الإسرائيلي في النقب^(٦٨). وقد لاقت النية المتجهة لتنفيذ هذه المشروعات معارضة شديدة، وخصوصاً من القوى الوطنية داخل مصر^(٦٩). ونجم عن ذلك أن تولد اتفاق عام على رفض مناقشة الفكرة من حيث المبدأ، وفي هذا الصدد فإن السفير فوزي الإبراهيمي ممثل مصر في المباحثات متعددة الأطراف (لجنة المياه) قد أفاد بأنه قد تم الاتفاق بين الجانبين المصري والأمريكي في اليوم الأول للمجولة الأولى في فيينا على إبعاد موضوع النيل من المفاوضات والقضايا التي ستناقشها مجموعة العمل الخاصة بالمياه، كما تم الاتفاق على ألا يمس الموضوع حتى في المؤتمرات الصحفية على أساس أن التعاون بخصوص المياه يكون بين دول حوض النيل وفي إطار الاتفاقيات الدولية مع هذه الدول. وعندما أثير الموضوع تلميحا من الجانب الإسرائيلي، اعترض الوفد المصري على أساس أن النيل خارج أعمال اللجنة، وأيده الأمريكيون في ذلك^(٧٠). ويقول الدكتور رشدي سعيد في هذا الصدد أيضاً: «في ظني أن التفریط في مياه النيل أمر غير وارد في الوقت الحاضر فقد أصبح موضوع نقص المياه معروفاً لاساسة مصر معرفة جيدة»^(٧١).

٢- السودان :

بعد السودان الطرف الثاني في الاتفاقيات النيلية الرئيسية (اتفاقيتي ١٩٢٩، ١٩٥٩)، وهو يشارك مصر عضوية الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل، وكذا منظمة «الأندوجو». ويلتزم السودان وفقا لاتفاقية «مياه النيل ١٩٥٩» بتوحيد الرأي مع مصر لدى أي مفاوضات مع الأطراف الأخرى لحوض النيل .

وتعتبر اتفاقية ١٩٥٩ الاتفاقية السارية الآن والمنظمة للعلاقات النيلية المصرية- السودانية . وتلقى هذه الاتفاقية قدرا من القبول . على الرغم من أن هناك بعض الآراء السودانية تشكك في قانونية وشرعية الاتفاقية على أساس أنها أبرمت في عهد الحكم العسكري المقتصر للتفويض الشعبي^(٧٢) . غير أن نجاح الاتفاق في الحد من التناقضات التي أبرزها اتفاق ١٩٢٩ من المنظور السوداني كان الدافع للقبول العام للاتفاقية وخصوصا أن الموارد الإضافية الناجمة عن مشروع السد العالي قد أسهمت في مقابلة الحاجات المتزايدة للجانبين المصري والسوداني^(٧٣) .

وقد تركزت الاعتراضات السودانية على اتفاقية ١٩٢٩ في الآتي^(٧٤):

١- حدث من إمكان التوسع في زراعة القطن طويل التيلة كمحصول نقدي، حيث إنه يزرع في أغسطس ويروى حتى مارس التالي، لذا فإنه يعتمد على المياه المخزنة والتي لا تتجاوز ٤ مليارات متر مكعب (وهي حقوق السودان المكتسبة في ذلك الحين).

٢- أن الاتفاقية عقدت بين الحكومة البريطانية ومصر، لذا فإن السودان المستقل ليس ملزما بقبولها . بالإضافة إلى أنها غلت يد السودان في شأن تطوير مشروعات الري، بينما أطلقت يد مصر في تطوير مشروعاتها .

٣- أن مصر قد رفعت حقوقها المكتسبة من ٤٠ مليار متر مكعب عام ١٩٢٠ إلى ٤٨ مليار متر مكعب عام ١٩٢٩، على حساب حقوق السودان المكتسبة .

وقد ألغى السودان من جانب واحد اتفاقية ١٩٢٩ ، غير أن المناخ السياسي الذي ساد في هذا الوقت (حرب السويس ١٩٥٦) قد حال دون تفاقم التناقضات في هذا الصدد^(٧٥).

وضمن المشكلات الزمنية للسودان ، مشكلة جنوب السودان والحرب الأهلية الدائرة هناك . وقد أدى استمرار الاضطرابات في جنوب السودان إلى وقف العمل في شق قناة جونجلي التي بدأ العمل فيها منذ عام ١٩٧٨ . وقد توقفت الأعمال حينما تعرض خبراء الشركة الفرنسية المنفذة للأخطار التي دفعتهم للفرار مما نجم عنه توقف العمل وذلك عام ١٩٨٤^(٧٦) . وعلى ذلك فإنه يمكن أن نعد حالة جنوب السودان بمثابة تأثير عدم الاستقرار السياسي في التعاون الإقليمي^(٧٧).

٣- إثيوبيا :

في ٢٦/٢/١٩٥٦ أعلنت إثيوبيا في جريدتها الرسمية «إثيوبيان هيرالد» أنها سوف تحتفظ لاستعمالها الخاص مستقبلا بموارد النيل ونصر فاته في الإقليم الإثيوبي ، أي لـ ٨٦٪ من إيراد النهر بأكمله . وقد وزعت مذكرة رسمية على جميع البعثات الدبلوماسية في القاهرة تضمنت احتفاظها بحقوقها في استعمال موارد المياه النيلية لصالح «شعب إثيوبيا» بغض النظر عن درجة استعمال الدول المستفيدة الأخرى من هذه المياه أو مدى سعيها وراءها^(٧٨) . وقد قام مكتب استصلاح الأراضي الزراعية الأمريكي بدراسة لصالح إثيوبيا تنمية الأراضي الزراعية ، وتوليد الكهرباء ، وذلك على طول ٢٢٠٠ كم من الحدود مع السودان ، وذلك بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٤ . وقد كانت إثيوبيا هنا تستخدم كأداة أمريكية لتحذير مصر من إمكان استخدام منابع النيل في التأثير في مستقبلها التنموي^(٧٩) . وقد وجهت إثيوبيا نقدا مريرا للسودان على توقيعها اتفاقية ١٩٥٩ مع مصر على أساس أن السودان تنازل لمصر عن مصالحه وحقوقه في مياه النيل^(٨٠).

وقد تجددت تلك المقولات الإثيوبية مرة أخرى في أواخر السبعينيات، مع اطراد الحديث عن مشروعات مد مياه النيل إلى إسرائيل، حيث أشار ممثل إثيوبيا في قمة لاجوس عام ١٩٨٠ إلى أنه «لا توجد اتفاقيات دولية حتى الآن بشأن توزيع حصص مياه النيل»^(٨١). وقد وضعت إثيوبيا في عام ١٩٨١ قائمة بـ ٤٠ مشروعا للري يقع بعضها على حوض النيل الأزرق وحوض السوايط أمام مؤتمر الأمم المتحدة للبلدان الأقل نموا. وأعلنت أنه في حالة عدم توافر اتفاق مع جيرانهم في أرض النيل فإنهم يحتفظون بحقوقهم في تنفيذ مشروعاتهم من جانب واحد^(٨٢).

وفي تصريح حديث لـ د. زويدي أباتي المدير العام لتنمية الأودية الإثيوبية دعا إلى توزيع مياه نهر النيل بالتساوي بين الدول التسع، وأنه إذا أرادت دولة الاستئثار بنصيب أكبر، فإنها يجب أن تدفع تعويضات مناسبة لدول الحوض الأخرى، والتي ستأثر الكمية التي ستحصل عليها من جراء ذلك. كما طالب بتوقيع اتفاقيات جديدة بين دول الحوض تقوم على أساس المساواة والعدالة في التوزيع^(٨٣).

ويرى البعض^(٨٤) بحق أن «الممارسات التاريخية لإثيوبيا ذهبت إلى أبعد مما ذهب إليه مبدأ هارمون» حيث ذهبت في مذكرتها المشار إليها سلفا والموزعة على السفارات المعتمدة بالقاهرة إلى أن تحديد السيادة المطلقة لإثيوبيا على مياهها لا ينصب على احتياجاتها الحاضرة فقط ولكن على احتياجاتها المستقبلية أيضا.

٤ - كينيا وتنزانيا وأوغندا :

يتمثل موقف الدول الثلاث في عدم اعترافهم باتفاقية عام ١٩٢٩، والتي وقعتها بريطانيا ممثلة لهم، وما تلا ذلك من تعهدات قدمتها حكومات المستعمرات. وذلك استنادا إلى مبدأ «نيريري» الذي ينكر الاتفاقيات والمعاهدات السابقة على الاستقلال. وقد بدأت تنزانيا أولا

في مذكرة وزعتها بتاريخ ١٩٦٢/٧/٤ تفيد أن اتفاقية ١٩٢٩ لم تعد سارية المفعول بالنسبة لتزانيا مع فترة صياح ستين . وتبعها كل من أوغندا وكينيا على ذات النسق^(٨٥) .

ومن جهة أخرى لم تعترف هذه الدول بأي اتفاقيات تتعلق بمياه النيل يتم توقيعها دون مشاركتها .

٥- زائير ورواندا وبوروندي :

تشارك الدول الثلاث في عضوية منظمة الأنديجو . وتشارك كل من رواندا وبوروندي في منظمة تنمية حوض نهر كاجيرا^(٨٦) . كما تشترك زائير مع مصر في إعداد دراسات تتعلق بالربط الكهربائي بينهما تمهيدا لمد الشبكة إلى أوروبا . وليس للدول الثلاث مواقف متوافقة للحقوق المصرية والسودانية في المياه . كما لم تنكر أي منها الاتفاقيات السابقة على الاستقلال . وربما تلعب حالة عدم الاستقرار السياسي في هذه الدول دورها في الحد من اكتراث هذه الدول بالموضوعات المشتركة والجدالية لسائر دول حوض النيل .

ويطرا تساؤل مهم فيما يتعلق بالعلاقة بين دول المنبع باستثناء إثيوبيا وكل من دولتي المجرى والمصب (مصر والسودان) ، ويتمثل هذا السؤال في الآتي :

لماذا تحجم دول الحوض (تنزانيا، رواندا، أوغندا، زائير، كينيا) المشتركة في المنابع الاستوائية عن خوض مفاوضات رسمية في شأن النيل مع مصر والسودان؟

ويجب البعض عن هذا السؤال^(٨٧) بإيراد ثلاثة أسباب :

الأول : أن هذه الدول لا تعتمد على مياه النيل كمصدر رئيسي للمياه .

الثاني : نقص الخبرات في المجال الهيدروليكي وما يترتب على ذلك من مخاوف تتعلق بعدم قدرة هذه الدول على خوض مفاوضات ناجحة في مواجهة مصر والسودان اللتين تتمتعان بمعرفة فنية عالية وخبرات متميزة في مجال إدارة النيل .

الثالث : عدم رغبة هذه الدول في إحداث أي مشكلات مع مصر وذلك حرصا على الحصول على دعم مصر في مختلف المحافل والمجالس الدبلوماسية للاستفادة من ثقلها الإقليمي والدولي .

وقد شاركت الدول السابقة مع مصر والسودان في ورشة العمل التي نظمتها UNDP في بانكوك عام ١٩٨٦ والتي انتهت إلى توصيات تعاونية إيجابية^(٨٨) .

ثانيا : العلاقات الدولية في حوض دجلة والفرات :

كان الفرات ودجلة واقعين بالكامل داخل الإمبراطورية العثمانية حتى عام ١٩٢٣ حيث تم تقسيم أقاليم الإمبراطورية بموجب معاهدة لوزان ١٩٢٣^(٨٩) التي تضمنت في المادة (١٠٩) منها وجوب عقد اتفاقية بين الدول نتيجة الحدود الجديدة المترتبة على المعاهدة لضمان المصالح والحقوق المكتسبة لكل دولة^(٩٠) .

كما تضمنت المادة الثالثة في المعاهدة الموقعة بين بريطانيا وفرنسا (الدول المنتدبة) في ديسمبر ١٩٢٣ إلزام سوريا بعدم البدء بأي مشروع يؤثر في كمية مياه نهر الفرات التي ترد للعراق^(٩١) . كما تم عقد معاهدة صداقة بين تركيا والعراق تضمنت المادة الخامسة منها موافقة تركيا على اطلاع العراق على أي مشروعات تقوم بها على أي من نهر دجلة والفرات^(٩٢) وذلك في ٢٦ مارس ١٩٤٦ .

كما نظمت معاهدة حلب التي عقدت في ٣ مايو ١٩٣٠ حقوق سوريا في نهر دجلة . وفي ٦ يوليو ١٩٨٧ تم توقيع بروتوكول للتعاون الاقتصادي بين سوريا وتركيا ، ويتضمن البروتوكول أن تضمن تركيا معدل تدفق للفرات يبلغ ٥٠٠ متر مكعب/ ثانية لسوريا ، على أن تتعاون سوريا في مجال تأمين الحدود بينهما^(٩٣) . كما وقعت كل من سوريا والعراق اتفاقا في ١٦ أبريل ١٩٩٠ يقضي بتقسيم الوارد المائي السنوي بينهما بحيث تحصل سوريا على ٤٢٪ من الوارد السنوي ويحصل العراق على ٥٨٪ من هذا الوارد^(٩٤) .

وقد مرت العلاقات الثلاثية : التركية - العراقية - السورية بمراحل متعددة . فعندما شرعت تركيا في إنشاء سد كيان في إنشعاق وقد تركي إقناع نظيره العراقي بفائدة سد كيان في تنظيم جريان نهر الفرات من جهة درء الفيضان وتنظيم تصريف النهر . كما نفى الوفد التركي نية تركيا في استخدام السد في الأغراض الزراعية لتركيا في حوض الفرات ، بالإضافة إلى ذلك فقد تعهد بضمان تصريف قدره ٣٥٠ متر مكعب/ ثانية أثناء فترة امتلاء الخزان . وقد بني على ذلك اعتراف مبذني من العراق بأهمية السد ولكن علق اعترافه النهائي على ضرورة اعتراف تركيا بتصريف قدره ٨٠٠ متر مكعب/ ثانية كحق مكتسب للعراق في مياه نهر الفرات^(٩٥) .

وكانت سوريا قد شرعت في بناء سد الفرات (الطبقة ، الثورة) ، وتم الانتهاء من تنفيذه عام ١٩٧٦ ، وذلك بدعم سوفيتي مالي وتكنولوجي^(٩٦) . وقد نجم عن ذلك الأزمة الأولى بين العراق وسوريا . بدأت الأزمة عام ١٩٧٤ وبلغت ذروتها عام ١٩٧٥ حيث انخفض تدفق الفرات للعراق بنحو ٢٥٪ من التدفق المعتاد .

ولقد تمثلت مظاهر الأزمة في تهديد العراق بتدمير سد الثورة بالقنابل ، وحشد القوات العراقية على طول الحدود العراقية - السورية^(٩٧) . وكان العراق قد أعلن أن خفض التدفق قد أضر ثلاثة ملايين فلاح عراقي^(٩٨) .

وقد وافقت سوريا على إطلاق كميات إضافية مما أحبط تصاعد الأزمة^(٩٩). وتأتي هذه الأزمة ضمن سياق التوتر الدائم بين البلدين الذي يرجع إلى أسباب أيديولوجية وسياسية.

بدأت تركيا عام ١٩٨٠ في وضع مخطط عام شامل يربط عددا من المشروعات المائية على نهر الفرات، وذلك مقدمة لمشروعها الأساسي مشروع جنوب شرقي الأناضول الكبير، وإن لم تعلن عنه آنذاك^(١٠٠). وقد تكونت إثر الإعلان عن هذا المخطط التركي الشامل لجنة فنية مشتركة عام ١٩٨٢ بين العراق وتركيا ثم انضمت سوريا لعضوية هذه اللجنة عام ١٩٨٣^(١٠١). وقد عقدت هذه اللجنة ١٦ اجتماعا حتى الآن. ولم يتم التوصل إلى أي اتفاقيات ثلاثية حول استخدام نهر الفرات. وذلك لمعارضة تركيا لأي ترتيبات متعددة الأطراف على أساس أنها لا تملك تحديد مقدار المياه التي تجري من سوريا إلى العراق وارتباط هذا المقدار بالمياه التي تجري من تركيا إلى سوريا^(١٠٢).

وقد بدأت تركيا عام ١٩٨١ في مشروعها الكبير «مشروع جنوب شرقي الأناضول الكبير» GAP المقدر له تكلفة تبلغ ٣١ مليار دولار، وهو يضم ١٣ مشروعا لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهربائية (طاقة كهربية ٤, ٢٧ مليار كيلوات/ ساعة، إرواء ١,٧ مليون هكتار) (راجع الجدول ٣-١).

والأراضي المزمع ربا من خلال المشروع تعتبر منطقة اضطرابات، حيث تضم الأرمن والأكراد وعرب لواء الإسكندرون، وتتنظر تركيا لهذا المشروع كأداة لتحقيق الاستقرار السياسي لهذه المنطقة عبر تنميتها^(١٠٣). كما ترمي تركيا لإقامة بنية تحتية زراعية - صناعية من شأنها أن تدعم وجود تركيا بقوة على المستوى الإقليمي^(١٠٤).

وبالنظر إلى حجم الاستثمارات التركية في مشروع الجاب، فإنه من غير المتوقع عدوها عنه^(١٠٥). على الرغم من الاحتجاجات العراقية والسورية، وتزايد التكلفة باطراد بفعل التضخم الحادث هناك^(١٠٦).

جلول (١-٣)

العناصر الأساسية لمشروع جنوب شرقي الأناضول (GAP)

المساهمة الهيدروية (هكتار)	المساهمة الإنتاجية لتوليد الطاقة للجهراتية GWH/year	المشروع
١١١٠٣٥	—	١ - مشروع الفصيات للإسفل .
—	٧٣٥٤	٢ - سد قرق قلیه .
—	٣٣٦٧	٣ - مشروع سد الفصيات .
٢٣١٩٣٦	١,٧	٤ - مشروع سيروك ، باريكس .
٧٧٤,٩	٥,٩	٥ - مشروع احيا سان كفتة .
٧١٥٩٨	—	٦ - مشروع احيا سان جصكو - ايرلان .
٨١٦٧٠	—	٧ - مشروع جيليزنيپ .
١,٠١٣,٤٥٨	١٨,٤٧٧	إجمالي المشروعات المقامة على نهر الفرات
١٣٦,٨٠	٣٦	٨ - سد كهر الكييزني .
٣٧٧٤٤	٤٨٢	٩ - مشروع بيلهان .
٢١٣,٠٠٠	١٥٠٠	١٠ - مشروع بيلهان سيلفان .
٦,٠٠٠	٣١٥	١١ - مشروع كسلان .
—	٢,٧٨	١٢ - سد اليكسو .
١٧١,٠٠٠	٩٤	١٣ - مشروع سييزر .
٥٥٧٨٢٤	٦٥٣٦	إجمالي المشروعات المقامة على نهر حله
١,٦٤١,٣٨٢	٧٥,٠٠٣	إجمالي عام لمشروع الیاب (GAP)

المصدر : طارق المجلوب : التعاون العربي - التركي في مشاريع البنية التحتية : المياه والطاقة الكهربائية ، المستقبل العربي ، العدد ١٨٨ ، أكتوبر ١٩٩٤ ، ص ٨٨ .

وقد أقدمت تركيا في ١٣/١/١٩٩٠ على منع مياه نهر الفرات وحبسها عن العراق وسوريا بغرض تخزين المياه خلف سد أتاتورك، وذلك لمدة شهر (حتى ١٣/٢/١٩٩٠). وقد أشارت المذكرة التفصيلية التي قدمها الممثل التركي في المائدة المستديرة التي عقدت للنقاش حول هذا الموضوع إلى الاعتبارات الفنية التي تقضي بحجز المياه والمتعلقة بالمواصفات الهندسية لسد أتاتورك من جهة، وإلى مراعاة تركيا لاحتياجات سوريا والعراق من جهة أخرى^(١٠٧). كما أشارت إلى أن تركيا نفذت برنامجا تعويضيا في الفترة اعتبارا من ٢٣/١١/١٩٨٩ وحتى تاريخ الإغلاق بغرض توفير فائض مائي لاستخدامه خلال مرحلة انخفاض المنسوب، وعلى ذلك ووفقا للحسابات التركية فإن متوسط المياه المناسبة عبر الحدود التركية السورية - خلال الفترة من ٢٣/١١/١٩٨٩ وحتى ١٣/١١/١٩٩٠ - ٥٠٩ أمتار مكعبة/ثانية^(١٠٨).

وقد بينت المذكرة السورية المقدمة في ذات المائدة المستديرة الاعتراضات السورية التي ترجع إلى عدم مناقشة الموضوع على مستوى اللجنة الفنية الثلاثية، واقتصار الأمر على مجرد ذكر الموضوع في دورة اللجنة التي عقدت في دمشق في أكتوبر ١٩٨٩ دون شرح الأسباب والحصول على موافقة سوريا والعراق، ثم مضت تركيا في تنفيذ خططها دون العيب بالاحتجاجات العراقية/السورية. كما بينت المذكرة كيف أن هبوط تصريف النهر إلى ٤٥ مترا مكعبا/ثانية وما يترتب عليه من انخفاض منسوبه إلى ٣ أمتار بالزراعة المروية المعتمدة على النهر، وكذلك بالاستعمالات المنزلية نتيجة للتلوث الكثيف^(١٠٩).

وتوضح المناقشات التي دارت في إطار المائدة المستديرة موقف الأطراف الثلاثة بخصوص مسألة الإغلاق، وذلك على النحو التالي:

١- موقف تركيا كما ورد على لسان ممثلها في المائدة المستديرة:

أ- أن تركيا قد نظمت جولة من الاتصالات مع الأقطار العربية «الصديقة» أوضحت فيها الوقائع والأرقام المتعلقة بعملية التشغيل خلال فترة ملء الخزان خلف سد أتاتورك^(١١٠). كما أنها أحاطت سوريا والعراق علما بكل خطوات بناء السد، كما دعتهما لزيارته، وعلى حد قول الممثل التركي: «لا أحد يقيم سدا مائيا ليستخدمه كمتحف للجميع»^(١١١).

ب- أن المياه تتدفق إلى المجرى الرئيسي للفرات بعد فترة الحبس وحتى الآن بمعدل ٦٠٠ متر مكعب/ثانية^(١١٢).

ج- أن تركيا تستخدم ما قدره ٨ أمتار مكعبة/ثانية من تدفق النهر، وعلى ذلك فإن معدل ٥٩ مترا مكعبا/ثانية ولفترة اضطرارية مؤقتة يفي بحاجات سوريا والعراق^(١١٣).

د- أن تركيا عندما تعهلت عام ١٩٧٦ لدى شروعها في بناء «خزان كاركايايان» بالآيقل التلحق إلى «ريلاجيك» عن ٥٠٠ متر مكعب/ثانية كانت تستجيب في ذلك لطلب المؤسسات الدولية التي أسهمت في بناء هذا الخزان ومنها «البنك الدولي للإنشاء والتعمير»، ولما كان سد أتاتورك ممولا بالكامل من قبل تركيا فإن هذا التعهد لا يسري عليه حتى يتم التوصل لتسوية نهائية^(١١٤).

٢- الموقف السوري كما جاء على لسان ممثل سوريا في المائدة المستديرة:

أ- أن سوريا تتمسك بنص البروتوكول الموقع في يوليو ١٩٨٧ والذي ينص على: «إن الجانب التركي يتعهد بإمداد النهر عبر الحدود السورية التركية بأكثر من ٥٠٠ متر مكعب/ثانية، كمعدل سنوي، وفي حالة انخفاض معدل الإمداد الشهري عن ٥٠٠ متر مكعب/ثانية فإن تركيا توافق على زيادة المعدل خلال الشهر التالي»^(١١٥).

ب- أن قرار إغلاق النهر يرجع إلى أخطاء التصميم الهندسي (ما يسميه الجانب التركي الضرورات الفنية) وهي معلومة لدى الجانب التركي قبل عام ١٩٨٣ ، ولم يجر طرحها على اللجنة الفنية الثلاثية خلال ١٣ اجتماعا عقدت قبل قرار الإغلاق . كما أن الاجتماع الرابع عشر للجنة لم يسجل عنه محضر ، لعدم اقتناع سوريا والعراق بالمبررات التي قدمتها تركيا لقرار الإغلاق^(١١٦) .

ج- أن معدل التدفق للنهر في فترة الإغلاق تراوح بين ٤٥ مترا مكعبا/ ثانية إلى ٥٠ مترا مكعبا/ ثانية وليس ٥٩ مترا مكعبا/ ثانية كما يزعم الجانب التركي^(١١٧) .

٣- الموقف العراقي كما جاء على لسان ممثل العراق في المائدة المستديرة :

أ- أن الحقوق المكتسبة تاريخيا لسوريا وبالتالي العراق تبلغ ٢٨ مليار متر مكعب سنويا (متوسط حسابي مبني على قياس التدفق تاريخيا) أي بمعدل تدفق يبلغ ٨٠٠ متر مكعب/ ثانية عند الحدود السورية التركية . وبناء على ذلك فإن الـ ٥٠٠ متر مكعب/ ثانية التزام تركي كحد أدنى خلال فترة إنشاء سد أتاتورك ، وتسترد بعده سوريا معدلا يتراوح بين ٦٠٠ و ٧٠٠ متر مكعب/ ثانية وذلك إلى حين توصل الأطراف إلى اتفاق بشأن النهر^(١١٨) .

ب- أن تدفق المياه خلال فترة الإغلاق بمعدلات منخفضة أدى إلى ظهور الملوحة في المياه لدى العراق . كما زادت نسبة مكونات الأجسام الصلبة في المياه ووصلت إلى ٦٧٪ مع زيادة نسبة الكبريت مما يؤثر في صلاحية المياه بالعراق ليس فقط خلال فترة التدفق المنخفض ولكن في المستقبل عموما^(١١٩) .

ج- أن العراق مضار من البروتوكول الموقع بين سوريا وتركيا عام ١٩٨٧ ، حيث لن تتجاوز حصته ٩ مليارات متر مكعب سنويا ، وهذا

المقدار يمثل نصف الحد الأدنى للاحتياجات العراقية، مما يترتب عليه عدم صلاحية ١٦٥ ألف هكتار للزراعة، كما أن استنزاف المياه خلف سد القادسية العراقي سيقفل من كفاءة وإنتاجية مشروع الطاقة الكهرومائية للسد، فضلا عن توقف السد عن العمل كلية خلال شتاء ١٩٩١ (١٢٠). ولقد شكلت «أزمة الإغلاق» المذكورة مختبرا حقيقيا للشكوك والنوايا المضمرة للأطراف الثلاثة، كما كانت بمنزلة أزمة كاشفة لطابع العلاقات بينهم ويمكن أن نرصد في هذا الصدد عدة نقاط:

١- أن الأزمة المائية بين تركيا وسوريا تتقاطع مع مناطق أخرى للتوتر بين الطرفين. فبالإضافة إلى الخلافات في الروى والنوايا حول مشروع الجاب فإن هناك مناطق أخرى للخلاف فيما يتعلق بـ (١٢١):

أ- المشكلة الكردية: حيث تدعم سوريا حزب العمال الكردي في مطالبه الاستقلالية في الجنوب التركي. وقد هدد «تورجوت أوزال» في سبتمبر ١٩٨٩ بقطع المياه عن سوريا إذا لم تلتزم بالاتفاقيات الأمنية التي تقضي بمنع النشاط الكردي (١٢٢).

ب- مشكلة لواء الإسكندرون: حيث تتهم تركيا سوريا بالتلاعب بمياه نهر «العاصي» الذي يجتاز الحدود التركية. وسوريا لا تعتبر نهر «العاصي» نهرا دوليا على أساس عدم اعترافها بانضواء لواء الإسكندرون تحت السيادة التركية (١٢٣).

ج- وجود شواهد بتولية لسوريا، وتتوافر لدى تركيا نية قوية لمقايضة البترول بالمياه. كما يظهر ذلك من تصريح «سليمان ديميريل» لدى افتتاح سد أتاتورك في يوليو ١٩٩٢ حيث قال: «إن منابع المياه ملك لتركيا كما أن النفط ملك للعرب، وبما أننا لا نقول للعرب إن لنا الحق في نصف نفطكم، فلا يجوز لهم أن يطالبوا بما هو لنا» (١٢٤).

٢- أن العراق بخروجه من معادلة التوازن الإقليمي للقوى يفسح المجال لتركيا للمضي في مخططاتها المائية حتى آخر مدى . ويصبح النزاع الفراتي نزالا سوريا - تركيا . كما يفتح الأفاق لتركيا للمضي في استخدام نهر دجلة .

٣- أن الخلاف السوري - العراقي المحتدم والمستمر حال دون تنسيق المواقف بينهما في مواجهة تركيا .

وبالإضافة إلى مشروع الجاب التركي ، فإن تركيا لها مشروعها المستقبلي المعروف «بخط أنابيب السلام»^(١٢٥) وإن كان هناك من يرى أن «خط أنابيب السلام» قد تم التخلي عنه من قبل إدارة سليمان ديميريل^(١٢٦) . وهذا يتفق مع القول إن القصد التركي يتمثل في بيع مياه دجلة والفرات والطاقة الكهربائية المتولدة من خلال إقامة مشروع الجاب^(١٢٧) . كما أن تركيا قد قدمت بتصرفها نموذجا للمحاكاة ربا وجد صدى لدى دول حوض النيل^(١٢٨) .

أما الحقيقة التي يمكن استشفافها من السلوك التركي المائي فتتمثل في أن تركيا ترغب في تحقيق قدر أكبر من الهيمنة الإقليمية مستقبلا مع التغلب على مشكلات داخلية تضعفها وتحد من دورها حاليا عبر الاستخدام الواعي للأداة المائية .

ثالثا : العلاقات الدولية في إطار حوض نهر الأردن

يضم حوض نهر الأردن دول الأردن وسوريا ولبنان وإسرائيل ، وتجري التفاعلات الدولية في إطار الحوض على أسس صدامية ، وذلك لوقوع الحوض في إحدى البؤر المشتعلة للصراع العربي - الإسرائيلي ، وفيما يلي نتيج تطور هذه العلاقات والدوافع خلف سلوك الدول فيما يتعلق بمسألة المياه :

١- السدافع (الزراعي / المائي) للسلوك (الإسرائيلي / الصهيوني) الاستيطاني:

أدركت الحركة الصهيونية مبكراً أهمية الزراعة في خلق الفلاح اليهودي المرتبط بالأرض. وقد لازم هذا الإدراك الحركة الصهيونية منذ أيام الهجرة الأولى وتأسيس دولة إسرائيل وحتى الوقت الحاضر^(١٢٩). وليس هناك حاجة إلى القول بأن هذا الاهتمام الشديد بالزراعة يحمل في طياته الاهتمام الأشد بمصادر المياه كشرط أساسي لنجاح الزراعة وبالتالي الاستيطان. ويؤكد استمرار هذا الإدراك ما أعلنه دان سلازفسكي مفوض المياه في إسرائيل وأحد أعضاء الوفد الإسرائيلي في المحادثات متعددة الأطراف بشأن المياه (جولة فيينا ١٩٩٢) بقوله «إن البعض يرى مناسبة إسرائيل أكثر للصناعة، غير أن كثيراً من الإسرائيليين لا يحبذون هذا الرأي على أساس أنه من المهم التمسك بالأرض»^(١٣٠). ويرى البعض^(١٣١) أن تغيير أنماط استعمال المياه في الشرق الأوسط بتخفيض التركيز على الزراعة ينطوي على «تضحيات» من الإسرائيليين لوجود أكبر برنامج زراعي للنهم. بينما يرى البعض الآخر^(١٣٢) أن الاقتصاد الإسرائيلي كان بالإمكان أن يحصل على فوائد أكبر لو أنه تخلّى عن الزراعة المكلفة ذات الدعم العالي بدلاً من الاستيلاء على مزيد من المياه العربية يوسع بها من إنتاجه الزراعي الذي يفتقر إلى الكفاءة. لقد ترتب على ذلك أن إسرائيل قد استنزفت المصادر المائية الواقعة تحت سيطرتها في إطار سياستها للاستثمار الزراعي الاستيطاني^(١٣٣)، مما دفع «يوري ديفيد» إلى القول بأن التخطيط المائي في إسرائيل إما أنه يستند إلى أوهام ومبالغات مآلها إلى التحطم على صخرة الواقع، وإما أن الإسرائيليين «لا يتقنون حقيقة بديمومة إسرائيل كدولة يهودية»^(١٣٤).

وقد برز أمام إسرائيل بوضوح خلال فترة الجفاف (١٩٨٧ - ١٩٩١) خيار التخلي عن خططها الزراعي^(١٣٥). ويتطلب ذلك بالطبع تربيّات سلام حتى يتسنى لها إعادة تخصيص المياه بزيادة حصص الاستخدامات الصناعية والمنزلية في مقابل تلك الموجهة للقطاع الزراعي، حيث لم يعد ممكناً أن تستمر إسرائيل في تصدير المياه في صورة منتجات زراعية قائمة على الري كالموالح والأفوكادو^(١٣٦). لذا فقد أعلنت إسرائيل في مايو ١٩٩١ أنها سوف تخفض حصة المياه المخصصة للزراعة المروية بنسبة ٥٪ تدريجياً^(١٣٧). ونلاحظ أن هذا الإعلان الإسرائيلي يتزامن مع بداية تربيّات السلام في المنطقة على أساس صيغة مدريد.

٢- الدبلوماسية الصهيونية تكرر جهودها للاستحواذ على المياه:

تجسد الرسالة الموجهة من قبل حاييم وايزمان إلى ديفيد لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا بتاريخ ٢٩/١١/١٩١٩^(١٣٨). وتلك الموجهة من دافيد بن جوريون باسم اتحاد العمال الصهيوني إلى حزب العمال البريطاني^(١٣٩) عام ١٩٢٠، بالإضافة إلى قرار الحركة الصهيونية في نوفمبر ١٩٢٠^(١٤٠)، طابع وملاح الدبلوماسية الصهيونية الموجهة للاستحواذ على مياه نهر الأردن وروافده بغية تأمين الموارد المائية اللازمة لأعمال الاستيطان والتوسع، وخطوة رئيسية في بناء الدولة الصهيونية (إسرائيل)، حيث تضمنت الرسائل والقرارات الآتي:

أ- ضرورة شمول حدود فلسطين منحدرات جبل الشيخ ومنابع الأردن والليطاني، وذلك لأن خط سايكس-بيكو يقطع منابع المياه، ويحرم الوطن القومي اليهودي المزروع من الحقول الاستيطانية الخصبة في الجولان وحوران.

ب- تأكيد أن أنهار أرض إسرائيل هي الأردن والليطاني واليرموك.

ج- أن هذه المطالب لازمة وضرورية لتأمين زراعة ناجحة من جهة، وتوليد طاقة كهربائية من جهة أخرى.

وقد تمسكت فرنسا بخطوط سايكس - بيكو التي تضمنت وقوع حوض اللطاني بالكامل، وكذلك منحدرات جبل الشيخ (حرمون) داخل مناطق انتدابها في سوريا ولبنان^(١٤١). ويعسد البروفير الإسرائيلي جدعون فيشلزون في التوطئة المطولة التي كتبها لمشروع البشع كيلي المستقبلي مايعتبره إنجازات للحركة الصهيونية في مجال الاستحواذ على المياه، وذلك على النحو التالي^(١٤٢):

أ- ورود بند خاص بالمياه ضمن اتفاق موقع بين الانتداب الفرنسي والانتداب البريطاني وذلك في عام ١٩٢٤ ينص على أنه: «يقوم خبراء تعيينهم سلطات سوريا وسلطات أرض إسرائيل بوضع دراسة مشتركة لإمكانات استغلال مياه الأردن الأعلى، واليرموك، وروافدها من أجل الري وتوليد الطاقة ولتلبية حاجات المناطق الواقعة في ظل الانتداب الفرنسي (في سوريا) وفي أثناء الدراسة تعطي حكومة فرنسا مثلها تعليقات متساهلة بشأن استخدام فوائض هذه المياه لمصلحة أرض - إسرائيل».

وتحتفل الفقرة السابقة بمجموعة من المغالطات، حيث لم يرد في النص الأصلي لفظ «أرض إسرائيل» وإنما أحله الكاتب عمل لفظ «فلسطين». كما أغفل تحديد رقم المادة الوارد نصها، وهي المادة الثامنة من الاتفاقية الموقعة عام ١٩٢٠ وليس ١٩٢٤ كما ذكر الكاتب. بالإضافة إلى ذلك فإن الكاتب قد بدل جزءا من النص من: «يقومون بدراسة كمية المياه اللازمة لري الأراضي وتوليد الكهرباء، وذلك بعد أن تكون الأراضي الزراعية في لبنان وسوريا قد رويت تماما» إلى «... لتلبية حاجات المناطق الواقعة في ظل الانتداب الفرنسي (في سوريا)»^(١٤٣).

كما أغفل الكاتب المعاهدات الأخرى مثل معاهدة ١٩٢٢ التي نصت في مادتها الرابعة على أن «الحقوق المكتسبة لسكان سوريا ولبنان على مياه

الأردن تبقى محفوظة»، ومعامدة حسن الجوار بين حكومتي فرنسا وبريطانيا عام ١٩٢٦ والتي نصت في مادتها التاسعة على «أن كل الحقوق والعادات التي كرستها النصوص والعادات المحلية في استعمال مياه الأنهار والقنوات والبحيرات للري والاستعمال تبقى سارية المفعول ضمن الشروط الحاضرة»^(١٤٤).

ب- في عام ١٩٣٨ كلفت الحكومة الأمريكية البروفسير لودرميلك بتحري وسائل صيانة التربة في الشرق الأدنى، وفي عام ١٩٣٩ ابتكر لودرميلك فكرة محاكاة «سلطة وادي تنسي» وتنفيذها باسم «سلطة وادي الأردن».

وكان لودرميلك قد قدم تقريره المعروف في ١٩٣٩ ووسعه في كتابه اللاحق «فلسطين - أرض الميعاد» وذلك في عام ١٩٤٤ ويعتمد هذا التقرير على الأسس الآتية^(١٤٥):

- الاستيلاء على مياه نهر الأردن ومصادرها في تل القاضي ونهري الحاصباني وبانياس، وكذلك الاستيلاء على نهر الليطاني لسحبه لري أراضي النقب، وتخفيف بحيرة الحولة وإمرار نهر الأردن إلى بيسان ثم إلى النقب.

والفرضية التي بني عليها لودرميلك مشروعه - وهي أن مياه نهر الأردن تشكل فائضا عما تحتاج إليه أراضي وادي الأردن للزراعة مما يوفر كميات من المياه لري الأراضي خارج وادي الأردن - لم يجر تأييدها من قبل أي تقرير آخر.

- شق قناة بطول ٧ أميال لنقل الكميات اللازمة لتعويض مياه نهر الأردن التي يفقدها البحر الميت وذلك من البحر المتوسط، واستغلال مساقط المياه النهرية ومسقط مياه البحر للحصول على الطاقة الكهربائية.

هذه الفكرة بمتزلة إحدى الأفكار الإسرائيلية التي تبرز باستمرار وضمن أي مشروعات مائة منذ مؤسس الحركة الصهيونية «هيرتزل».

وقد قدم «هايز - سافيج» بتكليف من الوكالة الصهيونية مشروعاً يتنسب إلى مشروع لودرميلك، ويهدف إلى تطبيقه عملياً وفقاً لـعشر مراحل تستغرق كل منها سنة. وكلا المشروعين (لودرميلك، وهايز - سافيج) يتجاهل أوضاع الحدود الدولية^(١٤٦).

ج- مشروع سيبا بالاس (١٩٤٤) والذي نشر في كتابه (إمكانات الثروات المائية في أرض إسرائيل للري والتنمية الكهربائية).

بقي أن نذكر في المشروعات السابقة على قيام دولة إسرائيل «مشروع أيوفيدس»؛ وبعد أول دراسة هيدرولوجرافية لوادي الأردن. وقد جاء بتكليف من الحكومة البريطانية بعد اقتراح تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، بغرض تطوير الأراضي القابلة لذلك لتوطين العرب الذين سيصبحون بلا مأوى بها^(١٤٧).

٣- قيام دولة إسرائيل والشروع في تربيّات للاستحواذ على مياه الأردن: يمكن تقسيم تربيّات إسرائيل المائية إلى ثلاث مراحل^(١٤٨):

- المرحلة الأولى: وتمتد في الفترة منذ ١٩٤٨ إلى ١٩٥٨، حيث شرعت في أعمال خطة زراعية/ مائية تركز على ثلاثة أهداف:

أ- إمكانية استيعاب المهاجرين الجدد.

ب- إقامة المستوطنات الزراعية.

ج- إنتاج الغذاء.

قد تطلب تحقيق هذه الأهداف تنفيذ مشروعات مائية تتمثل في^(١٤٩):

أ- إنشاء شبكات مياه في مختلف المناطق لحصر الموارد الجوفية.

ب- إقامة جملة من خطوط الأنابيب المحلية تمتد من الشمال إلى الجنوب.

ج- إنشاء قناة لسحب المياه من نهر الأردن باتجاه الصحراء الفلسطينية.

وقد بدأت إسرائيل بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٣ بحفر عدة آلاف من الآبار لتزويد المستوطنات بالمياه لدرجة استنزفت الطبقة المائية الجوفية للشريط الساحلي. ثم شرعت بعد ذلك في تنفيذ ماعرف «بخطتي السنوات السبع والسنوات العشر»، وبدأ تنفيذ الأولى فعلا عام ١٩٥٣ ثم عدلت إلى الخطة الثانية عام ١٩٥٦. وتضمنت الخطتان استيلاء إسرائيل على ٥٠٪ من مياه نهر الأردن، مع العلم أن كمية المياه التي تنبع من الأراضي التي تحتلها لا تتجاوز ٢٣٪ من المجموع الكلي لكميات المياه التي يحتويها نهر الأردن وروافده^(١٥٠).

ويتوازي مع المشروع السابق مشروع العوجا- النقب الذي تم إقراره عام ١٩٥٤ والذي يشكل حلقة متكاملة مع قناة نقل مياه الأردن، وهو يتألف من خطين: شرقي وقد نفذ عام ١٩٥٥ وغربي ونفذ عام ١٩٦٠، ويهدف إلى تأمين نقل المياه الواردة من مشروع تحويل نهر الأردن والضخ من بحيرة طبرية إلى أراضي النقب، ويلاحظ أن منطقة النقب قد حظيت باهتمام كبير من قبل إسرائيل، وأخيرا يأتي خلال هذه المرحلة مشروع تحفيف بحيرة الحولة واستصلاحها^(١٥١).

المرحلة الثانية: وتمتد منذ ١٩٥٨ إلى ١٩٦٨، حيث انصب الاهتمام على تطوير زراعة الموالح والزهور وكذلك المحاصيل النقدية مثل القطن.

وقد نفذت إسرائيل خلال هذه الفترة أضخم وأكبر مشروع وعانها المائية مشروع طبريا- النقب (الناقل القطري) لنقل ٣٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا إلى النقب الشمالي وإلى الجنوب^(١٥٢).

المرحلة الثالثة: والتي تمتد من ١٩٦٨ وحتى الآن وهي مرحلة تطوير الإنتاج والتكنولوجيا الزراعية. ولم تواكب هذه المرحلة مشروعات مائية كبرى.

٤- خطة جونستون كبؤرة كاشفة للتفاعلات الدولية في حوض نهر الأردن:

أعد «جوردون كلاب» رئيس هيئة تنمية وادي تنسي في الولايات المتحدة خطة لاستغلال مياه نهر الأردن، وذلك في عام ١٩٥٣، بناء على طلب الحكومة الأمريكية^(١٥٣). وقد كان دافع الحكومة الأمريكية لهذا الطلب هو رغبتها في إيجاد أرضية مبدئية للتعامل المباشر بين العرب وإسرائيل^(١٥٤). وقد حمل هذه الخطة إلى المنطقة مبعوث شخصي للرئيس الأمريكي «أيزنهاور» وهو «إريك جونستون» الذي ارتبطت الخطة باسمه. وتم تطويعها على مدى ٢٤ شهراً من المفاوضات بين جونستون والدول العربية وإسرائيل، وجرت تلك المفاوضات بشكل منفصل^(١٥٥).

وقد قررت الجامعة العربية التي تحفظت بشكل مبدئي على المشروع، تشكيل لجنة من الخبراء العرب لوضع مشروع يعبر عن وجهة النظر العربية، ويتفرع عن هذه اللجان لجان فنية من خبراء كل دولة عربية من دول حوض الأردن، مع وضع مصالح الشعب الفلسطيني في الاعتبار. وكان دافع الجامعة العربية لتشكيل هذه اللجان ما ظهر لديها من تجاهل المشروع للحدود الدولية وخطوط الهدنة. بالإضافة إلى تخزين المياه في بحيرة طبرية التي تقع بالكامل تحت الهيمنة الإسرائيلية، ومن ثم فإنها تمهئ لإسرائيل فرصة تدعيم الزراعة العربية^(١٥٦).

وتتمثل العناصر الرئيسية لخطة جونستون فيما يلي^(١٥٧):

أ- التخزين:

- إنشاء سد على نهر اليرموك عند المقارن بسعة تخزينية تبلغ ٣٠٠ مليون متر مكعب لأغراض الري، وتوليد الطاقة الكهربائية (١٥٠ ميجاوات/ ساعة).

- تخزين فائض تدفق نهر اليرموك في بحر الجليل (بحيرة طبرية).

ب- التوزيع :

- إقامة سد تنظيمي على نهر اليرموك لتسهيل تحويل المياه لقناة الغور والمياه الفائضة إلى بحيرة طبرية .

- إقامة قناة تغذية من بحيرة طبرية إلى قناة الغور الشرقية .

- إقامة المنشآت اللازمة عبر الأردن لنقل المياه من قناة الغور الشرقية إلى الغرب .

ج- تقسيم المياه :

- الأردن :

* الباقي من نهر اليرموك (تقديراً ٣٧٧ مليون متر مكعب) بعد توزيع ٢٥ مليون متر مكعب لإسرائيل ، ٩٠ مليون متر مكعب لسوريا .

* ٢٤٣ مليون متر مكعب من مياه نهر الأودية والآبار .

* ١٠٠ مليون متر مكعب يتم سحبها من بحيرة طبرية .

- سوريا :

* ٩٠ مليون متر مكعب من أعالي اليرموك .

* ٢٠ مليون متر مكعب من رافد بانياس .

* ٢٢ مليون متر مكعب من أعالي الأردن .

- لبنان :

* ٣٥ مليون متر مكعب من الحاصباني .

- إسرائيل :

* ٢٥ مليون متر مكعب من اليرموك .

* الباقي من نهر الأردن .

* ٣٦١ مليون متر مكعب (بعد التوزيع على سوريا والأردن) من إجمالي تصرف نهر الأردن .

وقد اعترضت لجنة الخبراء العربية على مشروع جونستون للأسباب الآتية (١٥٨):

أ- رفض مبدأ استخدام مياه نهر الأردن خارج حوضها، وذلك إعمالاً لما تقضي به قواعد القانون الدولي في شأن الأنهار الدولية . وبناء على ذلك فليس لإسرائيل الحق في تحويل مياه نهر الأردن خارج الحوض لري النقب .

ب- رفض فكرة تخزين المياه داخل بحيرة طبرية لوجود ينابيع مالحة في قاع البحيرة، مما يترتب عليه زيادة ملوحة المياه المخزنة . (وذلك بالإضافة لما سبق ذكره من وقوع البحيرة بالكامل داخل إسرائيل) .

ج- إمكان تأثر الأماكن المسيحية المقدسة في حالة حدوث ارتفاع في منسوب المياه بالبحيرة .

وقد اعترضت إسرائيل أيضاً على المشروع، وذلك لرغبتها في إدماج الليطاني في نظام نهر الأردن (١٥٩) . ويتسق هذا المطلب الإسرائيلي مع توجهات المشروعات التي تبنتها الحركة الصهيونية منذ البداية، والتي وجدت سبيلها للتنفيذ بعد حرب لبنان عام ١٩٨٢ .

وبين الجدولان (٣ - ٢)، (٣ - ٣) أهم المشروعات والخطط الخاصة بتوزيع مياه نهر الأردن :

جدول (٢-٣)
خطط تطوير نهر الأردن وروافده

الجهة الممولة للدراسة	الخططة	السنة
الأميراطورية العثمانية	خطة فرنسيه	١٩١٣
بريطانيا	خطة مالفروماتيس	١٩١٢
بريطانيا	تقرير غريغوكوس	١٩١٨
المنظمة الصهيونية العالمية	شركة تنمية ارض فلسطين	١٩٢٥
عمبر الأردن	أونديس (مسح)	١٩٢٦
الولايات المتحدة الامريكية	لودرميلك	١٩٤٤
لجنة التقصي الامريكية البريطان	دراسة مسحية لارض فلسطين	١٩٤٦
المنظمة الصهيونية العالمية	هايز - سافاج	١٩٤٨
الأردن	تقرير ماككولنالد	١٩٥٠
إسرائيل	خطة ككل إسرائيل	١٩٥٥
الأردن والولايات المتحدة	بونجر	١٩٥٢
UNRWA	سهي	١٩٥٢
إسرائيل	الخطة السبعية الإسرائيلية	١٩٥٢
إسرائيل	كوتون	١٩٥٤
اللجنة الفنية العربية	الخطة العربية	١٩٥٤
الأردن	بيكر - مارزا	١٩٥٥
الولايات المتحدة الامريكية	الخطة الموحدة (مونتون)	١٩٥٥
إسرائيل	خطة إسرائيل العشرية	١٩٦٦
إسرائيل	خطة المياه الطغرية الإسرائيلية	١٩٦٦
الأردن	مشروع اليرموك الكبير (قناة الموز الشرقية)	١٩٥٧
الجامعة العربية	مشروع تمويل روافد الأردن	١٩٦٤

المصدر : Naff, Thomas & Motson, Ruth C. (ed.) : Water in the Middle East : Conflict or Cooperation ? , Middle East Research Institute & Westview Replica Editions, University of Pennsylvania, 1984, p. 31

جدول (٣-٣)

توزيع المياه بين أطراف نهر الأردن طبقاً للمخطط المختلفة

الخطة/ الطرف	لبنان	سوريا	الأردن	إسرائيل	الإجمالي
خطة مين	-	٤٥	٧٧٤	٣٩٤	١٢١٣
الخطة العربية	٣٥	١٣٢	٦٩٨	١٨٢	١٠٤٧
خطة كوتون	٤٥٠,٧	٣٠	٥٧٥	١٢٩٠	٢٣٤٥,٧
خطة جونستون الموحدة					
نهر الحاصباني	٣٥	-	-	-	٣٥
نهر باتياس	-	٢٠	-	-	٢٠
نهر الأردن	-	٢٢	١٠٠	٣٧٥	٤٩٧
(المجرى الرئيسي)					
نهر اليرموك	-	٩٠	٣٧٧	٢٥	٤٩٢
جانبا الوادي	-	-	٢٤٣	-	٢٤٣
إجمالي الخطة الموحدة	٣٥	١٣٢	٧٢٠	٤٠٠	١٢٧

ملاحظات:

أ- تشمل خطة كوتون مياه الليطاني كجزء من مياه نهر الأردن. وتختلف توزيعات المخطط طبقاً لاختلاف التقديرات للنظام. وأهم أسباب الاختلاف هو تقدير حجم المياه الجوفية الداخلة في التقديرات.

ب- خطة «مين» والتي وضعها تحت الإشراف الفني لمئة وادي تنسي التي قدمها جونستون في جولته الأولى عام ١٩٠٣، وقد عدلت فيما بعد (١٦٠).

ج- الخطة العربية هي الخطة التي وضعتها لجنة الخبراء التابعة للجامعة الدول العربية في الرد على خطة «مين» (١٦١).

د- نلاحظ تلني حصه سوريا، وإغفال لبنان تماما في خطة مين على الرغم من أنها يغذيان الحوض بأكبر قسط من إيراده المائي^(١٦٢).

(المصدر السابق، ص ٤٢)

٥- خطة «بونجر» وخطة إنشاء سد المقارن :

يمثل المشروعان التوجهات الأردنية بشأن استثمار مياه اليرموك. وتمثل خطة بونجر التي أعدها الأمريكي «ماكس بونجر» مقترحا لتنمية الري والطاقة الكهربائية عند المقارن على نهر اليرموك، وقد حظيت بموافقة المستفيدين الأساسيين (الأردن - سوريا). وقد وافقت الأمم المتحدة، والوكالة الأمريكية للتعاون الفني (USTCA) على تمويل المشروع، كما وافقت الحكومة الأردنية على المشاركة في التمويل.

وكان ينظر لمشروع تنمية اليرموك من الوجهة السياسية كحل عملي لمشكلة اللاجئين. ولكن إسرائيل اعترضت على المشروع بادعاء أن لها حقوقا في اليرموك مما دفع الخبراء الأمريكيين إلى إعلان أن الخطة غير عملية وغير اقتصادية، كما تم سحب التمويل الأمريكي للمشروع. وضغطت الولايات المتحدة على الأمم المتحدة لتحذو حذوها في سحب التمويل. وأدى هذا في النهاية إلى إغلاق ملف المشروع^(١٦٣).

أما عن خطة إنشاء سد المقارن فهي على الوجه التالي^(١٦٤):

أعلنت الحكومة الأردنية عن المشروع عام ١٩٧٤، ثم طلبت في بداية ١٩٧٥ دعما ماليا من وكالة التنمية الدولية الأمريكية للبدء في إعداد التصميمات والدراسات التمهيدية. وقد وافقت الوكالة وقامت بإقراض الحكومة الأردنية ١٥ مليون دولار. وقد تم تصميم السد بغرض إتاحة إمكان أكبر للري في وادي الأردن، وقام بتصميمه الأردنيون تحت اسم «مشروع ري وادي الأردن - المرحلة الثانية». وعلى الرغم من موافقة أطراف

دولية عديدة على دعم المشروع ماليا ومنها الولايات المتحدة التي أدرجته ضمن موازنتها لعام ١٩٧٩/١٩٨٠ (١٥٠ مليون دولار) فإن الشرط الأساسي للمشروع في التمويل يتمثل في ضرورة اتفاق الأردن مع كل من سوريا من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى. وهذا ما لم يحدث حتى الآن.

٦- أزمة تحويل مياه نهر الأردن:

شرعت إسرائيل في تحويل مياه نهر الأردن عام ١٩٥٩، وقد استنفر هذا العمل الاهتمام العربي. وقد طالب البعض^(١٦٥) بمنع إسرائيل بالقوة المسلحة من تنفيذ المرحلة الأخيرة من خططها والتي كانت تجري بالقرب من المنطقة المجردة من السلاح على الناحية الإسرائيلية من خطوط الهدنة. بينما ذهب رأي آخر^(١٦٦) إلى ضرورة البدء في مشروعات على نهر الأردن قبل وصول مياهه إلى إسرائيل، وذلك لإلغاء أي قيمة لمشروعات التحويل الإسرائيلية من ناحية، وتجنب الهجوم المسلح على إسرائيل بحيث إنه إذا اندفعت إسرائيل للحرب فإنه يمكن الصمود في حرب دفاعية تتيح إمكان المساندة الدولية.

وقد عقد مؤتمر القمة العربي الأول في يناير ١٩٦٤ لبحث هذا الموضوع، وقد أقر المؤتمر فكرة «اختيار موقع الدفاع بدلا من موقف الهجوم»، وذلك عن طريق وضع الخطوط العامة لمشروع عربي لتحويل مياه الأردن داخل البلاد العربية دون التعرض للمشروع الإسرائيلي حتى لا تتذرع إسرائيل بدعوى الدفاع عن النفس^(١٦٧).

كما تقرر تشكيل قيادة عربية موحدة للإنذار عن أي تدخل مسلح تقوم به إسرائيل بهدف تعطيل المشروع العربي لاستغلال مياه الأردن^(١٦٨). وقد ردت إسرائيل على مؤتمر القاهرة بما أعلنته رئيس وزرائها آنذاك في اجتماع للكنيست الإسرائيلي بأن «حجز المياه سوف يتم، وأن إسرائيل مستعدة لإجرائها إذا ما حاول العرب تحويل منابع الأردن»^(١٦٩).

وقد تعثرت خطوات تحويل مياه نهر الأردن إلى داخل الأراضي العربية لعدة أسباب مالية وعسكرية. حيث لم تنفذ بعض الدول الالتزامات المالية، كما تحفظ الأردن ولبنان على دخول قوات دعم أو مساندة حتى لا يؤدي ذلك إلى استفزاز إسرائيل في الوقت الذي لم تكتمل فيه القوات العربية الموحدة^(١٧٠).

وقد ظهر تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل في هذه الأزمة، وهذا يتضح من المذكرة التي قدمها السفير لونيوس باتل والموجهة من الرئيس ليندون جونسون إلى الرئيس جمال عبدالناصر، حيث اعتبر «المشروع العربي» بمنزلة «أكبر خطر يهدد السلام»، وأكدت الولايات المتحدة أهمية مشروع جونسون كأفضل حل للتنمية من وجهة نظرها^(١٧١).

وعلى وجه العموم، فقد انتهى الأمر إلى أن أصبحت مياه الأردن وروافده في يدي إسرائيل، ولم توضع موضع التنفيذ المشروعات العربية^(١٧٢).

رابعا: «غنائم الحرب»^(١٧٣): الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ١٩٦٧:

صدر أول أمر عسكري بشأن مياه الضفة الغربية في ٦/٧/١٩٦٧ (قبل انتهاء العمليات العسكرية لحرب يونيو ١٩٦٧)، وقد تم بمقتضى هذا الأمر والأوامر العسكرية اللاحقة (أمر رقم ٩٢ الصادر في ١٥/٨/١٩٦٧، والأمر رقم ١٥٨ الصادر في ٣٠/١٠/١٩٦٧) نقل جميع الصلاحيات بشأن مياه الضفة الغربية إلى الحاكم العسكري الإسرائيلي والهيئات المائتة الإسرائيلية^(١٧٤).

وقد حرصت الإدارة العسكرية الإسرائيلية على تطبيق القوانين السارية المفعول في إسرائيل والتي تنظم عمليات حفر الآبار، بحيث يصبح لزاما على المواطنين الفلسطينيين الحصول على ترخيص من مكتب «مفوض المياه» في مقر قيادة الحاكم العسكري، إذا أرادوا حفر بئر، وقد قلل ذلك من عدد التراخيص الممنوحة وحصرها في مجالات نادرة بحيث تكاد تقتصر على تلبية الحد الأدنى من

الاحتياجات المنزلية^(١٧٥)، مع الرافض البسات لحفر آبار للأغراض الزراعية أو حتى إدخال إصلاحات على الآبار القائمة فعلا، فضلا عن إلزام أصحاب الآبار بتقنين صارم للكميات المسموح باستخراجها منها وتعطيل الآبار من حين إلى آخر بالاستناد إلى ذرائع أمنية واهية^(١٧٦).

لقد كان تجميد حصص المياه في الضفة الغربية عند مستويات ١٩٦٧ أحد أهم الأسباب التي أسهمت في تسدهور الاقتصاد الزراعي الفلسطيني في الضفة الغربية تدهورا كبيرا، إذ إنه على الرغم من وجود أكثر من ١٧٠ ألف دونم من الأراضي الصالحة للزراعة والتي يمكن إضافتها إلى الـ ٩٠ ألف دونم القائمة فعلا، فإن هذه المساحة لم يمكن استصلاحها^(١٧٧).

وتسري الأوامر السابقة على المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية، بينما يترك الحبل على الغارب للمستوطنين اليهود، بل يتم دعم خطط هؤلاء المستوطنين. فلقد زودت مصلحة المياه الإسرائيلية المركزية المستوطنات الإسرائيلية ضمن مجموعات موزعة على النحو التالي^(١٧٨):

- منطقة القدس ومحيطها التي تزود بالمياه من آبار عربية محفورة قبل عام ١٩٦٧.

- منطقة رام الله والبيرة التي تزود بالمياه من آبار حفرتها مصلحة المياه الإسرائيلية.

- نابلس وجنين وطولكرم التي تزود من مياه آبار حفرتها سلطاتها الاحتلال وآبار تم السيطرة عليها بعد عام ١٩٦٧.

- الخليل ويزود بالمياه عن طريق آبار عربية حفرت قبل عام ١٩٦٧.

والملاحظ أن أغلب المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية يتركز نشاطها في المجال الزراعي خصوصا الخضراوات والفواكه التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه. وتحصل على هذه المياه، إما من آبار تم حفرها بفعل السلطات الإسرائيلية وإما من آبار مالكيين عرب غائبين أو آبار مصادرة^(١٧٩).

ويترتب على ذلك عدد من النتائج، فحين حفر الإسرائيليون بشر المستوطنة «محولا» (بطاقة ضخ ١٦٠٠ متر مكعب/ ساعة) أدى ذلك إلى جفاف ٦ آبار من أصل ١٨ بشرا كان المزارعون العرب في منطقة بردلة - البيضا يعتمدون عليها في الزراعة، فجفت ييارات الحمضيات وتدنّى محصول الخضراوات. ولدى حفر ثلاث آبار بعد إنشاء مستوطنة «بيطان» جف النبع الذي يخدم قرية العوجا (عام ١٩٧٩) وبالتالي الأراضي الزراعية التي تعتمد عليه، وكان هذا دافعا إلى هجرة أهالي القرية بحيث لم يبق منهم إلا ٥٠٠ نسمة اضطروا للعمل كأجراء في المستوطنات الإسرائيلية^(١٨٠).

لقد حفرت شركة المياه الإسرائيلية «ميكوروث» ١٧ بئرا جديدة في الفترة من ١٩٦٨ حتى ١٩٧٨ لخدمة مستوطنات الضفة الغربية، وذلك فضلا عن استغلال أربع آبار تمت مصادرتها^(١٨١).

وعموما فإن الحقائق تشير إلى أن استهلاك الإسرائيليين في الضفة الغربية يمثل ٨٧,٥٪ من مياهها، بينما لا يتجاوز نصيب العرب ١٢,٥٪، مما يعني أن معدل استهلاك الفرد الإسرائيلي يبلغ ستة أضعاف المواطن العربي الفلسطيني. كما يدفع الفلسطينيون في الضفة الغربية ستة أضعاف ما يدفعه المستوطنون اليهود في مقابل الانتفاع بالمياه^(١٨٢)، حيث يبلغ سعر المتر المكعب من المياه للفلسطينيين في الضفة الغربية ١,٣ دولار أمريكي أما سعر الكمية ذاتها للمستوطن فيبلغ ٠,٦ دولار فقط^(١٨٣).

وبين تقرير إسرائيلي أعدته لجنة كلفت بتحديد موقف دولة إسرائيل من موضوع الحكم الذاتي وذلك عام ١٩٧٩ بوضوح النظرة الإسرائيلية لموارد المياه في الضفة الغربية حيث أشار التقرير إلى^(١٨٤):

- ضرورة استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأراضي الضفة الغربية والسيطرة على موارد المياه فيها، وذلك نظرا لما يهدد المياه داخل الخط

الأخضر من أخطار حيث تشكل في أراضي الضفة الغربية، حيث إن استخدام أسلوب الحفر العميق لضخ المياه من مستودع المياه الجوفية في الضفة الغربية يؤدي إلى زيادة نسبة الملوحة في مخزون المياه داخل الخط الأخضر الذي تدمه الضفة الغربية بثلاث كمياته.

- إن السيطرة على موارد المياه ضرورة لاستمرار سياسة الاستيطان والتوسع فيها.

ويختلف الأمر كثيرا في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية، حيث تقلد كمية المياه المتجددة فيه بنحو ١٠٠ مليون متر مكعب سنويا، ويفوق معدل الاستغلال هذه الكمية حيث يبلغ ١٥٠ مليون متر مكعب مما شكل ضغطا شديدا على المياه في القطاع مما زاد من ملوحتها، كما استنفد المخزون الاحتياطي مما دفع مزارعي الحمضيات للاحتجاج لدى الحاكم العسكري الإسرائيلي بمذكرة طالبوا فيها بوقف سحب المستوطنات الإسرائيلية لمياه القطاع، إلا أن الحاكم العسكري رفض احتجاجهم^(١٨٥).

ويستهلك المستوطنون في غزة ثلاثين ضعف ما يستهلكه المواطنون العرب، كما تضع السلطات الإسرائيلية قيودا عبر العديد من الأوامر العسكرية على المواطنين الفلسطينيين بحيث لا يمكنهم ري الأراضي بعد الرابعة مساء. كما لا يمكنهم حفر الآبار أو إجراء الإصلاحات في الآبار القائمة فعلا. أي في التحليل النهائي فإن العرب غير مسموح لهم باستخدام مياههم أو تنميتها^(١٨٦).

ويشير خبير المياه الفلسطيني عبدالرحمن التميمي إلى أنه «لم تتغير سياسة إسرائيل المائية منذ توقيع إعلان المبادئ في ١٣/٩/١٩٩٣ بمعنى أن القرى الفلسطينية في الأراضي المحتلة والتي تقدمت بطلب للحصول على ترخيص بحفر الآبار أو لمد شبكة مياه لم تحصل على الترخيص»^(١٨٧).

خامساً: الليطاني وأنهار لبنان وحرب إسرائيل عليها:

لم تتمكن الحركة الصهيونية من إدخال مياه الليطاني داخل حدود دولتها المرتقبة كما بينا في موضع سابق من هذا الفصل، مما دفع العناصر الصهيونية إلى ولوج طرق أخرى مثل:

تقدمها بعروض إلى السلطات الفرنسية اللبنانية لإقامة معامل كهرومائية على مياه الجنوب اللبناني وتقديم الكهرباء مقابل ترك المياه تذهب إلى أراضي فلسطين بعد توليد الكهرباء (١٨٨).

وقد أدركت الحركة الوطنية اللبنانية مبكراً حقيقة المطامع الصهيونية في المياه اللبنانية، وترتب على هذا الإدراك مايلي (١٨٩):

- شروع الحكومة اللبنانية في إقرار خطة مائية سداسية بعد صدور تقرير «مسح وادي البقاع» عام ١٩٤٣، مركز هذه الخطة الأساسي هو نهر الليطاني المحط الدائم لأطباع الصهيونية.

- تقدم لبنانيون بمشروعات استثمار مائي لتفادي الهدر المائي (مثل السيد/ البير نقاش عام ١٩٤٦)، وكان هدفهم من ذلك هو إنشاء حقوق ارتفاع خاصة تحد من إمكان الدولة في إجراء أي اتفاق خارجي متعلق بالمياه.

- قيام اللجنة الفنية المنبثقة من اللجنة المكلفة بدراسة التصميم الشامل للمياه اللبنانية بإعداد مشروعها الذي يعد بمنزلة رد علمي على المشروعات الصهيونية الحالية والمستقبلية والذي صك الخبير اللبناني إبراهيم عبدالعال شعاره: «لا يتخذ لبنان إلا التصميم الشامل للمياه اللبنانية»، وينطوي المشروع على استغلال المياه اللبنانية كوحدة واحدة لا تتجزأ حيث يتم التخزين الأفضل للمياه على أعلى ارتفاع ممكن.

- أقامت الحكومة اللبنانية مصلحة الليطاني لتنمية وصيانة النهر وذلك عام ١٩٥٤.

وقد بدأت إسرائيل باستخدام مياه اللباني عام ١٩٧٨ ، كما يفيد بذلك تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة «أسكوا» الذي وزع في عمان في مايو ١٩٩٣ ، واستخدمت في ذلك مضخات قدرتها ١٥٠ مليون متر مكعب سنويا وضعت قرب جسر الخردلي . وبعد غزو لبنان عام ١٩٨٢ قامت بحفر نفق طوله ١٨ كم يربط اللباني بإسرائيل^(١٩٠) . وكان الدافع على غزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ هو القيام بهذا العمل حيث كان من الضروري نتيجة للطبيعة الجغرافية لحوض اللباني أن تستولي إسرائيل على الجنوب اللبناني كله قبل أن تتمكن من تحويل مجرى اللباني من الاتجاه نحو البحر المتوسط إلى الاتجاه نحو الحدود الإسرائيلية^(١٩١) . ويفيد تقرير «أسكوا» كذلك أن إسرائيل تستخدم أيضا مياه الوزاني^(١٩٢) ، فقد شقت إسرائيل طريقا بطول ١٢ كم إلى الجنوب من نبع الوزاني واقتطعت المنطقة المحيطة بالنبع ، ومدت أقبية تجاه فلسطين المحتلة ، حيث تستغل إسرائيل نسبة كبيرة من طاقة نهري الوزاني والخاصباني^(١٩٣) .



الفصل الرابع

البدائل الفنية المطروحة

لتجاوز فجوة الموارد المائية

عرض للبدائل

تشير الدراسات التي قامت بها المنظمة العربية للتنمية الزراعية^(١) إلى أنه بحلول عام ٢٠٠٠ يمكن زيادة الموارد المائية السطحية المستغلة سنويا من ١٣٩ إلى ٢٥٠ مليار متر مكعب، وكذلك زيادة الموارد المائية المتاحة سنويا من المياه الجوفية من ١٢ إلى ٢٧,٥ مليار متر مكعب. بالإضافة إلى إمكان زيادة كميات المياه المستغلة سنويا من المصارف من ٤,٥ إلى ١٢ مليار متر مكعب.

وهناك العديد من البدائل المطروحة لتجاوز الفجوة المائية الحالية مابين العرض والطلب (الموارد المائية المتاحة والاحتياجات الفعلية للاستهلاك) في المنطقة العربية ككل وفي معظم بلدانها على حدة.

وتقع هذه البدائل ضمن ثلاثة أطر رئيسية:

أ- ترشيد استهلاك الموارد المائية المتاحة.

ب- تنمية الموارد المائية المتاحة.

ج- إضافة موارد مائية جديدة.

ترشيد استهلاك الموارد المائية المتاحة

تعتبر الموارد المائية موردا مهما لحياة الإنسان والحيوان والنبات، وهي أهم عناصر الإنتاج الزراعي، حيث تستخدم ٨٣٪ من إجمالي الموارد

المائية السطحية في الوطن العربي للزراعة المروية فقط والتي تمثل ٢٥٪ من إجمالي المساحة المستغلة للزراعة في الوطن العربي (وتنتج ٧٠٪ من إجمالي الإنتاج الزراعي العربي). لذا كان من الضروري تطوير السياسات المائية لترشيد استخدام المياه لتقليل المفقود منها بشتى الوسائل الممكنة ورفع كفاءة استخداماتها وصولاً للاستغلال الأمثل للموارد المائية، وذلك من خلال اتباع عدة أساليب على النحو التالي:

أ- رفع كفاءة وصيانة وتطوير شبكات نقل وتوزيع المياه:

نجد أن ما يفقد^(٢) في نظم توزيع المياه في معظم بلدان الوطن العربي يتراوح ما بين ٤٠ و ٥٠٪ من إجمالي المياه المنقولة، ويقدرها البعض بنحو ٦٠٪^(٣). أي أن قرابة نصف المياه التي أنفقت عليها الأموال الطائلة في معالجتها وتنقيتها تذهب هباءً. لذا فمن الضروري تبني التقنيات المتطورة لتخزين المياه وإقامة نظم حديثة لنقل المياه من مصادرها إلى مناطق استخدامها لتقليل المفقود ووقف النزيف المائي^(٤). ونجد أن هذا المفقود في شبكات التوزيع يمكن تقليله عن طريق تغيير الأجزاء القديمة من الشبكات وإصلاح أو تغيير الأجزاء التالفة أو المتآكلة، إضافة إلى استخدام وسائل التحكم المركزي في الكشف عن التسربات في الشبكة، وتسجيل ضغوط المياه وضمان استقرار الضغوط في خطوط الشبكات لتفادي الزيادة المفاجئة التي تسبب انكسار المواسير^(٥).

وبما هو جدير بالذكر أن هناك مفقوداً لا يستهان به من مياه الشرب في مرحلة الاستهلاك، وقدره البعض بـ ١٠ - ١٥٪، وهو ناتج عن الاستهلاكات غير المشروعة (كرش الشوارع، وري الحدائق، وغسيل السيارات). إضافة إلى المفقود من جراء سوء الأدوات الصحية المستخدمة وإهمال صيانتها. ويطرح في هذا السياق استخدام الأنابيب الثنائية - كما هو متبع في بعض الأقطار العربية وبخاصة الكويت - حيث

تستغل المياه العذبة في الأغراض المنزلية، في حين تخصص المياه غير العذبة (قليلة الملوحة) للأغراض الصناعية والثانوية^(٦).

ب- رفع كفاءة الري الحقل:

لقد كان لقدماء المصريين خبرتهم الزراعية في إدارة المياه على مستوى الحقل حيث كانوا يستخدمون الأحواض الصغيرة عند التقسيم الداخلي للحقل لضمان إحكام التسوية بها، وغامشيا مع ما يتوافر من تصرف مياه عند فتحة الحقل وبما يمكنه من إحكام توزيع المياه داخل الحقل. وقد أثبتت الدراسات الحديثة أن تسوية الأرض بالإمكانات المتطورة يمكن أن يزيد من كفاءة الري الحقل ما بين ٧٠-٧٥٪، بالإضافة إلى استخدام الأجهزة المتطورة للتحكم الكامل في تزويد الأقنية المختلفة بمياه الري^(٧).

ج- تغيير التركيب المحصولي:

دراسة الاحتياجات المائية للمحاصيل المختلفة في مراحل نموها بالأراضي المختلفة، وإعادة تصميم الدورات الزراعية عن طريق مراجعة وتعديل التركيب المحصولي بشكل يتسق مع الموارد المائية المتاحة، فمثلا يستخدم في مصر قرابة ١٨,٥ مليار متر مكعب سنويا من إجمالي موارد مائية قدرها ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويا لزراعة قصب السكر، بينما تكفي تلك الكمية من المياه لثلاث مرات من الزراعات التقليدية^(٨). لذا كان من الضروري مراجعة التركيب المحصولي وذلك بغرض عدم التوسع، أو على الأقل تقليل زراعة المحاصيل عالية الاستهلاك للمياه مثل الأرز وقصب السكر، واستبدالها ببدائل أقل استهلاكاً للمياه وأكثر إنتاجية مثل الذرة وبنجر السكر. فنجد أن إنتاج طن من السكر من بنجر السكر يستهلك ثلث كمية مياه الري اللازمة لإنتاج الكمية نفسها من قصب السكر. بالإضافة إلى زيادة نسبة

التكثيف الزراعي حيث إن الكمية نفسها الناتجة من السكر من بنجر السكر يتم زراعتها في زمن يقل بمقدار ٢٥٪ عن تلك المنتجة من قصب السكر^(٩). والحالة نفسها يمكن تطبيقها على إحلال الأرز محل الذرة.

د - تطوير نظم الري :

إن طرق الري المتبعة في الوطن العربي هي طريقة الري بالغمر باستخدام الأخاديد أو الأحواض ، وهي طرق بدائية وذات كفاءة منخفضة من جراء التبخر الحادث وإهدار كميات كبيرة من المياه ، لذا كان من الضروري تطوير نظم الري وإدخال الطرق الحديثة في توزيع المياه من الأنابيب ذات البوابات (خراطيم دقيقة من البلاستيك تستعمل كأقنية توزيع) أو الري بالمرشات أو التنقيط لخفض المقتنات المائية وتوفير كميات كبيرة من المياه . وسوف نتعرض هنا لأهم النظم الحديثة في الري^(١٠) :

١- الري بالرش

انتشر نظام الري بالرش في النصف الأخير من هذا القرن في المناطق الجافة وشبه الجافة لري معظم المحاصيل في النوعيات المختلفة من التربة ، وفي الأراضي الصحراوية المستصلحة ، وله عدة أساليب تشمل :

- الرش الثابت .

- الرش نصف الثابت .

- الرش المتنقل

- الرش المحوري .

والعوامل التي تجعل الري بالرش - رغم ارتفاع تكاليفه الاستشارية - مفضلاً عن الري السطحي هي^(١١) :

١- كون التربة عالية المسامية ومن ثم يصعب توزيع المياه فيها بالري السطحي .

٢- كون التربة قليلة العمق وغير مستوية، وقد تؤدي تسويتها إلى تدهور خصوبتها .

٣- كون الأرض شديدة الانحدار وذات تربة سهلة الانجراف .

٤- كون الأرض غير مستوية، تتكلف تسويتها مصاريف باهظة إذا أريد رباها رياضيا، إذ إن الري بالرش لا يحتاج - في هذه الحالة - إلا إلى تسوية ابتدائية قليلة التكلفة .

٥- حالة أراض يراد الإسراع بزراعتها والوصول بها إلى الحدية الإنتاجية .

ومن مميزات هذا النوع من الري أنه يتيح التحكم في كمية المياه الواردة للنبات بحيث تتناسب مع قدرة التربة على الاحتفاظ بالماء، ومع عمق القطاع المطلوب توصيله إلى السعة الحقلية، وبذلك يمكن الاحتفاظ بمستوى الماء الأرضي ثابتا تقريبا . بالإضافة إلى أنه يسمح باستخدام الميكنة الزراعية بشكل اقتصادي وعلى نطاق واسع، ويتيح خلط الأسمدة والكيماويات بمياه الري وتوزيعها توزيعا متساويا . ومن ثم تزيد كفاءة استخدام المياه في الري بالرش عن الري السطحي بنحو ٧٥٪ .

٢- الري بالتنقيط

لقد استخدم العالم العربي «ابن العوام» منذ أكثر من خمسةة عام في الأندلس^(١٢) الري بالتنقيط بتقنية بسيطة للغاية تعتمد على تخزين الماء في جرار ثم توزيعه تحت الأرض بأنابيب لها فتحات عند كل شجرة ومقدار يناسب احتياجاتها . والآن تم تطوير هذا النظام واستخدام

مضخات وأنابيب ووحدات تنقيط . وهو من أصلح النظم للسري في حالة حدائق الفاكهة والخضراوات ، حيث تصل الكفاءة النسبية لاستخدام المياه ما بين ٨٥ - ٩٠ ٪ . بالإضافة إلى عدم الاحتياج إلى تسوية الأرض أو إلى عمليات الصرف ، وهو أكثر ملاءمة للنبات ويؤدي إلى زيادة الإنتاجية . ويستهلك طاقة أقل من الري بالرش .

هـ- استنباط سلالات وأصناف جديدة من المحاصيل :

وذلك من خلال استخدام علوم وتطبيقات الهندسة الوراثية حيث نتوصل إلى (١٣) :

- استنباط سلالات زراعية جديدة أقل استهلاكاً للمياه وتعطي الإنتاجية نفسها أو إنتاجية أكثر بالمقنن المائي نفسه (١٤) .

- استنباط أصناف جديدة قصيرة العمر وعالية المحصول ، أي أصناف مبكرة في النضج وتعطي المحصول نفسه ، مما يعني وفراً في كمية المياه تتراوح ما بين ١٥ - ٢٠ ٪ ، أو أكثر احتمالاً للمياه المالحة أو للجفاف ، أي أن احتياجاتها قليلة ومن ثم فهي قادرة على تحمل الجفاف وبالتالي تلائم الزراعة المطرية .

و حالياً تتركز الجهود في مجال الهندسة الوراثية في المجالات الآتية :

- تعرفُ الأصول الوراثية المقاومة للملوحة .

- دراسة طرق توريث الصفات المقاومة للملوحة .

- نقل صفة تحمل الملوحة إلى أصناف عالية الإنتاجية .

- الاستفادة من الإمكانيات المتاحة في مجال التكنولوجيا الحيوية .

- تدعيم الأصول الوراثية المرتبطة بتحمل الجفاف والملوحة والحرارة المرتفعة .

ونجد أن من أهم الموضوعات التي تلقى الاهتمام في هذا المجال موضوع استخدام مياه البحر كمصدر للري، أي الزراعة بالمياه شديدة الملوحة خاصة في المناطق الساحلية وبعض الأراضي الصحراوية المجاورة لها. ويعتمد نجاح استخدام مياه البحر في ري المحاصيل على نجاح معالجة النبات وراثيا باستخدام الهندسة الوراثية لإنتاج أصناف عالية التحمل للملوحة الشديدة، وإلى جانب هذا إجراء بعض المعاملات الزراعية لكل من الأرض والنبات بهدف تخفيف أضرار الملوحة الشديدة. وقد أظهرت الدراسات^(١٥) أن استخدام سجاد مخلفات مزارع الدواجن بمعدل ٢٪ أدى إلى التغلب على مشكلة ملوحة ٣٠٪ من مياه البحر في حالة استعمال الأرض الرملية والجيرية. وأن استخدام بعض الأحماض الأمينية في تركيبة مشتركة ويتركز ٥ أجزاء في المليون، ورشها على النبات في مرحلة شدة الحساسية للملوحة (فترة الشتلات) قد أعطت النبات قدرة عالية على تحمل ملوحة تركيزات مرتفعة من مياه البحر.

ومما هو جدير بالذكر أنه مطروح الآن استخدام مياه البحر لتغذية دوائر التبريد في محطات توليد القوى الكهربائية، وبالتالي سيتم توفير كميات كبيرة من المياه العذبة التي كانت تستخدم لهذا الغرض من قبل لهذا الغرض^(١٦).

تنمية الموارد المائية المتاحة

أ- مشروعات السدود والخزانات:

كان الفراغة من أسبق الأمم في إقامة السدود على الوديان التي تحتاجها السيول. وكانوا أول من قاموا بتخزين المياه من وقت الفيضان إلى وقت انخفاض النهر، وإذا انتقلنا إلى نهري دجلة والفرات فنجد فيما بين النهرين بقايا لأعمال الري القديمة من ترع وسدود نهريّة. وقد وجد في مقبرة الملكة سميراميس ملكة آشور كتابة تذكر على لسان الملكة قولها:

«إنني استطعت كبح جماح النهر القوي ليجري وفق رغبتني وسقت ماءه لإخصاب الأراضي التي كانت قبل ذلك بوراً غير مسكونة» (١٧).

ومن مشروعات السدود والخزانات المقترح تنفيذها لتنمية الموارد المائية السطحية حتى سنة ٢٠٠٠ في أقطار الوطن العربي (١٨):

- العراق: إنشاء ٥ خزانات على أنهار دجلة والفرات والزاب الكبير وبالي، بإجمالي سعة تخزينية قدرها ٥٢ بليون متر مكعب.

- سوريا: إنشاء ٦ سدود، مازالت في مرحلة الدراسات الأولية.

- لبنان: عدة خزانات موسمية لتخزين مياه الأمطار والسدود، وخزان بسعة ٢٢٠ مليون متر مكعب.

- الأردن: إنشاء ٤ سدود على نهرى اليرموك ووادي العرب بسعة تخزين إجمالية ٤٠٩ ملايين متر مكعب.

- اليمن: إنشاء عدة سدود تحويلية وتخزينية على الأودية الرئيسية لتخزين المياه المنصرفة للبحر.

- السودان: إنشاء خزانين على نهر عطبرة لتخزين ٦, ١ مليار متر مكعب، وتعلية سد الروصيرص لزيادة سعته إلى ٧ مليارات متر مكعب.

- مصر: مشروعات مشتركة مع السودان تحقق فائدة مائة قدرها ٩ مليارات متر مكعب.

- تونس: إنشاء ٥ سدود بسعة إجمالية قرابة مليار متر مكعب.

- الجزائر: إنشاء بعض السدود الجديدة لزيادة المساحة الزراعية.

- المغرب: إنشاء ٣ سدود لتخزين ٩, ١ بليون متر مكعب، وزيادة السعة التخزينية لسد إدريس الأول.

ويرز أسلوب إعادة شحن الصخور بالمياه (خزانات الصخور) كبديل عن استعمال السدود . وقد يصبح بديلا أفضل من منظور اقتصادي . وهذا البديل يجري استخدامه في المملكة العربية السعودية . كما يمكن لمصر استخدامه لتقليل المفقود بالبحر (١٤ كيلو متر مكعب سنويا) من بحيرة ناصر ، وذلك بالتوازي مع المشروعات التي تجري على سطح الأرض لذات الغرض . والبديل المذكور في جوهره يمثل تجاوزا عن المناهج السائدة في تخزين المياه^(١٩) .

ب- تقليل المفقود من البحر من أسطح الخزانات والمجاري المائية :

نجد أن كميات كبيرة من المياه تفقد بوساطة البحر من المجاري المائية والخزانات . فبالنسبة لنهر النيل وجد أنه بعد خروجه من منابعه يمر بمناطق جنوبي السودان يتحول فيها إلى مسطح مائي ضحل واسع الانتشار ويشهد التبخر في المسطح المائي بفعل ارتفاع درجة الحرارة نتيجة للقرب من خط الاستواء حيث يبلغ قرابة الـ ١٢ بليون متر مكعب سنويا . ومن ثم بدأ حفر نفق مستقيم (قناة جونجلي) لاختصار الطريق المتعرج لمجرى النيل في تلك المنطقة ويضيق من جراء ذلك جزء كبير من مياهه بالتبخر والتسرب والجريان المبعثر . وقد صمم هذا النفق بشكل مغلق بحيث يمكن توفير المياه المفقودة بالبحر^(٢٠) . ويقترح أيضا لتقليل البحر في المجاري المائية التي يتسع فيها عرض المجرى لأطوال كبيرة (في نهر النيل تصل إلى ١٢٥٠ مترا في بعض المناطق) إنشاء قدمة سفلية لتقليل العرض والحماية ميول النهر من التآكل ، أي استبدال المجرى^(٢١) .

أيضا تنقل تدفقات كبيرة من المصادر المائية إلى الحقول عبر قنوات ترابية مكشوفة ، ووجد أن المفقود بالبحر والتسرب من هذه القنوات يبلغ قرابة ٤٠٪ ، وهو بالإضافة إلى كونه مفقودا هائلا فإنه أيضا يرفع

مناسيب المياه في التربة ويؤدي إلى تملحها . وبالتالي من الضروري اللجوء إلى تغطية القنوات المكشوفة أو استخدام المواسير المطمورة لتقليل المفقود من البحر (٢٢) .

ومن المعروف أن الكمية المتبخرة سنويا من بحيرة ناصر (السد العالي) تبلغ ١٠ مليارات متر مكعب، ويمكن توفير قدر كبير من هذه الكمية الضائعة عن طريق إقامة سلسلة من السدود المنخفضة في مداخل خيران (ذات المساحات الكبيرة) البحيرة، وعددها يتوقف على ارتفاع السدود وانحدارات الأرض واتساع الخور، وبهذا يمكن احتجاز المياه من دخول الخور عندما يقل عمق المياه بها (حيث إن المفقود من المياه المخزونة في الخيران يكون أكثر من سعتها إذا ما قل عمق المياه بها عن ثلاثة أمتار) (٢٣) .

إضافة موارد مائية جديدة

أما بخصوص إضافة موارد مائية جديدة فيتأتى ذلك من خلال محورين :

أ- إضافة موارد مائية تقليدية (مياه سطحية - مياه جوفية) .

ب- إضافة موارد مائية غير تقليدية - اصطناعية - (إعادة استخدام مياه الصرف - مياه التحلية) .

إضافة موارد مائية تقليدية

أ- مياه سطحية

وبالنسبة لهذا البديل الفني ، فالقدرات محدودة للغاية بالنسبة لإضافة موارد سطحية، ويذكر في هذا الصدد عدة اقتراحات أقرب إلى التصور النظري :

١ - محاولات إسرائيل في إسقاط أمطار بشكل اصطناعي (باستخدام يوديد الفضة وثاني أكسيد الكريون المجمد ومواد أخرى) ، وإن كانت

لا تزال في طور التجريب وطبقت على مستوى ضيق . وتجري الآن محاولات لتطويرها وتطبيقها على نطاق أوسع .

٢- وبالإضافة إلى ذلك تطرح فكرة جديدة لجر جبال جليدية من المناطق القطبية وإذابتها وتخزينها . أو استيراد المياه عن طريق صهريج ضخمة يستوعب كميات كبيرة من المياه العذبة ، ويتم قطره بقاطرات بحرية عبر الموانئ .

٣- وأيضاً أفكار حول جر الفائض المائي من بلد إلى بلد أو بلدان عبر خطوط أنابيب ضخمة . وفي هذا الصدد يشار إلى الدراسة التي تدور حول جر الفائض المائي من لبنان إلى دول الخليج العربي ^(٢٤) ، ويقدر هذا الفائض بـ ٧٥٠ مليون متر مكعب من المياه العذبة كانت ولا تزال حتى الآن تلعب هباء وتهدر في البحر بسبب تعذر وجود مشروعات مائية تسمح بتخزينها . وأيضاً المشروع التركي لنقل المياه إلى الأقطار العربية بالشرق العربي بطاقة قدرها ٢,٥ مليون متر مكعب يومياً من المياه الصالحة للشرب ^(٢٥) .

ب- مياه جوفية

أما بالنسبة للمياه الجوفية فهي عملية مكلفة للغاية وتحتاج إلى دراسات واستكشافات لفترات طويلة واستثمارات كبيرة . وحالياً يمكن الاستعانة بصور الأقمار الفضائية وتكنولوجيا الاستشعار عن بعد في تحديد مكامن الخزانات الجوفية وتقدير مخزونها المائي ^(٢٦) .

ولإمكان التوسع في استخدام المياه الجوفية يجب استخدامها في حدود السحب الآمن والذي يحافظ على الاتزان المائي لمنع تداخل مياه البحر مع المياه الجوفية العذبة ، وإيجاد تخطيط كفء للسحب المتوازن بين الأحواض المائية وتطوير تكنولوجيا رفع المياه للوصول إلى المخزون

العميق من المياه الجوفية^(٢٧) . كما يلزم إجراء دراسات وبحوث تتناول العوامل الآتية^(٢٨) :

- ١- الخواص الطبيعية والكميائية للطبقات الحاملة للمياه .
 - ٢- المعاملات الهيدروليكية للخزانات الجوفية المسامية وتحديد مناسيب المياه الجوفية ، وحساب كميات المياه المتحركة بالخزان الجوفي .
 - ٣- الاتزان المائي للخزان الجوفي والسحب المستديم الذي يمكن استنزافه من الخزان دون أن يكون له تأثير سلبي في كفاءته ، وفي الاستغلال الاقتصادي له ، ودون أن يؤثر ذلك في الصفات الكيميائية للمياه ودرجة صلاحيتها .
 - ٤- الاعتبار المؤثرة في استغلال الخزانات مثل مشكلة تداخل مياه البحر المالحة بأجزاء من الخزانات الجوفية .
 - ٥- الحد الأقصى للعمق الاقتصادي لضخ المياه الجوفية .
 - ٦- تكاليف توصيل الطاقة الكهربائية اللازمة لضخ مياه الآبار الجوفية .
 - ٧- الأراضي القابلة للزراعة فوق الخزان الجوفي أو القرية منه ، وإجراء الحصر التصنيفي لهذه الأراضي لتقدير مساحة الدرجات المختلفة منها وما يمكن استصلاحه منها على المياه الجوفية .
 - ٨- المحاصيل التي يمكن زراعتها في مناطق الري بالمياه الجوفية بما يتناسب مع تكاليف الري والزراعة من الناحية الاقتصادية .
- ويمكن الحصول على المياه الجوفية من مصدرين رئيسيين :
- ١- المياه الجوفية السطحية ، وهي طبقة سطحية غير عميقة ، تنشأ المياه فيها من رشع الأنهار أو الترعرع والمجاري المائية بمختلف مستوياتها .

٢- المياه الجوفية العميقة ، وذلك من الطبقات الحاملة للمياه الجوفية بالخزانات الجوفية .

إضافة موارد مائية غير تقليدية (اصطناعية)

أ- إعادة استخدام مياه الصرف

ويندرج تحت هذا البديل ثلاثة تطبيقات لنوعيات مختلفة من مياه الصرف (الزراعي ، الصناعي ، الصحي) ، وكل منها يحتاج إلى ضوابط مختلفة في المعالجة والاستخدام . فتخضع إعادة استخدام مياه الصرف لمعايير وضوابط واحتياجات تتوقف على عوامل كثيرة في مقدمتها طبيعة الاستخدام الأصلي للمياه ، سواء استخدمت في ري الأراضي الزراعية أو للاستخدام الأدمي أو في المصانع أو محطات توليد الكهرباء . كما يرتبط ذلك أيضا بالغرض المراد من إعادة استخدامها . ولا بد من ملاحظة عدة اعتبارات أساسية عند إعادة استخدامها وهي (٢٩) :

١- كمية ونسبة الأملاح الذائبة ومكوناتها .

٢- الحموضة والقلوية ونسبتها (الأس الأيلروجيني) .

٣- نسبة ادمصاص الصوديوم .

٤- درجة تركيز بعض العناصر الضارة بالنباتات والحيوانات .

٥- نوع التربة وقوامها وطبيعتها ومقدار النفاذية .

٦- نوع المحاصيل الزراعية التي تروى على هذه المياه .

٧- طريقة الري المستخدمة .

وقد بدأت بالفعل العديد من دول العالم في الاهتمام بإعادة استخدام مياه الصرف الصحي أو الصناعي أو الزراعي ، لأن تصريف تلك الأنواع من المياه دون معالجة إلى المسطحات المائية يسبب مشاكل بيئية خطيرة فضلا عن كون إلقتها - حتى بعد معالجتها - دون إعادة

استخدامها يعد إهداراً لكميات كبيرة من المياه . أي أن إعادة استخدام المياه يحقق فائدة مزدوجة : من منظور حماية البيئة وإضافة موارد مائية جديدة . ومستعرض فيما يلي لكل نوعية من نوعيات مياه الصرف ومجالات وخيارات استخدامها وحدود وشروط كل استخدام .

١- مياه الصرف الزراعي

تشير المعايير الدولية إلى إمكان استخدام مياه الصرف الزراعي في الري - أي إعادة تدويرها - إذا كانت في حدود متوسط ملوحة قدره ٢٠٠٠ جزء في المليون . ويمكن استخدامها بشكل مباشر في الري أو بعد خلطها بمياه عذبة دون حدوث مشاكل^(٣٠) .

وما لا شك فيه أن الري بمياه الصرف الزراعي يختلف في طبيعته عن الري بالمياه العذبة حيث يؤدي إلى تراكم الأملاح في التربة وإلى الإضرار بمكوناتها وتدهور إنتاجيتها ، ومن ثم فإن استخدام هذه النوعية من المياه في الري يحتاج إلى مراعاة العديد من العوامل المرتبطة بنوعية التربة وأنواع المحاصيل المختلفة . كما أن هناك العديد من الاعتبارات المفروض أخذها في الاعتبار عند إعادة استخدام مياه صرف زراعي (غير عذبة) في الري ، ومن هذه الاعتبارات أن تكون خطة إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي مرتبطة بالدراسة العامة للميزان المائي والملحي للمناطق المختارة . وتوضح الدراسات التأثير المتباين للري بمياه ملحية باختلاف أنواع الأراضي واختلاف المعاملات الزراعية ، بالإضافة إلى كمية ونوعية المحتوى الكيميائي لتلك المياه من أملاح ومعادن ثقيلة ضارة ومبيدات مختلفة .

وبالتالي يمكن إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي مباشرة أو خلطها بمياه عذبة بنسبة مختلفة حتى تصل إلى درجة ملوحة لا تتعدى ٢٠٠٠ جزء في المليون .

٢- مياه الصرف الصناعي

يتوقف إمكان استخدام مياه الصرف الصناعي مرة أخرى في الأغراض المختلفة وفي مقدماتها الأغراض الصناعية على طبيعة كل صناعة ومن ثم طبيعة المياه الناتجة ونوعية وتركيز الأملاح أو المعادن الموجودة بها . فتمتوي مياه الصرف الصناعي على العديد من الملوثات العضوية وغير العضوية والتي تحول دون إعادة استخدامها بشكل آمن في الأغراض المختلفة، وتتباين نوعية مياه الصرف الصناعي من حيث ما تحتويه من ملوثات ومواد مرتبطة بنوعية الصناعة الناتجة عنها^(٣١) . والجدول رقم (٤ - ١) يوضح مصادر العناصر الدقيقة والمعادن الثقيلة في النفايات الصناعية السائلة .

جدول رقم (٤ - ١)

مصادر العناصر الدقيقة والمعادن الثقيلة
في النفايات الصناعية السائلة

اسم الصناعة	الصلب	الزئبق	النحاس	الرصاص	الزنك
التدخين	x	x	x	x	x
البويات والأصباغ	x	x	x	x	x
المبيدات		x			
الطعام بالكهرباء	x		x		x
الكيمائيات		x	x		
المطاط والبلاستيك	x		x		
البطاريات	x		x	x	x
النسيج			x		x
البتروك				x	
الورق		x			
المدايع	x				
السبائك		x			

المصدر: محمد صابر محمد، إعادة استخدام المياه، المؤتمر القومي حول البحث العلمي والمياه، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، القاهرة - سبتمبر ١٩٩٠، ص ٢٣ .

وبالإضافة إلى العناصر والمعادن السابق ذكرها فإن مياه الصرف الصناعي عادة ما تحتوي على نسبة من الأحماض والزيوت والشحوم التي لا بد من التخلص منها لإمكان إعادة استخدام المياه . لذا فإنه من الضروري أن تتم معالجة مياه صرف المشروعات الصناعية قبل إعادتها إلى الشبكة طبقا للمواصفات المطلوبة والتي تتيح إعادة استخدامها في أغراض عديدة .

أما بالنسبة للمياه التي تنتج من تشغيل محطات توليد الكهرباء ومياه التبريد في الصناعة (أبراج تبريد، مبادلات صناعية، إلخ . .) ، فإنها مياه خالية من الملوثات العضوية وغير العضوية ، ولكنها ذات درجات حرارة مرتفعة ، وذلك أمر من السهل التغلب عليه عن طريق إيجاد بعض العواقي في مسار المياه لإطالة فترة وصولها إلى نقطة استخدامها وبالتالي انخفاض درجة حرارتها .

٣- مياه الصرف الصحي

مع تزايد الحاجة إلى المياه وفي الوقت نفسه تزايد استهلاك المياه ، تتفاقم مشكلة الصرف الصحي حدة وصعوبة ، حيث لا بد من توفير نظم تجميع ومعالجة وتداول . وبالنسبة لمياه الصرف الصحي فتتفاوت درجات المعالجة طبقا لنوعية المياه الناتجة وتبعاً لطبيعة ونوعية الاستخدام التالي لها . وتوضح بعض الدراسات التي أجريت أن إلقاء مياه الصرف الصحي دون معالجة ميكانيكية (لفصل المواد العالقة) أو معالجة بيولوجية (لأكسدة المواد الذائبة والعالقة غير القابلة للترسب) في المجاري المائية يؤدي إلى نفاذ الأكسجين الذائب في المياه ، وبالتالي ينجم عن ذلك القضاء على الثروة السمكية وتلوث مياهها وبذلك لا يمكن إعادة استخدامها .

ومن الملاحظ أن مياه الصرف الصحي التي تتم معالجتها معالجة أولية فقط - يوجد بها بكتيريا وفيروسات وغيرها من الكائنات الحية الدقيقة المسببة للأمراض. ولذلك لا بد من إجراء العديد من المعالجات الابتدائية والثانوية لضمان خلوها من أي مسببات مرضية للكائنات الحية أو أضرار للتربة والنبات. ويمكن إيجاز طرق المعالجة المختلفة لمياه الصرف الصحي في الآتي^(٣٢):

أ- الطرق الابتدائية:

١- التصفية الأولية.

٢- أحواض الترسيب الابتدائي.

٣- معالجة أولية.

ب- الطرق الثانوية:

١- برك الأكسدة الطبيعية.

٢- الحمأة المنشطة.

٣- الترشيح البيولوجي.

ج- عمليات المعالجة الفيزيائية والكيميائية والحيوية.

وقد استقرت الآراء على أن برك الأكسدة الطبيعية تعتبر من أهم الأدوات الفعالة في معالجة مياه الصرف الصحي وتخفيض حجم المخاطر الصحية الناجمة عن استخدامها في حالتها الخام في الزراعة والري. وتعطي مياهها عديمة الرائحة وخالية من الفيروسات والبكتيريا، وغنية بالمواد المفيدة للاستخدام الزراعي.

والبدائل المتاحة لتداول مياه الصرف التي تمت معالجتها تتضمن الآتي^(٣٣):

- ١- خلط مياه الصرف الصحي المعالجة على المصارف الزراعية .
- ٢- إعادة استخدامها في ري المناطق المستصلحة والأراضي الزراعية المحيطة بتلك التجمعات السكانية .
- ٣- صرف المياه المعالجة على المسطحات المائية . وهذا البديل لا يصلح إلا لبعض الأماكن المحدودة على السواحل مثلا .
- ويضيف البعض^(٣٤) العديد من المجالات والخيارات الأخرى مثل :
 - ١- الأغراض الصناعية كماء للتبريد .
 - ٢- أغراض ترفيهية جمالية كإنشاء بحيرات صناعية .
 - ٣- أغراض ثانوية مثل غسيل الشوارع والحدائق العامة .
 - ٤- إنتاج الخلايا الطحلبية المستخدمة كغذاء حيواني .
 - ٥- تغذية الخزانات الجوفية .

ولهذا يندر وجود مياه الصرف الزراعي خالصة ، إذ غالبا ما تصلها مياه صرف صحي نتيجة لكونها أحد البدائل المتيسرة للتخلص من مياه الصرف الصحي ، وتزداد الخطورة حين يتم خلط مياه صرف صحي غير معالجة أو معالجة جزئيا فقط . أي أن إعادة استخدام مياه الصرف الصحي دون معالجة صحية هو أمر شديد الخطورة على الصحة العامة والبيئة ، وفي الوقت نفسه فإن التخلص منها دون أي شكل من أشكال الاستفادة منها يعتبر تبديدا لموارد مهمة وضرورية . فمياه الصرف الصحي تحتوي على العديد من العناصر الغذائية الصالحة والمناسبة في الزراعة .

ومما تجدر الإشارة إليه أنه في أغلب الأحيان تستقر الكميات الزائدة من مياه الصرف الصحي المعاد استخدامها في الأغراض الزراعية للري

في خزانات المياه الجوفية التي تستخدم في أغراض الشرب، وبالطبع احتمال احتواء هذه النوعية من المياه على بعض العناصر الكيميائية الضارة أو السامة والتي قد تصل إلى موارد المياه الجوفية وتلوثها، ويزداد هذا الاحتمال عندما تكون مياه الصرف الصحي مخلوطة بمياه صرف صناعي.

ب- مياه التحلية:

ومما لا شك فيه، أن محدودية المصادر الطبيعية للماء العذب قاصرة عن أن تفي بالاحتياجات المتزايدة والضرورية لاستمرار الحياة والتنمية بالإضافة إلى الزيادة العالمية المطردة في عدد السكان على كوكب الأرض. لذا كان من الطبيعي والمنطقي أن تتجه الأنظار إلى المصادر المختلفة للمياه المالحة بغرض إزالة ملوحتها. أي تحويلها إلى مياه عذبة.

وحيث إنه من المعروف قابلية المياه للتحويل من حالة إلى أخرى، فالمياه يمكنها أن تسخن وتتبخر، أو أن تبرد وتتجمد، أو أن تستعمل في إذابة مواد أخرى، وقد تتعرض لجميع حالات التغير الطبيعي أو الكيميائي ولكنها في النهاية يمكن أن تعود إلى حالتها الأساسية (أي السائلة).

واستنادا إلى تلك الخاصية - خاصية ثبات المياه (Water Stability) - تبلورت الطرق العديدة لتحلية المياه. أي لفصل المياه العذبة من المصادر المائية المالحة المختلفة^(٣٥).

وتحلية المياه هي ذلك الفرع من العلوم الذي يبحث في الطرق المختلفة للحصول على الماء العذب بكميات كافية وبأسعار مناسبة، وهي أيضا - في التطبيق - ليست سوى صناعة تحويلية تخضع لكل ما يسري على هذه النوعية من الصناعة من قواعد وظروف.

وتكنولوجيات تحلية المياه في الأساس علم وصناعة جديدة ومهمة وحيوية لصالح الجنس البشري .

وسوف نتناول في هذا الجزء عرضا شاملا لأهمية تكنولوجيات التحلية في المنطقة العربية والدور الذي تلعبه في توفير مياه عذبة لاحتياجات الإنسان العربي .

ومن المهم استعراض بدايات التحلية وموقفها الحالي فنيا واقتصاديا ومدى قدرتها التنافسية على توفير مياه صالحة للاستخدامات المختلفة بأسعار معقولة وبقدرات وإمكانات متاحة وغير معقدة فنيا .

أولا: بدايات التطبيق الصناعي لتحلية المياه

يرجع تاريخ استخدام التحلية على نطاق تجاري إلى أواخر الخمسينيات، ولكن البداية كانت متواضعة، فقد كان مجموع ما ينتج في جميع أنحاء العالم عام ١٩٥٨ لا يزيد على ٨ آلاف متر مكعب في اليوم، أخذ في الازدياد تدريجيا حتى وصل في عام ١٩٦٥ إلى ٢٦٣ ألف متر مكعب/يوم . ومنذ هذا التاريخ تضاعفت الطاقة الإنتاجية بمعدل يبلغ ثلاث مرات كل خمس سنوات لتصل عام ١٩٨٠ إلى ٦, ٧ مليون متر مكعب يوميا، وكانت الطفرة في الرقم القياسي لزيادة الطاقة الإنتاجية جاءت خلال عام ١٩٨٠ الذي أضيفت فيه ٣٣٥ وحدة تحلية طاقاتها الإجمالية ٨, ١ مليون متر مكعب/يوم، ولكن بعد ١٩٨٠ أخذ معدل النمو في التناقص (متزامنا على ما يبدو مع انخفاض عائدات البترول) فخلال خمس السنوات التالية كانت نسبة الزيادة نحو ٥٠٪، انخفضت إلى نحو ١١٪ في خمس السنوات التي أعقبتها^(٣٦) . وآخر إحصائية صادرة عام ١٩٩٢^(٣٧) تشير إلى أن السعة الإنتاجية على النطاق العالمي وصلت إلى ٦, ١٥ مليون متر مكعب يوميا (ما يعادل ١١, ٤ مليون جالون يوميا) .

ثانياً: الطرق الصناعية لتحلية المياه

تبنى تكنولوجيات التحلية على نظريات مختلفة، بعضها معروف من قرون مضت. وبعضها مستحدث منذ سنوات قليلة، ولقد استخدم الإنسان منذ القدم طريقة التقطير لإنتاج كميات محدودة من الماء العذب، وذلك بتبخير الماء المالح وإعادة تكثيفه فيجتمع الماء العذب الصالح للشرب. واليوم تعدد الطرق التكنولوجية المستخدمة في عمليات التحلية، فمنها التي تستخدم الطاقة الحرارية أو الكهربائية أو الكيميائية، والعامل الحاسم في المفاضلة بين طريقة وأخرى هي التكلفة الاقتصادية لإنتاج الوحدة من الماء العذب، والتي ترجع إلى عدد من العوامل من أهمها: رأس المال المستثمر، سعر الطاقة المستخدمة، وتكاليف التشغيل والصيانة مع ملاحظة الوزن النسبي لأهمية قيمة كل عنصر تبعاً لموقع إنشاء محطة التحلية ولنوعية المياه المراد تحليتها أو الحصول عليها.

وإذا كانت الصناعة بوجه عام تراعي دائماً عنصري الكفاءة والاقتصاد فإن صناعات تحلية المياه تراعي هذين العنصرين، بل تبالغ في المراجعة مبالغة قصوى خصوصاً لدى المفاضلة بين التكنولوجيات العديدة لتحلية المياه. كذلك تتفاوت الجدوى الاقتصادية لهذه الطرق تبعاً لنسبة ملوحة المياه. ووفقاً لمعدلات استهلاك الطاقة.

ويمكن تقسيم طرق تحلية المياه إلى ثلاثة أقسام رئيسية يندرج تحتها ١٣ طريقة مستخدمة صناعياً (٣٨):

أ- التحلية باستخدام الأغشية (التحلية الغشائية):

١- التناضح العكسي.

٢- الفرز الغشائي الكهربائي (الدليزة).

٣- الفرز الغشائي الإجهادي .

٤- النضوب .

ب- التحلية باستخدام التقطير/ التبخير (التحلية
التقطيرية/ التبخرية) :

٥- التقطير الومضي متعدد المراحل .

٦- التقطير باستخدام المبخرات متعددة التأثيرات .

٧- التقطير باستخدام المبخرات ذات المواسير الرأسية .

٨- التقطير بتضاغط البخار .

٩- التقطير الشمسي .

ج- التحلية باستخدام التجميد (التحلية التجميدية) :

١٠- التجميد تحت ضغط منخفض .

١١- التجميد بالتبريد الثانوي .

١٢- التجميد التصلبي (الحرج) .

١٣- التميؤ (التكوين المائي) .

ويمكن إيجاز الطرق الصناعية لتحلية المياه في طريقتين أساسيتين
استحوذتا على قرابة الـ ٩٠٪ من إجمالي الطاقة الإنتاجية لوحدات التحلية
في العالم، وهما:

أ) التبخير الومضي ذو المراحل المتعددة (MSF) Multi-Stage
Flash Evaporation

ب) التناضح العكسي (RO) Reverse Osmosis

التبخير الوميضي متعدد المراحل

توفر وحدات التحلية بالتبخير الوميضي متعدد المراحل قرابة الـ ٥٦٪ من مجموع الطاقة الإنتاجية في العالم للماء العذب المزال ملوحته (٦, ١٥ مليون متر مكعب يوميا في نهاية عام ١٩٩١). وتمثل وحدات التبخير الوميضي متعدد المراحل عدد ١٠٦٣ وحدة من إجمالي ٧٥٣٦، أي أكثر من ١٤٪ من مجموع وحدات التحلية في العالم^(٣٩).

وطريقة تحلية المياه بالتبخير الوميضي متعدد المراحل تعتمد على حقيقة أن الماء يغلي عند درجات حرارة أقل كلما استمر تعرضه لضغوط منخفضة، حيث يسخن ماء البحر ثم يدخل إلى حجرة الضغط إلى حد أنه يحدث له غليان مباشر - أو ما يسمى بالوميض (Flash) - ويتحول إلى بخار، وتسبب عملية التبخير هذه في خفض درجة حرارة الكمية الباقية من الماء المالح، حيث تدفع تلك الكمية الباقية إلى غرف ثانية ذات ضغط أقل من الأولى، وهكذا فإن كميات إضافية من الماء تومض إلى بخار بينما تقل حرارة الماء المتبقي ثانية، وهكذا يدفع المتبقي من الماء المالح إلى غرفة ثالثة ورابعة. وهكذا، وذلك حسب التصميم المستخدم، وطبقا لنوعية ودرجة جودة المياه المطلوبة كمنتج.

أما البخار الناشئ من عملية الوميض فيتم تكثيفه للحصول على الماء العذب من خلال ملامسته للمبادل الحراري الذي يمر من داخله الماء المالح قبل دخوله لغرفة التسخين. ومن ثم يتم استرجاع جزء من الطاقة المستخدمة من خلال الحرارة التي تنزع من البخار عند تكثيفه وتحويله إلى ماء عذب وتنتقل تلك الحرارة خلال المبادل الحراري لماء البحر بداخله وتكسبه جزءا من الطاقة الحرارية اللازمة لغليانه.

التناضح العكسي^(٤١)

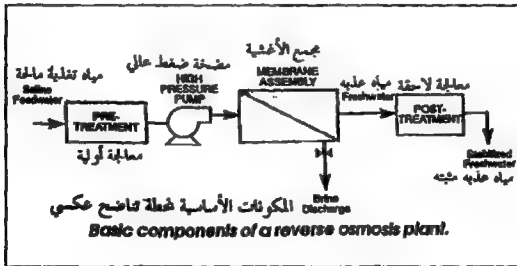
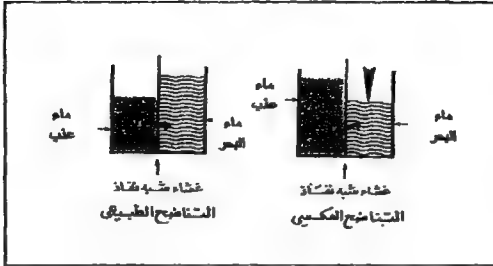
٣١٪ من إجمالي الطاقة العالمية للماء العذب المنتج من تحلية المياه يتم إنتاجه باستخدام تكنولوجيا التناضح العكسي . بينما يبلغ عدد وحدات التناضح العكسي ٤٥١٧ من إجمالي ٧٥٣٦ وحدة ، أي قرابة ٥٥٪ من إجمالي مجموع عدد وحدات التحلية في العالم في نهاية عام ١٩٩١^(٤٢) .

ويعتبر التناضح العكسي من أهم الموضوعات التي تلقى عناية البحث العلمي والتطوير في السنوات الأخيرة . وأساس تلك الطريقة مرتبط بما يسمى بالأسموزية أو بالتناضح (Osmosis) . أي أنه عندما يوجد غشاء شبه منفذ (Semi - Permeable Membrane) بين محلول ماء مالح ومياه عذبة ، فإن المياه العذبة تنتقل عبر الغشاء إلى المحلول الملحي وتعمل على تخفيفه ، وهذا الانتقال من التركيز الأقل إلى التركيز الأكبر مرجعه إلى الفرق في التركيز ، ويستمر الماء العذب في المرور عبر الغشاء كما لو كان هناك ضغط واقع عليه حتى يتساوى التركيز في المحلولين ، وتلك القوة المؤثرة في سريان المياه من الجانب المخفف إلى الجانب الأكثر تركيزاً تسمى بالضغط الأسموزي أو الضغط التناضحي Osmotic Pressure .

وتبنى فكرة التناضح العكسي على عكس اتجاه السريان ، عن طريق تعريض المحلول الأكثر تركيزاً إلى ضغوط أعلى من ضغطه التناضحي ، فينتقل الماء العذب عبر الغشاء شبه المنفذ من المحلول الأكثر تركيزاً (المياه المالحة) إلى المحلول الأقل تركيزاً (الماء العذب) تاركاً خلفه مياه مالحة ذات تركيز أكبر . ومما هو جدير بالذكر أن العالم العربي «البيروني» كان أول من فكر في استخدام الأغشية شبه المنفذة للحصول على مياه عذبة من الماء المالح^(٤٤) .

وتوجد وحدات التحلية بالتناضح العكسي في عدة تصميمات متنوعة كالتالي :

جلول رقم (٤-٢) (٤٣)
محطة تحلية بالتناضح العكسي



المصدر: صادق إبراهيم، المرجع السابق، من ص ٤٣ : ٤٥ .

Plate & Frame Module	تصميم اللوح والإطار	٢٠١
Tubular Module	تصميم الأنبوبة	٢٠٢
Spiral-Wound Module	تصميم الغشاء العازل الملفوف	٢٠٣
Hollow-Fiber Module	تصميم الألياف المصنوعة	٢٠٤

وكل تلك النماذج المختلفة تعتمد على القواعد والأمس نفسها للتناضح العكسي حيث الغشاء شبه المنفذ عبارة عن فيلم مرن من البلاستيك عادة لا يزيد سمكه على ٤ - ٦ ملليمترات. وبالطبع لا بد له من إطار قوي يثبت عليه حتى يمكنه مقاومة الضغوط الشديدة أثناء انضغاطه، والمواد المتداولة الاستخدام لهذه الأغشية هي خلاص السيلولوز Cellulose Acetate وعديد الأيد Poly Amide، والتي تعالج معالجة خاصة بحيث تطرد الملح وفي الوقت نفسه تسمح بمرور المياه من المسام بمعدلات معقولة.

إن تحلية مياه البحار تكنولوجيا راسخة، وتتوفر على الصعيد التجاري عمليات تحلية شتى، بيد أن عمليتي التناضح العكسي RO والتقطير الوميضي متعدد المراحل MSF هما فيا يبدو أكثر عمليات التحلية فعالية، وإن كان من الممكن أن تنطوي عملية التناضح العكسي على إمكانات إنائية أكبر، ولا ينتظر أن تظهر على الصعيد التجاري عمليات تحلية جديدة أثناء العقد أو العقد المقبلين. والطاقة التي تحتاجها هاتان العمليتان يمكن توفيرها إما عن طريق المصادر التقليدية أو عن طريق المفاعلات النووية، وليست هناك عوائق تحول دون استخدام الكهرباء أو الحرارة أو كل من الكهرباء والحرارة التي يتجهها مفاعل نووي في هذا الغرض.

وما هو جدير بالذكر أن جميع تكنولوجيايات التحلية المستخدمة على مستوى صناعي تستخدم كوقود الطاقة التقليدية (بترول - فحم - مازوت - سولار - غاز طبيعي)، عدا استثناء وحيد يستخدم الطاقة غير التقليدية (الوقود النووي) في جمهورية كازاخستان (بالاتحاد السوفيتي القديم).

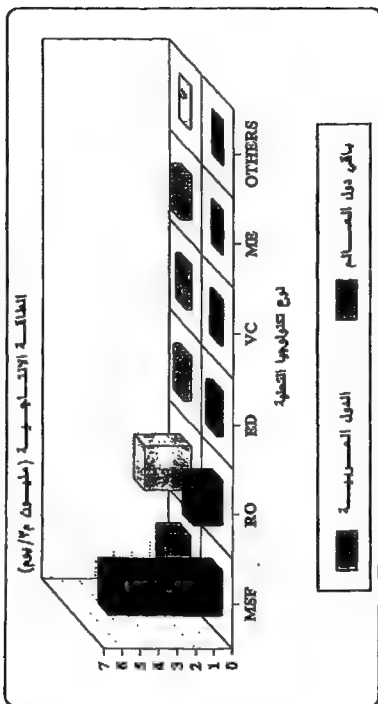
ثالثا : تحلية المياه . . والطاقة النووية (التحلية النووية)

المفاعل النووي الوحيد المستخدم حاليا لتحلية مياه البحار هو المفاعل BN-350 (وهو مفاعل مولود سريع FBR) المقام في شيفشينكو بالاتحاد السوفيتي السابق، والذي يجري تشغيله منذ ١٩٧٣ . وهذا المفاعل يعتبر محطة ثنائية الغرض Dual Purpose (أي تنتج الكهرباء والحرارة)، وإنتاجها من الكهرباء يصل إلى ١٢٥ ميجاوات كهربائيا، وإنتاجها من الحرارة يغذي نظام تحلية يمكن أن ينتج مائة ألف متر مكعب يوميا من مياه الشرب، أما جميع محطات التحلية الأخرى الجاري تشغيلها في العالم فيجري إمدادها بمصادر الطاقة التقليدية^(٤٥).

ومفاعلات القوى المتوافرة اليوم على الصعيد التجاري أو يرجح أن تتوافر في الأجل القصير أو المتوسط تعتبر ملائمة من الناحية العملية لشتى أحجام محطات التحلية. وتم إجراء تقييمات اقتصادية لمفاعلات القوى المتوسطة والكبيرة بقدر معقول من الدقة والثقة نظرا لتوافر قدر كبير من المعلومات، من بينها معلومات عن المفاعلات التي تولد كلا من الكهرباء والحرارة. وعلى الرغم من أنه لا توجد حاليا مفاعلات قوى متوسطة أو كبيرة تزود محطات تحلية المياه بالطاقة (كهرباء أو حرارة)، فإن هذه المفاعلات يمكن أن توفر بسهولة الإمدادات اللازمة دون أن يقتضي الأمر إدخال تعديلات كبيرة على تصميماتها^(٤٦).

ونجربى حاليا دراسة جدوى تقنية واقتصادية لإمكان استخدام المفاعلات النووية لتحلية مياه البحر لبلدان شمال أفريقيا (مصر - ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب) وذلك بهدف إنشاء خمس محطات تحلية مياه البحر بالطاقة النووية في البلدان المعنية. والدراسة في مراحلها النهائية وسوف تدخل حيز التنفيذ في أوائل عام ١٩٩٦^(٤٧). وبما هو جدير بالذكر أن السعودية بدأت إجراء دراسة مماثلة لمنطقة الخليج العربي بالاستعانة بالمساعدة الفنية للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

شكل (٣-٤)
الطاقة الإنتاجية الإجمالية العالمية لوحدات التحلية
والطاقة الإنتاجية الموجودة في المنطقة العربية



المصدر : Klaus Wangnick, (1992 IDA Worldwide Desalination Inventory),
Wangnick consulting, Rept. 12, April 1992.

رابعا : تحلية المياه . . والمنطقة العربية

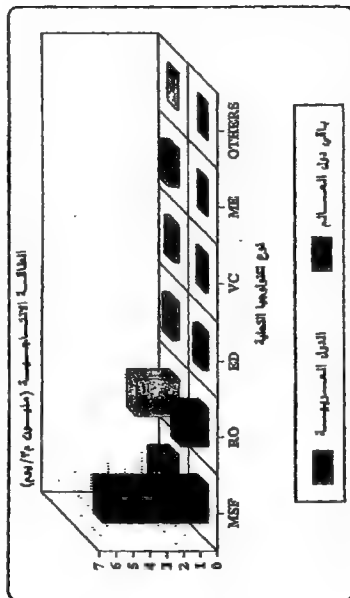
إن زيادة الموارد المائية في المنطقة العربية لن تأتي بزيادة مياه الأنهار والأمطار لأن هذه الموارد تعتمد على عوامل جغرافية عديدة لا يمكن التحكم فيها، لذا كان الاتجاه إلى تحلية مياه البحار يمثل حلا عمليا حيث تقع معظم الأقطار العربية على البحرين الأحمر والأبيض المتوسط والمحيطين الهندي والأطلسي كما تمتد شواطئ البلدان العربية مسافات شاسعة بطول هذه المسطحات المائية، كما أن مياه البحار تمثل مصدرا غير قابل للنضوب .

وعما هو جدير بالذكر أن قرابة الـ ٦٥٪ من الطاقة الإنتاجية الإجمالية العالمية لوحدات التحلية موجودة في المنطقة العربية - انظر شكل (٤ - ٣) - وذلك من خلال ٥٠٪ من مجموع وحدات التحلية في العالم والتي توجد بالدول العربية، بل إن أربعة من الدول العربية تحتل أربعة مراكز من خمسة المراكز الأولى، وهي المملكة العربية السعودية (الأولى بنسبة ٢٦,٨٪)، الكويت (الثالثة بنسبة ١٠,٥٪)، الإمارات العربية المتحدة (الرابعة بنسبة ١٠٪)، والجمهورية الليبية (الخامسة بنسبة ٤,٧٪). وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الثاني بنسبة ١٢٪.

ولعل من أكثر الطرق انتشارا في العالم الآن وفي الأقطار العربية بوجه خاص طريقة التبخير الوميضي متعدد المراحل (MSF) وطريقة التناضح العكسي (RO) حيث توجد في البلدان العربية - انظر شكل (٤ - ٤) - قرابة الـ ٨٣٪ من إجمالي طاقتها العالمية المنتجة من وحدات MSF، و ٥٤٪ من إجمالي عدد وحداتها. وقرابة الـ ٣٩٪ من إجمالي طاقتها العالمية المنتجة من وحدات RO، و ١٧٪ من إجمالي عدد وحداتها.

والجدول (٤ - ٢) يعرض لمقارنة بين إجمالي الطاقة الإنتاجية في البلدان العربية مجتمعة والطاقة الإنتاجية الإجمالية العالمية، وتشتمل

شكل (٤-٤)
نسبة تكنولوجيات RO & MSF في الوطن العربي إلى إجمالي الطاقة الإنتاجية
العالمية في نهاية عام ١٩٩١



المصدر : Klaus Wagnick, (1992 IDA Worldwide Desalination Inventory),
Wagnick consulting, Rept. 12, April 1992.

المقارنة بين الطاقات الإنتاجية لطرق التحلية المختلفة وعدد الوحدات من كل طريقة . بينما يتضمن الجدول (٤ - ٣) الطاقة الإنتاجية وعدد الوحدات لكل دولة من الدول العربية .

٢- المحددات المختلفة للبدايل المطروحة

تنحصر المحددات المختلفة للبدايل الفنية الثلاثة المطروحة في الآتي :

أ - المحدد البيئي .

ب - المحدد التكنولوجي .

ج - المحدد الاقتصادي .

د - المحدد الاجتماعي .

هـ - المحدد السياسي والقانوني .

البديل الأول : ترشيد استهلاك الموارد المائية المتاحة

المحددات المختلفة للبديل الأول :

محدد اجتماعي : أنماط الاستهلاك .

محدد اقتصادي : التكلفة والعائد

محدد تكنولوجي : المفقود من الشبكات ، ونوعيات معينة من

المحابس والخففيات .

محدد بيئي : الارتباط بالبيئة المحلية والمناخ والعادات السائدة .

البديل الثاني : تنمية الموارد المائية المتاحة

المحددات المختلفة للبديل الثاني

محدد تكنولوجي : القدرات التكنولوجية الذاتية والخبرات المتوافرة .

محدد اقتصادي : التكلفة الاستثمارية المطلوبة .

محدد بيئي : الظروف المناخية والجيولوجية للموقع ، التأثير في الأنماط

المعيشية السائدة .

جدول (٤-٢)
مقارنة بين الطاقة الإنتاجية الإجمالية للتحلية وعدد الوحدات
في البلدان العربية والعالم
في نهاية عام ١٩٩١

الطاقة الانتاجية (٢٢٢ مليون م ^٣ /يوم)		عدد الوحدات		الطريقة
الدول العربية	المالء (م ^٣)	الدول العربية	المالء	PROCESS
٦,٨٦,١٦٧	(٥١) ٧,٤٤,٣٧١	٥٩	١,٧٣	MSF -
١,٦١,١٦٩	(٢٦) ٤,٨٨,٣٧١	٧٨	٤,٨٨	RO -
٣٤,٣٣٣	(٥) ٢٧٧,٢٨٤	٥٣	١,٧٢	ED -
٥,٥٨٤	(٤,١) ٢٧٧,٢٨٣	٩١	٤,٨٨	ME -
٨٢,٥٨٤	(٤,٨) ٣٨,٥٧٤	٢٤	٥,٨١	VC -
٥,٥٨٨	(١,٢) ٧٧,٥٨٤	٨٨	٧٤	OTHER -
٨,٣٧,٤٨٤	(١٠) ١٢,٣٦,٥٨٧	٢٨٨	٧٨٦	[إجمالي]

التقطير الوميضي متعدد المراحل	MSF
التناضح العكسي	RO
الترشيح الكهربائي	ED
التقطير متعدد التأثيرات	ME
إمداد جلفة البنتان	VC
طرق أخرى محددة	OTHER

المصدر: Klaus Wangnick, (1992 IDA Worldwide Desalination Inventory),
Wangnick consulting, Rept. 12, April 1992.

جدول (٤-٣)
الطاقة الإنتاجية للتحلية وعدد الوحدات
في الدول العربية
في نهاية عام ١٩٩١

الدولة	الطاقة الإنتاجية م ^٣ /س	النسبة المئوية من الإجمالي العالمي (%)	عدد الوحدات
البحرين	٣٣٨,٨٦٨	٢,٨٤	١٥٧
السعودية	١,٨٩٠,٢٧٨	١٥,٦	١٣٣
الإمارات	١,٢٣٢,٤٧٧	١٠,٢	٩٠
لبنان	٦٨,٣٨٤	٠,٦	٣٨٦
العراق	٢٢٣,٨٥٠	١,٨	١٨٨
قطر	٣٤,٦٨٨	٠,٣	٥٩
البحرين	٢٧٠,٣٧٧	٢,٢	١٢٦
عمان	١٨٦,٧٨١	١,٥	٩٦
الكويت	١٧٦,٨٨٦	١,٤	١٢٣
مسقط	٦٧,٧٢٨	٠,٥	١٠
نورث	٢٢,٨٧٠	٠,٢	٣٦
البحرين	٩,٤٨٤	٠,٠٧	٢٣
الأردن	٨,٤٤٥	٠,٠٦	١٣
اليمن	٦,٦٠٤	٠,٠٥	٥٤
سوريا	٥,٧٢٤	٠,٠٤	٧
لبنان	٤,٧٨٨	٠,٠٣	٦
موريتانيا	٤,٧٨٤	٠,٠٣	٥
السودان	١,٧٢١	٠,٠١	٤
مصر	٤٥٠	٠,٠٠٣	٣
الصومال	٢٨٨	٠,٠٠٢	١
الإجمالي	٨,٢٣٣,٤٨٠	١٠٠	٣٠٠

المصدر: (Klaus Wangnick, (1992 IDA Worldwide Desalination Inventory),
Wangnick consulting, Rept. 12, April 1992.

محمد سيامي وقانوني: في حالة الأنهار المشتركة، ومدى الاستقرار السياسي للبلد المعني، والقواعد القانونية الدولية والأعراف المنظمة لاستخدام المجاري المائية المشتركة.

البديل الثالث: إضافة موارد مالية جديدة

المحددات المختلفة للبديل الثالث

محمد اقتصادي: التكلفة الاقتصادية للوحدة الجديدة المضافة من المياه.

محمد تكنولوجياي: مدى توافر التكنولوجيا الملائمة والخبرات الوطنية.

محمد سياسي وقانوني: نوعية التكنولوجيا المطلوبة والقيود السياسية والقانونية المفروضة.

محمد بيئي: انعكاسات التكنولوجيا المستخدمة على البيئة والصحة العامة.

محمد اجتماعي: مدى التقبل العام للنوعيات الحديثة من التكنولوجيا ذات الآثار الجانبية الخطرة.

أ- إعادة استخدام مياه الصرف

إن نجاح إعادة استخدام المياه توقف على مجموعة من المعايير والضوابط الزراعية والبيئية ترتبط بتنوع المياه المتخلفة عن الاستخدام الأول من حيث كونها مياه صرف زراعي أو صناعي أو صحي، كما ترتبط أيضا بطبيعة وأهداف إعادة الاستخدام والذي يجب أن يجري في إطار يكفل حماية البيئة والأفراد مع الأخذ في الاعتبار المحددات التكنولوجية المحاكمة في إطار اقتصادي مجدي. كما يجب ألا تغفل في هذا الصدد متابعة الآثار البيئية لإعادة استخدام المياه على مختلف

مكونات النظام البيئي من خلال وضع برامج متكاملة للرصد البيئي للمعايير الزراعية^(٤٨).

ويوضح الجدول رقم (٤ - ٤) مجموعة المحددات الرئيسية التي تحكم إمكان إعادة استخدام مياه الصرف في الري^(٤٩).

أما بالنسبة لمياه الصرف الصحي (المجاري) ومياه الصرف الصناعي (النفايات الصناعية السائلة) فنجد في جدول (٤ - ٥) توضيحاً للنسب التي يجب ألا تتجاوزها تركيزات العناصر النادرة في المياه المزمع إعادة استخدامها في نظم الري المختلفة^(٥٠):

ومن أهم العوامل التي تؤدي إلى نجاح إعادة استخدام مياه الصرف في الزراعة والسيطرة على الآثار الجانبية المحتمل ظهورها مايلي^(٥١):

- ١- توافر شبكة صرف زراعي جيدة ومتكاملة.
- ٢- الاهتمام بمتابعة الملوحة وغسيل الأراضي للمحافظة على عدم تجاوز مستوى الملوحة التي يتحملها المحصول.
- ٣- الاهتمام بمعالجة المياه وتخليصها من الأيونات السامة قبل الاستخدام والتأكد من مطابقتها للمعايير التي يجب توافرها في مياه الري.
- ٤- اختيار المحصول المناسب الذي يتحمل نوعية المياه المستخدمة والأيونات السائدة فيها ويقاوم آثارها الضارة.
- ٥- العناية بالعمليات الزراعية والاهتمام بالتسميد لحماية النباتات ولخفض التأثيرات السلبية لمكونات المياه.
- ٦- الالتجاء إلى خلط المياه المزمع إعادة استخدامها وذلك بغرض تحسين نوعيتها وتوفير وإتاحة كميات أكبر من المياه للاستخدام وتغطية أي احتياجات مائية.

جدول رقم (٤ - ٤)
معدات إعادة استخدام مياه الصرف في الري

المستوى	المستويات المعتمدة
١١) الملوحة درجة التوصيل الكهربائي (ملليهور سم ١)	٠,٢٥ - ٣,٥
١٢) الملوحة نسبة ادمصاص الصوديوم	٦ - ٩
١٣) تأثير الأيونات المسامة ري بالسمسم الصوديوم (نسبة الصوديوم الممتص) الكالسيوم (ملليمكاف / لتر) (جزء في المليون) البورون (جزء في المليون)	٣ - ٩ ٤ - ٦ ١٤ - ٢٥ ٥ - ٢٥
١٤) ري بالرش الصوديوم (ملليمكاف / لتر) (جزء في المليون) الكالسيوم (ملليمكاف / لتر) (جزء في المليون)	٣ - ٦ ٣ ٦
١٥) مستحبات أخرى الأمونيا والنترات (جزء في المليون) بيكربونات (ري بالرش) (ملليمكاف / لتر) (جزء في المليون) الأسيد الكبريتي (رقم ١ - ١٤)	٥ - ٢٠ ١ - ٥ ٥ - ١٠ ٦ - ٨

٧- اختيار الأسلوب الأمثل للرّي السّذي يتوافق مع العناصر والأيونات الواردة مع المياه .

٨- تقييم تركيز العناصر الكبرى في المياه، خاصة العناصر الأساسية لنمو النبات مثل الأزوت، حيث إنّ المحاصيل الحساسة لهذا العنصر تتأثر إذا ما زاد تركيزه على ٥ مللجم/ لتر بينما تظل أنواع أخرى من المحاصيل دون تأثير بتجاوز التركيز ٣٠ مللجم/ لتر .

٩- درجة تركيز أيون الأيدروجين (الأس الهيدروجيني) يجب أن تكون في المجال ما بين ٥, ٦ - ٤, ٨ تجنباً لحدوث خلل غذائي للمحصول .

وتشكل المعايير البيئية ركناً أهم من غيرها من المعايير والمحددات التي تحكم وتؤثر في إنتاج عملية إعادة استخدام مياه الصرف في الرّي والنواحي الزراعية، وتتضمن تلك المحددات عدة عناصر من أهمها^(٥٢) :

١- تكرار الحشرات المسببة للأمراض .

٢- تلوث المياه الجوفية من المواد السامة والكيماوية التي قد توجد في مياه الصرف .

٣- مدى جودة الحاصلات المختلفة المنتجة من المياه المعاد استخدامها .

٤- الميكروبات المرضية ومدى انتشارها بين الكائنات الحية .

ب- تحلية المياه

يحدد بيثي : مرتبط بالتلوث الحراري، أي بدرجة حرارة عوادم الإنتاج من محطة التحلية ودرجة تركيز الأملاح بها وتأثيرها في الأحياء المائية . وتزداد معايير البيئية صرامة في حالة استخدام المفاعلات النووية كمصدر للطاقة لمحطات التحلية .

جدول رقم (٤-٥)
النسب التي لا تتجاوزها تركيزات العناصر النادرة
في مياه الصرف الصحي أو الصناعي للمعاد استخدامها
في نظم الري المختلفة

العنصر	الري المستمر	استهلاك ١ م ^٢ / سنة	استهلاك ٢ م ^٢ / سنة
الألمنيوم	٥	١٠	٨
الزرنيخ	١٠	٢	٨
البورون	١٠	١٠	٢
الكالسيوم	١٠	١٠	١٠
المغنسيوم	١٠	١	١٠
الحكوبات	١٠	٥	٢
النحاس	١٠	٥	١
الفلورين	٢	١٥	٦
الزنك	٥	١٠	٨
البرومين	٥	١٠	٤
المنغنيز	١٠	١٠	٤
النيتروجين	١٠	١٠	١٠
الموليبدوم	١٠	١٠	١٠
النيكل	١٠	٤	١٠
الزنك	٢	١٠	٤

- كل النسب السابقة مقطرة على أساس جزء في المليون (PPM)

محدد اقتصادي : يرتبط بتكلفة إنتاج الوحدة من المياه المحلاة .
وتتوقف التكلفة على العديد من المعايير المرتبطة بنوع مياه التغذية وحجم
المحطة ونوع تكنولوجيا التحلية المختارة ، وتكلفة مصدر الطاقة
المستخدمة . وهناك العديد من الدراسات الحديثة والتي تتناول المقارنات
بين استخدام الأنواع المختلفة من مصادر الطاقة^(٥٣) .

محدد اجتماعي : يرتبط بظروف البلد من مدى توافر المياه العذبة
وحجم العجز المائي ومدى توافر بدائل أخرى . وفي بعض الحالات
لا بد من اللجوء إلى تحلية المياه - بغض النظر عن تكلفتها المرتفعة نسبيا -
من منظور اجتماعي بحت .

محدد تكنولوجي : يرتبط بنوعيات معينة من التكنولوجيات المتقدمة
والتي قد توضع ضوابط على نقلها للبلاد المعنية وحظر النقل الأفقي
للتكنولوجيا^(٥٤) .

محدد سياسي : يرتبط ببعض التكنولوجيات ذات الطبيعة
الإستراتيجية ، كاستخدام الطاقة النووية كمصدر للطاقة لمحطات
التحلية .

٣- تقييم البدائل في إطار المحددات المختلفة

بشكل عام من الصعوبة بمكان تغليب بديل على بديل . حيث
تشابهك حزمة من المحددات في كل بديل وتختلف تبعا لظروف
وإمكانات كل بلد . ومن ثم لا بد من وضع إستراتيجية متكاملة تأخذ في
اعتبارها كل البدائل المتاحة والميزة النسبية لكل بديل . وذلك بهدف تنمية
وترشيد واستحداث موارد مائية مع الأخذ في الاعتبار التكامل بين كل
الموارد .

الفصل الخامس

المياه ضمن سيناريوهات التسوية

(الصراع/ التعاون)

الاستشراف المستقبلي^(١) وبناء المشاهد الاحتمالية للمستقبل

يعنى هذا الفصل ببناء مجموعة من المشاهد الاحتمالية لمستقبل الأوضاع المائية في الشرق الأوسط . وتنطلق عملية بناء هذه المشاهد من مجموعة من الفروض (المدخلات) المؤثرة في الأوضاع المائية، سواء كان هذا التأثير بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر، حيث تتفاعل هذه الفروض/ المدخلات على نحو معين مرجحة لمسار مائي معين، قد يستند إلى مشروع سائد مهيمن (مسار بسيط) أو عدة مشروعات متباينة متشابكة (مسار مركب) . ويقضي سريان المسار المائي المرجح على أساس فروض معينة إلى إنتاج وضع مائي مستقبلي (مخرجات)، وهذا الوضع له تأثيراته الرئيسية والثانوية على مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية . وقد تشكل المخرجات عبر عملية التغذية المرتدة مدخلات لمشاهد مستقبلية أخرى .

وعملية بناء المشاهد الاحتمالية للمستقبل هي في جوهرها عملية استشراف للمستقبل . واستشراف المستقبل هو «اجتهاد علمي منظم، يرمي إلى صوغ مجموعة من (التنبؤات المشروطة) والتي تشمل المعالم الرئيسية لأوضاع مجتمع ما، أو مجموعة من المجتمعات، وعبر فترة مقبلة تمتد قليلا لأبعد من عشرين عاما، وتنطلق من بعض الافتراضات

الخاصة حول الماضي والحاضر، ولاستكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية على المجتمع^(٢).

ويؤكد التعريف السابق أهمية مفهوم «التنبؤ المشروط»، وذلك لأن تعقد الأنساق السياسية والاجتماعية والاقتصادية وزيادة «عدم اليقين» المستقبلي يدفعان الباحث إلى التجاوز عن التفاصيل والتركيز على حركة المتغيرات الرئيسية ودورها في صياغة المستقبل^(٣). والتقصي البحثي التحليلي لماضي الظاهرة وحاضرها من شأنه أن يزود الباحث بالنظرية التحليلية التي تعد الأداة الرئيسية للاستشراف المستقبلي^(٤).

وتباين عملية بناء المشاهد الاحتمالية للمستقبل وعملية الاستشراف المستقبلي وفقا للهدف من إجراء هذه العملية، ويمكن أن نلمس هذا بالرجوع إلى معالجات سابقة للمستقبل المائي. فقد خُصص التقرير النهائي للدراسة المستقبلية الشاملة «مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي» إلى أن «مقابلة النمو السكاني في الغذاء، والاستخدام العائلي للمياه، واحتياجات النمو الصناعي منها، تحابه أزمات حقيقية على مستوى أغلب أقطار وأقاليم الوطن العربي»^(٥). وغاية الخلاصة السابقة هي تنبيه صناع القرار في الوطن العربي إلى تحدٍ مستقبلي بغية التخطيط لمواجهة. بينما توصلت دراسة أمريكية إلى تبني مجموعة من التوصيات التي تشكل في مجموعها استراتيجية مستقبلية لحماية وتدعيم المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط^(٦). وقد أشارت الدراسة إلى أنه إذا استمرت أنماط الاستهلاك الحالية مع نقص كمية المياه وتغير نوعيتها للأسوأ، فإن هذا يقود إلى احتدام المنافسة حول المياه ومن ثم الصراع^(٧). وترجع الدراسة المذكورة الأزمة المائية إلى ثلاثة أسباب، الأول تزايد استهلاك المياه نتيجة للزيادة السكانية والتوسع الزراعي والصناعي والتحضر، والثاني إهمال صيانة المنشآت المائية، والثالث ضعف التنسيق بين الدول التي تشارك في موارد معينة^(٨).

وبناء على الطرح السابق، واتساقاً مع مقتضيات هذا الجزء من الدراسة، نورد فيما يلي الأسئلة الضرورية التي تشكل مع إجاباتها العناصر الأساسية والمداخلات اللازمة لبناء المشاهد المستقبلية المائية :

- ماذا عن النظام الدولي الحالي، وماذا عن احتمالات تطوره المستقبلية؟

- ما التأثير المحتمل للنظام الدولي على النظم الإقليمية في المنطقة؟ ما مستقبل النظام العربي، وهل ثمة فرصة لتبلور نظام شرق أوسطي؟ وما علاقة هذا النظام إن وجد بالنظام العربي؟

- إذا كان للأطراف الإقليمية الفاعلة خططها ومشروعاتها المائية، فما مصير هذه الخطط والمشروعات في إطار التفاعلات الدولية والإقليمية.

أولاً: النظام الدولي وتطورات المستقبلية

عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، وبالتالي النظام القائم على الثنائية القطبية، احتدم الجدل حول توصيف الطبيعة الراهنة للنظام الدولي واحتمالات تطوره في المستقبل، ويمكن القول إن هذا الجدل يقضي إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية^(٩).

الاتجاه الأول:

يؤكد أصحابه أن الحالة الراهنة حالة سيولة دولية، وذلك انطلاقاً من كون حركة القوى الفاعلة في النظام الدولي في حالة تغير، كما أن آليات التغير مازالت في طور التبلور.

الاتجاه الثاني:

يتبنى فكرة هيمنة قطب واحد (الولايات المتحدة الأمريكية) وهناك من يوسع هذا الرأي بالقول بهيمنة تكتل رأسمالي غربي أركانه الولايات الأمريكية وأوروبا الموحدة واليابان.

الاتجاه الثالث :

ينطلق من تقسيم النظام الدولي إلى شقين : الاتجاه الأول الشق الاقتصادي النقدي ، والثاني الشق الاستراتيجي ، ويصبح لكل شق أقطابه الفاعلة . وثمة من يوسع هذا الاتجاه بإضافة شق ثالث هو الشق التكنولوجي^(١٠) . فالشق الاقتصادي أقطابه الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الموحدة واليابان ، بينما الشق التكنولوجي اليابان والولايات المتحدة الأمريكية ، والشق الاستراتيجي قطبه الرئيسي الولايات المتحدة الأمريكية . وعلى ذلك فالولايات المتحدة الأمريكية بناء على هذا المنظور تنفرد بوضعية الدولة القطب في الأقسام الثلاثة للنظام الدولي الراهن^(١١) .

وتتمتع الولايات المتحدة بالإضافة إلى كونها القوة العسكرية الوحيدة في العالم ، والتي لا يمكن أن يتم تدخل كبير في العالم وخصوصا في العالم الثالث دون مساندتها بتفوق نسبي على حلفائها الغربيين (أوروبا واليابان) لكونها مجردتين من الموارد الأساسية الكفيلة بضمّان اقتصادهما^(١٢) .

وتفصح الفقرة التالية للمفكر «نجوم شومسكي» عن بعد مهم في فهم النظام الدولي وتطورات المستقبلية وهو المتمثل في جدلية العلاقة بين الأقسام المختلفة للنظام الدولي (الاقتصادي النقدي ، التكنولوجي ، الاستراتيجي) وخصوصا بين الشقين الاقتصادي والعسكري^(١٣) :

«ثمة عدم توازن فاضح في المنظومة الدولية لعصر (ما بعد الحرب الباردة) ، يتجلى في كون النظام الاقتصادي ثلاثي الأقطاب ، ولكن النظام العسكري ليس كذلك . إن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة ذات الإرادة والقدرة على ممارسة القوة على نطاق عالمي ، وعلى نحو أكثر حرية من السابق بعد اضمحلال الرادع السوفيتي . ولكن الولايات

المتحدة لم تعد تتمتع بالتفوق في القوة لاقتصادية، ذلك التفوق الذي مكنتها من الحفاظ على وضع عسكري صدامي مع الغير ومتدخل في شؤونه منذ الحرب العالمية الثانية. إن القوة العسكرية التي لا تدعمها قاعدة اقتصادية تضاهيها تكون لها حدودها كوسيلة للإكراه والهيمنة. وقد توحى هذه القوة بالإقدام على المغامرات مما يحتمل أن تنشأ عنه نتائج مريعة».

ويتجه النظام الدولي إلى تعميق المؤسسة التي تدعم عبر اتفاق أقطاب النظام الدولي على هيكل مؤسس متدرج للسلطة تقوم على رعايته الفعلية دولة قابضة على التوازن (الولايات المتحدة الأمريكية)، كما تبرز في هذا الإطار أهمية الدول شبه الإمبريالية في المناطق الإقليمية الفرعية^(١٤). ويتوافق مع «الاتجاه إلى المؤسسة وتوسيع دوائر التكامل الإقليمي»، بروز ثنائية التكيف عبر الاندماج من قبل بعض النظم الإقليمية في مقابل الفشل في التكيف فالاضمحلال فالاختفاء (حال النظام العربي مثلاً والذي يواجه بخطر الإحاق بالنظام الشرق أوسطي الجديد)^(١٥).

وتبنى هذه الدراسة فرضاً تركيبياً يتمثل في تأكيد حالة السيولة الدولية الراهنة والتي تسمح لقطب واحد (الولايات المتحدة الأمريكية) بأداء دور مهيمن مشروط في الأجل القصير (حتى نهاية عقد التسعينيات)، ومع تبلور الآليات المستجدة في النظام الدولي فإن تلك الحالة من السيولة الدولية تفضي إلى حالة هيمنة تكتل رأسمالي غربي (القطب الواحد ثلاثي الأركان متعدد المستويات: الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الموحدة واليابان) وذلك في الأجل الطويل المنظور (الربع الأول من القرن القادم)، مع توافر احتمالات قوية لبروز قوى جنوبية مناوئة لتلك الهيمنة الرأسمالية المثلثة مثل الصين،

أما عن الأثر في النظم الإقليمية في المنطقة، فهذا ما سوف نتناوله في الجزء التالي من هذه الدراسة.

ثانياً: النظام العربي/ النظام الشرق أوسطى تحت التشكيل :

عشية حرب الخليج الثانية، توافرت مؤشرات تفاؤلية بشأن حال النظام العربي آنذاك ومستقبله^(١٦). ومع اشتعال حرب الخليج الثانية، برزت التناقضات الكامنة في النظام الإقليمي العربي وقضت على تلك المؤشرات التفاؤلية، وبدا النظام العربي في طريقه للانحيار إن لم يكن قد انهار فعلاً. وقد ترافق مع حالة الانحيار هذه انتهاء الحرب الباردة مما كان له أثره السلبي في النظام العربي وذلك من زاوية فقدته لحليف إستراتيجي (الاتحاد السوفيتي)، وكذا فقدته لإمكانية وهامش المناورة بين قطبي النظام الدولي الثنائي القطبية. وبرزت الولايات المتحدة المتحدة الأمريكية كلاعب رئيسي بالمنطقة يمتلك الآليات اللازمة لتأمين مصالحه الإستراتيجية ومصالح حلفائه الغربيين عموماً. وتزايد ثقل دول الجوار الجغرافي مستفيدة في ذلك من حالة الفراغ الإستراتيجي في منطقة الخليج العربي وآسيا الوسطى، وطرحت تركيا نفسها بشكل واضح كطرف فاعل في أي ترتيبات حالية أو مستقبلية في منطقة الشرق الأوسط^(١٧).

ويتوافق مع المتغيرات في البيئة الدولية والإقليمية اتجاه واضح نحو التسوية السلمية لصراع الشرق الأوسط التاريخي (الصراع العربي الإسرائيلي). وهذا الاتجاه نحو التسوية السلمية هو اتجاه تاريخي يمضي قدماً منذ عام ١٩٦٧، تخللته صدمات وتقلصات نتيجة لتفاعل وتشابك قوى عديدة محلية وإقليمية ودولية^(١٨). وقد جاء انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط (٣٠ أكتوبر - ٢ نوفمبر ١٩٩١) بدعوة أمريكية - روسية وبحضور أطراف الصراع وممثلين

لكل من الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية ومصر ومراقب من مجلس التعاون الخليجي، وذلك في مستويين للتفاوض، الأول المستوى الثنائي، والثاني المستوى متعدد الأطراف والذي يغطي قضايا المنطقة المتنوعة مثل الرقابة على التسلح والأمن الإقليمي والمياه واللاجئين والبيئة والتنمية الاقتصادية^(١٩) تأكيداً لاتجاه التسوية السلمية. وعلى الرغم من تاريخية الاتجاه للتسوية السلمية للصراعات بالمنطقة وما أسفرت عنه المفاوضات حتى الآن من إبرام الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني حول الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا (١٣/٩/١٩٩٣) واتفاق السلام الأردني - الإسرائيلي (٢٦/١٠/١٩٩٤)^(٢٠). فإن زمن الوصول للتسوية النهائية قد يطول وربما يتجاوز نهاية هذا القرن وذلك للتذبذب في المسارات الأخرى لعملية السلام^(٢١).

ويناء على اعتبارات البيئة الإقليمية والدولية ومناخ التسوية السائد، ومع حالة الضعف والتفكك الانحيارية على مستوى النظام العربي، فقد وجدت فكرة «النظام الشرق أوسطي الجديد» مجرى لها، والنظام الشرق أوسطي الجديد - وهو يطرح كبديل للنظام العربي - يضم إلى جانب الدول العربية دول الجوار الجغرافي وإسرائيل.

وقد تكونت الأفكار المحورية المتعلقة بهذا النظام تحت مظلة مايسمى بـ «الاقتصاد السياسي للسلام»، وبرزت في هذا الصدد إسهامات المراكز البحثية الرسمية وشبه الرسمية في إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا^(٢٢). ويشير مصطلح الاقتصاد السياسي للسلام إلى «الاستخدام العمدي للأدوات والسياسات والمعاملات الاقتصادية، بغية جعل السلام مستقراً وكذلك حمايته وذلك بين أطراف الصراع الحالية أو المتوقعة، وذلك إثر اتخاذ القرار السياسي

الأساسي لوضع نهاية لحالة الصراع»^(٢٣) . ويقوم مفهوم الاقتصاد السياسي للسلام على دعمتين، الأولى التنمية المتعمدة للمصالح الراسخة، والثانية الاعتراف المتبادل المتوازن بين كل الأطراف، وصيغة هذا الاعتراف المتبادل المثل هي التي تكون فيها تكلفة فك الارتباط (التخلي عن النهج السابق للشروع في الترتيبات الاقتصادية المشتركة) ثابتة ومتساوية لكل الأطراف، ويصبح تجنب الصراع مستقبلا مرهونا بتوزيع المغنمات توزيعا عادلا بين الأطراف في إطار ترتيبات مؤسسية للتنسيق والاستشارة^(٢٤) .

وتفيد التصورات الموضوعية لترتيبات الشرق الأوسط والتي تعتمد آلية المفاوضات متعددة الأطراف كآلية رئيسية لإقامة النظام الشرق أوسطي الجديد إلى كونه نظاما يقوم على ربط شرايين الحياة الاقتصادية (المياه، النفط، السياحة، التجارة) بالاقتصاد الإسرائيلي، وتصبح بعد ذلك تكاليف فك الارتباط عالية جدا بالنسبة للأطراف العربية^(٢٥) .

والإشكالية في هذا الصدد تتعلق بعملية التفاعل الحالية والمستقبلية بين قطبي الجدلية المطروحة : النظام العربي / النظام الشرق أوسطي تحت التشكيل . وبعبارة أخرى : النظام العربي الضعيف المنهار المفكك في مواجهة النظام الشرق أوسطي غير القائم ولكن المرغوب فيه من القوى الفاعلة في إطار البيئة الدولية والإقليمية بالإضافة إلى بعض الأطراف العربية ، والذي تتوافر الآليات اللازمة لإقامته . والذي توافرت له قوى دافعة أخيرا متمثلة في انقراض مؤتمر الدار البيضاء (٣٠/١٠ - ١١/٢ - ١٩٩٤) والذي حضرته العديد من الدول العربية والغربية إلى جانب إسرائيل . وقد وصفه «يوس فردي» المستشار الخاص لرئيس وزراء إسرائيل بأنه «سقوط سور برلين الشرق الأوسط» .

والأسئلة المطروحة في نطاق هذه الإشكالية تتمحور حول سؤال رئيسي وهو أي المشاهد المحتملة في إطار النظام العربي يناظر سواء من المشاهد الاحتمالية لمستقبل النظام الشرق أوسطي؟ وللإجابة عن هذا السؤال لابد من تحديد المشاهد الاحتمالية لمستقبل النظام العربي وكذا تلك المشاهد الاحتمالية لمستقبل النظام الشرق أوسطي .

وثمة ثلاثة مشاهد رئيسية فيما يتعلق بالنظام العربي (٢٦) :

الأول : مشهد الانهيار

وهو المشهد الاتجاهي الذي يتضمن استمرار حالة الانهيار والتفكك والاكتهاء بدور المتلقي دون دور الفاعل في الأطر الإقليمية والدولية .

الثاني : مشهد الاندماج

وهو مشهد الأنظمة العربية الفرعية المندجة في أنظمة إقليمية أشمل .

الثالث : مشهد النهضة

وهو مشهد نهضة النظام والسيطرة على مقدراته وتحقيق مجمل أهدافه .

ودون الخوض في تفاصيل كثيرة فيما يتعلق بهذه المشاهد، فإن المشهد الثالث يتسم بعدم الواقعية حيث لا تتوافر أسباب موضوعية كافية لحدوثه، ومن ثم فإن المشهد الذي نتصور حدوثه هو :

مشهد التنسيق العربي، وهذا المشهد حله الأعلى : التنسيق في أغلب القضايا الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحلته الأدنى : التنسيق في نسق بعينه أو مجموعة أنساق جزئية، ومنسجمي هذا المشهد بالمشهد الرابع (المشهد الإصلاحي) .

أما عن المشاهد الاحتمالية لمستقبل النظام الشرق أوسطي فهي على النحو التالي (٢٧) :

الأول: مشهد النظام الشرق أوسطي مقيد العضوية القائم على اعتبارات جغرافية ووظيفية.

الثاني: مشهد النظام الشرق أوسطي واسع العضوية الذي يشمل مختلف المجالات.

الثالث: مشهد النظام الشرق أوسطي ذي الاختصاص العام والبنية التنظيمية القوية.

وينظر المشهد الأول (الانحياز) في النظام العربي إمكانية أكبر لحدوث المشهد الثاني (الواسع) وكذلك الثالث (الشامل) من المشاهد الشرق أوسطية وذلك تبعاً للدرجة الانحياز في النظام العربي.

بينما ينظر المشهد الرابع العربي (الإصلاح) في حده الأدنى المشهد الشرق أوسطي الأول (المقيد)، فإنه لا يحدث تناظر بين الحد الأقصى للمشهد الرابع وأي من المشاهد الشرق أوسطية.

وفي سياق المناظرات المذكورة يتم ترجيح بين المسارات المائية المستقبلية والتي تتشكل من ثلاثة مشروعات:

١- المشروع العربي.

٢- المشروع التركي.

٣- المشروع الإسرائيلي.

وتتوقف درجة الهيمنة لأي من هذه المشروعات على نوع ودرجة التفاعل في إطار الجدلية العربية/ الشرق أوسطية، فكلما زاد ثقل النظام العربي في مواجهة النظام الشرق أوسطي زادت هيمنة المشروع العربي، بينما في حالة زيادة ثقل النظام الشرق أوسطي في مواجهة النظام العربي فإن المشروعين التركي والإسرائيلي تزداد درجة هيمنتها.

١- المشروع للمائي العربي: (٢٨)

يهدف المشروع للمائي العربي إلى تحقيق الأمن المائي العربي الحالي والمستقبلي على المستوى القطري والمستوى العربي الشامل، وذلك عبر خلق ودعم آليات ملائمة لتحقيق هذا الهدف الشامل، والذي يصب بدوره في مجرى تحقيق الطموحات العربية في مجالات التنمية والمجالات السياسية والإستراتيجية.

وترتكز الإستراتيجية المطلوبة في هذا الصدد على دعامتين رئيسيتين:

الأولى: التمسك بالحقوق المائية العربية في مواجهة أي أطراف تنتقص من هذه الحقوق.

الثانية: تنمية الموارد المتاحة على المستوى القطري والمستوى الشامل إلى حدها الأقصى مع تدبير موارد جديدة كلما كان ذلك ممكناً.

ولتحقيق هذه الإستراتيجية فإنه يلزم إيجاد آلية تضطلع بمسؤولية تخطيطها والإشراف على تنفيذها، والآلية المقترحة على المستوى الشامل تتمثل في إنشاء شبكة إقليمية تضم الأقطار العربية والمنظمات الإقليمية والصناديق العربية مع إقامة المناخ الملائم للمشاركة الفعالة من قبل المنظمات الدولية المتخصصة، على أن تعمل هذه الشبكة تحت مظلة جامعة الدول العربية ومنظماتها ومراكزها المتخصصة^(٢٩).

وفي إطار تلك الشبكة الإقليمية تتم إتاحة حرية الحركة للأجهزة القطرية والأجهزة الأخرى التي تعنى بحوض نهر معين، كما تقوم الشبكة بدعم هذه الأجهزة بالخبرة اللازمة لإنجاز دورها.

ونقطة البدء في المشروع للمائي العربي هي في توفير القاعدة المعلوماتية حول مصادر المياه واستخداماتها الحالية والمستقبلية في الوطن العربي مع وضع الأسلوب المناسب للتحديث الدائم لهذه القاعدة المعلوماتية.

وبالتوازي مع هذه الخطوة فلا بد من دعم موقف المفاوضين العرب المشاركين في لجنة المياه في الإطار متعدد الأطراف في إطار التمسك بالحقوق العربية المائية .

ويتاح في إطار المشروع العربي المائي إنجاز مشروعات التطوير والتنمية الجاري تنفيذها أو المزمع تنفيذها في الأجل القصير^(٣٠) والتي تنقسم إلى مايلي^(٣١):

- أ- مشروعات إقامة السدود على الأنهار دائمة الجريان .
- ب- مشروعات نقل المياه وخصوصا في منطقة المغرب العربي .
- ج- مشروعات تقليل مفقودات المسطحات المائية الواسعة .
- د- تحسين كفاءة شبكات الري واستخدام المياه .
- هـ- استعمال مياه الصرف الزراعي والمياه المالحة .
- و- معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها .
- ز- تحلية المياه المالحة بمختلف الطرق .

٢- المشروع المائي التركي

ينبغي تأكيد حقيقة مهمة قبل الشروع في بيان أبعاد المشروع المائي التركي ، وتتمثل هذه الحقيقة في كون هذا المشروع يلقي قبولا لدى الأطراف الفاعلة في البيئة الإقليمية والدولية ، ونكتفي في هذا الصدد بإيراد عدة اقتباسات أولها من الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون^(٣٢) : «علينا أن نشجع تركيا لاستغلال مميزات التاريخ والحضارية ، لكي تلعب دورا أكبر سياسيا واقتصاديا في الشرق الأوسط ، وإذا أمكن حل مشكلة الصراع العربي- الإسرائيلي فإن مشكلة المياه سوف تكون أهم مشكلة في المنطقة . ونظرا لأن تركيا دولة لديها

مصادر غنية بالمياه فإنه يمكنها الإسهام في حل مشكلة المياه عن طريق إمداد إسرائيل وسوريا والدول الأخرى المحتاجة إلى المياه في المنطقة بمصادر المياه عن طريق مواسير ضخمة وتساعد الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الشأن». كما ورد في حديث لشيمنون بيرس وزير الخارجية الإسرائيلي عام ١٩٩١^(٣٣) ما نصه: «إن المعادلة التي سوف تحكم الشرق الأوسط الجديد سوف تكون عناصرها كما يلي: النفط السعودي + الأيدي العاملة المصرية + المياه التركية + العقول الإسرائيلية». وتجسد الرؤية الأمريكية - الإسرائيلية للدور التركي المائي صدى في بعض الكتابات العربية، ففي تقديمه لمف «الشرق الأوسط بعد السلام: نظرة عامة على المفاوضات» يشير الدكتور عبد المنعم سعيد^(٣٤) إلى أن «الأفكار المطروحة حول حل مشكلة المياه في المدى المتوسط يمكن أن تسد الفجوة الحالية بين العرض والطلب، كما يمكن أن تفي بالاحتياجات المتنامية خلال عشر السنوات القادمة، ولكنها لا يمكن أن تحل جذريا مشكلة المياه بعد هذه المدة. لذا فالمشروعات الطموحة والمكلفة مثل مشروع أنابيب السلام التركي وكذا محطات التحلية النووية يمكن أن تكون مجالا للاهتمام».

وينطوي المشروع التركي الشامل على مشروعين رئيسيين:

الأول: وقد شرعت تركيا في تنفيذه فعلا هو مشروع جنوب شرق الأناضول الكبير (GAP)^(٣٥) ويمكن أن نسميه المشروع الجاري.

الثاني: هو مشروع «أنابيب السلام التركية»، وهو مشروع المستقبل لتركيا بوجه خاص، وللنظام الاقتصادي الشرق أوسطي تحت التشكيل بشكل عام.

وتفصيل مشروع «أنابيب السلام» وملايسات بروزه تتمثل فيما يلي^(٣٦):

قدمت الفكرة للمرة الأولى في فبراير ١٩٨٧، أثناء الزيارة الرسمية لتورجوت أوزال رئيس الوزراء التركي آنذاك إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وتمثل الفكرة في استخدام فائض مياه نهري سيحان وجيحان اللذين ينبعان ويصبان بالكامل داخل الأراضي التركية بفضه إلى بلدان الشرق الأوسط الفقيرة مائياً، حيث يبلغ متوسط التصرف اليومي للتهرين ١٧، ٣٩ مليون متر مكعب من المياه، وتستخدم تركيا منها ١٧، ٢٣ مليون متر مكعب والباقي قدره ١، ١٦ مليون متر مكعب يصب في البحر الأبيض المتوسط^(٣٧).

وتشير بيانات دراسة الجدوى المبدئية التي أعدها بيت الخبرة الأمريكي (Brown & Root International) إلى اتجاهات توزيع هذا الفائض وذلك عبر مسارين يوضحها الجدولان (٥-١)، (٥-٢) التاليان:

جدول رقم (٥-٢)
توزيع الأنبوب الخليجي

الموقع المستفيد	٢٢/٢٣
الكويت	٦٠
السعودية	٨٠
البحرين	٤٠
قطر	٦٠
الإمارات	٦٠
عمان	٤٠
	50٠

جدول رقم (٥-١)
توزيع الأنبوب الغربي

الموقع المستفيد	٢٢/٢٣
سوريا	٩٠
الأردن	٦٠
المملكة	٩٠
تركيا	٢٠
	30٠

المصدر: Brown & Root International, INC., Prefeasibility Studies in Cem Duma: (Turkey Peace Pipeline), in, Joyce Starr, op. cit, pp 123: 124

وتبلغ مسافة الأنبوب الغربي ٢٧٠٠ كم بقطر يتراوح بين ٣ : ٤ أمتار، وتبلغ التكلفة المقدرة له ٨,٥ مليار دولار (بأسعار ١٩٨٧)، ويخطط أن يستفيد منه من ٨ إلى ٩ ملايين نسمة على أساس ٤٠٠ لتر/ فرد يوميا. ويحتاج الأنبوب الغربي إلى محطات رفع تعمل بالطاقة الكهربائية. وتبلغ تكلفة المتر المكعب ٨٤,٠ دولار/ متر مكعب^(٣٨). وتبلغ مسافة الأنبوب الخليجي ٣٩٠٠ كم. وتبلغ التكلفة المقدرة لإتمامه ١٢,٥ مليار دولار. ويخطط أن يستفيد منه من ٦ : ٧ ملايين نسمة. وتبلغ تكلفة المتر المكعب في الأنبوب الخليجي ١,٠٧ دولار/ متر مكعب^(٣٩).

ويقترح الأتراك أن يكون تمويل المشروع من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وبنك التنمية الإسلامي والمؤسسات الخاصة. على أن تساهم الدول المستفيدة في تكلفة الإنشاء، ويؤخذ في الاعتبار أن تتحمل الأطراف المتفعلة تكاليف الصيانة وذلك في إطار حدودها الإقليمية. والملاحظ أن ثمة تأييدا أمريكيا لهذا المشروع وذلك لغرضين^(٤٠):

الأول: كبح جماح العراق وإيران عن طريق تقوية موقف تركيا في الترتيبات الشرق أوسطية.

الثاني: إتاحة فرصة للشركات الأمريكية للاضطلاع بدور أساسي في كل المراحل الإنشائية للمشروع.

ومن جهة أخرى ثمة مخاوف عربية واضحة من إتمام هذا المشروع لما يعطيه لتركيا من ميزة إستراتيجية في مواجهة الأقطار المستفيدة من المشروع.

وتذهب دراسة عربية حديثة^(٤١) إلى إمكان قبول المشروع على نحو جزئي، وذلك بإجراء تعديل عليه بحيث يكتفى بالخط الغربي

من الأنابيب على أن تذهب مياهه إلى كل من إسرائيل والأردن . وعلى ذلك يصبح لكل من الأردن وسوريا ميزة في مقابل إسرائيل حيث يكونان في أعلى الأنبوب . مع تشكيل لجنة مشتركة عربية - إسرائيلية - تركية لإدارة الخط منعا لاحتكار أي طرف إدارته ، على أن يسبق ذلك تصفية المشكلات التركية - السورية - العراقية حول الفرات ، وذلك من خلال إبرام اتفاق متوازن بينهم . بينما يرى البعض الآخر أن هذا المشروع خيالي وغير قابل للتحقيق ، وإذا تحقق فلن يحل المشكلات المائية لأنه لن يلبى سوى احتياجات مياه الشرب فقط^(٤٢) .

وقد تردد في الآونة الأخيرة أن حكومة الرئيس التركي سليمان ديميريل قد بدأت في التخلي عن فكرة «مشروع أنابيب السلام» لصالح المضي في مشروعات دجلة والفرات لتوليد الطاقة الكهربائية التي يتزايد الطلب عليها سواء في تركيا أو البلدان العربية^(٤٣) .

٣- المشروع المائي الإسرائيلي^(٤٤) :

يرجع المشروع المائي الإسرائيلي الذي سنطرح تفاصيله لاحقا إلى عام ١٩٧٤ حيث طرح لأول مرة ، ثم أعيد طرحه مرة أخرى عام ١٩٧٨ ، وتم تطويره ليطرح مرة ثالثة ضمن الدراسة الموسعة «التعاون الاقتصادي والسلام في الشرق الأوسط» إلى أن نشر كدراسة مستقلة عام ١٩٩٠ . وهذا يدل على أنه يمثل محورا رئيسيا للتصور الإسرائيلي للتعامل مع موضوع المياه .

ويرتكز هذا المشروع على ادعاء إسرائيلي صاغه البروفيسور الإسرائيلي جددون فيشلزون على النحو التالي^(٤٥) : «إن البنية المائية السطحي منها والجوفي في الشرق الأوسط غير متواصلة ، وهذا ما يقيم ارتباطا مائيا بين مناطق جغرافية مختلفة ، وتشير خريطة مصادر المياه في الشرق الأوسط

إلى المصادفات الجغرافية . وهذه الظاهرة تقوض مفهوم حقوق الملكية
وشرعية الاستخدام عملياً فقط وتفرض الحاجة إلى اتفاق لنقل المياه إلى
مناطق لم تشأ المصادفات أن تمنحها لها . لكن التقويم السياسي الذي
يزيد بحكم طبيعته في الحواجز وينشئ الفواصل ، ألحق ويلحق الضرر
بتحقيق هذا الاعتماد المتبادل .

ويميل الإسرائيليون إلى الربط بين تحقيق السلام وإنهاء حالة الحرب
بينهم وبين الأطراف العربية من جهة ، وإقرار مشروعهم المائي من جهة
أخرى . وفي هذا الصدد يشير البروفيسور دان سالازفسكي مفوض المياه
في إسرائيل وأحد أعضاء الوفد الإسرائيلي في لجنة المياه بالمباحثات
متعددة الأطراف بفيينا عام ١٩٩٢ إلى أنه^(٤٦) :

«إذا كان أحد يقصد السلام فينبغي ألا يجادل بشأن المياه ، وعليه أن
يجلس لمحاولة البحث عن حلول فنية . فإذا كانوا يقولون (يقصد
العرب) إنه لا يمكننا التحدث إليكم عن المياه لأننا لا نزال أعداء فإنهم
لا يقصدون السلام» .

ونختتم مجموعة الادعاءات الإسرائيلية المبررة والممهدة لمشروعها
المائي الشامل بهذا الادعاء الذي جاء على لسان يومي بيلين رئيس الوفد
الإسرائيلي في الجولة الخامسة من المحادثات متعددة الأطراف بشأن المياه
حينما دعا إلى نبذ الحديث عما أسماه «حقوق الماضي» والتي تتمثل في المياه
التي اغتصبها إسرائيل والانطلاق من «الأمر الواقع الحالي» وهو من
منظوره : وجود نقص في المياه لدى الدول العربية وإسرائيل معا مما
يطرح ضرورة تعاونهما لزيادة الموارد بدلا من التركيز على حقوق
الفلسطينيين والسوريين وغيرهم في مصادر المياه الموجودة^(٤٧) .

وتتمثل أركان المشروع الإسرائيلي في الآتي :

١- تزويد الضفة الغربية وقطاع غزة بالمياه من مصادر خارجية .
ويطرح المشروع النيل أو اليرموك أو اللباني أو جميعها كمصدر رئيسي خارجي . ويصف هذه الخطوة بأنها الخطوة الأولى الواعدة التي تتوافر لها إمكانيات تقنية فضلا عن ضرورتها السياسية لتجاوز الصراع المائي المرتقب في هذه المنطقة والذي قد يشكل خطرا على السلام .

٢- نقل مياه النيل إلى شمال النقب . حيث يزعم المشروع أن كميات ضئيلة من المياه بالمقياس المصري (٥ ٪ من الاستهلاك) لا تشكل عنصرا مهما في الميزان المائي المصري . كما أن هناك مشروعا مصرية حاليا لتزويد سيناء بالمياه يمكن مده . كما يستكمل المشروع مزاعمه بالقول إن لدى مصر فوائض متوقعة من المياه .

٣- مشروع أردني - إسرائيلي مشترك لاستغلال مياه نهر اليرموك . وذلك بتخزين مياه السيول الشتوية لنهر اليرموك في بحيرة طبرية الواقعة داخل حدود إسرائيل .

٤- مشروعات مع لبنان تتضمن الاستغلال الكهربائي لنهر الحاصباني ، ونقل مياه اللباني إلى إسرائيل واستغلاله كهربائيا .

٥- هيئة مائية مشتركة أردنية / إسرائيلية للتنمية المشتركة واقتسام موارد المياه .

ويحتوي المشروع الإسرائيلي المطروح على كم كبير من المزاعم الكاذبة التي لا تؤيدها حقائق الأوضاع المائية في المنطقة حيث إنه :

١ - يلقي بعبء المشكلة المائية للضفة الغربية وقطاع غزة على عاتق الدول العربية المجاورة ، ويتغاضى عمدا عن استنزاف إسرائيل القائم والمستمر لموارد الضفة الغربية وغزة . ويتضمن التصور المطروح تهديدا بحدوث صراع إذا لم تحل المشكلة عبر الطريق الوحيد الذي حدده .

٢- يزعم أن مصر لديها فوائض مائية مرتقبة (لأن هناك مياهها تضيع من وجهة نظر المشروع في البحر المتوسط) وهذا زعم غير صحيح حيث إن المياه التي تضيحى بها مصر لتذهب إلى البحر ترجع لثلاثة أسباب رئيسية (٤٨):

أ- الحاجة إلى المحافظة على التوازن الملحي في الدلتا وذلك بالتخلص من الأملاح في شكل ملح مذاب في المياه.

ب- أن هناك اتصالاً بين مياه البحر المالحة والمياه الجوفية الموجودة تحت الدلتا. ففيها البحر المالحة إما أن تدخل أو تقف أو تطرّد للخارج. وتقوم مياه الخزان الجوفي بالاتجاه شمالاً لإعاقة مياه البحر المالحة (نحو ٥, ٠ مليار متر مكعب سنوياً).

ج- لو لم يترك جزء من مياه فرع رشيد لينهب إلى البحر فهذا من شأنه أن يدفعها للارتداد للدلتا وإحداث آثار تدميرية.

ويضاف إلى ما سبق تجاوز المشروع الإسرائيلي عن كون مصر دولة من دول حوض النيل، وهي ملتزم ببناء على ذلك بالأآتي بأي تصرفات تؤدي إلى الإضرار بسائر دول الحوض. كما أن مصر تلتزم بقواعد القانون الدولي التي لا تسمح بهذا التصرف. إلا إذا كان غرض المشروع الإسرائيلي إثارة مخاوف دول الحوض واستثارة هذه المخاوف لتهديد أمن مصر القومي.

٣- يدعو المشروع إلى استغلال أردني- إسرائيلي مشترك لنهر اليرموك (ونلاحظ التجاوز عن سوريا)، على أن يتم التخزين في بحيرة طبرية الواقعة بالكامل تحت السيطرة الإسرائيلية. ويمثل هذا إحياء للمشروعات الإسرائيلية القديمة في هذا الصدد.

٤- يرمي المشروع إلى تغطية الاغتصاب الإسرائيلي للمياه اللبنانية بجعل ما تم بالفعل عملاً شرعياً.

ثالثاً : المشاهد الاحتمالية لمستقبل المياه في الشرق الأوسط

يستند بناء المشاهد الاحتمالية لمستقبل المياه، إلى تلك المتغيرات المتعلقة بالنظام الدولي والنظام الإقليمي الفرعي، بالإضافة إلى الأوضاع المائية الحالية والمستقبلية. والإطار الذي تجري بداخله عملية التفاعل في صيغتها المبدئية يتمثل في الثنائية (صراع/ تعاون) المنبثقة من الثنائية (حرب/ سلام). وبين قطبي الثنائيتين ثمة مدى واسع تتحرك فيه عناصر الثنائيين متداخلة ومتشابكة.

ويبدو من المفيد قبل الشروع في بناء السيناريوهات إلقاء الضوء على احتمال الحرب ونوع الحرب المحتملة، وتوازن القوى والجبهات المحتملة.

جدول (٥ - ٣)

ميزان القوى العسكرية على أساس الأحواض النهرية

البحر الأبيض المتوسط	الجهات العربية	إسرائيل	تونس	أندلس
القوة البشرية	١٤٨٨	١٤١	٤٧٠	٦٠
الذخائر	١٤٧٠	١٤٨٨	٧٦٨٠	٣٠٠
المركبات والمدافع	١٣٩٦٥	٥٠٠	٧٨٠	٣٠٠
المدفعية	٦٦٠	١٤٠	٤٨٧	٧٠
الطائرات	١٤٠	٥٥٤	٨٣٠	٦٨
الهلبيوكيتور	١٨٣	٨٠	١٧٧	١٨
القطع البحرية	٣٦٨	٧٧	٩٧٣	٢٩

المصدر : د. هيثم كيلاني : المياه العربية والصراع الإقليمي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، سلسلة كراسات إستراتيجية رقم (١٧) سبتمبر ١٩٩٣، ص ٣٥.

ويعتمد د. كيلاني في حسابات هذا الجدول على : International Institute for Strategic Studies: The Military Balance 1993 - 1994, Brassey's for IISS, London, 1993.

أما الجبهات المحتملة فإنها تتوقف على من يدير الحرب . فإذا كانت إسرائيل فالجبهة المتوقعة هي حوض الأردن وروافده ، مما يعني مواجهة مباشرة بين الأطراف العربية بالحوض وبين إسرائيل . وإذا كانت تركيا فالجبهة المحتملة هي جبهة سورية - عراقية في مواجهة تركية . أما إذا كانت إثيوبيا فالجبهة هي جبهة مصرية - سودانية في مواجهة إثيوبيا^(٤٩) .

ويمكن استبعاد احتمال الحرب على جبهة الفرات أو جبهة حوض النيل . فبالنسبة لجبهة الفرات فإن انهماك تركيا في شؤونها الداخلية ومعاناة العراق من آثار حرب الخليج الثانية وتركز اهتمام سوريا على الجبهة الإسرائيلية يحول دون تحول النزاع إلى صراع مسلح ، أما بالنسبة لجبهة حوض النيل فليس لإثيوبيا أو غيرها من سائر دول الحوض قدرة على تطوير نزاع مسلح في مواجهة مصر أو جبهة مصرية - سودانية إلا إذا كانت مدعومة من قبل قوى كبرى في العالم أو إسرائيل^(٥٠) .

أما عن نوعية الحرب المحتملة فالمرجح أن تكون الحرب محدودة النطاق في أهدافها وإطارها المكاني ومداهما الزمني وذلك يرجع إلى الأحوال الدولية الراهنة^(٥١) .

أما عن حالة السلام فلا بد من التفرقة بين مفهوم «التسوية» و«السلام» . فالتسوية تعني «التوافق بين أطراف الصراع كلياً أو جزئياً طبقاً لميزان القوى وليس طبقاً لمنطق الحق والعدل» ، أي أنه يعبر عن حالة مؤقتة فرضها توازن القوى في زمان ومكان محددين . بينما يعني مفهوم السلام «انتهاء الحرب والنزاع وسيادة العلاقات الودية بين أطراف النزاع» وهو يعني اختفاء الجوانب المادية والمعنوية للصراع ، وهو حالة دائمة ناتجة عن مراعاة العدالة والحقوق الأساسية^(٥٢) .

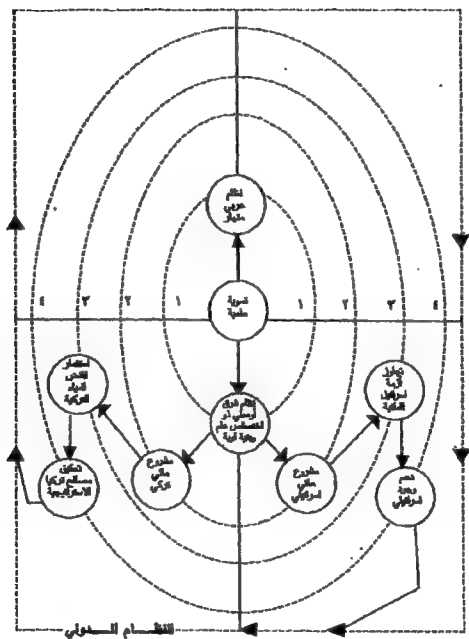
وفيما يلي تعرض للسيناريوهات الماثية في ضوء المدخلات التي ذكرت فيما سبق ، وذلك مع تأكيد أن السيناريو الماثي هو سيناريو أو نسق فرعي ضمن سيناريوهات كلية :

السيناريو الأول:

في إطار هذا السيناريو، تعد حالة السلام اللبنة الأولى في هذا التصور. والمقصود بحالة السلام هو توافر إطار اتفاقي تعاهدي تقر به الأطراف المختلفة، وتقبله الأطراف الفاعلة في إطار البيئة الإقليمية والدولية.

وتحسم جدلية النظام الإقليمي العربي/ النظام الشرق أوسطي لصالح هيمنة النظام الشرق أوسطي. والاحتمال المرجح خلال هذا السيناريو لحالة النظام العربي هو احتمال تحقق الحالة الانهيارية التي يصبح فيها النظام متلقيا وليس فاعلا. ويصبح الاحتمال المرجح للنظام الشرق أوسطي هو احتمال تحقق النظام الشرق أوسطي ذي الاختصاص العام والبنية التنظيمية القوية. لذا فإن المسارات المائية المرجحة تتمثل في كل من المسار التركي والمسار الإسرائيلي أو مزيج بينهما. ويتراجع المشروع المائي العربي، حيث لن تتوافر المقومات اللازمة لسريانه. كما تدعم الأطراف الفاعلة في البيئة الدولية بما فيها المؤسسات الدولية المشروعات عابرة القومية في المجال المائي، وربما تطلب هذا الدعم ضرورة إيجاد إطار تعاودي اتفاقي ينظم أعمال هذه المشروعات، ويمنعها المشروعية. أما عن الرابيين والخاسرين في إطار هذا السيناريو على المستويين المائي والشامل فهم على النحو التالي:

١- دول الجوار الجغرافي: تحقق تركيا دفعة كبيرة لقضية التنمية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، بالإضافة لامتلاك أدوات القيام بدور فاعل على مستوى البيئة الإقليمية يهيئ لها موقفا دوليا قويا. وتتجاوز تركيا ما تعده نقطة ضعف في مواجهة العرب وهو حاجاتها إلى البترول، وذلك عبر توفير ما تقايض به البترول وهو المياه.



السيناريو الأول (٥٣)

وتتمكن إسرائيل من تجاوز أزمته الماثية الحالية دون الاضطرار إلى التخلي عن بعض طموحاتها الزراعية، بل يمكنها الحصول على مزيد من الموارد الماثية تضخها في شرايين حياتها الاقتصادية وتضمن بها ديمومة الوجود.

٢- الدول العربية: قد تحصل الدول العربية على بعض الكميات الإضافية من المياه تؤمن الاستهلاك الحالي أو على الأكثر الاستهلاك في المدى القريب. ولكن لا تتاح للدول العربية أعمال خطط تنمية مستقلة مبنية على أولويات نابغة من احتياجاتها وطموحاتها. وإذا ما ارتبطت الدول العربية باتفاقيات وتعاقبات ماثية فإن هذا من شأنه أن يرتب حقوقا للغير في المياه العربية وفي الاستثمار فيها قد تصبح هذه الحقوق عبر الزمان حقوقا مكتسبة بالمعنى القانوني.

٣- على المستوى الدولي: قد تنسجم النتائج السابقة مع الأطراف الفاعلة في البيئة الدولية حيث يتوافر طلب على تكنولوجياها الماثية. كما يسهل اندماج الأطراف المختلفة وتكيفها مع النظام الدولي. كما أن توافر حالة الاستقرار أيضا كان نوع هذا الاستقرار من شأنه طمأنة الفاعلين الدوليين على المصالح الدائمة لهم بالمنطقة، ومن أهمها البترول.

السيناريو الثاني:

ويستند هذا السيناريو أيضا إلى حالة السلام. وفيه يتجاوز النظام العربي الحالة الانهيارية إلى درجة من التنسيق المحدود، ويستوعب النظام العربي بحالته تلك في إطار نظام شرق أوسطي واسع العضوية يغطي مختلف المجالات. ويتيح هذا التنسيق العربي المحدود دفع بعض عناصر المشروع العربي لتتداخل مع العناصر الأخرى في المشروعات الإسرائيلية والتركية. وقد يجد هذا المشهد قبولا دوليا لأنه يحقق قدرا

أكبر من الاستقرار الإقليمي لعدم إغفاله العنصر العربي في معادلة التوازن المائي .

ويتج عن هذا السيناريو :

١- تحقق كل من تركيا وإسرائيل أهدافها المائية بأبعادها المختلفة ولكن بنسبة أدنى مما يحتاج لها في إطار المشروع الأول .

٢- تؤمن الدول العربية الحد الأدنى من احتياجاتها ، بالإضافة إلى توافر فرصة لتحسين الأوضاع عندما تجد ظروفًا ملائمة لذلك .

٣- تضمن الأطراف الدولية قدرًا أكبر من الاستقرار وتأمين مصالحها .

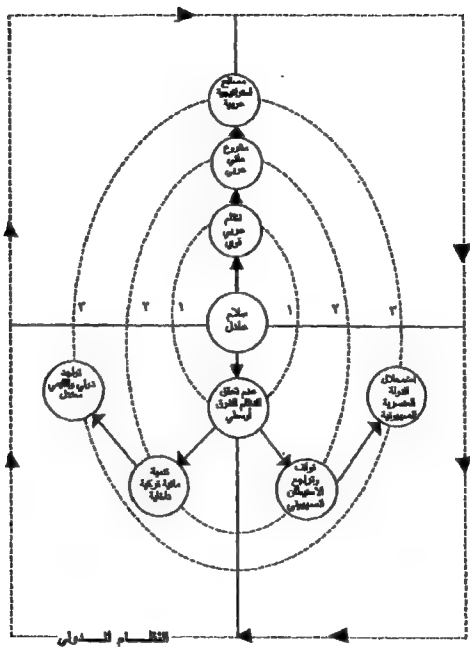
السيناريو الثالث :

وهو يستند كسابقه إلى حالة السلام . ولكن النظام العربي يستنهض القيم الكامنة فيه وسيطر على مقدراته ، ويخطط لمستقبله وفقا لأولوياته وطموحاته . ويدخل في معادلة التوازن الإقليمي والدولي من منطلق مصالحه . وفي هذه الحالة فإنه لا مجال للنظام الشرق أوسطي تحت التشكيل .

ويجد المسار العربي مجرى للتحقق ، ويصب جريان هذا المسار في دعم الإمكانات العربية ، وإعطاء دفعة للخطة المستقلة للتنمية عبر التأثير في مختلف أنساقها مثل الأمن الغذائي ، كما يؤمن المشروع العربي الموقف المائي للأجيال القادمة فضلا عن الأجيال الحالية .

السيناريو الرابع :

وهذا السيناريو ينطلق من حالة الحرب . وهو يستند إلى مؤثرات أخرى غير مائية مثل التوازن الإستراتيجي الإقليمي . ويفتح الباب لنوعيات من التسويات تختلف عن تلك المطروحة في إطار



السيناريوهات السابقة . وهذا السيناريو يؤثر عبر عملية التغذية المرتدة في السيناريو المائي .

فالخرب قد تفضي إلى نظام عربي قوي ، أو حالة اضطراب ، أو نظام شرق أوسطي مهيمن . والوضع الذي تفضي إليه الحرب هو الذي يرجح المسار المائي ، ويصبح السيناريو العربي مرجحا في حالة النظام العربي القوي ، وتتيح حالة الاضطراب فرصة للمسارات المركبة ، بينما يصبح المسار التركي - الإسرائيلي مرجحا في سياق النظام الشرق أوسطي المهيمن .

السيناريو المرجح :

السيناريو الأقرب للتحقق في الظروف الإقليمية والدولية الحالية هو السيناريو الثاني وذلك لأسباب هي :

١ - أن استقرار منطقة الشرق الأوسط مطلب دولي لأسباب استراتيجية ، وأسباب تتعلق بالنفط وممراته . وهذا السيناريو من شأنه تحقيق قدر أعلى من الاستقرار .

٢ - أن مجمل الظروف العربية الحالية تجعل الطموح لتحقيق قدر من التنسيق هو الهدف الأكثر واقعية . وربما كان النسق المائي والغذائي الأكثر احتياجا للاهتمام العربي .

٣ - أن القوى الأخرى في المعادلة الإقليمية لديها خططها الواضحة في الشأن المائي والتي تسعى لحيازة القبول الدولي لها ، وربما تكون قد استقطبت فعلا بعض هذا القبول .

والمطلب الذي يجب أن يحظى بأولوية ضمن الأجندة العربية هو تعظيم العائد العربي في إطار هذا السيناريو .

الفصل السادس

تجاوز الأزمة

القضايا والآفاق

عالج هذا الكتاب في فصوله السابقة الأبعاد المختلفة لأزمة المياه في المنطقة العربية، وما يتصل بهذه الأزمة في دول الجوار الجغرافي. ويأتي هذا الفصل الختامي ليسهم في تحقيق غرضين رئيسيين:

الأول: إعادة تركيب حقائق الموقف المائي ومحدداته وبدائله بفرض الوصول إلى صورة تركيبية كلية لأزمة المياه في أبعادها المختلفة. ويتم ذلك عبر توليف مجمل المعطيات والنتائج - التي شملتها الفصول السابقة من هذا الكتاب - في سياق تحليلي يسمح بإلقاء مزيد من الضوء على الأبعاد المختلفة للأزمة، ويساهم في سد الفجوات التحليلية التي برزت خلال الطرح السابق.

الثاني: طرح تصور لبديل مائي عربي يصب في مجرى عملية التنمية المستقلة والشاملة. ويتخذ هذا البديل المنشود من الصورة التركيبية الكلية مدخلا له. وإذا كانت الأطروحات الواردة في الفصول السابقة من الكتاب، وخصوصا في فصله الخامس، تقع في نطاق دائرة «الممكن» - وعلى ذلك فإن متهى طموح هذه الأطروحات هو الوصول إلى أقصى هذا الممكن - فإن هذا الجزء من الدراسة يركز على امتلاك الإرادة الكافية التي من شأنها أن تجعل ما هو «ضروري» ممكنا، وما يتطلبه ذلك من مواءمات تكتيكية بين

الطموح والواقع بشكل لا يجنب الأفق الإستراتيجي، بل يعمل في اتجاه صقله وتحسينه .

وبناء على ماسبق فإننا نبدأ بطرح السمات والخصائص المائية، والقضايا التي تتجاذب معها جدلية التأثير والتأثر .

أولاً : الصورة التركيبية الكلية للأزمة المائية :

« البيئة في بعض الأحيان تكون خرساء، ولكنها تنطق من خلال الإنسان، ولربما كانت الجغرافيا أحياناً صماء، ولكن ما أكثر ما كان التاريخ لسانها . ولقد قيل بحق إن التاريخ ظل الإنسان على الأرض، بمثل ما إن الجغرافيا ظل الأرض على الزمان»^(١) .

تكتسب هذه العبارة البليغة للعالم المصري د . جمال حمدان مصداقية عالية خاصة إذا نظرنا إليها من منظور جغرافية وتاريخ الموارد المائية في المنطقة العربية، وذلك ما يؤكد العرض التاريخي والجغرافي التالي^(٢) :

١- تمتد المنطقة العربية من الخليج العربي شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً على مساحة إجمالية تقدر بنحو ١٤ مليون كم^٢ . ويقع هذا الامتداد بين خطي عرض ١٥، ٥ جنوباً و٣٧ شمال خط الاستواء، كما يقع بين خطي طول ٦٠ شرقاً و١٧ غرباً . ويعني هذا أن معظم المنطقة العربية تقع في المنطقة المناخية الجافة وشبه الجافة - بين خطي عرض ١٥، ٣٥ شمال خط الاستواء، و٤٠ شرقاً و١٥ غرباً - حيث تشكل مساحة المناطق الجافة وشبه الجافة نحو ٩٠٪ من مساحة المنطقة العربية .

٢- تتمثل الموارد المائية في المنطقة العربية في :

أ- الأمطار : تبلغ كمية الهطول الإجمالية ٢٢١٣ مليار متر مكعب سنوياً موزعة بشكل غير منتظم حيث يقل معدل سقوط الأمطار

في أغلب أراضي المنطقة عن ٣٠٠ ملليمتر سنويا، وتراوح نسبة سقوط الأمطار بين ١٥٠٠ ملليمتر سنويا إلى نحو ٥ ملليمترات سنويا.

ب- الموارد المائية الجوفية: حيث يبلغ إجمالي المخزون في الأحواض الجوفية ١٥,٣ مليار متر مكعب، ويتغذى هذا المخزون طبيعيا بنحو ٠,٤ مليار متر مكعب (٠,٣ و%).

ج- الأنهار: التي لا يتجاوز عدد الأنهار المستديمة منها خمسين نهرا. ويكتسب بعضها -وهي في الوقت ذاته أهم هذه الأنهار- الصفة الدولية حيث تشترك فيه دولتان أو أكثر ومنها أنهار: النيل، دجلة، الفرات، ونهر الأردن. كما أن هناك عددا من الأنهار التي تقع بالكامل (تنبع وتجرى وتصب) في ذات الدولة بحيث يمكن أن نطلق عليها أنهارا محلية ومن أهمها نهر الليطاني.

وقد أقيمت على هذه الأنهار العديد من المشروعات سواء لأغراض الري أو لتوليد الطاقة الكهربائية، ويبرز مشروع السد العالي المقام على نهر النيل عند أسوان أهم هذه المشروعات، وقد اكتسب قيمة خاصة سواء للملايسات التي أحاطت بتمويله وبنائه أو لذاته كمشروع هندسي هيدروليكي ضخم، وكذلك لحجم الفوائد المرتبطة به في مجالات الري وتوليد الطاقة الكهربائية.

٣- وتدل آثار الحضارات القديمة في المنطقة على عناية الأقدمين بحسن استخدام المياه. فقد بدأ الملك مينا مؤسس الأسرة الفرعونية الأولى أعمال الري بتحويل مجرى النيل عند موقع العاصمة منف وإقامة الجسور لوقايتها من الفيضانات.

وطور الفراعنة بعد ذلك نظام الري المعروف بري الحياض، كما أقاموا مقاييس النيل عند أسوان وفي منف، كما أن المصريين كانوا أول

من أنشأ السدود (مثل سد الكفرة بالقرب من حلوان المنشأ سنة ٢٦٠٠ ق. م) للوقاية من طغيان السيول والانتفاع بياثها .

وفي وادي الفرات ودجلة توجد آثار بعض الترع الكبرى مثل شط الحي والنهراون التي أنشئت قبل الميلاد بنحو ألفين ومائتي عام . وفي مقبرة الملكة سميراميس ملكة آشور كتابة تذكر على لسان الملكة «إنني استطعت كبح جماح النهر القوي ليجري وفق رغبتي وسقت مائه لإخصاب الأراضي التي كانت قبل ذلك بورا غير مسكونة»^(٣) .

وفضلا عن تلك الحقائق الجغرافية والتاريخية المتعلقة بالمياه في المنطقة العربية ، فإن ثمة اعتبارات نابعة من قواعد القانون الدولي تسهم في صياغة الإطار العام للمشهد المائي ، وفيما يلي نؤكد بعض العناصر الجوهرية المتعلقة بالقانون الدولي وتعامله مع المسألة المائية :

١ - تخضع عملية تنظيم المياه الدولية للمبادئ العامة للقانون الدولي المكتوبة أو المستقرة عرفا . وقد تطورت معالجة «نظم المياه الدولية» من «مبدأ هارمون» الذي يقضي بالسيادة المطلقة والتامة للدولة على الجزء الذي يمر في إقليمها من النهر الدولي والذي ساد الفقه القانوني في القرن الثامن عشر ، إلى المبادئ الحديثة التي أكدت جمعية القانون الدولي خلال دورتها الثامنة والأربعين (نيويورك ١٩٥٨) ، وقواعد هلسنكي (١٩٦٦) والتي تقضي بتقييد سلطات الدول على الأنظمة المائية ، وأن استغلال الدول للجزء الواقع في أراضيها مشروط بعدم الإضرار بباقي دول النظام^(٤) .

٢ - وتبرز أهمية قرارات مؤتمر المياه الدولي الذي عقد في الأرجنتين في مارس ١٩٧٧^(٥) لدى التعامل مع الشأن المائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، حيث أكدت الحق غير القابل للتصرف للشعوب والبلدان الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية في نضالها لاستعادة سيادتها الفعالة

على مواردها المائية، كما أكدت وجود توجيه عمليات إنهاء الموارد المائية في الأراضي الخاضعة للاستعمار والسيطرة الأجنبية والتمييز للعنصري لفائدة السكان الأصليين، وشجب أي سياسات أو تدابير تتخذها الدول المستعمرة خلافا لذلك.

٣- إن الحاجة لدراسة الموارد المائية العربية دراسة قانونية تستند إلى قواعد القانون الدولي هي حاجة دائمة ومستمرة، تتطلب حشد الخبرات القانونية العربية، وذلك لدرء أي مخاطر قد تنشأ عن إحداث تغييرات في القواعد القائمة أو إضافة قواعد وتفسيرات جديدة على الحقوق العربية القائمة والمحتملة. وترداد الحاجة في ضوء ملاحظة ازدياد النشاط الإسرائيلي في مجال القانون الدولي بغرض إعادة تعريف «النهر الدولي»، وذلك بطرح فكرة أن «دولية النهر» لا تنبع من مجراه، بل من الوادي الطبيعي الذي يحتضنه، والمقصد من وراء ذلك محاولة جعل «الليطاني» نهرا دوليا حيث يشمل واديه الطبيعي كل الأراضي الفلسطينية وصولا لتخوم سيناء^(٦).

أما عن الأوضاع الحالية والمستقبلية للموارد والاحتياجات المائية في المنطقة العربية، فإن الجدول التالي يبين تلك الأوضاع فضلا عن الفجوات الحالية والمستقبلية الناجمة عن عدم قدرة الموارد على تلبية الاحتياجات سواء كان هذا راجعا إلى تزايد عدد السكان أو المساحات المزروعة أو التوسع الصناعي ومستويات التصحر مما يعني تزايد الاحتياجات، أو كان راجعا إلى استنفاد مورد مائي أو أكثر أو تدهور نوعية المياه إلى الدرجة التي تحول دون استخدامها. كما يرصد الجدول التالي نصيب الفرد من الموارد المتجددة، وهو مؤشر مهم يعكس مستوى الضغوط الواقعة على مجتمع ما، ومدى ودرجة تعرضه للمخاطر من جراء نقص المياه. ويوضح الجدول حصص قراءة الأوضاع المائية الحالية والمستقبلية والتي جرى تفصيلها في الفصل الثاني من هذا الكتاب^(٧).

جدول (٦-١)

الصورة الكلية للموارد والاحتياجات المائية في المنطقة العربية
(الأوضاع الحالية - التوقعات المستقبلية)

البلد	١٩٩٠				٢٠٠٠				٢٠٢٥			
	مياه	احتياجات	مياه	مياه	مياه	احتياجات	مياه	مياه	مياه	احتياجات	مياه	مياه
- مصر	٦٢,٥	٥٤,٤	١٢٢,١	٦١ +	٢٤,٥	٧٠,٥	١١٤,١	٥٥ +	٢٤,٥٧	١٠٢,٢٥	٧٣,٢	٢٢,١٠
- السودان	٢٢,٢	١٦,٤٧	٨٩,٨	٢٥ +	٢٤,٢	٢٦,٥	٧٣,٦	٤٥ +	٢٤,٢٠	٢٤,٠٤	٤٤,٤	١,٧٢
- اليمن	٤٢,٥	٤٧,٢	٤٧,٢	٤٧ +	٤٢,٥	٤٢,٦	٣٢,٨	٤٨ +	٤٢,٥	٤٢,٢٢	٤٤,٠	(٢٠٧)
- الصومالية	٤,١٥	٢,٣٦	٢,٣٥	١١ +	٤,١٥	٤,٢٨	٢,٦١	٢٠ +	٤,٢٥	٤,١٠	١,٩٢	(١٥٥)
- إريتريا	٤,٢١	٤,٠٠	٤,٠١	٤,٠١ +	٤,٢١	٤,٢١	٣,٣٢	٤ +	٤,٢١	٤,٠١	١,٩٢	٢,٢١ +
- قطر	١,٢٢	١,٢٨	١,٢٧	١,٢٧ +	١,٢٢	١,٢٢	٨,٧٩	١,٢١ +	١,٢٢	١,٢٢	٨,٨٦	١,٢٥ +
- الكويت	٢,٢١	٢,٢٢	٢,٢٢	٢,٢٢ +	٢,٢١	٢,٢١	٧,٧٥	٢,٢١ +	٢,٢١	٢,٢١	٧,٨٠	(٢٠٢)
- الامارات	١,٢٢	١,٢١	١,٢١	١,٢١ +	١,٢٢	١,٢١	٥,٢١	(١,٢١)	١,٢١	١,٢١	٤,٥٢	(١,٢١)
- عمان	١,٢١	١,٢١	١,٢١	(١,٢١)	١,٢١	١,٢١	٤,٤٥	(١,٢١)	١,٢١	١,٢١	٧,٨٢	(١,٢١)
- لبنان	٤,٢١	١,٢١	١,٢١	١,٢١ +	٤,٢١	٤,٢١	١,٢١	١,٢١ +	٤,٢١	٤,٢١	٧,٧٣	٤,٢١ +
- سوريا	١,٢١	١,٢١	١,٢١	١,٢١ +	١,٢١	١,٢١	١,٢١	١,٢١ +	١,٢١	١,٢١	١,٢١	١,٢١ +
- العراق	١,٢١	١,٢١	١,٢١	(١,٢١)	١,٢١	١,٢١	١,٢١	(١,٢١)	١,٢١	١,٢١	١,٢١	(١,٢١)
- العراق	١,٢١	١,٢١	١,٢١	(١,٢١)	١,٢١	١,٢١	١,٢١	(١,٢١)	١,٢١	١,٢١	١,٢١	(١,٢١)
- ليبيا	١,٢١	١,٢١	١,٢١	(١,٢١)	١,٢١	١,٢١	١,٢١	(١,٢١)	١,٢١	١,٢١	١,٢١	(١,٢١)
- تونس	١,٢١	١,٢١	١,٢١	١,٢١ +	١,٢١	١,٢١	١,٢١	١,٢١ +	١,٢١	١,٢١	١,٢١	١,٢١ +
- الجزائر	١,٢١	١,٢١	١,٢١	١,٢١ +	١,٢١	١,٢١	١,٢١	١,٢١ +	١,٢١	١,٢١	١,٢١	١,٢١ +
- المغرب	١,٢١	١,٢١	١,٢١	١,٢١ +	١,٢١	١,٢١	١,٢١	١,٢١ +	١,٢١	١,٢١	١,٢١	١,٢١ +
المجموع	٢٥٤,١١	١٥٢,٩٣	١٥٢,٩٣	١٥٢,٩٣ +	٢٥٤,١١	٢٥٤,١١	١٥٢,٩٣	١٥٢,٩٣ +	٢٥٤,١١	٢٥٤,١١	١٥٢,٩٣	(٢,٢١)

(١) نصيب الفرد من الموارد المتجددة (م^٣/سنة)

(٢) العجوة (بالمفهوم الفعلي) = الموارد الكلية الفعلية - الاحتياجات الكلية الفعلية.

* الأرقام بين قوسين تعني أن العجوة بالسالب.

المصدر: راجع الجدول من (٢-١): (٢-١٧) من الفصل الثاني من هذا الكتاب.

ويعد تناول إطار الصورة التركيبية (المحددات التاريخية والجغرافية والقانونية)، والأرضية الرئيسية للصورة (الأوضاع الحالية والمستقبلية للموارد والاحتياجات المائية)، نورد فيما يلي رصداً لأهم التفاعلات التي تجري داخل إطار هذه الصورة وعلى أرضيتها، مع إبراز بعض العناصر التي لم يتم تأكيدها بشكل كاف لدى رصد هذه التفاعلات سواء تلك المتعلقة بالماضي والحاضر (الفصل الثالث)، أو المتوقعة مستقبلاً (الفصل الخامس)، وربما كان المطلوب في هذا الجزء إلقاء مزيد من الضوء على الأدوار المختلفة للفاعلين الدوليين سواء القوى الكبرى أو المهمة (بريطانيا في مرحلة معينة ثم الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك)، أو القوى الإقليمية مثل (تركيا، إسرائيل، دول حوض النيل)، وكذلك المؤسسات الدولية (البنك الدولي...).

١- الدور البريطاني للمائي في المنطقة :

يمكن تتبع دور بريطانيا المائي بوضوح في حوضين نهريين :

الأول : حوض النيل حيث كان لبريطانيا دور متنام في هذا الحوض في إبرام أغلب الاتفاقيات الحدودية لوقوع أغلب بلدانه تحت السيطرة الاستعمارية البريطانية، وقد اشتملت هذه الاتفاقيات على بند مائي أو أكثر، كما كان لها دور واضح، بل كانت طرفاً أساسياً في اتفاقية ١٩٢٩ النيلية، وكان غرض بريطانيا الواضح من انغماسها في شؤون النيل هو تحقيق تدفق القطن طويل التيلة الذي يزرع في مصر والسودان إلى مصانع الغزل والنسيج الإنجليزية، حيث كان تدفق المواد الخام باستمرار هدفاً استعمارياً أصيلاً.

وقد كشفت أزمة بناء السد العالي طبيعة التوجهات البريطانية في مرحلة أفولها الإمبراطوري، حيث حاولت عرقلة المشروع من داخله

عبر طرح نفسها كأحد مموله)، فضلا عن مشاركتها في حرب ١٩٥٦ العدوانية ضد مصر. ولدى فشلها في عرقلة المشروع من داخله لجأت لخلق واستثمار أدوات في حوض النيل بحكم استمرار استعمارها لأوغندا وكينيا وتنجانيقا حيث قامت بإنشاء لجنة لتمثيل مصالح أوغندا، كينيا، تنجانيقا يطلق عليها (The East African Nile Waters Co-ordinating)، وكانت هذه اللجنة تتكون من الوزراء الذين تقع مسؤولية المياه تحت إشرافهم، وكانت بداية أعمال هذه اللجنة عام ١٩٥٥، حيث بدأت بتعريف الأقسام المختلفة من المياه والتي يمكنها أن تكون محل تفاوض وقسمتها إلى :

- مياه طبيعية أو أساسية :

وتمثل التدفق الطبيعي للنهر دون أي عمل من أعمال التحكم فيه .

- مياه جديدة :

وتمثل المياه التي تخزن وتكون متاحة بوساطة وسيلة اصطناعية مثل مشروعات النيل الاستوائية أو أي عمل آخر للتحكم حتى لو كان يخضع لمصالح مصر والسودان .

- مياه إضافية :

المياه المتاحة عن طريق إصلاح المستنقعات أو أي أعمال مماثلة في محيط المنابع والتي لن تصل للنظام النيلي .

وبناء على هذا التقسيم فإن دول أوغندا، كينيا، تنجانيقا الذين تمثلهم بريطانيا أقرروا لأنفسهم حقا مطلقا في المياه الطبيعية أو الأساسية، ونصيبا من المزايا الناجمة عن إتاحة المياه الجديدة حتى لو وقعت المشروعات المولدة لهذه المياه خارج حدودها وحقا مطلقا في كامل المياه الإضافية، وقد قاموا بإرسال مذكرة لمصر في ٢٢ / ١١ / ١٩٥٥ تفيد ذلك^(٨) .

كما جمعت بريطانيا في الفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٧ الدراسات التي أجريت في كينيا وأوغندا وتنجانيقا في وثيقة سرية تحت عنوان «East Africa Case»، وقامت بتمريرها على الإدارات الفنية المختصة (البريطانية)، ومكتب الخارجية والمستعمرات في لندن لاستخدامها في إدارة معركة تهديدها لمصر وذلك عبر الأداة الهيدروليكية^(٩).

الثاني: حوض الأردن الذي حظي باهتمام بريطاني مبكر، فقد أوفدت الجمعية العلمية البريطانية بعثة من الخبراء والمهندسين عام ١٨٧٣ للبحث والتفتيش عن مصادر المياه في فلسطين، وقد تضمن تقرير البعثة ما يفيد إمكان نقل المياه من شمال فلسطين إلى جنوبها بغرض توطين المهاجرين اليهود^(١٠) ومنحت الحكومة البريطانية (حكومة الانتداب) امتيازاً للحركة الصهيونية عام ١٩٢٦ ممثلة في المهندس اليهودي «بنحاس روتنبرج» مدته ٧٠ عاماً لاستغلال نهر الأردن واليرموك في إطار شركة لتوليد الكهرباء في فلسطين، في الوقت الذي كانت قد رفضت فيه طلباً لمواطن فلسطيني* للحصول على الامتياز ذاته^(١١).

٢- الدور المالي للولايات المتحدة الأمريكية:

يرتبط الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في مجال المياه بالمصالح الأساسية لها في المنطقة والتي تتمحور حول السيطرة على إنتاج النفط وممرات نقله، ودعم الوجود الإسرائيلي بغية استمرار إسرائيل في لعب دورها كأداة تيسر هذه السيطرة وتعوق أي قوى

* المقصود هو المواطن العثماني اليوناني الأصل مافروماتيس Euripides Mavromatis الذي كان قد حصل من السلطات العثمانية على عدة امتيازات لتوليد الكهرباء قبل الانتداب البريطاني في فلسطين عام ١٩٢٠ وقد تمكن مافروماتيس من إقناع الحكومة اليونانية بتبني قضيته في محكمة العدل الدولية في لاهاي عام ١٩٢٤، حيث أقرت هذه المحكمة في ٢٦ مارس ١٩٢٥ أن حق الامتياز الممنوح له ليس فقط ساوي المقبول، بل إن أحد البنود الواردة في امتياز روتنبرج يعد مخالفاً للقانون الدولي، ورغم صدور الحكم في صالح مافروماتيس فإن الحركة الصهيونية وضعت العراقيل التي حالت دون تنفيذ المشروع (للمحرر).

راديكالية في المنطقة عن إحداث أي تغيير من شأنه التأثير في المصالح الأمريكية الراسخة .

وتفصح الوثائق الأمريكية التي تم نشرها أخيراً^(١٢) عن الاهتمام الأمريكي بمياه نهر الأردن ، ويتجلى هذا الاهتمام بالخطط الأمريكية التي طرحت بشأن تقسيم مياه نهر الأردن مثل خطة «جونستون»^(١٣) التي وصفتها إحدى هذه الوثائق^(١٤) بأنها بمنزلة «هجوم على مشكلة العرب وإسرائيل لاحتواء وسبق الأحداث للصراع على مصادر مياه نهر الأردن» . وحددت وثيقة أخرى^(١٥) جوهر الخطة في «أن تستغل إسرائيل مياه نهر الأردن بينما يحصل الأردن على حاجته من المياه من اليرموك» وقد أفاد «إريك جونستون» نفسه^(١٦) أن المشروع كان يهدف إلى مساعدة الأردن على ري وزراعة ٢٥٠ ألف فدان بالجنوب مما يسمح بتوظيف ٢٠٠ : ٢٥٠ ألفاً من اللاجئين بغرض «قصم ظهر» مشكلة اللاجئين . وقد أكدت وثيقة لاحقة^(١٧) أن «الولايات المتحدة تسلم بسيادة إسرائيل على بحيرة طبرية وتعترف بحقها في الحصول على نصيب متساو من مياه نهر الأردن» . وفي الإطار المين ذاته فقد سعت الولايات المتحدة للتوسط لتحقيق التفاهم بين الأردن وإسرائيل بغرض حصول الأردن على تمويل دولي لمشروع إقامة سد المقارن^(١٨) .

أما بالنسبة لحوض النيل ، فقد تم في الفصل الثالث من هذا الكتاب إبراز التفاعلات المرتبطة بعملية بناء السد العالي والتي كانت الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً أساسياً فيها^(١٩) . وقد مولت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية دراسة شاملة عن أوجه التعاون المحتمل قيامها بين مصر وإسرائيل ، وذلك في الفترة التي انتعشت فيها عملية السلام المصرية - الإسرائيلية ، وحددت دورها بالقيام بدور وساطة وتسهيل ودعم لهذا التعاون ، وقد قامت الدراسة المذكورة باستعراض

الموارد المتاحة في المنطقة العربية ومواطن ندرتها ووفرتها والأساليب المختلفة لخلق نوع من التوازن بين الموارد من خلال التعاون الإقليمي بين دول الوفرة ودول الندرة^(٢٠) وأشارت في هذا الصدد إلى «أن مصر لديها مياه للري أكثر من حاجتها الحالية وحاجة المناطق التي تجري تنميتها، وأنه باستثناء مصر، فإن المياه تعتبر القيد الرئيسي للزراعة في المنطقة، مما يعني إمكان استفادة إسرائيل من إمكانات مصر من مياه الري في إطار التعاون الإقليمي المزمع بينهما»، والملاحظ أن الولايات المتحدة كانت قد مولت عام ١٩٧٦ مشروعا لترشيد استخدام مياه الري في مصر، مما يثير تساؤلا عما إذا كان الوفرة في استخدام المياه (الناجم عن المشروع) كان يفرض إفادة إسرائيل^(٢١).

وقد انعكست هذه الدراسة الأمريكية على المشروع الذي أطلق عليه مشروع بيريز - خليل الذي أشار إلى إمكان ربط مصر بإسرائيل عبر استخدام المياه المصرية لري النقب^(٢٢).

وبناء على ما سبق، فإن التحركات الأمريكية في منطقة هضبة البحيرات ومنطقة الهضبة الإثيوبية (منابع النيل) في إطار تقسيم العمل الدبلوماسي والمناطق الفرعية بين الدول الكبرى^(٢٣) لا يمكن استثنائها من السياق السابق.

٣- البنك الدولي وفكره المائي الجديد

يلحظ المتابع لإصدارات البنك الدولي المتعلقة بالشأن المائي على تنوع صورها وأشكالها ودرجة رسميتها أنها دأبت في الآونة الأخيرة على الترويج لمجموعة من المفاهيم تدرج ضمن إطار ما يطلق عليه «الفكر المائي الجديد». ويتمثل عنوان هذا الطرح المائي الجديد فيما يسميه منظرو البنك بـ «إدارة الطلب». فماذا عن الفكر المائي؟ وهل هو جديد حقاً؟

وما مضمونه الحقيقي؟ ولماذا يطرح الآن على نطاق واسع؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة توضح بجلاء المنحى الجديد للبنك الدولي، وتلقي مزيدا من الضوء على أداء المنظمات الدولية في إطار البيئة الدولية المتغيرة، ويعد بيان «دبلن»^(٢٤) الذي صدر عن اجتماع تحضيري لمؤتمر قمة الأرض، والذي تم إقراره في العام ذاته ١٩٩٢ في المؤتمر ذاته المنعقد في ريودي جانيرو بمنزلة نقطة البداية فيما يسمى الفكر المائي الجديد. حيث أكدت الدول إدارة التنمية المتكاملة للموارد المائية بوصفها جزءا من النظام البيئي الشامل، وفي السياق ذاته تم تأكيد تنفيذ توزيع المياه من خلال «إدارة الطلب»، «آليات التسعير»، «المعايير المنتظمة»^(٢٥).

وجاءت ورقة السياسة العامة التي وضعها البنك الدولي ووافق عليها مجلس المديرين عام ١٩٩٣ بمنزلة دعم لهذا المنهج^(٢٦). والورقة المذكورة تقترح فرض عدة شروط كأساس لمشاركة البنك الدولي في دعم البرامج المائية الوطنية والإقليمية، وتتمثل هذه الشروط فيما يلي^(٢٧):

- لا بد من توافر نهج متسق لإدارة موارد المياه، بحيث يعكس تفاهما واضحا بين الحكومة وسائر الأنشطة المتعلقة بموارد المياه.

- لا بد أن تشتمل أنشطة إدارة المياه على تقدير لمدى كفاية قاعدة البيانات، وكميات المياه في إطار كل نشاط ونوعيتها، والإطار المطروح للسياسات المالية والاقتصادية والتشريعية والتنظيمية، كما لا بد من مشاركة أصحاب المصالح في عملية الإدارة.

- اتساق الإستراتيجيات الوطنية مع الإستراتيجيات الإقليمية والدولية.

- تقييم آثار إدارة المياه على نحو بعينه في قطاع معين على البيئة والمستفيدين الآخرين .

- اتفاق البلدان النهرية المشاططة على ما يتعلق بموارد المياه السطحية والجوفية على حد سواء، شرط ضروري لتقديم المساعدات الإنشائية التي من شأنها أن تسهم في حل المشكلات الدولية المتعلقة بالأنهار .

هذا عن النهج الجديد، أو بمعنى أدق الإطار العام للنهج الجديد، ولن يجد الباحث في كتابات البنك أو كتابات منظريه ما يشير إلى أسباب اختيار هذا النهج، أو إلى سليات منهجه القديم في ذات الشأن (المياه) .

ويلفظ المتابع لكتابات البنك إربازها لشمول برامج البنك لتقديم قروض ومشروعات المياه بلغت ١٤٪ من إجمالي برامج الإقراض على نطاق العالم، خص منها الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ١٦٪ . وتركزت هذه القروض على الري والإمدادات المائية وأعمال الصرف الصحي وتوليد الطاقة الكهربائية، وإلى جانب الإقراض فإن البنك قام بأنشطة فنية واقتصادية . فضلا عن أعمال الوساطة في المنازعات الدولية وتنفيذ الدراسات التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنشائي (٢٨) .

ويرى بعض المحللين بحق (٢٩) أن تكلفة مشروعات البنك تتفوق على تكلفة أعمال مماثلة قامت بها مؤسسات أخرى (مثل مشروع السد العالي الذي قلت تكلفته كثيرا عن تقديرات البنك)، بحيث إن ميزة الفوائد المنخفضة التي يقدمها البنك تتضاءل أمام الأرباح التي تجنيها الشركات متعددة الجنسية المنفغة والتي يحول مبدأ «سرية الأعمال» الذي يتبعه البنك دون تحديثها .

وانطلاقا من الإطار المذكور «النهج المائي الجديد»، نتناول فيما يلي مضمون سياسات البنك الجديدة كما تعبر عنها الكتابات المختلفة

الصادرة عنه ونقطة البدء تتمثل في تأكيد اقتصادي البنك على أسواق المياه كأداة وإعدة لاستخدامها في الإدارة المائية، حيث الاعتماد على آليات السوق يزيد من الكفاءة الاقتصادية (قاعدة المالك الخاص أكثر كفاءة في الإدارة من المالك العام)، كما أن الاعتماد على آليات السوق من شأنه استبعاد تأثير السياسيين وتفضيلاتهم وكذا البيروقراطيين^(٣٠)، وتحدد المتطلبات اللازمة لتطبيق آليات السوق في^(٣١):

- تحديد وتعريف وتقنين حقوق الملكية والاستخدام لكميات معينة من المياه.

- خلق درجة كافية من القبول الاجتماعي لفكرة «التداول التجاري للمياه».

- توفير هيكل إداري ملائم وكفاء بحيث يرتكز على قواعد ونظم وإجراءات واضحة.

- بنية أساسية كافية، ونظم تخزين المياه الفائضة بالإضافة إلى نظم توزيع للمياه.

أما عن آليات السوق نفسها، وأسلوب تطبيقها على الموارد المائية فإن البنك يركز على إدارة موارد المياه وتخطيطها كعنوان عام، ويحدد الفكر المائي الجديد بأنه ذلك الذي يركز على جانب الطلب بديلاً عن الفكر السائد الذي يركز على جانب العرض^(٣٢)، وذلك بناء على تشخيص مظاهر الضعف القائمة في إدارة المياه في الآتي^(٣٣):

- تشتت إدارة المياه بين العديد من الجهات والإدارات داخل كل بلد.

- اضطلاع الحكومة بالإدارة المائية يؤدي إلى انخفاض الكفاءة حيث إن معايير الإدارة الحكومية سياسية واجتماعية، ويتم التغاضي عن المعايير الاقتصادية.

- أن المياه يتم تسعيرها بأقل من تكلفتها الحقيقية (قيمة المسترد من تكلفة المياه ٣٥٪، وذلك على مستوى العالم)، وخصوصاً في مجال الري مما يترتب عليه استخدام الفلاحين للمياه في ري محاصيل ذات احتياج مائي كبير دون وضع اعتبار كاف لتكلفة المياه.

- تجاهل الاعتبارات الصحية والتي ترتبط بنوعية المياه والمشكلات البيئية الأخرى.

ويتحدد مفهوم إدارة المياه وتخطيطها على النحو التالي^(٣٤):

تعني إدارة المياه كلا من إدارة العرض وإدارة الطلب، وتمثل إدارة العرض في تلك الأنشطة اللازمة لتحديد مواقع المصادر الجديدة وتميئتها واستغلالها، بينما تمثل إدارة الطلب في تلك الآليات اللازمة لتشجيع تحقيق المستويات والأنماط الأفضل لاستعمال المياه، وتقوم عملية التخطيط بدمج كلا البديلين معاً لتوفير الأساس التحليلي اللازم للاختيار بين البدائل.

ولا تفصل «إدارة التعاون الفني بالأمم المتحدة» بين هذين المفهومين على النحو المتعسف الذي يتبعه البنك الدولي، فإدارة العرض لديها تتمثل في الإجراءات المؤثرة في كمية المياه أو نوعيتها لدى دخولها في نظام التوزيع، بينما إدارة الطلب تتمثل في الإجراءات التي تؤثر في استعمال المياه أو هدرها بعد دخولها نظام التوزيع، بعبارة أخرى فإن إدارة العرض تتمثل في الإجراءات الموجهة نحو عمليات البناء والأعمال الهندسية، بينما تتم إدارة الطلب بالمعايير الاجتماعية والسلوكية^(٣٥).

ولا تختلف الفترات اللازمة لعمليات إدارة المياه ما بين إدارة العرض وإدارة الطلب فكلا الجانبين تحتاج عملياته إلى تخطيط طويل الأمد، فالأعمال الهندسية (العرض) تحتاج إلى فترة تتراوح بين ٥ و ١٠ سنوات

لتصميمها وتمويلها وإقامتها وبدء تشغيلها، وفي الوقت ذاته فإن تطبيق برامج الاقتصاد في الاستهلاك وإجراء تغييرات سلوكية على أنماط استعمال المياه يستغرق فترات ممتدة^(٣٦).

والمعنى الذي يمثله الطرح السابق أن البنك الدولي قد حدد استراتيجيته المائية في التركيز على إدارة الطلب، ووسيلته في ذلك تتمثل في «تسعير المياه»^(٣٧) الذي يركز على مبدأين:

الأول: مبدأ المستهلك يدفع القيمة الحقيقية لاستهلاكه.

الثاني: مبدأ مسبب التلوث يدفع القيمة الحقيقية لإزالة التلوث والأضرار الناجمة عنه^(٣٨).

والسعر الذي يتم تحديده لابد أن يتضمن بالإضافة إلى التكلفة الفعلية تكلفة الفرصة البديلة التي ربما حال دون تحقيقها عوائق سياسية^(٣٩).

ولا يجد منظرو البنك الدولي في تطبيق ما يسمى بالنهج الجديد مشكلات إلا تلك التي تقابل أي مورد يجري تداوله واستخدامه وفقا لآليات السوق وتتمثل تلك المشكلات المحتملة في^(٤٠):

- المضاربة والاحتكار والتي يمكن مواجهتها عن طريق فرض ضرائب عالية على الحيازة دون استخدام، مع توفير المعلومات الكاملة لدى المتعاملين في أسواق المياه.

- استخدام المياه من قبل ملاكها استخداما ذاتيا لسد الاحتياجات المعيشية، ويمكن تلافي هذه المشكلة عن طريق تحديد الكميات وفقا للأراضي المتاحة وعدد السكان.

- احتمال وجود اختناقات لدى أطراف ناتجة عن استخدامات معينة لدى أطراف أخرى.

وقد أعد بعض الاقتصاديين بالبنك دراسات تعتمد على هذا المنهج الجديد، ومنها دراسة عن إدارة المياه في منطقة المغرب العربي^(١١)، وفيها يتم تشخيص مشكلات المياه في المنطقة على النحو التالي:

- الجفاف وتأثيره في كميات الأمطار.

- الضخ الجائر للمياه الجوفية مما يؤدي إلى استنفاد الموارد الأحفورية.

- تلوث المياه الناجم عن تصريف المصانع والمياه غير المعالجة في المراكز الحضرية.

- مركزية الهيئات المسؤولة عن إدارة المياه.

- الري الكثيف حالياً والتخطيط لاستمرار ذلك مستقبلاً.

وبالطبع فإن الدراسة لا تطرح حلاً لهذه المعضلات إلا الحل الإستراتيجي المطروح من البنك الدولي كنهج جديد ألا وهو إدارة الطلب على المياه عن طريق رفع الأسعار مبدئياً حتى تغطي التكلفة بغرض تقليل الاستخدام من جهة واسترداد تكلفة المياه من جهة أخرى، وتتوقع الدراسة أن تواجه هذه السياسة مقاومة لأسباب عديدة منها:

- النظر إلى المياه كسلعة حرة دون ثمن، لذا فإن تسعير المياه مرفوض.

- العوائق السياسية التي تواجه الحكومات في تطبيق هذه السياسة وذلك لانخفاض الدخل وارتفاع معدلات البطالة.

- انخفاض أسعار المنتجات الزراعية وبالتالي انخفاض دخول المزارعين، وبالتالي فإن سياسة تسعير المياه من شأنها أن تؤثر فيهم تأثيراً سلبياً كبيراً، وربما دفعتهم لهجر الزراعة.

وتركز دراسة أخرى على تحسين استخدام المياه في قطاع الزراعة مستخدمة في ذلك مفاهيم إدارة الطلب المشار إليها وتركز على خبرات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هذا الصدد وخصوصا إسرائيل والأردن وقبرص^(٤٢). والملاحظ أن الدراسة المذكورة تشيد بالتجربة الإسرائيلية على أساس أن إسرائيل قد أدركت مبكرا أهمية المياه وأعدت خطة شاملة للاستثمار فيها، كما أنها تعتمد على مفهوم إدارة الطلب (تجديد الكميات، تسعير المياه) واستخدام أساليب التراخيص المائية التي تجدد سنويا، كما نجحت في رفع إنتاجية وحدة المياه من المحاصيل الزراعية من ١ كجم/م^٣ إلى ٢,٥ كجم/م^٣^(٤٣).

وتجاهل الدراسة حقائق الموقف المائي في إسرائيل واغتصابها للمياه العربية ضمن خططها الشاملة، واستنزافها للموارد المائية خصوصا في الضفة الغربية وقطاع غزة لصالح التوسع الاستيطاني، إلا إذا كانت الدراسة تعتبر هذا الذي يحدث نوعا من «إدارة العرض» وفقا للمصطلحات البنكية، كما تتغاضى الدراسة عن كون استهلاك الفرد الإسرائيلي للمياه يفوق نظيره في دول الغرب المتقدم، فأى إدارة للطلب يتم ترويجها كأسلوب فعال ومنهج «جديد»؟

يقودنا هذا التجاهل للحقائق المائية المتعلقة بإسرائيل إلى النظر بتحفظ كبير إلى الدور الذي يسعى البنك الدولي لأدائه، وهو دور «الوسيط» أو «الطرف الثالث» في تسوية المنازعات المائية، والمبررات التي يقدمها البنك لصلاحيته لأداء هذا الدور تتمثل فيما يلي^(٤٤):

- أن البنك طرف مستقل.
- أن البنك يمكنه استخدام دوره الدولي في تنسيق المساعدات.
- أن البنك يمكنه دعم الخطط بالخبرات الفنية اللازمة.

- أن البنك يمكنه تعبئة مولد التمويل الرسمية والخاصة .

- أن البنك يملك إمكان التقييم المستمر وتقديم الحلول البديلة باستخدام الأساليب التحليلية الملائمة كما أن الخبرة التي اكتسبها في تسوية منازعات منطقة «السند» المائية وكذلك نهرا «الأورنج وكوماتي» في الجنوب الأفريقي، ترشحه لهذه المهمة .

وعند التعرض لمنطقة الشرق الأوسط نلاحظ تركيز البنك على منطقة نهر الأردن بغية وضع برامج مشتركة في إطار مفاوضات السلام الجارية^(٤٥) على أساس انتهاز ما يعتبره البنك «فرصة سانحة» ناجمة عن «فورة النشاط الدبلوماسي الحالي»^(٤٦) . ويبدو أن البنك الدولي لم يلاحظ في الأعوام السابقة «نشاطا دبلوماسيا كافيا» يدفعه لانتهاز الفرصة في حوض الأردن، حيث عرقل تمويل «سد المقارن» على نهر اليرموك الذي يقع بالكامل في الأردن على الرغم من اتفاق الأردن وسوريا (عام ١٩٨٧) على هذا الأمر، بحجة ضرورة التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل قبل الشروع في التمويل^(٤٧) .

ومما سبق يتضح أن البنك الدولي لا يمكن اعتباره بمنزلة طرف ثالث أو وسيط، إنما هو وفقا للملابسات الحالية وتاريخه في التعامل مع الشؤون المائية في المنطقة طرف «منحاز»، لا يمكن الركون إلى مصداقيته خصوصا في ظل شغل الإسرائيليين لمناصب مهمة فيه مثل «نائب مدير البنك» ميخال بروند، ورئيس قسم السياسات الزراعية في إدارة الزراعة والموارد الطبيعية «جريشون فيلدير» الذي يعد من كبار مروجي النهج «الجديد» نهج «إدارة الطلب» .

بناء على القراءة السابقة لنهج البنك الدولي المائي الجديد «منهج تحييد إدارة الطلب من خلال آليات السوق (التسعير)، ونبد «إدارة العرض» أي إقامة المشروعات الهندسية اللازمة لضبط وتنظيم الموارد المائية» نؤكد الآن:

١- أن آليات السوق التي لم تثبت قدرتها على تحقيق الكفاءة الاقتصادية في إدارة الموارد فيما سبق، ليس أمامها سبيل للنجاح في مجال إدارة الطلب المائي، ولكن فشلها في مجال المياه يختلف حيث ينجم عنه تبعات اجتماعية واقتصادية وسياسية شديدة، فلا مجال لأعمال تجارب استخدام آليات السوق في هذا الشأن الحيوي.

٢- أن تسعير المياه وجعلها سلعة تتداول تجاريا من شأنه أن يسبب صراعات بين الدول النهرية المتشاطئة، حيث يهدم المبادئ القانونية المتعارف عليها مثل قواعد هلسنكي، فهو يعطي الحق للجميع بالمطالبة ليس بحصصهم المائية وفقا لحقوقهم المكتسبة، بل بأنصبتهم من أرباح المبيعات المائية!!

٣- أن تعميم أسلوب محدد لإدارة الموارد المائية من شأنه أن يفضي إلى مشكلات كبيرة لعدم استناده إلى قراءة فاحصة للشروط والمحددات المائية لكل بلد.

٤- أن مفهوم «تكلفة الفرصة البديلة» إذا طبق على إطلاقة يناقض مبدأ استخدام المياه داخل أحواضها، وهو المبدأ الذي تسعى إسرائيل خصوصا إلى الإجهاز عليه كخطوة أولى لإحلال مبادئ تسمح لها بالحصول على «سلعة المياه» من جوارها العربي.

أما عن أدوار القوى الإقليمية في المجال المائي فيمكن إبرازها على النحو التالي:

١- إسرائيل:

منذ أن وجدت إسرائيل في قلب المنطقة العربية ككيان استعماري أوروبي توسعي عنصري، وما سبق هذا الوجود من تحركات دبلوماسية وعمليات عسكرية صهيونية ممهدة، وهي تضمن خططها بعدا مائيا، ولا يغيب هذا البعد المائي أيضا عن نماذجها التصورية المستقبلية.

ولدى تناول إستراتيجيات إسرائيل المائية، لابد من الانطلاق من وحدة تحليل أوسع تتمثل في وجود إسرائيل ذاتها وسياساتها التوسعية الاستيطانية العدوانية (بالضرورة) التي قادت إلى نشأة المشكلة المحورية في الشرق الأوسط (الصراع العربي/ الإسرائيلي) واستمرارها. لذا فإننا نتفق مع الرأي القائل^(٤٨) إن تضخيم مشكلة المياه من شأنه تغليب عامل من عوامل الصراع العربي/ الإسرائيلي على حساب جوهر الصراع، وهو وجود إسرائيل ذاتها، كما يجب التنبيه إلى أن خطاب الأزمة (أزمة المياه) لم يشتد على هذا النحو إلا باتجاه أزمة إسرائيل المائية إلى التفاقم.

وتأتي تحركات إسرائيل المائية على كل المحاور المائية المهمة في المنطقة حيث^(٤٩):

- تعددت المشروعات على محور النيل بفرض الحصول على مياه النيل لري النقب الشمالي مما يسمح بالتوسع في أعمال الاستيطان، ويبرز في هذا الصدد مشروع ميرتزل (١٩٠٣)، مشروع إلبشع كيل «مياه السلام»، مشروع «شاؤول أرلوزوروف». وقد اهتمت إسرائيل بشكل خاص بالوجود في دول أعالي النيل بغية تكوين حلف إستراتيجي تهديدي للمصالح العربية المصرية السودانية، وقد حظيت إثيوبيا باهتمام إسرائيلي خاص في هذا الصدد، حيث يتوافر إلى جانب الغرض النيل غرض آخر يتمثل في التقاء مصالح إسرائيل وإثيوبيا في الحيلولة دون تحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية.

- أما عن نهر الأردن فقد كرمست الحركة الصهيونية جهدها للاستحواذ على مياهه وكل منابعه، وتوالت خطط تطويره قبل وجود دولة إسرائيل مثل خطة شركة تنمية أرض فلسطين والممولة من المنظمة الصهيونية العالمية (١٩٣٥)، وخطة لودر ميلك (١٩٤٤) التي ضمها

كتابيه «فلسطين - أرض الميعاد»، ولدى قيام دولة إسرائيل شرعت إسرائيل في إنشاء شبكة مياه في مختلف المناطق لحصر المياه الجوفية وإقامة جملة من الأنابيب تمتد من الشمال إلى الجنوب، وحفرت عدة آلاف من الآبار، ونفذت مشروعات العوجا - النقب وطبريا - النقب (الناقل القطري)، وعموما فقد تمكنت إسرائيل من الاستحواذ على مياه نهر الأردن وروافده.

- كما استهدفت إسرائيل مياه نهر الليطاني منذ وقت مبكر بغية إدخاله ضمن مياه نهر الأردن على الرغم من كون الليطاني نهرًا لبنانيا صرفًا، وقد شرعت إسرائيل لدى غزوها للبنان (١٩٨٢) في اتخاذ خطوات عملية للاستيلاء على مياه الليطاني فضلًا عن مياه نهر الوزاني.

- كما تمكنت إسرائيل عبر مجموعة من الإجراءات والأساليب من الاستيلاء على مياه الضفة الغربية وغزة بعد عام ١٩٦٧ واستنزاف الموارد المائية للأراضي المحتلة خصوصًا عبر آلية الاستيطان. وقد ترافق مع بدء ترتيبات السلام الحالية في المنطقة بناء على صيغة مدريد في مسارين ثنائي ومتعدد الأطراف شروع إسرائيل في وضع اللبنة الأولى لمشروعاتها المستقبلية في المجال المائي، ونورد فيما يلي بعض أهم عناصر التحرك الإسرائيلي في هذا الصدد حيث:

- بدأت إسرائيل في ترديد مجموعة من الادعاءات على المستوى الإعلامي وفي الأطر التفاوضية المختلفة مثل:

- أن المنطقة يسيطر عليها «جنون المشاريع التنموية» في مجال المياه على حساب حقوق واحتياجات الدول المجاورة، وكذلك على حساب نوعية المياه (بالنسبة لمياه الأنهار)، كما أن دول المنطقة تستنفد المياه الجوفية باستخدامها بكم أكثر مما يجب^(٥١).

وتهدف إسرائيل من وراء هذا الادعاء إلى الإيجاء بأن الأزمة المائية ترجع إلى المشروعات التنموية العربية التي تقلت وبالتالي فهي تخرض المؤسسات الدولية والمانحين الدوليين على التوقف عن دعم أي مشروعات جديدة لتنمية الأحواض النهرية (ربما نجد صدى لهذا الادعاء في تبني البنك الدولي لمنهج «إدارة الطلب» ونبذ «إدارة العرض»)، وذلك توطئة للمطالبة بحصة مائية «غير مستغلة» أو «مهذرة» لإسرائيل التي تعاني «أزمة مياه». ويأتي هذا الادعاء ليحقق غرضاً آخر يتمثل في إخفاء السبب الحقيقي لأزمة المياه في إسرائيل وهو سياستها الاستيطانية التوسعية.

- رفضت إسرائيل في كل المباحثات الخاصة بتقسيم مصادر المياه في إطار المحادثات متعددة الأطراف أو في إطار المحادثات الثنائية إعطاء معلومات عن الثروات المائية^(٥١). وهي تسعى من وراء هذا الرفض إلى توجيه المباحثات للتركيز على موضوعين: الأول موضوع نقل المياه من مناطق الفائض إلى مناطق الحاجة، الثاني موضوع تكنولوجيات تحلية المياه^(٥٢).

- رفضت إسرائيل وضع أي اتفاقات أو تسويات مع الفلسطينيين في المجال المائي^(٥٣)، وهي تعيد تأكيد هذا الرفض لدى أي محادثات مع الفلسطينيين، ويأتي في هذا الصدد تصريح «يعقوب تسور» وزير الزراعة الإسرائيلي الذي يواكب مفاوضات توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية بأنه «لن يفيد اقتسام المياه، وعلينا أن نطور مصادر جديدة بواسطة مشاريع التحلية وإعادة المعالجة والتركيز على التوصل إلى إدارة مشتركة لموارد المياه»^(٥٤).

وقد تمكنت إسرائيل بموجب اتفاق السلام الأردني - الإسرائيلي من الإبقاء على مستوطنة «تسوفار» بوادي عربة والأراضي الزراعية المتاخمة

لها تحت السيادة الإسرائيلية عبر استئجارها لمدة ٢٥ عاما قابلة للتجديد، وقد ارتبط بذلك استمرار شركة «مكوروث» الإسرائيلية في استخراج المياه من جميع الآبار الموجودة في منطقة وادي عربة بما في ذلك الأراضي الواقعة تحت السيادة الأردنية^(٥٥).

- وتحدد دراسة إسرائيلية حديثة^(٥٦) مستقبل التسوية في الضفة الغربية من المنظور المائي في احتمالين:

أ- ضمان سيطرة إسرائيل على الخزانات الجوفية، ومنع أي استغلال فلسطيني لهذه المياه يضر بمصالح إسرائيل المائية، ولا سبيل إلى ذلك إلا عن طريق الضم والسيطرة الحصرية.

ب- أو إشراف وتطوير فلسطيني - إسرائيلي مشترك، بمعنى نظام مائي تضمن فيه إسرائيل حقوقا في استعمال المياه على نحو راسخ.

- وتتشابك المسألة المائية لدى إسرائيل بشدة مع سياستها الاستيطانية^(٥٧)، حيث يمثل الدافع المائي أحد الدوافع الرئيسية للاستيطان وذلك إلى جانب الدوافع التاريخية والدينية (بعبارة أدق الادعاءات التاريخية والدينية)، والدوافع الإستراتيجية مثل بناء أحزمة أمنية ودفاعات تكتيكية، والدوافع الاقتصادية^(٥٨)، ويكتسب الدافع المائي ثقلًا أكبر كدافع استيطاني في مناطق «غربي قضاء نابلس» و«غربي قضاء الخليل»^(٥٩).

وتطرح الدراسة الإسرائيلية ثلاثة حلول ممكنة لمسألة الاستيطان ومستقبل التسويات من المنظور الإسرائيلي:

- الأول: ويطلق عليه الخطة (أ) ويتمثل في العودة إلى خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧ مع القدس والمناطق اللازمة لجعل الخط الأخضر (حدود الهدنة) مستقيا. وهذا الحل مرفوض لإسرائيليا لعدة أسباب من ضمنها أنه لا يتيح الاستمرار في ترتيبات المياه والأمن^(٦٠).

- الثاني: ويطلق عليه الخطة (ب) أو «حل وسط إقليمي معتدل» ويتضمن الاستيلاء على ١١ منطقة من مناطق الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وتحبذ الدراسة هذا الحل على أساس أنه يتيح لإسرائيل استمرار استغلالها لمصادر المياه التقليدية في الضفة الغربية عن طريق ضم الأراضي الواقعة فوق الخزانات الجوفية^(٦١).

- الثالث: ويطلق عليه الخطة (ج) «إقليم ذو وضع خاص قائم على التقسيم الوظيفي دون أي تقسيم جغرافي نهائي»^(٦٢). وواضح أن الإدارة المشتركة لمصادر المياه واردة في إطار هذا الحل.

ويتضح من العرض السابق ومن الأطروحات التي وردت في ثنايا الكتاب أن إستراتيجية إسرائيل المائية تركز على عتصرين:

١- الاستمرار في السياسة الاستيطانية التوسعية وتمويلها مائيا من الرصيد العربي المجاور.

٢- خلق مصالح متشابكة مع الدول العربية في إطار أشمل (نظام شرق أوسطي) تلعب فيه دورا مهيمننا وتصبح المياه ضمن عناصر بنيته الأساسية.

٢- تركيا:

بدأت تركيا عام ١٩٨٠ في وضع مخطط عام شامل يربط عددا من المشروعات المائية على نهر الفرات، وذلك كمقدمة لمشروعها الأساسي مشروع جنوب شرق الأناضول الكبير (GAP) الذي شرعت في تنفيذه عام ١٩٨١، والذي يضم ١٣ مشروعا لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهربائية^(٦٣). وتهدف تركيا من تنفيذ هذا المشروع إلى:

١- تنمية المناطق التي يعيش فيها الأرمن والأكراد وعرب لواء الإسكندرون بغرض تحقيق الاستقرار السياسي في هذه المناطق.

٢- إقامة بنية تحتية اقتصادية قوية تدعم وجود تركيا الإقليمي وتزيد من ثقلها في معادلات التوازن الإقليمية .

٣- مقايضة مياه دجلة والفرات والطاقة الكهربائية المتولدة عن المشروع بالنفط العربي .

وقد نجم عن الأعمال التنفيذية للمشروع التركي (GAP) توترات مع كل من سوريا والعراق (دولتي المجري والمصب العربيتين) بلغت ذروتها فيما يسمى بأزمة «الإغلاق» ، حينما أقدمت تركيا في ١٣ / ١ / ١٩٩٠ على منع مياه الفرات وحبسها عن العراق وسوريا بغرض تخزين المياه خلف سد أتاتورك لمدة شهر . وقد أفصححت هذه الأزمة عن النوايا التركية في استخدام الأداة المائية في مواجهة سوريا والعراق بغرض إعمال ترتيباتها الإقليمية وتحقيق مآربها السياسية مع دفع سوريا لتقليص دعمها لحزب العمال الكردي من جهة وإجبارها على الاعتراف بالسيادة التركية على منطقة لواء الإسكندرون من جهة أخرى .

ولتركيا مشروعها المستقبلي الذي تسعى لجعله مشروعاً رئيسياً في إطار النظام الشرق أوسطي تحت التشكيل وهو مشروع «أنابيب السلام التركي» والذي طرح لأول مرة عام ١٩٨٧ ، ويقضي باستخدام فائض مياه نهري سيحان وجيحان المحليين في إمداد البلدان الأخرى العربية في المنطقة باحتياجاتها المائية .

إن فكرة هذا المشروع والمناقشات التي تدور حوله تؤكد الطموح التركي في استخدام الأداة المائية في تغذية أحلام الهيمنة ذات الجذور العثمانية والتي تتلاقى مع المفاهيم المستجدة في العلاقات الدولية حول النظم الإقليمية شبه الإمبريالية التي تصب في عملية هيمنة الإمبريالية الغربية على مقدرات النظام العالمي ، ومن هنا يمكن فهم الحماس الأمريكي للمشروع ، وكذا الرغبة الإسرائيلية في إتمامه مع بعض

التحفظات القليلة حول تكلفة المتر المكعب الناتج عن المشروع مقارنة بمشروعات التحلية^(٦٤).

هذا عن القوى الفاعلة في إطار الصورة التركيبية الكلية، والمطروح على ذهن القارئ الآن يتمثل في التساؤل عن البديل العربي، وهذا ما ستطرحه الفقرة التالية من هذا الفصل، مع التحفظ بأن المطروح لن يمثل البديل العربي بل مجرد خطوة نعتقد أنها صحيحة في اتجاه هذا البديل.

ثانياً: نحو بديل عربي يسهم في تحقيق التنمية المستقلة الشاملة

إن السؤال الذي لابد أنه طرأ على ذهن القارئ العربي لدى قراءته لهذا الكتاب يتمثل في كيفية مواجهة التحديات المائية المطروحة في المنطقة العربية، وما الأدوات المتاحة لهذه المواجهة؟ وهل ثمة أداة أو أدوات ينبغي إقامتها لإدارة سياسة مائية ناجحة في مواجهة أزمة المياه القائمة أو المحتملة؟ وعلى من يقع عبء إقامة مثل هذه الآلية/ الأداة المطلوبة؟

إن أغلب الكتابات التي تناولت الأزمة المائية في المنطقة العربية - ومنها هذا الكتاب - كانت معنية بالأساس بعملية «إدراك أزمة المياه» وذلك بتعيين حدودها وإضاءة مختلف جوانبها، وتتحو العديد من هذه الكتابات منحنى وصفيًا، ويميل البعض الآخر إلى تغليب عملية الرصد التاريخي للأبعاد المختلفة للأزمة على سائر المناهج الأخرى، ومع ضالة الكتابات التحليلية المتعمقة كماً وكيفاً فإن عملية «الإدراك» هذه بدت مبتسرة ويشوبها قدر من قصور الرؤية والدوران في فلك عملية إعادة إنتاج المقولات ذاتها.

ولا ترجع مشكلة الإدراك وإعادة إنتاج المقولات المائية ذاتها إلى قصور في الإمكانيات البحثية والمنهجية لدى الباحثين العرب، وإنما ترجع

أساساً إلى غياب قاعدة بيانات ومعلومات كافية لأداء المهام البحثية على النحو المطلوب ، وكذلك إلى غياب الآلية المؤسسية الضرورية للشروع في توفير هذه القاعدة المعلوماتية وإتاحتها لأغراض البحث والتحليل المتعمق على نطاق واسع يتناسب مع حجم المشكلة المائية المطروحة . لذلك فإن نقطة البدء في التعامل المستقبلي الناضج مع المشكلة المائية يتمثل في إيجاد آلية مؤسسية عربية تمتلك القدرات والإمكانات اللازمة للقيام بهذه المهمة .

وتتمثل المهام الفرعية الملقة على عاتق هذه الآلية في الآتي :

١- توفير قاعدة بيانات ومعلومات مائية على مستوى شامل ، وكذلك على مستوى كل حوض نهري أو خزان جوفي ، وكذلك توفير السبل اللازمة لاستخدام هذه القاعدة من قبل كل الأقطار العربية سواء كان مستخدم هذه المعلومة جهة رسمية أو أكاديمية ، ووضع نظم لتغذية هذه القاعدة بأسلوب التغذية المرتدة من قبل كل المستخدمين .

٢- إقامة مركز بحثي راق يضم كل التخصصات والخبرات اللازمة للتعامل مع الشؤون المائية بحيث لا يقتصر التعامل على الجانب التقني / الفني بل يعتمد إلى الجوانب السياسية والإستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتكنولوجية .

وتبرز بعض الموضوعات التي نرى أن تضمها الأجندة البحثية لهذا المركز مثل :

أ- الجانب السياسي :

- رصد وتقييم وتحليل اتجاهات السياسات الخارجية لدول الجوار الجغرافي واحتمالات تأثير هذه السياسات في سلوكها في المسألة المائية ، ووضع النماذج والتصورات اللازمة لصنع السياسة الخارجية العربية .

- رصد وتحليل وتقييم أثر النزاعات العربية/ العربية القائمة أو المحتملة في النسق المائي ووضع الآليات المناسبة لتقليص هذه النزاعات عموماً، أو على الأقل تحجيم تأثيرها في النسق المائي خصوصاً من زاوية إمكان استفادة أطراف غير عربية من هذه النزاعات لأعمال سياستها المائية.

- إبراز تكلفة «التكيف» مع النظام الدولي حالياً ومستقبلاً من المنظور المائي بغرض تقليل هذه التكلفة، هذا إذا كان خيار التكيف ضرورة.

- نحت وصقل مقولات أساسية لخطاب مائي عربي موحد، ودعم هذا الخطاب إلى درجة الوصول إلى «عقيدة مائية عربية».

ب- الجانب القانوني:

- متابعة كل التطورات في أطر ومفاهيم القانون الدولي ذات الصلة بالموضوعات المائية، ومواجهة أي تغيرات في تلك الأطر والمفاهيم تؤثر سلباً في الحقوق المائية العربية.

- وضع المعايير والأسس القانونية للتشريعات المائية على المستوى القطري.

- صياغة اتفاقيات ومعاهدات مائية عربية/ عربية، وذلك بالنسبة للمجاري المائية المشتركة سواء السطحية منها أو الجوفية على أن تتضمن توحيد الرأي في مواجهة أي أطراف غير عربية.

ج- الجانب الاقتصادي:

- إعداد مخطط تمويلي للمشروعات المائية الاستراتيجية العاجلة.

- إعداد دراسات جدوى اقتصادية لبدائل التنمية المائية لكل مورد مائي أو البدائل المختلفة لاستحداث مصادر جديدة .

د- الجانب الإستراتيجي :

- مراقبة التطورات الإستراتيجية في دول الجوار الجغرافي ذات الصلة بالشؤون المائية العربية .

- تطوير أسلوب للردع يأخذ في الاعتبار المصالح المائية العربية .

هـ- الجانب التكنولوجي :

- تطوير أساليب تقليل المفقود من المياه في الاستخدامات المختلفة .

- تطوير أساليب إضافة موارد مائية جديدة .

- تطوير أساليب تدريب الكوادر الفنية المتخصصة .

٣- إقامة وحدة دعم وتوجيه القرار المائي تتمثل مهمتها في توجيه النصح والإرشاد لمتخذي القرارات المائية في البلدان العربية .

٤- إقامة وحدة تنسيق تتحرك على محورين ، الأول محور التنسيق بين البلدان العربية والثاني محور التنسيق مع المنظمات الدولية المعنية بالشؤون المائية .

وتعد «جامعة الدول العربية» الجهة الأنسب للقيام بمهمة إيجاد هذه الآلية المؤسسية العربية ، ولا شك في أن هذه الآلية - إن وجدت - سوف تساهم في دعم دور الجامعة العربية الذي يتضاءل الآن بحكم الظروف والملايسات السياسية الجارية .

الهوامش

هوامش الفصل الأول

- ١- الأزمة في إطار العلاقات الدولية والاستراتيجية هي كما يعرفها إليستار يوخان في كتابه إدارة الأزمات «عبارة عن تحد مرتب ورد فعل مرتب بين طرفين أو عدة أطراف يحاول كل منها تحويل مجرى الأحداث لصالحه»، وتعرفها «كورال بل» بأنها «ارتفاع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات بين الدول»، ويعرفها الخبير الإستراتيجي الأستاذ أمين هويدي بأنها «سواء كانت عالمية أو إقليمية فهي مجموعة من التفاعلات المتعاقبة بين دولتين أو أكثر تعيش في حالة صراع شديد يصل أحيانا إلى احتلال نشوب الحرب ووقوعها، وفيها يواجه صاحب القرار موقفا يحدد المصالح العليا للوطن، ويتطلب وقتا قصيرا للتعامل مع هذا الموقف بالتخاذ قرارات جوهرية».
- راجع في ذلك: أمين هويدي: «فن إدارة الأزمات العربية في ظل النظام العالمي الحالي»، المستقبل العربي، العدد ١٧٢، ص ١٥.
- ٢- د. رشدي سعيد: «نهر النيل - نشأته واستخلام مياهه في الماضي والمستقبل»، دار الهلال، القاهرة، ١٤، ١٩٩٣، ص ص ١٤٥ : ١٤٦.
- ٣- المرجع السابق مباشرة، ص ١١٠.
وانظر في الكشف عن منابع النيل:
د. شوقي عطا الله الجمل: «تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر»، (مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د. ت)، ص ص ١٠ : ١٥.
- ٤- د. محمود فيصل الرفاعي: «أهمية استثمار الماء في نهضة الوطن العربي»، العلم والتكنولوجيا، مجلة معهد الإنماء العربي بيروت، العدد ١٧/١٨، يوليو ١٩٨٩، ص ص ٨ : ٣٠، ص ١١.
- ٥- المرجع السابق مباشرة، ص ١٤.
- ٦- المنظمة العربية للتنمية الزراعية: «استعمال المياه للأغراض الزراعية ومؤشرات المستقبلية وترشيد استخدام الموارد المائية في الوطن العربي»، العلم والتكنولوجيا، مجلة معهد الإنماء العربي بيروت، العدد ١٧/١٨ يوليو ١٩٨٩، ص ص ٣٢ : ٤٤، ص ٣٥.
- ٧- محمد صفي الدين أبو العز: «الجوانب البيئية لعدم إشباع الحاجات الغذائية في العالم العربي»، في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ترجمة عبدالسلام رضوان: حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي (الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات)، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٥٠، الكويت، يونيو ١٩٩٠، ص ١٣١.
- ٨- د. خير الدين حبيب (مشرف و رئيس فريق بحثي) وآخرون: «مستقبل الأمة العربية والتحديات والخيارات - التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر ١٩٨٨، ص ٢٤٨.
- ٩- المنظمة العربية للتنمية الزراعية: مرجع سبق ذكره، ص ٣٥.
- ١٠- انظر المرجع السابق مباشرة، جدول رقم (٢) ص ٣٦.

١١- د. كمال فريد سعد (الإشراف والتخطيط والتنسيق)، د. مخلوح شاهين (محرر): «تقييم للوارد المائية في الوطن العربي»، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، مكتب اليونيسكو الإقليمي للعلوم والتكنولوجيا للدول العربية، المعهد الدولي لهندسة الهيدروليكا والبيئة، باريس دلفت دمشق، ١٩٨٨، ص ١٢٧.

١٢- المرجع السابق مباشرة، ص ١٣٣.

١٣- المنظمة العربية للتنمية الزراعية: مرجع سبق ذكره، جدول رقم (٣) ص ٣٨.

١٤- د. كمال فريد سعد، د. مخلوح شاهين (محرر): مرجع سبق ذكره، ص ص ١٢٧ : ١٣١. والمرجع السابق مباشرة: ص ص ٣٧ : ٣٨.

١٥- د. كمال فريد سعد: المرجع السابق مباشرة، ص ١١٥.

١٦- د. محمود فيصل الرفاهي: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٥ : ١٩.

١٧- د. كمال فريد سعد: مرجع سبق ذكره، ص ص ١١٦ : ١١٩. جدول (٢-٢) ويرصد ٤١ نهراً ورواقها وأحواضها الصبابة وطول مجراها والتصرف السنوي المتوسط لكل نهرو وراقها.

والجدول المذكور يعتمد في بياناته على المراجع الآتية:

- جان خوري، وائق رسول آغا، عبدالله اللروبي وشوقي أسعد: «الموارد المائية في الوطن العربي وأفاقها المستقبلية»، ورقة مقدمة لثروة مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي، الكويت، ١٩٨٦.

- Shabih M. «Hydrology of the Nile Basin Development», in World Science No. 21, Elsevier Scientific Publishers, Amsterdam, Oxford, 1985.

١٨- د. رشدي سعيد: مرجع سبق ذكره، ص ١٧.

وانظر الجدول ص ٢٤ الذي يلخص الأحداث التي مرت على النيل منذ فجر النيل (الأونيل) حتى النيل الحديث (التونيل).

١٩- المرجع السابق مباشرة، ص ٢٦.

وهو جدول مقارنة بين النيل وسائر أنهار العالم.

٢٠- د. محمد عبدالغني سعودي: «أفريقيا - دراسة في شخصية القارة وشخصية الأقاليم»، الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٢٥٢.

ويعتبر د. سعودي النيل ثاني أنهار العالم طولاً وليس أطولها حيث يزيد نهري المسيسيبي ورافده المسوري عن طول النيل.

ويعرف د. سعودي حوض النهر بأنه «مجموع الأراضي التي تتحد نحو مجرى النهر ورواقه وتغذيه بمياه، والتي لو سقطت عليها الأمطار لانتحلت إلى مجرى النهر». للمرجع السابق مباشرة، ص ٢٥١.

وقطر في مقارنة النيل من حيث الطول ومساحة الحوض ومعدل التصريف السنوي مع غيره من الأنهار الجدول رقم (١٤) في:

Waterbury, John: Hydropolitics of Nile Valley, Syracuse University Press, Princeton, N.J., 1979, p. 14.

٢١- يقصد بالتقسيم التقليدي ما نعرف عليه بأنه «يقسم مجرى أي نهري إلى ثلاثة أقسام هي المجرى الأعلى أو السيل ويتصف بشدة انحطاره وسرعة جريانه وعمق مجراه وضيقه وقدرته الفائقة

- على التحت وتكثر به الشلالات والجنادل مما يجعله غير صالح للملاحة، أما المجرى المتوسط فهو متوسط الانحدار معتدل الجريان ينحدر قليلا ويرسب قليلا، مجراه في الأغلب متوسط العمق والاتساع صالح للملاحة، بينما يقع المجرى الأدنى قرب المصب ويكون عادة قليل الانحدار بطيء الجريان متسع المجرى. يرسب على جانبيه وفي قاعه ما قد يجلبه النهر من الرواسب مكونا سهلا فيضيا».
- د. سعودي: المرجع السابق مباشرة، ص ٢٥٣.
- ٢٢- د. جمال حمدان: «شخصية مصر» - دراسة في عقيدة المكان، المجلد الثاني، عالم الكتب، القاهرة، سبتمبر ١٩٨١، ص ٩٢٥.
- ٢٣- يعتمد هذا الوصف على المراجع الآتية:
- اللجنة الأهلية المصرية للمري والصرف: «التليل وتاريخ الري في مصر»، وزارة الأشغال العامة والموارد المائية، القاهرة، د. ت ص ص ٤٥ : ٧٠.
- د. محمد عبدالغني سعودي: مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٥٣ : ٢٥٨.
- د. رشدي سعيد: «مستقبل الاستفادة من مياه النيل»، في أزمة مياه النيل إلى أين؟، مركز البحوث العربية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، أغسطس ١٩٨٨، ص ص ١٣ : ١٤.
- Waterbury, John: op. cit, PP 14: 17.
- ٢٤- ويقول د. رشدي سعيد: «يبلغ متوسط التصريفات السنوية للنيل في أسوان ٨٤ مليار متر مكعب وهذا المتوسط قائم على قراءات الخمسين عاما الأولى من هذا القرن وقد كان أعلى تصرف خلال هذه الفترة هو ذلك الذي تحقق عام ١٩١٦/١٩١٧ (١١٩ مليار متر مكعب) وكان أدنى تصرف هو الذي سجلته أعوام ١٩٠٧/١٩٠٨، ١٩٤٠/١٩٤١، ١٩٤١/١٩٤٢ (التي تذبذبت حول ٦٦ مليار متر مكعب). أما أعلى تصرف تحقق منذ عام ١٨٧٠ وحتى الوقت الحاضر ذلك الذي سجل عام ١٩٧٢/١٩٧٣، ١٩٨٢/١٩٨٤ والذي تذبذب حول ٦٢ مليار متر مكعب».
- د. رشدي سعيد: «مستقبل الاستفادة من مياه النيل»، مرجع سبق ذكره، ص ١٥.
- ٢٥- د. جمال حمدان: مرجع سبق ذكره، ص ٩٢٥.
- ٢٦- المرجع السابق، ص ٩٣٢ : ٩٣٥.
- ٢٧- المرجع السابق، ص ٩٣٥.
- ٢٨- د. محمد عبدالغني سعودي: مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٢٩ : ٢٧٣.
- د. رشدي سعيد: نهر النيل، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٢٩ : ٢٥٨.
- د. أحمد فقيري، زينب عبدالرحمن الغرابلي: «السد العالي وحماية مصر من الجفاف - الإنجازات والآثار الجانبية»، العلم والتكنولوجيا، مجلة معهد الإنماء العربي ببيروت، العدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص ص ١٩٦ : ٢٠٢.
- د. جمال حمدان: مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٥١ : ٩٧٥.
- محمد سعد هجرس: «سد مصر العالي: شبهات الماضي - تحديات الحاضر - مخاوف المستقبل»، المنار، العدد ٢٠، أغسطس ١٩٨٦، ص ص ٨٨ : ١١٠.
- مجلس الشورى (جمهورية مصر العربية): «إطار التعاون بين دول حوض النيل»، تقرير رقم (٧) ملحق رقم (٢)، ص ص ٥٧ : ٥٨.
- Collins, Robert. D.: The Water of The Nile - Hydropolitics and the Jonglei Canal, 1980-1994, Clarendon Press, Oxford, 1990 pp. 247:304.

- ٢٩- انظر في ذلك د. وشدي سعيد: نهر النيل، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٥: ٢٤٥.
- ٣٠- اقترح السير وليم أن يكون هذا الله من نصب مصر التي نصحبها بزيادة سعة تخزين خزان أسوان الذي كان قد انتهى من بنائه في ذلك الوقت. أما عن السودان فقد احتفظ لها المشروع بحق استخدام مياه النيل الأزرق في غير أوقات الفيضان. راجع د. وشدي سعيد: المرجع السابق، ص ٢٣٨.
- ٣١- تم تنفيذ أغلب هذه الخزانات في مراحل لاحقة.
- ٣٢- نشرته وزارة الأشغال العمومية المصرية وأقره مجلس النواب المصري في ١٢/٢٨/١٩٤٩.
- ٣٣- علي غالب عبدالحق: «نهر الفرات - المشاريع الحالية والمستقبلية في دول أعالي النهر وتأثيراتها على الولد المائي إلى العراق»، الباحث العربي، العدد ٢٤، يوليو/ سبتمبر ١٩٩٠، ص ٨.
- ٣٤- Walid A. Saleh: «Development Projects on the Euphrates», in Abdel Majid Farid & Hussein Sirriyeh: Israel & Arab Water, Arab Research center by Ithaca Press, 1985, p. 69.
- ٣٥- علي غالب عبدالحق: مرجع سبق ذكره، ص ٨.
- ٣٦- للمرجع السابق، ص ٩.
- ٣٧- عبد معروف: «نهر الفرات وتاريخ النزاع على مياهه - حل تحل مقاضات السلام للمشاكل القائمة حوله»، الحيلة في ٢٧/ ١٠/ ١٩٩٣، ص ١٨.
- ٣٨- Walid A. Saleh: Op. Cit, p. 70.
- ٣٩- عبد معروف: مرجع سبق ذكره، ص ١٨.
- ٤٠- انظر في تفصيلات هذه المشروعات:
- Walid A. Saleh: Op. Cit, pp 71:74.
- عبد معروف: مرجع سبق ذكره، ص ١٨.
- علي غالب عبدالحق: مرجع سبق ذكره، ص ١٣: ١٦.
- د. أجيه يونان: «دراسة مقارنة بين السد العالي وسد الفرات»، معهد البحوث والدراسات العربية، سلسلة الدراسات الخاصة رقم (٥)، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢٥: ٣١.
- ٤١- لم تكن هناك منشآت رئيسية على مجرى النهر الرئيسي في تركيا وسوريا حتى عام ١٩٧٣ وكان العراق قد أقام بعض المشروعات على النهر.
- ٤٢- د. محمود فيصل الرفاعي: مرجع سبق ذكره، ص ١٧: ١٨.
- د. كمال فريد سعد (مشرف وخطط ومنسق)، د. محمود شاهين (محرر): مرجع سبق ذكره، ص ١١٤: ١١٥ وكذلك ص ١١٧.
- ٤٣- انظر في ذلك:
- د. عز الدين الخيرو: «الأطباع الصهيونية في مياه الأردن والليطانية»، معهد البحوث والدراسات العربية، الدراسات الخاصة رقم (٣)، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢٩: ٣٢.
- رياض توفيق ماضي: «سياسة الصهاينة المائية في الأراضي العربية المحتلة»، منشورات وزارة الثقافة السورية، دراسات اجتماعية (٢)، دمشق، ١٩٩٠، ص ١٧: ٢٠.
- ٤٤- تم تخفيف بحيرة الحولة. راجع رياض توفيق ماضي: مرجع سابق، ص ٧١: ٧٤.
- ٤٥- بعد احتساب ما يفقد من المياه أثناء البخر ومراعاة التبليط في كمية المياه على مدار السنة فإن التصريف المتوسط لنهر الأردن يبلغ ٨٠٠ مليون متر مكعب (٨ مليار متر مكعب).

- راجع في ذلك د. كمال فريد سعد (مشرف ومخطط ومنسق)، د. محمود شاهين (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ١١٨ .
- ويذكر د. محمود فيصل الرفاعي: مرجع سبق ذكره، ص ١٩ . أن نهر الأردن يبلغ تدفقه السنوي عند دخوله بحيرة طبرية ٨٣٨ مليون متر مكعب، كما يشير إلى أن وارد نهر الأردن بعد أن يرقه اليرموك والروافد الأخرى، ١٧٨٢ مليون متر مكعب بعد فقد ٣٠٠ مليون متر بالمخز في بحيرة طبرية.
- ٤٦- د. محمود فيصل الرفاعي: مرجع سبق ذكره، ص ١٨ .
- يقدر تصريف النهر وفقاً لمرجع آخر [د. كمال فريد سعد، د. محمود شاهين (محرر): سبق ذكره، ص ١١٨] بملياري متر مكعب في المتوسط.
- ٤٧- سعد الدين مثلث: «الثروة المائية في لبنان»، العلم والتكنولوجيا، العدد ١٧/ ١٨، يوليو ١٩٨٩، بيروت، ص ١٧٨ .
- ٤٨- المرجع السابق، ص ١٨٣ .
- بالإضافة إلى سد قرعون فإن هناك دراسات متعددة لإقامة سد الحردلة على نهر الليطاني ولكن لم يتم تنفيذه حتى الآن.
- ٤٩- مجلس الشورى (جمهورية مصر العربية): مرجع سبق ذكره، ص ١٢ .
- ٥٠- د. عبدالمعظم أبو العطا، د. مفيد شهاب، أ. دفع الله رضا: «نهر النيل - الماضي والحاضر والمستقبل»، جامعة الدول العربية - الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٦٦ .
- ٥١- المرجع السابق، ص ١٦٧ .
- ٥٢- Arab Republic of Egypt (Ministry of Foreign Affairs), Egypt & the Nile, Cairo, 1984, p. 17.
- ٥٣- د. شوكت حسن: «القواعد الدولية لتنظيم استغلال مياه الأنهار الدولية»، الباحث العربي، العدد ٢٤، سبتمبر ١٩٩٠، ص ٢٧ .
- ٥٤- د. عبدالمعظم أبو العطا، د. مفيد شهاب، أ. دفع الله رضا: نهر النيل، مرجع سبق ذكره، ص ص ١١٨ : ١٧٣ .
- ٥٥- راجع قرارات هلسنكي (١٩٦٦) في: A.R.E: Egypt & The Nile, op. cit, pp 109: 111.
- وفي شرح القرارات والتعقيب عليها راجع:
- د. شوكت حسن: مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٨ : ٣٢ .
- ٥٦- د. شوكت حسن: مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٦ : ٢٧ .

هوامش الفصل الثاني

- ١- كمال فريد سعد (الإشراف والتخطيط والتنسيق)، محمود شاهين (محرر): مرجع سبق ذكره، ص ٧ .
- ٢- المرجع السابق، ص ٨ .
- ٣- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: «التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٣»، ص ١٥٤ .

٤- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصلتوق العربي للإتياه الاقتصادي والاجتماعي، صلتوق النقد العربي، منظمة الأقطار العربية للصورة للبتول: «القرار الاقتصادي العربي للوحء ١٩٩٤»، ص ٣٣.

٥- تعتمد بيانات الجدول (٢-١)، وبالتالي المنحنى البياني (١) على المصادر الآتية:

- د. كمال فريد سعد: دراسة تحليلية عن السياسات المالية بالوطن العربي لأفاق عام ٢٠٠٠، ورقة مقدمة إلى اجتماع اللجنة العربية لمابعة استخدام المقاعات النووية الحرارية في محلية مياه البحر، هيئة الطاقة النووية، القاهرة، ٧ ديسمبر ١٩٩٢، ص ١١.

- د. كمال فريد سعد (الإشراف والتخطيط والتسيق)، مملوح شاهين (محرر): مرجع سبق ذكره، جدول (٢-٩)، ص ١٨١.

- البنك الدولي للإتشاء والتعمير: تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٢، واشنطن دي. سي، ١٩٩٣، جدول (٢٦) ص ٣٠٨: ٣٠٩، جدول (٢٣) ص ٣٢٢: ٣٢٣.

٦- تعتمد بيانات الجدول (٢-٢)، وبالتالي المنحنى البياني (٢) على المصادر التالية:

- د. كمال فريد سعد: مرجع سبق ذكره، ص ١٤.

- د. كمال فريد سعد: (مشرف وخطط ومنسق)، مملوح شاهين (محرر): مرجع سبق ذكره، ص ١٩٠.

- حسن ملص: مصادر المياه واستخدماتها في السودان، العلم والتكنولوجيا العدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص ١٣٩: ١٤١.

- البنك الدولي للإتشاء والتعمير: مرجع سبق ذكره، جدول (٢٦) ص ٣٠٨: ٣٠٩، جدول (٢٣) ص ٣٢٢: ٣٢٣.

٧- تعتمد البيانات والإيضاحات الخاصة بهذا الجزء على المراجع الآتية:

- د. رشدي سعيد: نهر النيل، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٠.

- G.C Last: «Ethiopia - Physical and Social Geography», in Africa South of the Sahara 1991, Eupora Publications, London, 1991, p. 455.

- W.T.W. Morgan: Kenya - «Physical and Social Geography», in Africa..., Ibid, - p. 567.

- L. Berry: Tanzania - Physical and Social Geography in Africa..., Ibid, p. 1009.

- B.W. Longlands: Uganda - Physical and Social Geography in Africa..., Ibid, - p. 1048.

٨- تعتمد بيانات الجدول (٢-٣)، وبالتالي المنحنى البياني (٣) على المصادر التالية:

- د. كمال فريد سعد: مرجع سبق ذكره، ص ٢٦: ٢٨.

- د. كمال فريد سعد: (مشرف وخطط ومنسق)، مملوح شاهين (محرر): مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٩.

- البنك الدولي للإتشاء والتعمير: مرجع سبق ذكره، جدول (٢٦) ص ٣٠٨: ٣٠٩، جدول (٢٣) ص ٣٢٢: ٣٢٣.

- رفقة الحوت: مصادر المياه واستخدماتها في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، العلم والتكنولوجيا، العدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص ٢٠٩: ٢١٠.

- رفقة الحوت: «الجمهورية العربية اليمنية» دراسة موجزة عن المصادر المائية في حوض صنعاء، العلم والتكنولوجيا، العدد ١٧/١٨، يوليو ١٩٨٩، ص ٢١١: ٢١٢.
- ٩- تعتمد بيانات الجدول (٢-٤)، وبالتالي المتن البياني (٤) على المصادر الآتية:
- د. كمال فريد سعد: مرجع سبق ذكره، ص ٢٣: ٢٦.
- د. كمال فريد سعد: (مشرف ومخطط ومنسق)، مملوح شاهين (محرر): مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٩: ٢٥٠.
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: مرجع سبق ذكره، جدول (٢٦) ص ٣٠٨: ٣٠٩، جدول (٣٣) ص ٣٢٢: ٣٢٣.
- حسن ملص: «مصادر المياه واستخدماتها في المملكة العربية السعودية»، العلم والتكنولوجيا، العدد ١٧/١٨، يوليو ١٩٨٩، ص ١٣٥: ١٣٨.
- ١٠- تعتمد بيانات الجدول (٢-٥)، والمتن البياني (٥) على المصادر الآتية:
- د. كمال فريد سعد: مرجع سبق ذكره، ص ٢٣: ٢٦.
- د. كمال فريد سعد: (مشرف ومخطط ومنسق)، مملوح شاهين (محرر): مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٥: ٢٣٦.
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: مرجع سبق ذكره، جدول (٢٦) ص ٣٠٨: ٣٠٩، جدول (٣٣) ص ٣٢٢: ٣٢٣.
- ١١- تعتمد بيانات الجدول (٢-٦)، والمتن البياني (٦) على المصادر الآتية:
- د. كمال فريد سعد: مرجع سبق ذكره، ص ٢٣: ٢٦.
- د. كمال فريد سعد: (مشرف ومخطط ومنسق)، مملوح شاهين (محرر): مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٤: ٢٦٥.
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: مرجع سبق ذكره، جدول (٢٦) ص ٣٠٨: ٣٠٩، جدول (٣٣) ص ٣٢٣.
- لي صادق: «الثروة المائية في دولة قطر»، العلم والتكنولوجيا، العدد ١٧/١٨، يوليو ١٩٨٩، ص ١٦٦: ١٦٧.
- ١٢- تعتمد بيانات الجدول (٢-٧)، والمتن البياني (٧) على المصادر الآتية:
- د. كمال فريد سعد: مرجع سبق ذكره، ص ٢٣: ٢٦.
- د. كمال فريد سعد: (مشرف ومخطط ومنسق)، مملوح شاهين (محرر): مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٥: ٢٥٦.
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: مرجع سبق ذكره، جدول (٢٦) ص ٣٠٨: ٣٠٩، جدول (٣٣) ص ٣٢٢: ٣٢٣.
- لي صادق: «الثروة المائية في البحرين»، العلم والتكنولوجيا، العدد ١٧/١٨، يوليو ١٩٨٩، ص ١٢٩: ١٣٠.
- ١٣- تعتمد بيانات الجدول (٢-٨)، والمتن البياني (٨) على المصادر الآتية:
- د. كمال فريد سعد: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢: ٢٦.
- د. كمال فريد سعد: (مشرف ومخطط ومنسق)، مملوح شاهين (محرر): مرجع سبق ذكره، ص ٢٧١: ٢٧٧.

- البنك الدولي للإرشاد والتعمير: مرجع سبق ذكره، جدول (٢٦) ص ٣٠٨: ٣٠٩، جدول (٣٣) ص ٣٢٢: ٣٢٣.
- لمى صادق: «الثروة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة»، العلم والتكنولوجيا، العدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص ١٢٧: ١٢٨.
- ١٤- تعتمد بيانات الجدول (٢-٩)، والنحنى البياني (٩) على المصادر الآتية:
- د. كمال فريد سعد: مرجع سبق ذكره، ص ٢٣: ٢٦.
- د. كمال فريد سعد: (مشرف ومخطط ومنسق)، مملوح شاهين (محرر): مرجع سبق ذكره، ص ٢٨١: ٢٨٦.
- البنك الدولي للإرشاد والتعمير: مرجع سبق ذكره، جدول (٢٦) ص ٣٠٨: ٣٠٩، جدول (٣٣) ص ٣٢٢: ٣٢٣.
- لمى صادق: «الثروة المالية في سلطنة عمان»، العلم والتكنولوجيا، العدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص ١٥٠: ١٥١.
- ١٥- تعتمد بيانات الجدول (٢-١٠)، والنحنى البياني (١٠) على المصادر الآتية:
- د. كمال فريد سعد: مرجع سبق ذكره، ص ١٥: ١٦.
- د. كمال فريد سعد: (مشرف ومخطط ومنسق)، مملوح شاهين (محرر): مرجع سبق ذكره، ص ١٩٦: ١٩٧.
- البنك الدولي للإرشاد والتعمير: مرجع سبق ذكره، جدول (٢٦) ص ٣٠٨: ٣٠٩، جدول (٣٣) ص ٣٢٢: ٣٢٣.
- سعد الدين مللي: «الثروة المالية في لبنان»، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٢.
- د. فخر الدين دكروب: «الاستغلال الأمثل للموارد المالية في لبنان بما يخدم زيادة رقعة الأراضي المروية»، ورقة مقدمة إلى ندوة البحث والتطوير والابتكار العلمي في الوطن العربي في مواجهة التحدي التكنولوجي، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، أبريل ١٩٩٤، ص ٤.
- د. كمال حمدان: «الموارد المالية العربية والمتغيرات الدولية»، الطريق، السنة ٥٤، العدد ١، يناير/فبراير ١٩٩٥، ص ٩٣.
- ١٦- تعتمد بيانات الجدول (٢-١١)، والنحنى البياني (١١) على المصادر الآتية:
- د. كمال فريد سعد: مرجع سبق ذكره، ص ١٦: ١٨.
- د. كمال فريد سعد: (مشرف ومخطط ومنسق)، مملوح شاهين (محرر): مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٨: ٢٠١.
- البنك الدولي للإرشاد والتعمير: مرجع سبق ذكره، جدول (٢٦) ص ٣٠٨: ٣٠٩، جدول (٣٣) ص ٣٢٢: ٣٢٣.
- لمى صادق: «الثروة المالية في سوريا»، العلم والتكنولوجيا، العدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص ١٤٢: ١٤٥.
- ١٧- تعتمد بيانات الجدول (٢-١٢)، والنحنى البياني (١٢) على المصادر الآتية:
- د. كمال فريد سعد: مرجع سبق ذكره، ص ١٨: ٢١.
- د. كمال فريد سعد: (مشرف ومخطط ومنسق)، مملوح شاهين (محرر): مرجع سبق ذكره، ص ٢١٧: ٢١٨.

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: مرجع سبق ذكره، جدول (٢٦) ص ٣٠٨ : ٣٠٩، جدول (٣٣) ص ٣٢٢ : ٣٢٣.
- د. إلياس سلامة: «المصادر المائية في الأردن وأهميتها التنموية»، العلم والتكنولوجيا، العدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص ١٠٨ : ١١٠.
- ١٨- تعتمد بيانات الجدول (٢- ١٣)، والمنحني البياني (١٣) على المصادر الآتية:
- د. كمال فريد سعد: مرجع سبق ذكره، ص ٢١ : ٢٣.
- د. كمال فريد سعد: (مشرف ومخطط ومنسق)، ممدوح شاهين (محرر): مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٧ : ٢٢٨.
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: مرجع سبق ذكره، جدول (٢٦) ص ٣٠٨ : ٣٠٩، جدول (٣٣) ص ٣٢٢ : ٣٢٣.
- نجلاء حليبي: «الثروة المائية في العراق واستغلالاتها»، العلم والتكنولوجيا، العدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص ١٤٧ : ١٤٨.
- ١٩- تعتمد بيانات الجدول (٢- ١٤)، والمنحني البياني (١٤) على المصادر الآتية:
- د. كمال فريد سعد: (مشرف ومخطط ومنسق)، ممدوح شاهين (محرر): مرجع سبق ذكره، ص ١٧٢ : ١٧٤.
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: مرجع سبق ذكره، جدول (٢٦) ص ٣٠٨ : ٣٠٩.
- حسان ملص: «الولاء المائية في الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية»، العلم والتكنولوجيا، العدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص ١٨٨ : ١٩٠.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٣، سبق ذكره، ص ١٥٥.
- ٢٠- تعتمد بيانات الجدول (٢- ١٥)، والمنحني البياني (١٥) على المصادر الآتية:
- د. كمال فريد سعد: مرجع سبق ذكره، ص ٧.
- د. كمال فريد سعد: (مشرف ومخطط ومنسق)، ممدوح شاهين (محرر): مرجع سبق ذكره، ص ١٦٤ : ١٦٥.
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: مرجع سبق ذكره، جدول (٢٦) ص ٣٠٨ : ٣٠٩، ٣٢٢، ٣٢٣.
- لي صادق: «الثروة المائية في تونس»، العلم والتكنولوجيا، العدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص ١٣١ : ١٣٢.
- ٢١- تعتمد بيانات الجدول (٢- ١٦)، والمنحني البياني (١٦) على المصادر الآتية:
- د. كمال فريد سعد: مرجع سبق ذكره، ص ٦.
- د. كمال فريد سعد: (مشرف ومخطط ومنسق)، ممدوح شاهين (محرر): مرجع سبق ذكره، ص ٢١٧.
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: مرجع سبق ذكره، جدول (٢٦) ص ٣٠٨ : ٣٠٩، ٣٢٢، ٣٢٣.
- لي صادق: «الولاء المائية واستعمالها في الجزائر»، العلم والتكنولوجيا، العدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص ١٣٣ : ١٣٤.
- ٢٢- تعتمد بيانات الجدول (٢- ١٧)، والمنحني البياني (١٧) على المصادر الآتية:
- د. كمال فريد سعد: مرجع سبق ذكره، ص ٤.

د. كمال فريد سعد: (مشرف ومخطط ومنسق)، ممدوح شاهين (محرر): مرجع سبق ذكره، ص ١٤٧.

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٨: ٣٠٩، ٣٢٢، ٣٢٣.
- نجلاء الحليسي: «الموارد المائية في المملكة المغربية واستخدماتها»، العلم والتكنولوجيا، العدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص ٢٠٢: ٢٠٨.

٢٣- راجع في ذلك:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٨، ٣٢٢.
- Tuijl, Willem: «Improving Water use in Agriculture, Experience in the Middle - East and North Africa», World Bank Technical Paper No. 201, The World Bank, Washington D.C., 1993 pp.1:3.

٢٤- شلو موجور: المعهد واشنطن لسياسة الشرق-رؤيتان لمسألة المياه وعملية السلام في الشرق الأوسط، ترجمة وإعداد أمين إسكندر، مجلة منبر الشرق، العدد ١٤، يوليو ١٩٩٤، ص ١٣٤.

٢٥- د. محمد عبدالحادي راضي: «المياه في العالم العربي -نحن وعام ٢٠٢٥»، الباحث العربي، العدد ٢٨، يناير / فبراير ١٩٩٢، ص ٥١.

٢٦- Starr, Joyce R. & Stoll, Daniel C.: «Water in the year 2000», in Starr, Joyce R. & Stoll, Daniel C. (eds.): The Politics of Scarcity - Water in the Middle East, Westview Press, London and Boulder, 1988, p. 1-٦.

٢٧- حماد مرملاني: «سياسة إسرائيل المائية وأثرها في مستقبل التنمية»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٠١، ديسمبر ١٩٨٩، ص ٦٠: ٦١.

٢٨- المرجع السابق، ص ٦١.

٢٩- عبد الأمير دكروب: «مستقبل الصراع حول المياه في الشرق الأوسط»، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٧٦، ربيع ١٩٩٤، ص ٢٢١.

هوامش الفصل الثالث

١- Anderson, Ewan W.: «Water: the Next Strategic Resource», in Starr, Joyce R. and Stoll, Daniel C. (eds.): The Politics of Scarcity - Water in the Middle East, Westview Press, Boulder and London, 1988, p. 2.

٢- مثال ذلك: الهند وبنجلاديش ونهر الجانج، المكسيك والولايات المتحدة ونهر كولورادو، وتشيكوسلوفاكيا والمجر ونهر الدنوب، بالإضافة إلى خمس دول آسيوية انفصلت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تشارك في نهري أم داريا وميراباريا في وسط آسيا.

انظر في ذلك: Sandra Postel: «The Politics of Waters», World Watch, July/August, 1993, p.1.

٣- دول حوض النيل مصر والسودان وإثيوبيا وكينيا وأوغندا وزائير ورواندا وبوروندي وتنزانيا.

٤- دول حوض دجلة والفرات: تركيا وسوريا والعراق.

٥- دول حوض الأردن: الأردن، سوريا (روافد اليرموك)، لبنان، إسرائيل.

Ewan W. Anderson: op. cit, p.7. -٦

٧- د. خير الدين حسيب (المشرف ورئيس الفريق البحثي): «مستقبل الأمة العربية.. التحديات والخيارات - التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر ١٩٨٨، ص ١٧٠.

Postel, Sandra: op. cit, p. 14. -٨

.Anderson, Ewan W.: op. cit, p. 19 -٩

Ibid, p. 20 -١٠

١١- راجع في ذلك: «مذكرة عن المشروع الليبي - مشروع النهر الصناعي العظيم - استئثار الموارد المائية بالوطن العربي»، أعدتها وزارة الأشغال العامة والموارد المائية المصرية، وذلك في: -جبال الشراقي: «نهر الأنابيب»، دار الثقافة الجديدة، المجلس القومي للثقافة العربية، القاهرة/ طرابلس، أبريل ١٩٩٠، ص ص ١٢١ : ١٢٧.

Krishna, Raj: «The Legal Regime of the Nile River Basin», in Starr, Joyce R. and Stoll, Daniel C. (eds.), op. cit, pp 27: 28. -١٢

١٣- د. عز الدين الخيرو: مرجع سبق ذكره، ص ص ٢١ : ٢٢.

Starr, Joyce R. and Stoll, Daniel C.: «U.S. Government Policy Structure», in Starr, Joyce R. and Stoll, Daniel C. (eds.) op. cit, pp 125: 143. -١٤

١٥- د. أجييه يونان: مرجع سبق ذكره، ص ص ٢١ : ٢٢.

Dr. Adnan Badran: «Address», Abdel Majid Farid & Hussein Sirriyeh: Israel & Arab Water, The Arab Research Center, London, 1985, p. 4. -١٦

Anderson, Ewan W.: op Cit, p.2 -١٧

١٨- تقرير عن حروب المياه في الشرق الأوسط، عالم الاستشراف العربي، مايو ١٩٩٠، ص ص ٩ : ١٠.

Beschoner: Water and Instability in the Middle East, International Institute for Strategic Studies, London, 1992, p. 36. -١٩

Postal, Sandra: op. cit, p.12. -٢٠

Tvedt, Terje: «Water Imperialism - on the British Occupation of the Upper Nile», paper presented in the international Symposium of the Nile Basin (1 - 7 March 1987), Cairo, 1987. -٢١

٢٢- نص البروتوكول منشور في:

Arab Republic of Egypt (Ministry of Foreign Affairs): Egypt & the Nile, op cit, pp 38:39.

. Ibid, p 39 -٢٣

. Ibid, pp 41: 47. -٢٤

. Ibid, p42. -٢٥

. Ibid, pp 51:55 -٢٦

. Ibid, p 52 -٢٧

. Ibid, pp 48:50 -٢٨

. Ibid, p 49 -٢٩

٣٥- د. رشدي سعيد: «نهر النيل» مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٦.
وراجع في تفصيلات مبدأ احترام الحدود السياسية القائمة قبل الاستقلال في أفريقيا:
د. بطرس غالي: «العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية»، مكتبة الأشجلو
المصرية، القاهرة، ١٩٨٧، ص ص ١٢٢ : ١٢٥.
Arab Republic of Egypt (Ministry of Foreign Affairs): Egypt & the Nile, op cit,
pp 65:68.

٣٧- راجع في ذلك:
- د. عبدالعظيم أبوالمعاط، مفيد شهاب، دفع الله رضا: نهر النيل، مرجع سبق ذكره، ص
ص ٢١٥ : ٢١٦.
- جمهورية مصر العربية (مجلس الشورى): تقرير رقم (٧)، مرجع سبق ذكره، ص ١٦.
- د. محمد عبدالغني سعودي: «النيل .. دراسة في السياسات المائية»، في د. أسامة الغزالي
حرب (محرر): العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، مركز البحوث
والدراسات السياسية - جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٠، ص ص ١٩٥ : ١٩٦.
٣٢- نص الاتفاقية منشور في:
Arab Republic of Egypt (Ministry of Foreign Affairs): Egypt & the Nile, op cit,
pp 69:76

٣٤- ج. م. ع (مجلس الشورى): تقرير رقم (٧)، سبق ذكره. ص ص ٢٠ : ٢١.
٣٥- نص الاتفاقية منشور في:
Arab Republic of Egypt (Ministry of Foreign Affairs): Egypt & the Nile, op cit,
pp 77:85.

٣٦- راجع في ذلك:
د. عبدالعظيم أبوالمعاط وآخرون: «نهر النيل»، مرجع سبق ذكره، ملحق رقم (٧). ص.
ص ٢١٧ : ٢٢٢.
ج. م. ع (مجلس الشورى): تقرير رقم (٧)، ص ص ١٦ : ٢٠.
د. محمد عبدالغني سعودي: «النيل دراسة في السياسات المائية»، مرجع سبق ذكره، ص ص
١٩٩ : ٢٠٣.

٣٧- شرع السودان في تنفيذ سد حل نهر النيل (الحمداب) شمال الخرطوم بتكلفة قدرها مليارات
دولار منها ٣٠٪ مكون محلي، ٣٠٪ تمويل إيراني ويستغرق بناء السد سبع سنوات ابتداء من
عام ١٩٩٤.
مسعد نور: «تقرير - سد جديد في السودان - هل يضر بمصالح مصر؟»، العربي القاهرية،
العدد ٣١، ٣١ يناير ١٩٩٤.
وقد علّق د. محمد عبدالغني راضي (وزير الري المصري) على إعلان السودان عن بناء هذا
السد بأنه «ليس هناك ما يمنع من إنشاء هذا السد (الحمداب) حيث إنه نوقش في إطار الهيئة
الفنية المشتركة لحياء النيل، وليس لدى مصر ما يمنع من إنشائه» (المصور القاهرية،
١/٧/١٩٩٤).

٣٨- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام: «التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٨٨»،
مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٤٤٦.

- ٣٩- جمهورية مصر العربية (مجلس الشورى) تقرير رقم ٧ و مرجع سبق ذكره، ص ٢٢ : ٢٥.
- ٤٠- «الاندوجو» تعني «الإخاء» باللغة السواحلية.
- ٤١- طارق حسني أبوسنة: «الاندوجو والتكتلات الإقليمية»، السياسة الدولية، العدد ٩٨، أكتوبر ١٩٨٩، ص ٢٣١.
- ٤٢- د. بطرس بطرس غالي: «إدارة المياه في وادي نهر النيل»، السياسة الدولية، العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، ص ١٦٦.
- ٤٣- المرجع السابق، ص ١١٧ : ١١٨.
- ٤٤- المرجع السابق، ص ١١٧.
- ٤٥- د. عبدالملك عودة، حمدي عبدالرحمن «التعاون الإقليمي في القرن الأفريقي وحوض النيل»، السياسة الدولية، العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، ص ١٦٣.
- ٤٦- د. رشدي سعيد: «مشكلة المياه في الشرق الأوسط»، الأهرام الاقتصادي، ٢ مارس ١٩٩٢، ص ١٤.
- ٤٧- د. عبدالملك عودة: «النيل نهر دولي لا يرتبط بتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي»، المصور، ١٦ يناير ١٩٩٢، ص ١٩ : ٢٠.
- ٤٨- يعرف النظام الإقليمي وفق المقرب الوظيفي الحديث بأنه «مجموع من المبادئ الظاهرة والباطنة والمعايير والقواعد والإجراءات والقرارات والتي حولها ترتبط الأطراف في منطقة معينة حول أهداف تنموية مشتركة ويضع هذا المقرب شرطا أساسيا في تكوين النظم الإقليمية الوظيفية- ألا وهو تجميع السوق السيامي لحساب نمو السوق الاقتصادي». انظر في ذلك: أنس مصطفى كامل: «نحو بناء نظام جديد للتعاون الإقليمي في حوض النيل»، السياسة الدولية، العدد ١٠٥، يوليو ١٩٩١، ص ٢٢.
- ٤٩- قام الباحث (أنس مصطفى كامل) بمحاولة في هذا الصدد تعتمد على نموذج حسابي أعدّه أحد القضاة الإسبان. راجع في ذلك: المرجع السابق، ص ٢٥، وجدول رقم (١). ص ص ٢٦ : ٢٧.
- ٥٠- في تفصيلات المقترح راجع: المرجع السابق، ص ١٢ : ٣٣.
- ٥١- محمد حسنين هيكل: «ملفات السويس»، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ط ١، ١٩٨٦، ص ٢٧٩.
- ٥٢- د. إبراهيم شحاتة: «البنك الدولي والعالم العربي- تحديات وآفاق الاقتصاد المصري»، دار الهلال، القاهرة، مارس ١٩٩٠، ص ٣٩ : ٤٠.
- ٥٣- المرجع السابق، ص ٤٣ : ٤٤.
- ٥٤- محمد حسنين هيكل: «ملفات السويس»، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨٠ : ٣٨١.
- ٥٥- محمد حسنين هيكل: «سنوات الغليان»، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ط ١، ١٩٨٨، ص ٤٥.
- ٥٦- محمد حسنين هيكل: «ملفات السويس»، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨١.
- ٥٧- المرجع السابق، ص ٤٢٩.
- وراجع أيضا: «نص رسالة مقترحة من الرئيس المصري جمال عبدالناصر إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير» في ٦ فبراير ١٩٥٦. المرجع السابق، ص ٧٨٣ : ٧٨٤.
- ٥٨- د. آجيه يونان: مرجع سبق ذكره، ص ٢١.

- ٥٩- المصور في ٢٧/١/١٩٩٤، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.
- ٦٠- Ministry of Irrigation & Hydro - Electric Power (Sudan): The Nile Waters Question, Khartoum, October 1955, P.4.
- ٦١- د. إبراهيم شحاتة: مرجع سبق ذكره، ص ٢١.
- ٦٢- راجع وثيقة رقم (١١٤)، منشورة في:
محمد حسنين هيكل: «ملفات السويس»، مرجع سبق ذكره، ص ٧٧٧: ٧٧٨.
- ٦٣- د. عبد العظيم أبوالمعاطي، د. مفيد شهاب، دفع الله رضا: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٢.
- ٦٤- كامل زهيري: «النيل في خطر»، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٠، ملحق الوثائق والمحفوظات من ص ٣: ٤.
- ٦٥- المرجع السابق، ص ١٠٧: ١١١.
- ٦٦- المرجع السابق، ملحق الوثائق والمحفوظات من ص ٩: ١٠.
- ٦٧- المرجع السابق، ص ٩٤.
- ٦٨- د. عبد العظيم أبوالمعاطي وآخرون: «نهر النيل»، مرجع سبق ذكره، ص ٩٩: ١٠٠.
- ٦٩- راجع الفصل الخامس من المرجع السابق، و ص ١٢١: ١٦٠.
- ٧٠- «خاتمة الحوار: لمفاوضون مصريون وأسرار الجولة الأولى»، المصور في ٥/٦/١٩٩٢، ص ٦٠: ٦١.
- ٧١- د. رشدي سعيد: «نهر النيل»، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٦.
- ٧٢- يحيى عبدالمجيد: «مسألة مياه النيل في العلاقات المصرية- السودانية»، في د. أسامة الغزالي حرب (محرر): مرجع سبق ذكره، ص ١٨٢.
- ٧٣- المرجع السابق، ص ١٨٢.
- ٧٤- Ministry of Irrigation & Hydro - Electric Power (Sudan): op. cit, pp.2:3.
- ٧٥- يحيى عبدالمجيد: مرجع سبق ذكره ص ١٨٢.
- ٧٦- د. محمود سمير أحمد: «معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط»، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩١، ص ٢٨.
- ٧٧- د. بطرس بطرس غالي: «إدارة المياه في وادي نهر النيل»، مرجع سبق ذكره، ص ١١٨.
- ٧٨- د. محمود سمير أحمد: مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.
- ٧٩- د. رشدي سعيد: «مستقبل الاستفادة من مياه النيل»، مرجع سبق ذكره، ص ٢١.
- ٨٠- «ندية مياه تلاهون: أطباع مصر في بحيرة نانا والنيل الأزرق»، في أزمة مياه النيل، مرجع سبق ذكره، ص ٨١.
- ٨١- د. محمود سمير أحمد: مرجع سبق ذكره، ص ٣٦.
- ٨٢- د. رشدي سعيد: «مستقبل الاستفادة من مياه النيل»، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢.
- ٨٣- أشرف حسن محمد، أحمد ماهر عبدالمفسل: «ثغرة نهر النيل»، السياسة الدولية، العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، ص ١٧١.
- د. زويدي أباني المدير العام لتنمية الأودية الإثيوبية خريج جامعات حيفا وإسرائيل، وهارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية.
- ٨٤- أنس مصطفى كامل: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤.
- ٨٥- د. محمود سمير أحمد: مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.

وقد أنشئت منظمة تنمية حوض نهر كاجيرا لإدارة وتنمية حوض نهر كاجيرا وذلك عام ١٩٧٧ بين تنزانيا ورواندا ويوروندي وانضمت إليهما أوغندا في ١٩٨٩ .

Waterbury, John: «National Sovereignty and steps towards Supernational Management of water», paper presented in the International symposium of the Nile Basin, Cairo, 1987, pp 22:23.

٨٨ - Raishma, Raj: op. cit, pp 35:36 .

٨٩ - د. آجيه يونان: مرجع سبق ذكره، ص ٩٨ .

٩٠ - المرجع السابق، ص ١٠٠ .

٩١ - المرجع السابق، ص ١٠٠ .

٩٢ - المرجع السابق، ص ١٠١ .

٩٣ - طارق المجلوب: «التعاون العربي - التركي في مشاريع البنية التحتية والمياه والطاقة الكهرومائية»، المستقبل العربي، العدد ١٨٨، أكتوبر ١٩٩٤، ص ٩٥ .

٩٤ - المرجع السابق، ص ٩٥ .

٩٥ - د. آجيه يونان: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٠١ : ١٠٢ .

٩٦ - فيليب روينس: «تركيا والشرق الأوسط»، ترجمة: ميخائيل نجم خوري، مكتبة مدبولي، دار قرطبة للنشر والأبحاث، القاهرة، ١٤، ١٩٩٢، ص ١٠٩ .

٩٧ - د. أحمد عباس عبدالبديع: «أزمة المياه من النيل إلى الفرات»، السيادة الدولية، العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، ص ١٤٧ .

٩٨ - عالم الاستشار العربي: مرجع سبق ذكره، ص ١٢ .

٩٩ - د. أحمد عباس عبدالبديع: مرجع سبق ذكره، ص ١٤٧ .

١٠٠ - فيليب روينس: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٩ .

١٠١ - طارق المجلوب: مرجع سبق ذكره، ص ٧٩ .

١٠٢ - فيليب روينس: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٠٩ : ١١٠ .

١٠٣ - سلامي الحسيني: «الصراع على المياه في الشرق الأوسط»، النعمتور، العدد ٦٤٥ (لندن)، ٩ يوليو ١٩٩٠ .

١٠٤ - عرفان نظام الدين: «تركيا والعرب - خليط الماء والزيت والتاريخ والجغرافيا والعداوات والمصالح الدائمة»، الباحث العربي، العدد ٢٧، يوليو/ سبتمبر ١٩٩١، ص ص ١٥ : ١٦ .

١٠٥ - أندرو مانجو: «تركيا والعرب بعد حرب الخليج»، الباحث العربي، العدد ٢٧، يوليو/ سبتمبر ١٩٩١، ص ٢٢ .

١٠٦ - يبلغ متوسط معدل التضخم سنويا في تركيا ١٦، ٥١٪ خلال الفترة ٨٥/ ١٩٩١ (باستخدام مقياس المكش الضمني للإنتاج المحلي - واعتبار عام ١٩٨٥ = ١٠٠٪)، راجع في ذلك:

International Monetary Fund: «International Financial Statistics Year Book 1993», IMF, Washington D.C., 1993, p 709.

- ١٠٧- نجاني أوتكان: «كلمة الوند التركي» - المذكرة التفصيلية من عملية بدء تجميع مياه خزان أناتورك، الباحث العربي، العدد ٢٣، أبريل/ يونيو ١٩٩٠، ص ١٢.
- ١٠٨- المرجع السابق، ص ١٣.
- ١٠٩- زهير فرح أبو داود: «كلمة الوند العربي السوري» - الباحث العربي، العدد ٢٣، أبريل/ يونيو ١٩٩٠، ص ١٨: ١٩.
- ١١٠- الباحث العربي: «الحلقة النقاشية حول قضية نهر الفرات»، الباحث العربي، العدد ٢٤، يوليو/ سبتمبر ١٩٩٠، ص ٣٤.
- وقد شملت الجولة: البحرين والكويت والإمارات ومصر والأردن وليبيا.
- ١١١- المرجع السابق، ص ٣٥.
- ١١٢- المرجع السابق، ص ٣٦.
- ١١٣- المرجع السابق، ص ٣٧.
- ١١٤- المرجع السابق، ص ٤٠.
- ١١٥- المرجع السابق، ص ٤٦.
- ١١٦- المرجع السابق، ص ٤٦.
- ١١٧- المرجع السابق، ص ٥٤: ٥٥.
- ١١٨- المرجع السابق، ص ٣٩.
- ١١٩- المرجع السابق، ص ٥٨.
- ١٢٠- وسام الزعماوي: «كلمة الوند العراقي»، الباحث العربي، العدد ٢٣، أبريل/ يونيو ١٩٩٠، ص ٢١.
- ١٢١- د. حسن بكر: «حروب المياه في الشرق الأوسط من الفرات إلى النيل»، السياسة الدولية، العدد ١١١، يناير ١٩٩٣، ص ٨١.
- ١٢٢- محمد العباسي: «تركيا تنزل سوريا بسلاح المياه»، العالم، ٢٠ يناير ١٩٩٠، ص ١٠.
- ١٢٣- طارق المجلوب: مرجع سبق ذكره، ص ٨١.
- ١٢٤- يرد فيزيلارد: «المياه في الشرق الأوسط - مصدر للحروب المقبلة أم فرصة للتعاون الإقليمي»، هتالند، العدد ٥٣٣، مارس ١٩٩٣، ص ١٠.
- ١٢٥- سترد تفصيلات هذا المشروع ضمن الفصل الخامس من هذا الكتاب.
- ١٢٦- Beaschauer: op. cit, p 44.
- ١٢٧- د. محمود أبو زيد: حوار أجرته د. سلسوى أبو سعدة، «المصورة القاهرية»، العدد ١١١، ١٩٩٢/١/١٠، ص ٢٥.
- ١٢٨- المرجع السابق، ص ٢٥.
- ١٢٩- أحمد جاهد الدين: «إسرائيليات»، دار الهلال، القاهرة، ط ٣، أكتوبر ١٩٦٧، ص ٩٥: ٩٦.
- ١٣٠- يرد فيزيلارد: مرجع سبق ذكره، ص ٩.
- ١٣١- البروفيسور جوزيف ديلايتا من جامعة بنسلفانيا الأمريكية في يرد فيزيلارد: المرجع السابق، ص ٨.
- ١٣٢- د. توماس شتاوفر: «إسرائيل ومصادر المياه العربية: غنائم الحرب»، الباحث العربي، العدد ٢٩، مارس/ يونيو ١٩٩٢، ص ٦٤.

- ١٣٣- د. يوري ديفيز: «مصادر المياه وسياسات إسرائيل المائية»، الباحث العربي، العدد ٢٩، مارس/ يونيو ١٩٩٢، ص ٤٩.
- ١٣٤- المرجع السابق، ص ٥٦.
- ١٣٥- د. رشدي سعيد: «مشكلة المياه في الشرق الأوسط»، مرجع سبق ذكره، ص ١٠.
- ١٣٦- د. توني الآن: «فجوة الغذاء في العالم العربي والحلول الواقعية»، الباحث العربي، العدد ٢٩، مارس/ يونيو ١٩٩٢، ص ٢٢.
- ١٣٧- المرجع السابق، ص ٢٠.
- ١٣٨- نص الرسالة في:
- حمد سعيد الموعد: «حرب المياه في الشرق الأوسط»، دار كتعان للدراسات والنشر، دمشق، ١٩٠، ص ص ٢٨: ٣٢.
- ١٣٩- المرجع السابق، ص ص ٣٢: ٣٣.
- ١٤٠- المرجع السابق، ص ٣٣.
- ١٤١- Schmida, Leslie: «Israel Water Projects and their Repercussions on the Arab - Israel Conflict», in Abdel Majid Farid op. cit, p. 25.
- ١٤٢- جدعون فيشلزون: «توطئة»، في «الشمع كيلي»: المياه والسلام وجهة نظر إسرائيلية، ترجمة رائدة حيدر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩١، ص ص ٧: ٩.
- ١٤٣- حمد سعيد الموعد: مرجع سبق ذكره، ص ٢١.
- ١٤٤- المرجع السابق، ص ص ٢١: ٢٢.
- ١٤٥- عطا الله يوسف: «إسرائيل والمشاريع المائية في فلسطين المحتلة»، العلم والتكنولوجيا، العدد ١٧/ ١٨، يوليو ١٩٨٩، ص ١٥٤.
- ١٤٦- السابق، ص ص ١٥٤: ١٥٥.
- ١٤٧- السابق، ص ١٥٣.
- ١٤٨- Davis, Uri: «Arab Water Resources and Israel Water Policies» Abdel Majid Farid, op. cit, p. 18.
- ١٤٩- عطا الله يوسف: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٨.
- ١٥٠- المرجع السابق، ص ص ١٥٨: ١٥٩.
- ١٥١- المرجع السابق، ص ص ١٥٩: ١٦٠.
- ١٥٢- رياض توفيق ماضي: مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٥: ٨٠.
- ١٥٣- Mahmoud Riyuadh: «Israel and the Arab Water in Historical Perspectives», in Abdel Majid Farid, op. cit, p. 11.
- ١٥٤- محمد حسنين هيكل: «ملفات السويس»، ص ٢٣٧.
- ١٥٥- Taubenblatt, Selig A.: «Jordan River Basin Water: A Challenge in the 1990's», in Starr, Joyce R. and Stoll, op. cit, p. 44
- ١٥٦- Mahmoud Riyudh, op. cit, p. 12
- ١٥٧- Taubenblatt, Selig A., op.cit pp 44: 45
- ١٥٨- Mahmoud Riyudh, op. cit, p. 12

١٥٩ - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: «القرار الإستراتيجي العربي ١٩٨٨»، ص ٤٣٠.

١٦٠ - السابق، ص ٤٣٠.

١٦١ - المرجع السابق، ص ٤٣٠.

١٦٢ - المرجع السابق، ص ٤٣٠.

١٦٣ - Schmid, Leslie: op. cit, p 22.

١٦٤ - Taubenblatt, Selig A., op. cit, pp 47: 49.

١٦٥ - محمد حسين هيكل: «سنوات الغليان»، ص ٥٥٨.

١٦٦ - يتسبب هذا الرأي للرئيس الراحل جمال عبدالناصر، المرجع السابق، ص ٥٥٩.

١٦٧ - المرجع السابق، ص ٧٣٢.

١٦٨ - جالينا نيكيتا: «دولة إسرائيل»، دار الهلال، القاهرة، دون تاريخ، ص ١٥١.

١٦٩ - السابق، ص ١٥١.

١٧٠ - محمد حسين هيكل: «سنوات الغليان»، ص ٦٧٣.

١٧١ - محمد حسين هيكل: «الانفجار ١٩٦٧»، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط١،

١٩٩٠، ص ٩٥٤: ٩٥٨.

١٧٢ - د. هشام كيلاني: «المياه العربية والصراع الإقليمي - دراسة مستقبلية»، سلسلة دراسات إستراتيجية، رقم ١٧، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٣، ص ١٥: ١٨.

١٧٣ - يرجع هذا التعبير إلى د. توماس شتاوفر، وهو يعبر بوضوح عن حقيقة الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد عام ١٩٦٧.

راجع في ذلك: د. توماس شتاوفر، مرجع سبق ذكره، ص ٦٠.

١٧٤ - عبد معروف: «المشاريع السياسية الإسرائيلية لنهب مياه الضفة الغربية - ارتفاع ملحوظ المياه وتراجع الزراعة وازدياد الهجرة»، جريدة الحياة، ١١، ٢، ١٩٩٣.

١٧٥ - يوري ديفيز، أنطونياي. ل. ماكس، جون ريتشاردسون: «سياسة إسرائيل المائية»، ترجمة: منير سويد، مجلة الثقافة العالمية، الكويت، سبتمبر ١٩٨٣، ص ٣٠: ٣١.

١٧٦ - أحمد أبو شلوش: «سياسة إسرائيل المائية في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧»، الفكر الإستراتيجي العربي، العدد ٤٣، يناير ١٩٩٣، ص ١٤١.

١٧٧ - شريف من. الموس، عمود الجعفري: «السلطة والتجارة: البروتوكول الاقتصادي الإسرائيلي - الفلسطيني»، مجلة دراسات فلسطينية، العدد ٢١، شتاء ١٩٩٥، ص ٤٤.

١٧٨ - عبد معروف: «المشاريع السياسية الإسرائيلية...»، مرجع سبق ذكره.

١٧٩ - يمكن تبين هذه الحقيقة بمراجعة الملحق رقم (١) للعنوان بلمحة عن المستوطنات في الضفة الغربية وذلك في:

د. خيرية قاسم، د. علي الدين هلال، إبراهيم كراون: «المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية»، الدراسات الخاصة رقم (١٥)، الهيئة للصربية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ص ١٠٥: ١١٧.

١٨٠ - أحمد أبو شلوش: مرجع سبق ذكره، ص ١٤١.

١٨١ - يوري ديفيد وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ٣٢: ٣٣.

Abdullah Arar: «Notes on Water issues in the West Bank & Gaza», The National Seminar on Water, The Society of Egyptian Engineers, Cairo, Feb. 1992, p.2.

١٨٣- ميخال سيلع: «قضية المياه»، مترجم إلى اللغة العربية والأصل منشور في دافار الإسرائيلية في ١٧/٣/١٩٩٥، مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، السنة الأولى، العدد الخامس، مايو ١٩٩٥، ص ٢٣.

١٨٤- د. يوري ديفيز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٤٢ : ١٤٣.

١٨٥- Abdullah Arar: op. cit, p.3.

١٨٦- أميرة حسن «صراع المياه في الأرض المحتلة»، الأهرام، ٢٢/١٢/١٩٩٣، ص ٥.

١٨٧- بيان نوحض الحوت: «خلفية الأطماع الإسرائيلية في المياه اللبنانية: انعكاس الجنود الدينية والصهيونية والقانونية على مفاوضات السلام»، المستقبل العربي، العدد ١٩٥، مايو ١٩٩٥، ص ٥٤.

١٨٨- المرجع السابق، ص ٥٥.

١٨٩- «أمن المياه قبل أمن الحدود»: تقرير لمجلة الشاهد، الشاهد، العدد ١٠٧، يوليو ١٩٩٤، ص ٣٦.

١٩٠- د. توماس شتاوفر، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦.

١٩١- «أمن المياه قبل أمن الحدود»: مرجع سبق ذكره، ص ٣٦.

١٩٢- عبدالامير دكروب: «مستقبل الصراع حول المياه (في الشرق الأوسط)»، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٠.

١٩٣- المرجع السابق نفسه.

هوامش الفصل الرابع

١- راجع في ذلك:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية: «استعمال المياه للأغراض الزراعية ومؤشراتها المستقبلية، وترشيد استخدام الموارد المائية في الوطن العربي»، العلم والتكنولوجيا، العدد ١٧/١٨، يوليو ١٩٨٩، ص ص ٤٢ : ٤٣.

٢- يعرف المفقود: بأنه الفرق بين كمية المياه المسحوبة من مصادرها وكمية المياه المستهلكة بالفعل في مختلف أنواع الاستهلاك.

راجع في ذلك:

- كمال حجاب: «الاستخدامات غير الزراعية لمياه النيل»، ندوة أزمة مياه النيل وتحديات التبعثريات، القاهرة، مارس ١٩٩٠، ص ١١.

- د. محمود أبو زيد: «الاستخدام الأمثل للمياه في القطاع الزراعي»، علوم المياه، العدد ٩، أبريل ١٩٩١.

٣- ثروت فحفي: «تخطيط وتنمية واستخدام الموارد المائية في مصر»، العلم والتكنولوجيا، العدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص ١٩٣.

٤- راجع في ذلك:

- أنطوان زحلان: «العرب والتحديات التقنية: التخطيط والتنبؤ»، المستقبل العربي، العدد ١٨٨، أكتوبر ١٩٩٤، ص ٤٦.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية: «استعمال المياه للأغراض الزراعية ومؤشرات المستقبلية»، وترشيد استخدام الموارد المائية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص ٤١.
- ٥- كمال حجاب: «الاستخدامات غير الزراعية لمياه النيل»، مرجع سبق ذكره، ص ١١.
- ٦- د. محمد فهد الراشد: «الحفاظة على المياه بالكويت والخيارات المتعددة»، علوم وتكنولوجيا، العدد ٨، مارس ١٩٩٤.
- ٧- راجع في ذلك:
- وليم كامل شنودة: «محاكاة الأساليب الفرعونية في تنمية المصادر المائية»، المؤتمر القومي للمياه، جمعية المهتمين المصرية، القاهرة فبراير ١٩٩٢، ص ٥.
- وليم نجيب سيفين: «مشكلة المياه في الوطن العربي»، المؤتمر القومي للمياه، جمعية المهتمين المصرية، القاهرة، فبراير ١٩٩٢، ص ٩.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية: «استعمال المياه للأغراض الزراعية ومؤشرات المستقبلية»، وترشيد استخدام الموارد المائية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص ٤١.
- ٨- عبدالرحمن شلي: «ندوة مشاكل المياه المحلية ووسائل ترشيد استهلاكها في مصر»، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٤، الأهرام في ٣٠/١٠/١٩٩٤، ص ١٥.
- ٩- وليم كامل شنودة: «محاكاة الأساليب الفرعونية في تنمية المصادر المائية»، مرجع سبق ذكره، ص ٥.
- ١٠- د. محمود فيصل الرفاعي: «أهمية استثمار المياه في نهضة الوطن العربي»، العلم والتكنولوجيا، العدد ١٧/١٨، يوليو ١٩٨٩، ص ٢٩.
- ١١- مصطفى القاضي: «الأراضي الجديدة»، ندوة أزمة مياه النيل وتحديات التسعينات، القاهرة، مارس ١٩٩٠، ص ٦.
- ١٢- د. محمود فيصل الرفاعي: «أهمية استثمار المياه في نهضة الوطن العربي»، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩.
- ١٣- د. عبدالسلام جمعة ود. وشاد أبو العينين: «دور الأصناف الجديدة في ترشيد استهلاك المياه»، ندوة أزمة مياه النيل وتحديات التسعينات، القاهرة، مارس ١٩٩٠، ص ٢: ٤.
- ١٤- ويعني به: كمية المياه المستعملة في ري وحدة المساحة (مثال على هذا هو المتر المكعب للفدان في اليوم).
- راجع في ذلك:
- محمد قطب نصر: «التركيب المحصولي وحساب الاحتياجات المائية»، ندوة أزمة مياه النيل وتحديات التسعينات، القاهرة، مارس ١٩٩٠، ص ١٣.
- ١٥- د. محمد راغب الزناتي: «استخدام مياه الصرف في الزراعة المصرية»، ندوة أزمة مياه النيل وتحديات التسعينات، القاهرة، مارس ١٩٩٠، ص ١١.
- ١٦- ثروت فهمي: «تخطيط وتنمية واستخدام للموارد المائية في مصر»، مرجع سبق ذكره، يوليو ١٩٨٩، ص ١٩٣.
- ١٧- مصطفى القاضي: «تاريخ الري في مصر والوطن العربي»، المؤتمر القومي للمياه، جمعية المهتمين المصرية، القاهرة، فبراير ١٩٩٢، ص ١: ٢.
- ١٨- للمنظمة العربية للتنمية الزراعية: «استعمال المياه للأغراض الزراعية ومؤشرات المستقبلية»، وترشيد استخدام الموارد المائية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨: ٤١.

١٩- أنطوان زحلان: «العرب والتحدي التقني: التخطيط والتبؤ»، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦.
٢٠- د. محمود فيصل الرفاعي: «أهمية استثمار المياه في نهضة الوطن العربي»، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢.

٢١- وليم كامل شونة: «محاكاة الأساليب الفرعونية في تنمية المصادر المائية»، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣: ٤.

٢٢- د. محمود فيصل الرفاعي: مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٨: ٢٩.

٢٣- وليم كامل شونة: «محاكاة الأساليب الفرعونية في تنمية المصادر المائية»، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣: ٤.

٢٤- راجع في ذلك:

- فتحي شتلا: «جر الفضاض المائي من لبنان إلى دول الخليج العربي»، مؤتمر الخليج الأول للمياه، دبي، أكتوبر ١٩٩٢.

- حسن فتحي: «مستقبل المياه في الشرق الأوسط: بؤرة للخلاف أم مدخل للتعاون»، علوم وتكنولوجيا، العدد ٨، مارس ١٩٩٤، ص ص ٢١: ٢٦.

٢٥- د. طارق المجلوب: «التعاون العربي- التركي في مشاريع البنية التحتية: المياه والطاقة الكهربائية»، للمستقبل العربي، العدد ١٨٨، أكتوبر ١٩٩٤، ص ص ٧٤: ٧٥.

٢٦- د. شحنة بن عمر الحظيبي: «تنمية مصادر بديلة للمياه في الدول العربية باستخدام وسائل الاستشعار عن بعد (تحلية المياه طبعيا)»، مؤتمر الخليج الأول للمياه، دبي، أكتوبر ١٩٩٢، ص ص ٨: ١٤.

٢٧- وليم نجيب سيقين: «مشكلة المياه في الوطن العربي»، مرجع سبق ذكره، ص ص ٩: ١١.

٢٨- مجلس الشورى المصري: «سلسلة تقارير لجنة الإنتاج الزراعي والري واستصلاح الأراضي»، تقرير رقم ٩: للموارد المائية واستخداماتها، القاهرة، فبراير ١٩٩٢، ص ٥٣.

٢٩- راجع في هذا:

- مجلس الشورى المصري: «الموارد المائية واستخداماتها»، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٤: ٤٥.

- د. محمد واغب الزناني: «استخدام مياه الصرف في الزراعة المصرية»، مرجع سبق ذكره، ص ٥.

٣٠- راجع في ذلك:

- حسن عامر: «مشروع إعادة استخدام مياه الصرف لأغراض الري: الوضع الحالي وإستراتيجية استخدامه في المستقبل»، المؤتمر القومي للمياه، جمعية المهتمين للري، القاهرة، فبراير ١٩٩٢، ص ١.

- عبداللطيف القرن: «إستراتيجية تنمية مصادر المياه والمحافظة عليها بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي»، مؤتمر الخليج الأول للمياه، دبي، أكتوبر ١٩٩٢، ص ١٨.

- وليم نجيب سيقين: «مشكلة المياه في الوطن العربي»، مرجع سبق ذكره، ص ٨.

- مجلس الشورى المصري: «الموارد المائية واستخداماتها»، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦.

٣١- راجع في ذلك:

- محمد صابر محمد: «إعادة استخدام المياه»، المؤتمر القومي حول البحث العلمي والمياه، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٠، ص ٢٣.

- كمال حجاب: «الاستخدامات غير الزراعية لمياه النيل»، مرجع سبق ذكره، ص ١٤ : ١٥.

٣٧- راجع في ذلك:

- د. سامر خمير، د. جمال إبراهيم: «اعتبارات إعادة استخدام المياه المبتذلة في الزراعة»، مؤتمر الخليج الأول للمياه، دبي، أكتوبر ١٩٩٢.

- د. إبراهيم بنات، د. كازمير بوشكش، د. إسحاق أمن: «تقنية مياه الصرف باستخدام الأحواض البكتيرية الطحلبية»، العلم والتكنولوجيا، العدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص ٩٥.

٣٣- د. سامر خمير، د. جمال إبراهيم: «اعتبارات إعادة استخدام المياه المبتذلة في الزراعة»، مرجع سبق ذكره، ص ٢.

٣٤- د. صالح المزبني: «مجالات الاستفادة من المياه للمعالجة»، مؤتمر الخليج الأول للمياه، دبي، أكتوبر ١٩٩٢، ص ٤ : ٦.

- د. سامي داتش، د. أحمد خاطر، محمد الأنصاري: «خيارات إعادة استخدام المياه في البحرين»، مؤتمر الخليج الأول للمياه، دبي، أكتوبر ١٩٩٢، ص ١٣.

٣٥- راجع في ذلك:

- د. محمد تقي عرض الله: «الماء»، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩.

- يوسف مصطفى الحاروني: «تحويل الماء الملح إلى ماء عذب»، سلسلة العلم للجميع، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٦.

٣٦- د. محمد أمين منديل: «نظرة عامة على وضع التحلية في الوطن العربي»، المؤتمر الإقليمي الأول لدول شباك أفريقيا لاستخدام الطاقة النووية في تحلية مياه البحر، القاهرة، مايو ١٩٩١.

Klaus Wangnick, «1992 IDA Worldwide Desalination Inventory», Wangnick consulting, Rept. 12, April 1992, p. 21

٣٨- راجع في ذلك:

- عاطف مختار: «تنقية وتحلية المياه»، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨١، ص ١٣٤ : ١٣٥.

- ك. م. مسيجلو: «تنقية المياه للملح»، ترجمة د. مصطفى محمد السيد، جدة، ١٩٨٥.

- المؤسسة العامة للتحلية: «مبادئ التحلية»، الرياض، ١٩٨٥.

Buros, O.K.: The Desalting ABC's, IDA, USA, 1990 U.S. Dept. of the Interior: The A-B-C of Desalting, Office of Water Research & Technology, Washington D.C., 1980

Klaus Wangnick, «1992 IDA Worldwide Desalination Inventory», op. cit, ٣٩- April 1992

٤٠- صادق إبراهيم: «تقنيات تحلية المياه وأهميتها في الكويت»، علوم وتكنولوجيا، العدد ٨، مارس ١٩٩٤، ص ٤٤.

٤١- د. سامر خمير: «من تكنولوجيا التحلية: التناضح العكسي»، مجلة العلم والتكنولوجيا، العدد ٢٨، أبريل ١٩٩٢.

Klaus Wangnick, «1992 IDA Worldwide Desalination Inventory», op. cit, -٤٢ April 1992

-٤٣ د. سامر غيمر: «من تكنولوجيات التحلية: التناضح العكسي»، مرجع سبق ذكره.

-٤٤ صادق إبراهيم: «تقنيات تحلية المياه وأهميتها في الكويت»، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣: ٤٥.

IAEA: «Use of Nuclear Reactors for Seawater Desalination», TEC-DOC 574, -٤٥ Vienna, 1990

IAEA: «Technical & Economic Evaluation of Potable Water Production through Desalination of Seawater by using Nuclear Energy and other Means», TEC-DOC 666, Vienna, 1992.

IAEA: «Technical & Economic Feasibility Study for North Africa Region: Nuclear Desalination as a Source of Low Cost Potable Water Production», to be published, Vienna, 1995

-٤٨ محمد صابر محمد: «إعادة استخدام المياه»، المؤتمر القومي حول البحث العلمي والمياه، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٠، ص ٥.

-٤٩ محمد صابر محمد: «إعادة استخدام المياه»، المرجع السابق، ص ٦-٧.

-٥٠ محمد صابر محمد: «إعادة استخدام المياه»، المرجع السابق، ص ٨.

-٥١ محمد صابر محمد: «إعادة استخدام المياه»، المرجع السابق، ص ١٠.

-٥٢ محمد صابر محمد: «إعادة استخدام المياه»، المرجع السابق، ص ١١.

IAEA: «Technical & Economic Evaluation of Potable Water Production through Desalination of Seawater by using Nuclear Energy and other Means», op. cit, 1992

-٥٤ راجع في هذا:

- د. سامر غيمر: «نقل التكنولوجيا بين التنمية والتعبئة»، الندوة الإقليمية لشؤون التكنولوجيا، البحرين، مارس ١٩٩٠.

هوامش الفصل الخامس

١- د. محمد محمود ربيع، د. إسحاق صبري مقلد (محرران):

«موسوعة العلوم السياسية»، جامعة الكويت، الكويت، الطبعة الأولى ١٩٩٣، ص ٨١: ٨٣.

٢- د. إسحاق صبري عبدالله، د. علي نصار، د. إبراهيم سعد الدين، د. محمود عبدالفضيل: «مستقبل العربي، جامعة الأمم المتحدة - مشروع المستقبلات العربية البديلة»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ٢، ص ٢٣.

٣- المرجع السابق، ص ٢٣.

٤- المرجع السابق، ص ٢٥.

٥- د. خير الدين حبيب (مشرف ورئيس فريق بحثي): «مستقبل الأمة العربية التحديات والخيارات - التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي»، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٠.

وقد بنيت هذه النتيجة على تحليل الأوضاع المائية التي خصصها التقرير النهائي في الجداول (١ - ٣) ص ١٧٠ من المرجع السابق، والجداول (٥ - ٤) ص ٢٦٢ من المرجع ذاته وذلك حول استشراف الحدود القصوى لأفاق وأوضاع المياه في الوطن العربي خلال ثلاثة عقود (١٩٨٥ - ٢٠١٥) وذلك عبر مرحلتين كل منها ١٥ عاماً.

Starr, Joyce & Stoll, Daniel C.: *Water in Year 2000*, op. cit, pp 143: 163 -٦

.Ibid, p 119 -٧

.Ibid, p 120 -٨

٩- د. علي الدين هلال: «حول مستقبل النظام الدولي»، في د. إبراهيم حلمي عبدالرحمن: «عالم الغد - عالم واحد أم عوالم متعددة»، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٤٤، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر ١٩٩١، ص ١٣١: ١٣٤.

ونظراً أيضاً: د. أحمد يوسف أحمد: «تقريب على دراسة د. علي الدين هلال»، المرجع السابق، ص ١٣٩: ١٤١.

١٠- د. مصطفى علوي: «البيئة الدولية للمفاوضات»، السياسة الدولية، العدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣، ص ٨٠.

١١- المرجع السابق، ص ٨١.

١٢- د. سمير أمين: «بعد حرب الخليج، المحيطة الأمريكية إلى أين؟»، المستقبل العربي، العدد ١٧٠، أبريل ١٩٩٣، ص ١٤.

١٣- نعيم شومسكي: «إعاققة الديمقراطية - الولايات المتحدة والديمقراطية»، بيروت، الطبعة الأولى، سبتمبر ١٩٩٢، ص ١٣.

١٤- د. محمد السيد سعيد: «النظام الدولي في التسعينيات»، مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة، سلسلة بحوث سياسية رقم (١٨)، القاهرة، أغسطس ١٩٨٩، ص ٣٣.

١٥- د. حسن أبو طالب، أحمد السيد ثابت: «الاتجاهات الرئيسية في النظام الدولي»، في التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٤، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، طبعة أولى، ١٩٩٥، ص ٨٤: ٨٥.

١٦- راجع في ذلك:

د. محمد السيد سعيد: «معايير العمل العربي المشترك: تجاوز أزمة النظام العربي»، السياسة الدولية، العدد ١٠٠، أبريل ١٩٩٠، ص ١٨: ٤٦.

١٧- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام: «التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٢»، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١١٢: ١١٦.

١٨- د. أحمد يوسف أحمد: «العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي» - مناقشة لبعض الأبعاد السياسية، المستقبل العربي، العدد ١٧٩، يناير ١٩٩٤، ص ٦١.

١٩- نبيه الأصغهان، أحمد يوسف القرعي (إعداد): «ملف وثائقي - مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط» السياسة الدولية، العدد ١٠٧، يناير ١٩٩٢، ص ١٠٤: ١٣٢.

٢٠- راجع نص الاتفاق وملاحقه الأربعة في:

د. عبدالله الأشعل: «النظام القانوني للاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي»، كتاب الأهرام الاقتصادي رقم ٧٠، مؤسسة الأهرام، ديسمبر ١٩٩٣، ص ٨١: ٩١.

٢١- د. أحمد يوسف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ٦٢.

٢٢- د. محمود عبدالفضيل: «مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية التصورات- المحاذير - أشكال المواجهة»، المستقبل العربي، العدد ١٧٩، يناير ١٩٩٤، ص ٩١.
وراجع أيضا:

Matson; Andrew M., et. al.: A Review of Literature on Economic Cooperation and Integration in the Middle East, paper presented in Economic Dept. Conference, Cairo Univ., May 1994

٢٣- Merhav; Meir (ed.): Economic Cooperation and Middle East Peace, Wiedenfeld & Nicolson, London, 1989, p.8

٢٤- Ibid, pp 9:13

٢٥- د. محمود عبدالفضيل: مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٣ : ٩٤.

٢٦- د. نصيف حتي: «النظام الإقليمي العربي. إلى أين؟ هل العرب ظاهرة صوتية»، الهلال، فبراير ١٩٩٣، ص ص ٤١ : ٤٢.

٢٧- د. محمد السيد سعيد: «مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج»، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٥٨، الكويت، فبراير ١٩٩٢، ص ص ٢١٤ : ٢١٦.

٢٨- بينى تصور المشروع للمائي العربي على:

- د. كمال فريد سعد: (مشرف ومخطط ومنسق)، ممدوح شاهين (محرر): مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٤١ : ٣٥٦.

- د. كمال فريد سعد، د. محمود أبو زيد: «برنامج لإعداد مخطط للأمن المائي العربي»، ورقة مقدمة إلى المؤتمر القومي للمياه، جمعية المهندسين المصرية، القاهرة، فبراير ١٩٩٢.

٢٩- المرجع السابق، ص ١٨.

٣٠- راجع الجدول (٤- ١٧) في:

- د. كمال فريد سعد: (مشرف ومخطط ومنسق)، ممدوح شاهين (محرر): مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٤٣ : ٣٤٦.

٣١- المرجع السابق، ص ص ٣٤٧ : ٣٥٣.

٣٢- ريتشارد نيكسون: «الفرصة السانحة» ترجمة: أحمد صديقي مراد، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٤٣.

٣٣- د. محمود عبدالفضيل: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٦.

٣٤- د. عبدالمنعم سعيد: «تقديم ملف: الشرق الأوسط بعد السلام - نظرة عامة على المفاوضات»، السياسة الدولية، العدد ١١٥، يناير ١٩٩٤، ص ١٥٨.

٣٥- انظر في تفصيلات هذا المشروع الفصل الثالث من هذا الكتاب.

٣٦- Dana; Cem: Turkey's Peace Pipeline, in Starr R. Joyce & Stoll, Daniel, c: op. cit, pp 119: 124

٣٧- Ibid, p 119

٣٨- Ibid, p.p 119: 120

٣٩- Ibid, p 121

٤٠- أميرة حسن: «شبح حرب المياه يطل على الشرق الأوسط»، الأهرام في ٣٠/٤/١٩٩١.

- ٤١- مجدي صبحي: «مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات متعددة الأطراف»، سلسلة دراسات إستراتيجية رقم (٧)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ١٩٩٢، ص ٢٥.
- ٤٢- د. رشدي سعيد: حوار أجرته معه مصباح قطب، «الأهالي» في ١١/٣/ ١٩٩٣.
- ٤٣- طارق المجنوب: مرجع سبق ذكره، ص ٧٥.
- ٤٤- يتعمد شرح هذا المشروع على المصادر الآتية:
- البشع كاللي: «المياه والسلام- وجهة نظر إسرائيلية»، ترجمة رندة حيدر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط ١، بيروت، ١٩٩١.
- كامل زهيري: «القتل في خطر»، مرجع سبق ذكره، ص ٩٢: ٩٦.
- ٤٥- جلعون فيشلزون: مرجع سبق ذكره، ص ٥.
- ٤٦- بيرد فيز ويلارد: مرجع سبق ذكره، ص ٩.
- ٤٧- الحياة في ١٨/ ٤/ ١٩٩٤، ص ٣: ٤.
- ٤٨- د. محمود أبوزيد: حوار أجرته معه د. سلوى أبوسعدة، المصور في ١٠/ ١/ ١٩٩٢.
- ٤٩- د. ميثم كيلاني: «المياه العربية والصراع الإقليمي»، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، سلسلة دراسات إستراتيجية رقم (١٧)، سبتمبر ١٩٩٣، ص ٣١: ٣٣.
- وراجع أيضا:
- د. ميثم كيلاني: «المنف والمياه- دراسة مستقبلية»، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ٢٨، صيف ١٩٩٢، ص ١٨: ٢٣.
- ٥٠- المرجع السابق، ص ٢٨.
- ٥١- المرجع السابق، ص ٢٩.
- ٥٢- راجع في ذلك:
- خالد الحسن: «السلام في الشرق الأوسط»، سلسلة صامد الاقتصادي، عمان، ١٩٨٦.
- ٥٣- تستند تقنية بناء هذه الأشكال إلى التقنية المعروفة بدائرة المستقبلات، حيث إن أي واقعة في الحياة الخولية سوف تخلق سلسلة من الآثار المترتبة بعضها على بعض، وهي تشبه اللوجات المتلاحقة التي يخلقها إلقاء حجر في بركة من الماء.
- راجع في ذلك:
- د. محمد محمود ربيع، د. إساعيل صبري مقلد (محرران)، مرجع سبق ذكره، ص ٨٧: ٨٨.

هوامش الفصل السادس

- ١- د. جمال حمدان: مرجع سبق ذكره، الجزء الأول، ص ١٣.
- ٢- يستند هذا العرض التاريخي الجغرافي إلى الفصل الأول من هذا الكتاب.
- ٣- وزارة الأشغال والموارد العمومية (اللجنة الأهلية للري والصرف): «النيل وتاريخ الري في مصر»، مرجع سبق ذكره، ص ٩: ١٠.
- ٤- راجع الفصل الأول من هذا الكتاب.

٥- أحمد أبو شايوش: «سياسة إسرائيل للمائية في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧»، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٤٣، يناير ١٩٩٣، ص ١٥٠.

٦- هاني قبوط: «الطماع صهيونية ومشاريع أمريكية: نهر الليطاني وإسرائيل»، الشاهد، العدد ٢٦، أغسطس ١٩٨٨، ص ٢٣.

٧- راجع الفصل الثاني من هذا الكتاب.

٨- Howell, Paul: «East Africa's water requirements: the equatorial Nile Project and the Nile Waters Agreement of 1929, A Brief Historical Review», in, Howell, P.P & Anbon, G.A. (eds): the Nile - Sharing a Scarcing Resource, Cambridge University Press, 1994, p. 86.

٩- Ibid: PP 88: 89 -٩

١٠- أحمد أبو شايوش: مرجع سبق ذكره، ص ١٣٥.

١١- المرجع السابق، ص ١٣٦.

١٢- د. ساني منصور: «الوثائق السرية الأمريكية - الحلقة ٣»، العربي القاهرية، ١٧/٧/١٩٩٥، ص ١١.

١٣- راجع الفصل الثالث من هذا الكتاب بشأن تفصيلات خطة جونستون.

١٤- الوثيقة السرية رقم A. 15322/20761 بتاريخ ٦ فبراير ١٩٦١.

١٥- محضر جلسة عمل عقدت في واشنطن في ١٦ فبراير ١٩٦٢ غمت «ماك جورج باندي» المساعد الخاص للرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي وسفير إسرائيل في واشنطن آنذاك «إفراهام هارمان»، و«موردخاي جازيت» الوزير بالسفارة الإسرائيلية بواشنطن، و«ويليام هاميلتون» من الخارجية الأمريكية. محضر سري رقم ٧٨٤ ح/ (A5 - MSP).

١٦- وثيقة سرية رقم ٢٦٦١ - ٨ - ٨٥٣٢٢ - ٦٨٤ أ / ٢٦ / ٨ / ١٩٦٢.

١٧- الوثيقة رقم ٢٦١ بتاريخ أول مايو ١٩٦٢ برقم سري LOT70-D229.

١٨- ريتشارد أرميتاج: «اقتسام نهر اليرموك»، الحياة في ٢١/٤/١٩٩٤. شغل كاتب المقال منصب مساعد وزير الدفاع الأمريكي السابق، وقد اضطلع بدور دبلوماسي في شأن تسويات المياه بين الأردن وإسرائيل خلال عامي ١٩٩١، ١٩٩٢.

١٩- راجع الفصل الثالث من هذا الكتاب.

٢٠- دينا جلال: «المعونة الأمريكية لمن: مصر أم أمريكا؟»، كتاب الأهرام الاقتصادي، الكتاب العاشر، ديسمبر ١٩٨٨، ص ص ٤٤: ٤٥.

٢١- المرجع السابق، ص ص ٤٦: ٤٧.

٢٢- المرجع السابق، ص ٤٦.

وراجع أيضاً: الفصل الخامس من هذا الكتاب في الرد على المزاعم الأمريكية - الإسرائيلية في هذا الصدد.

٢٣- د. عبد الملك عودة: «أفريقيا ومتغيرات ٩٤»، كتاب الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، العدد ٨٧، أبريل ١٩٩٥، ص ٥١.

٢٤- United Nations Environmental Program: «Final Report of the International Conference of Water and the Environment», Dublin 1992

Feder, Geshon & Le Maigue, Guy: «Managing Water in Sustainable Manag», -٢٥
Finance & Development, vol. 31, No. 2, June 1994, p. 26

World Bank: «Water Resources Managment, Policy Paper» Washington D.C, 1993. -٢٦

٢٧- جيرمي بيركوف: «استراتيجية لإدارة المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، البنك
الدولي، واشنطن د. سي، الطبعة الأولى، مايو ١٩٩٤، ص ٧: ٨.

٢٨- المرجع السابق، ص ٤.

٢٩- د. سمير أمين: «مؤسسات بريتون وودز-خسوف علما بعد إنشائها»، النهج، العدد ٢٣٧،
السنة ١١، بحريف ١٩٩٤، ص ١٨١.

٣٠- Larry D.Simpson: «Are Water Markets a viable option?», Finance &
Development, vol. 31, No. 2, June 1994, p. 30.

.Ibid, P 31 -٣١

. Feder & Le Maigue: op. cit, P 27 -٣٢

. Ibid, pp. 25: 26 -٣٣

-٣٤ جيرمي بيركوف: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

٣٥- United Nations Development of Technical Cooperation: «Demand Management:
Strategy for the Implementation of Mandel Plan for the 1990s», United Nation,
New York, 1991

-٣٦ جيرمي بيركوف: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥.

. Feder & Le Maigue: op. cit., p. 26 -٣٧

-٣٨ جيرمي بيركوف: مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.

. Feder & Le Maigue: op. cit, p. 27 -٣٩

. Larry D.: op. cit, p. 32 -٤٠

Mohamed Aly Ayub & Uerich Kalfher: «Water Managment in the Maghreb», -٤١
Finance & development», June 1994, pp. 28: 29

-٤٢ Tuijl, Wilco Van: «Improving Water use in Agriculture Experiences in the Middle
East & North Africa», World Bank technical Paper No. 201, The World Bank,
Washington D.C, 1993

.Ibid, pp. 13: 16 -٤٣

See also: Ibid, Annex B, pp. 37: 49

-٤٤ جيرمي بيركوف: مرجع سبق ذكره، ص ٦٢: ٦٣.

-٤٥ المرجع السابق، ص ٥١: ٥٢.

-٤٦ المرجع السابق، ص ٦٢.

-٤٧ ريتشارد أرميناج: مرجع سبق ذكره.

-٤٨ أحمد أبو شاويش: مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.

-٤٩ راجع الفصل الثالث من هذا الكتاب، والمنشور الإسرائيلي في الفصل الخامس.

-٥٠ شمعون بيريز: «الشرق الأوسط الجديد»، ترجمة: محمد طعي عبدالحافظ، الأهلية للنشر
والتوزيع، طبعة أولى، عمان، ١٩٩٤، ص ١٤٣.

٥١- ميخال ميلع : « قضية المياه » ، دافار في ١٧ / ٣ / ١٩٩٥ ، مترجم في مختارات إسرائيلية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام ، مؤسسة الأهرام ، السنة الأولى ، العدد الخامس ، مايو ١٩٩٥ ، ص ٢٢ .

٥٢- شمعون بيريز : مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٦ .

٥٣- ميخال ميلع : مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢ .

٥٤- مغازي شعير : « تقرير إخباري عن المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية » ، جريدة الأهرام ، ٣١ / ٧ / ١٩٩٥ ، ص ٩ .

٥٥- مقال مترجم نقلا عن دافار الإسرائيلية في ١٩ / ١٠ / ١٩٩٤ : « السلام الإسرائيلي الأردني - وادي عربة أمام الجولان » ، مختارات إسرائيلية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، مؤسسة الأهرام ، السنة الأولى ، العدد الأول ، يناير ١٩٩٥ ، ص ١١ .

٥٦- جوزيف الفير : « المستوطنات والحدود : التصورات الإسرائيلية للحل الدائم » ، مترجم إلى العربية في دراسات فلسطينية ، العدد ٢١ ، شتاء ١٩٩٥ ، ص ص ٨٥ - ٨٦ . (وكتب المقال المذكور مدير مركز يافا للدراسات الإستراتيجية بجامعة تل أبيب ، والمقال جزء من دراسة موسعة أصدرها للمركز المذكور) .

٥٧- راجع في الاستيطان والهجرة اليهودية وصلتها بالصراع العربي - الإسرائيلي :

- نظام محمود بركات : « الاستيطان والصراع العربي - الإسرائيلي الجانب السياسي » ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ٢٣ ، العدد الأول ، الكويت ، ربيع ١٩٩٥ ، ص ص ١٥٣ : ١٥٤ .

د . خميرة قاسمية ، د . علي الدين هلال ، إبراهيم كراون : « المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ » ، مرجع سبق ذكره .

- جورج القصيفي : « الهجرة اليهودية إلى فلسطين : ١٩٤٨ - ١٩٨٩ » ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ١٨ ، العدد الثاني ، الكويت ، صيف ١٩٩٠ ، ص ص ٧ : ٤٧ .

٥٨- جوزيف الفير : مرجع سبق ذكره ، ص ٨١ .

٥٩- المرجع السابق ، ص ٨١ .

٦٠- المرجع السابق ، ص ص ٩٢ : ٩٣ .

٦١- المرجع السابق ، ص ص ٩٣ : ٩٤ .

٦٢- المرجع السابق ، ص ص ٩٧ : ٩٨ .

٦٣- راجع الفصل الثالث من هذا الكتاب (الجزء : ثانيا) .

٦٤- راجع الفصل الخامس من هذا الكتاب (المشروع التركي) .

الملاحق

ملحق رقم (١) : مصطلحات مائية أساسية

ملحق رقم (٢) : منحنيات بيانية

ملحق رقم (٣) : أشكال وخرائط

ملحق رقم (٤) : المساء : خواص .. مواصفات ,
مصادر .. استخدامات

ملحق رقم (٥) : تكنولوجيات التحلية

ملحق رقم (١) مصطلحات مائية أساسية

إدارة الطلب : Demand Management

استخدام الأسعار والقيود على الكميات وآليات أخرى للحد من الطلب على المياه .

استخراج المياه الجوفية بإفراط : Ground Water Missing

حالة المياه عندما يجري السحب من مستودع المياه الجوفية بمعدلات تزيد على صافي معدلات إعادة التغذية .

استعمال المياه المستهلكة : Consumptive Water Use

المياه المسحوبة من مجرى سطحي أو جوفي والتي لا تعود مباشرة إلى مصدر الإمداد بسبب الامتصاص أو التبخر أو الاندماج في منتج صناعي .

إعادة استعمال الماء : Water Re-use

استعمال الماء المستخدم في التبريد في عمليات الانتقال الحراري أكثر من مرة، في حالة عدم وجود ماء كاف في مكان المنشأة، أو بهدف استغلال الطاقة المصاحبة له . ويستخدم هذا المصطلح الآن بشكل أكثر عمومية للتعبير عن إعادة استخدام المياه في كل الأغراض الصناعية أو الزراعية أو الصحية .

Water Used : الاحتياجات المائية :

كمية المياه المطلوبة في وقت معين بمعدل معين لتغطية ما يتطلبه غرض ما كالزراعة أو الملاحة أو الصناعة .

الإطار الشامل لموارد المياه :

Comprehensive Water Resources Framework

إطار تحليل للموارد المائية يعد الماء مورداً واحداً متعدد الاستخدامات ومتعدد العلاقات مع الأنظمة الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية .

Safe Yield : الإنتاج الآمن :

ويستخدم بصفة خاصة عند الحديث عن استغلال حوض من أحواض المياه الجوفية ، ويقصد به أقصى ما يمكن سحبه من الحوض دون التسبب في هبوط منسوب المياه الجوفية فيه عن مستوى معين .

Water Yield : الإنتاجية المائية :

حجم المياه الذي يدره نظام مائي معين في فترة زمنية معينة عند نقطة أو موقع ما .

Desalination : تحلية المياه :

خفض نسبة الأملاح الموجودة في مياه البحار والمحيطات والآبار . يستخدم لهذا الغرض الطاقة الشمسية أو أي صورة من صور الطاقة ، وكذلك عملية انتقال الكتلة خلال الأغشية . تستخدم هذه الطرق لجعل الماء صالحاً للشرب ، بخفض نسبة الأملاح به من ٣,٥٪ إلى ٠,٥٪ أو أقل .

الترويق : Clarification

من أقدم طرق معالجة المياه ، ويقصد به أساسا تخليص المياه السطحية من المواد العالقة والمواد الغروية التي تعكر الماء وتسبب تغيير لونه . والترويق يشمل عدة عمليات منها التخثر ، والتدمج ، والترسيب .

تصريف (تدفق) المورد المائي : Water Discharge

يستخدم هذا التعبير للدلالة على حجم المياه في وحدة المياه في وحدة الزمن المارة عبر مجرى مائي سطحي كواحد من الأنهار أو الروافد أو واد من الأودية أو من إحدى العيون أو بئر للمياه الجوفية .

تقييم الموارد المائية : Water Resources Assessment

كل الأعمال التي تؤدي في نهايتها إلى فهم أحسن لكمية ونوعية موارد المياه ، وتنظيمها وإدارتها على أفضل أسلوب ممكن ، واستعمالها الأمثل ، والتخطيط لتنميتها وفقا للمعايير الاجتماعية والاقتصادية المقبولة .

حوض نهر : River Basin

منطقة جغرافية تحدها حدود مستجمع مياه نظام مائي ، يشمل المياه الجوفية والسطحية وينساب تجاه نهاية مشتركة .

خزان ارتوازي : Artesian

خزان للمياه الجوفية يقع تحت ضغط .

دولة نهريّة (متشاطئة) : Riparian State

دولة يجري خلالها أو بمحاذاتها جزء من نهر أو يوجد في داخلها بحيرة .

الري بالتنقيط : Drip Irrigation

هو نظام محلي يستخدم الماء قطرة قطرة من خلال أنابيب ومواسير ومرشحات وأجهزة نشر ووسائل مساعدة لإيصال المياه إلى مواقع محددة عند نقطة أو شبكة على سطح التربة .

السحب الزائد : Overdraft

كل سحب للمياه الجوفية يفوق معدل السحب الآمن . وقد يتسبب في . توغل مياه البحر داخل الطبقات الحاملة للمياه الجوفية .

العجز المائي : Water Deficit

أن يكون الاحتياج المائي أكثر من الكمية المستخدمة .

عملية إعادة التدوير : Recycling Process

سحب المياه في عمليات التبريد أو التصنيع وعمليات الإصلاح اللاحقة وإعادة الاستخدام المتكرر للمياه نفسها مع إضافة بعض كميات المياه القليلة نسبيا لتعويض الخسائر الناجمة عن التبخر أو غير ذلك .

المفقود من المياه : Unaccounted-for- Water

الفرق بين كمية المياه الواصلة إلى شبكة الإمداد وكمية المياه المحسوبة بالاستهلاك المشروع سواء تم قياسها بالعدادات أو لا (أو كمية المياه التي تم إنتاجها أو معالجتها ناقصا كمية المياه المستخدمة بأسلوب مشروع، ويمثل الفرق الكميات المسرودة أو المفقودة) .

فقد المياه (الهدر المائي) : Water Loss

حالة حدوث زيادة في الاستعمال عن الاحتياج . وغالبا مايكون غير ضروري، وينبغي تفاديه، أو على الأقل تقليله للمحافظة على المياه .

الكلورة (المعالجة بالكلور) : Chlorination

هي أكثر الطرق استخداما في تطهير الماء من الميكروبات، وفيها يستخدم غاز الكلور أو الهيوكلوريتات أو ثاني أكسيد الكلور.

ماء المخلفات الصحية : Waste Water Disposal

السوائل الناتجة عن الصرف الصحي، والتي تحتوي على المواد الصلبة والكائنات الحية الدقيقة. تعالج بالتخلص من هذه المواد بالطرق الميكانيكية والكيميائية المناسبة.

مستودع (مكمن) مياه جوفية : Aquifer طبقة أرضية مشبعة بالماء.

مستودعات المياه الجوفية الأحفورية : Fossil Aquifer

مستودعات المياه الجوفية الضخمة التي ترجع إلى الماضي البعيد. وقليل من هذه المستودعات الجوفية - عمليا - يعتبر مستودعات أحفورية حقيقية، حيث إنه تستمر إعادة تغذيتها رغم أن معدل إعادة التغذية ضئيل للغاية بالنسبة لمجموع التخزين الكلي.

معالجة الماء : Water Treatment

استخدام الطرق الفيزيائية والكيميائية لتحسين خواص الماء أو النفايات المائية، حتى تصبح قابلة للاستعمال في الأغراض المختلفة.

المياه المتاحة : Available Water

حجم المياه السطحية أو الجوفية أو الاثنين معا، الذي يتيسر الحصول عليه في وقت ما في مكان ما بإمكان معين.

المياه المستعملة : Used Water

الكمية التي تستخدم فعلا في غرض أو آخر للوفاء كليا أو جزئيا باحتياجاته من الماء .

المياه المطرودة : Blowdown

هي مياه التصريف التي تتركز فيها الأملاح والشوائب الأخرى والتي تمثل عادم عمليات التبخير أو طرق التحلية الغشائية ، كما يطلق الاسم نفسه على عوادم عمليات الترسيب والتخثر وهي من خطوات المعالجة المسبقة .

المياه متوسطة الملوحة : Brine

وهي تسمى أحيانا المياه الصليبية أو المويحلة أو الماء الأخضر أو الماء الزائع أو الزعاق ، وهي مياه توجد بها كمية من الأملاح الذائبة تتراوح بين ما هو مقبول لمياه الشرب وبين تركيز الأملاح في مياه البحر ، وعلى الرغم من عدم وجود حدود ثابتة بالنسبة لمقدار الأملاح الذائبة في هذا النوع من المياه فإنه قد جرت العادة على إطلاق هذا الاسم على المياه التي تحتوي على ما بين ١٠٠٠ و ٢٥٠٠ جزء في المليون من الأملاح الذائبة .

الميزان المائي : Water Balance

الموازنة بين كميات المياه الداخلة إلى والخارجة من أي نظام مائي . هذا ويمثل الفرق بين الدخل والخرج الزيادة أو النقص في حجم الماء المخزون في فترة زمنية معينة .

نضوب (استنفاد) : Depletion

سحب المياه من مجاري مياه سطحية أو جوفية بمعدل أكبر من معدل إعادة التغذية .

النهر الدولي : International River

هو النهر الذي يقع مع روافده وفروعه في منطقة تخضع لسلطة دولتين أو أكثر من الدول ، أو هو النهر الذي يشكل حدوداً بين دولتين أو أكثر .

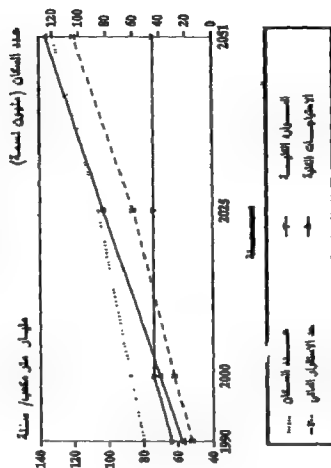


مصادر المصطلحات الأساسية :

- ١- كمال فريد سعد (منسق ورئيس فريق بحثي) عدلوح شاهين : «تقييم الموارد المائية في الوطن العربي» ، المركز العربي للدراسات للمناطق الجافة والقاحلة ، مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم والتكنولوجيا للدول العربية ، المعهد الدولي لمنظمة الهيدروليكا والبيئة ، باريس - دلفست - دمشق ، ١٩٨٨ ، ص ص ٧ - ١٠ .
- ٢- جيرمي بيركوف : «إستراتيجية لإدارة المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» ، البنك الدولي ، واشنطن - مقاطعة كولومبيا ، مايو ١٩٩٤ ، ص ص (و-ز) .
- ٣- د . سعد البيلي : «معجم الهندسة الكيميائية (إنجليزي - فرنسي - عربي)» ، سلسلة المعاجم الأكاديمية المتخصصة ، أكاديميا ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢ .
- ٤- د . محمد أمين منديل : «موسوعة المياه ... معالجة ومعالجة المياه» ، جمعية علوم وتقنية المياه ، البحرين ، المجلد الأول ، ١٩٩٢ .
- ٥- الوكالة الدولية للطاقة الذرية : «التقويم الفني والاقتصادي لإنتاج المياه العذبة عن طريق تحلية مياه البحر باستخدام الطاقة النووية والوسائل الأخرى» ، ترجمة : هيئة الطاقة الذرية المصرية ، القاهرة ، يونيو ١٩٩٣ .

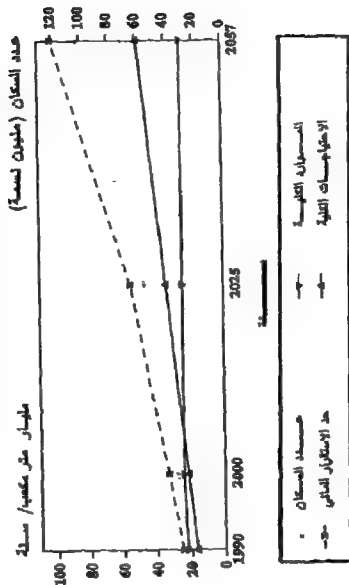
ملحق رقم (٢)
منحنيات بيانية

محافظة الوزاره والاستخبارات المالية
المالية والاستخبارات المالية



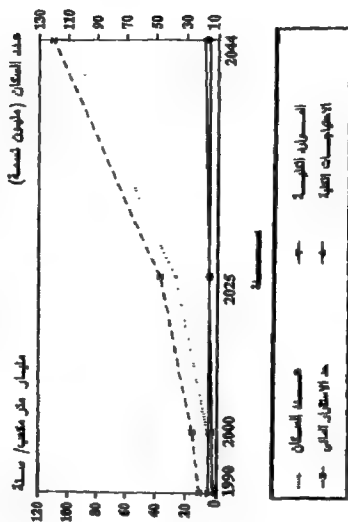
مصرفي إيمان د. ق. (١)

مقابلة الموارد والاستثمارات المائية
الصناعية والمستقبلية في السودان



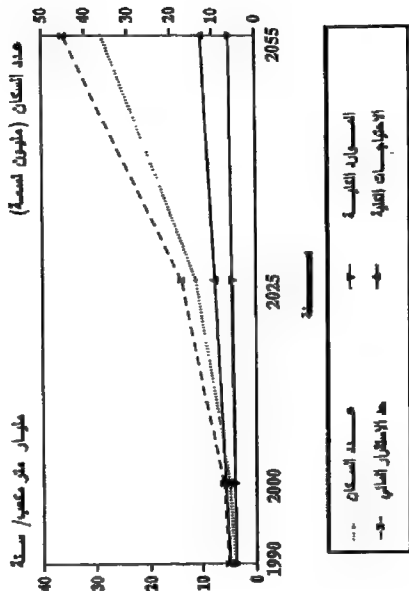
مختصر بياني رقم (٢)

مطابقة الموارد والاحتياجات العالمية
الإنسانية والمستدامة في اليمن



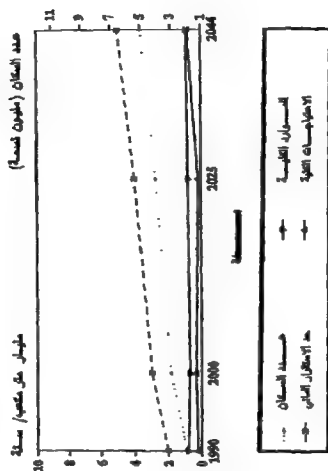
مخطط إجمالي رقم (٢)

مقابلة الموارد والاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية في السعودية



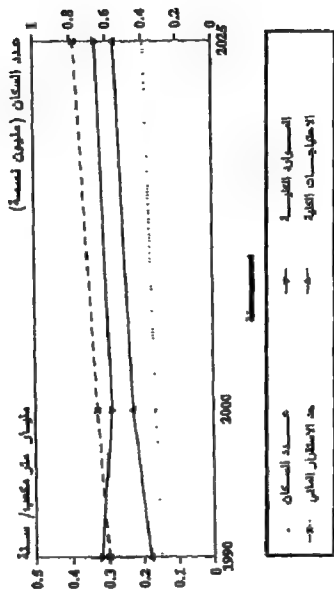
مختص بمياه رقم (٤)

مشكلة المياه والامتيازات المائية
الصناعية والاستجمامية في الكويت



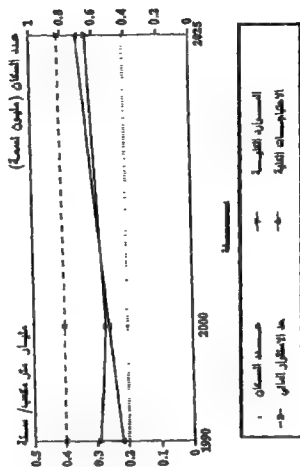
ملحق بـ (٥)

محافظة الوادي والامتدادات المائية
الحيوية والاستراتيجية في مصر



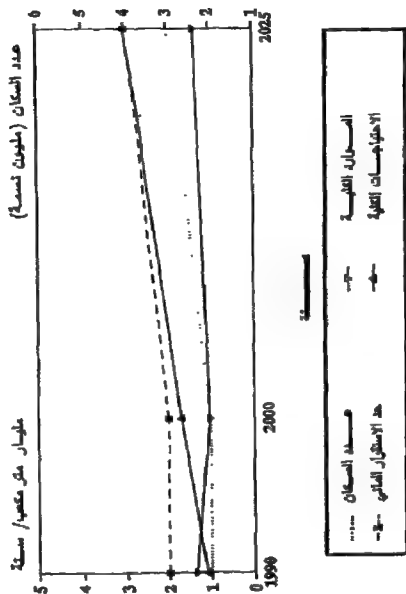
مخطط بياني رقم (٦)

محاكاة النمو والاستثمارات المالية العائلية والمستقبلية في البحرين



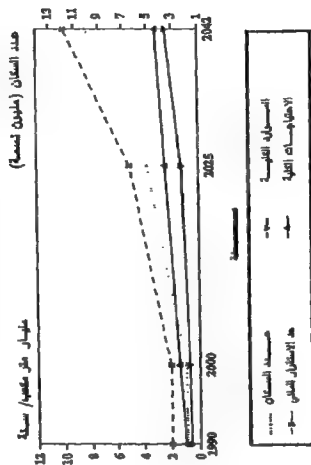
ملحق إي. رقم (٧)

متطلبات الموارد والاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية في الإمارات



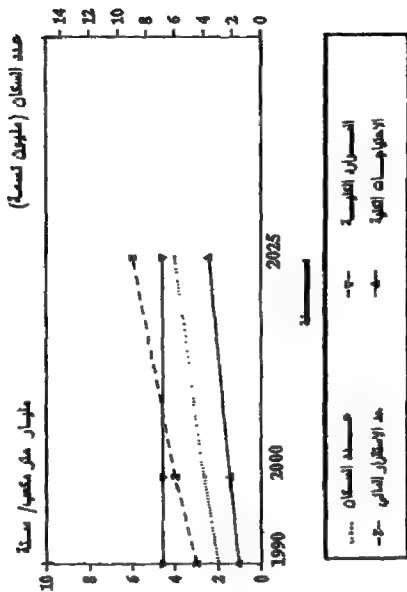
مختص بيئتي وعلوم (أ)

المسألة الأولى: والتمسك بحقيقة الإيمان



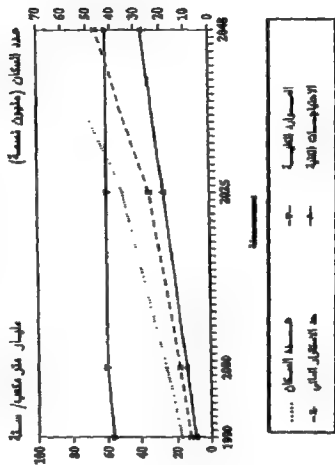
(9) **ਅੰਤਰਰਾਸ਼ਟਰੀ ਸੰਗਠਨਾਂ ਦੇ ਮੈਂਬਰ**

مقارنة الموارد والاحتياجات المائية
السكانية والاستهلاكية في لبنان



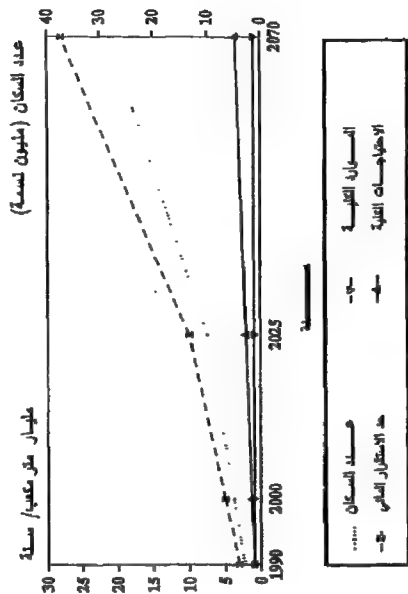
مختصر بياني رقم (١٠)

مشكلة الطاقة والأمنيات المائية .
الغالبية والمستهلكة في سوريا



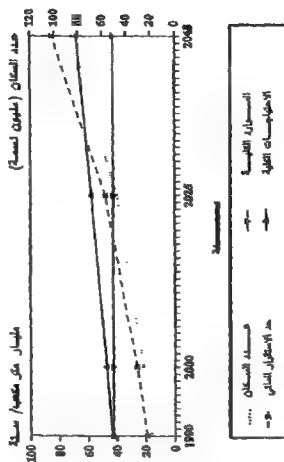
مخطط إحصائي رقم (١١)

متابعة الموارد والاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية في الأردن



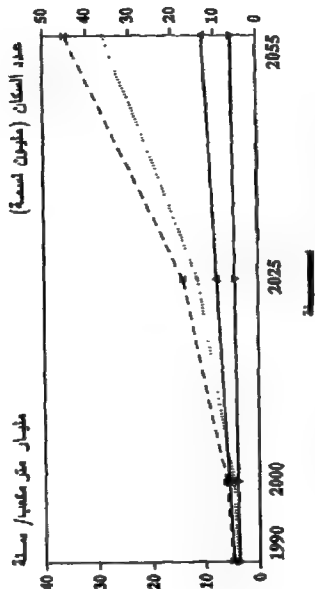
ملخص بياني رقم (١٢)

مخططات الكوارث والأحداثيات المكانية
العددية والاستثنائية في العراق



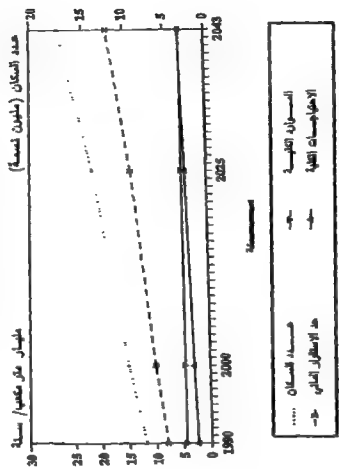
مخطط بياني رقم (١٢)

محاكاة الموارد والاحتياجات المائية المائية والاستيعابية في ليبيا



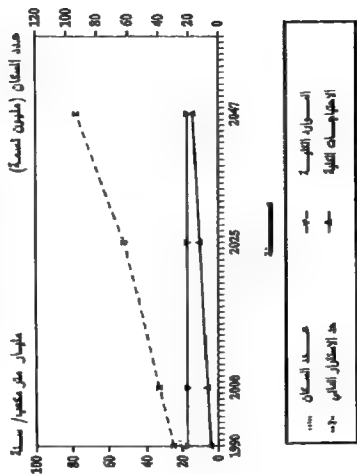
مختبر المياه رقم (١٤)

مخططة الموارء والأهتياجات المائية
الاهتائية والاستهتائية في تونس



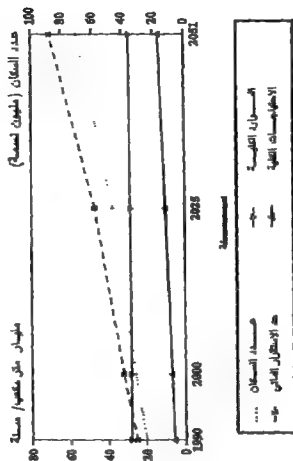
مخطط يوضح رقم (12)

معالجة الجازء والاحتياجات المائية المائية والاستراتيجية في الجزائر



مخطط بياني رقم (١٦)

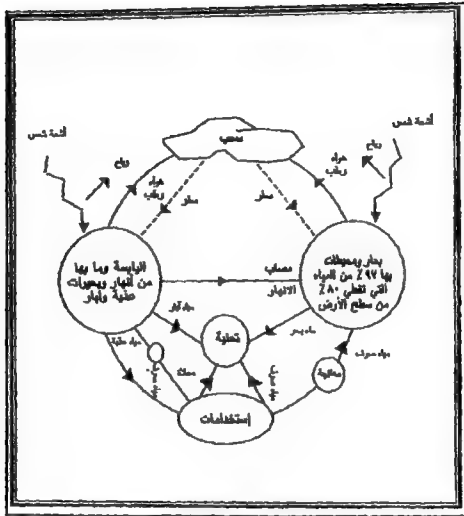
مطابقة المزارع والأصناف النباتية
المعاصرة والمستقبلية في المغرب



مطابق إحصائيات و تقديرات (١٩٩٠)

ملحق رقم (٣)
أشكال وخرائط

شكل رقم (١)



الدورة الهيدرولوجية للمياه

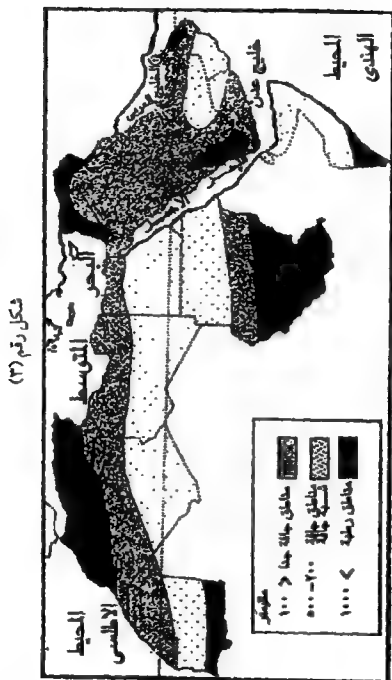
المصدر: د. محمد أمين متليل: الماء - مصادره وخصائصه ومواصفاته، جمعية علوم وتقنية المياه، النامة، ١٩٩٢، ص ٦.

شكل رقم (٢)

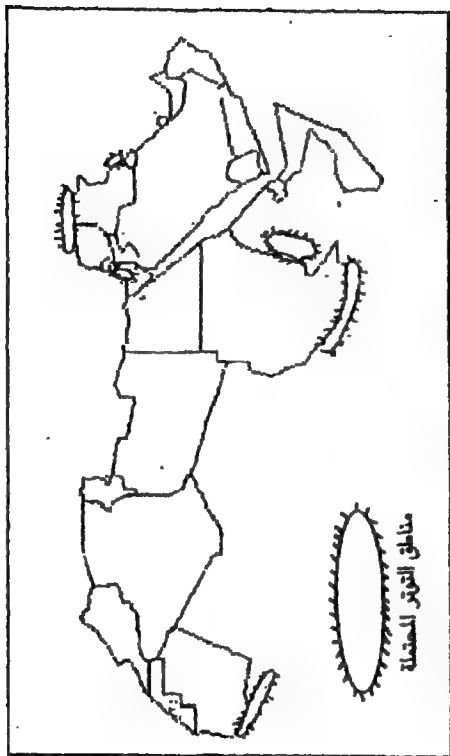


خريطة هيدرولوجية للوطن العربي

المصدر: كمال فريد سميد (الإشراف والتخطيط والتنسيق)، عماد شامون (محرر): تقييم الموارد المائية في الوطن العربي، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم والتكنولوجيا للعلوم العربية، المعهد الدولي لفنندسة الهيدروليكا والبيئة، باريس، دافنست، دمشق، ١٩٨٨، ص ١١٢.



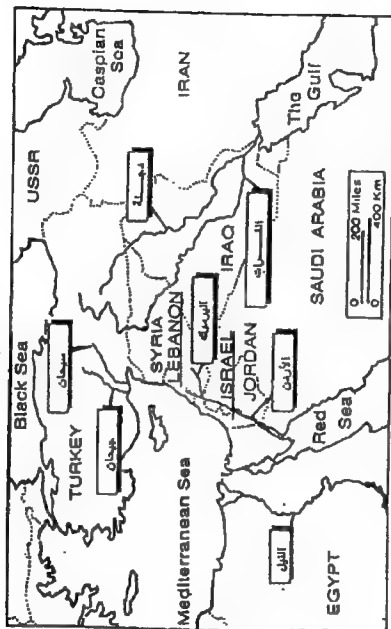
شكل رقم (٤)



خريطة تبين المواجهات المحتملة حول المياه بين البلدان العربية وجوارها الجغرافي مع افتراض أن النزاعات العربية - العربية حول المياه غير قائمة

المصدر: د. خير الدين حسيب (المشرف وديس فونق بحري) وآخرون: مستقبل الأمة العربية - التحديات والخيارات، التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الرحلة العربية، بيروت، ص (١٧).

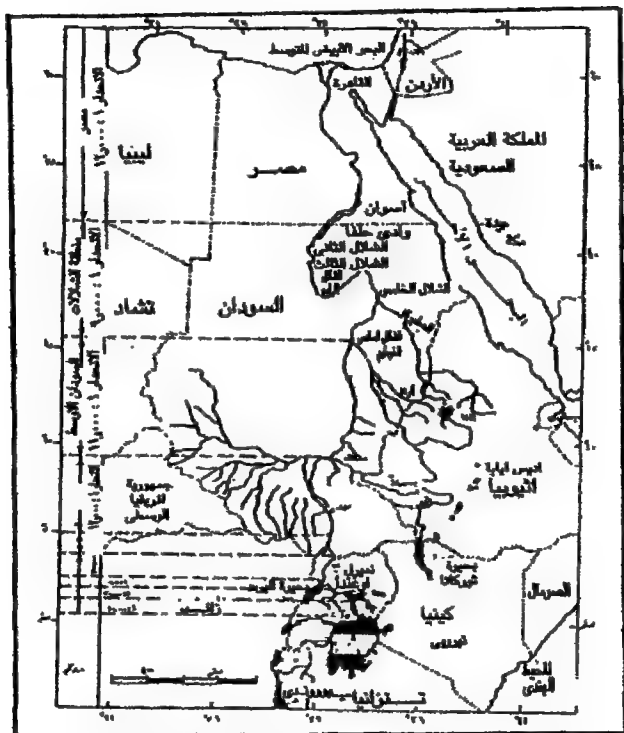
شكل رقم (٥)



خريطة تبين المجاري المائية التي يحتمل أن تلود حولها بعض التوترات،
أو التي يمكن أن تكون عنصرًا في أية تسويات وذلك من منظور أمريكي.

The Politics of arar-city Water in the Middle East Source: Starr, Joyce R.
Westview Press, London & Boulder, 1988. and Stoll, Daniel C. (eds.):

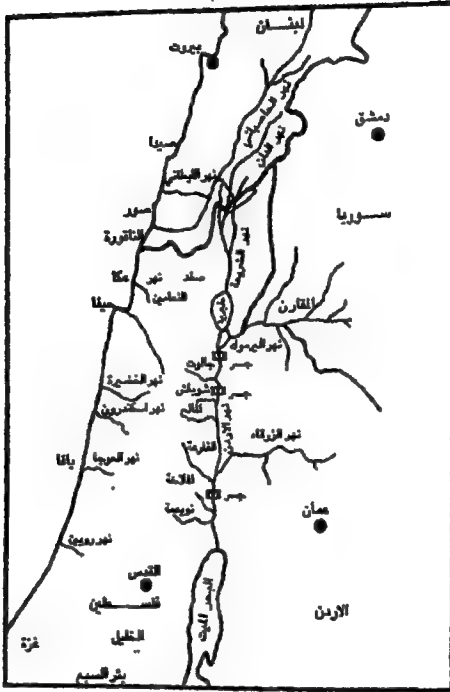
شکل رقم (۶)



حوض النيل موضحا ارتفاع النهر فوق سطح البحر في مواقع مختارة بغرض توضيح اختلاف درجة انحدار النهر في أجزائه المختلفة .

المصدر: د. رشدي سعيد: نهر النيل - نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل، دار الهلال، القاهرة، ط ١، ١٩٩٣، ص ١٨.

شكل رقم (٧)



أنهار الليطاني والحاصبي واليرموك والأردن

المصدر: إلياس سلامة: مشكلة المياه في الأردن، في مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق: مشكلة المياه في الشرق الأوسط - دراسات نظرية حول الموارد المائية واستخداماتها، الجزء الأول، ط ١، بيروت، ديسمبر ١٩٩٤، ص ٩٥.

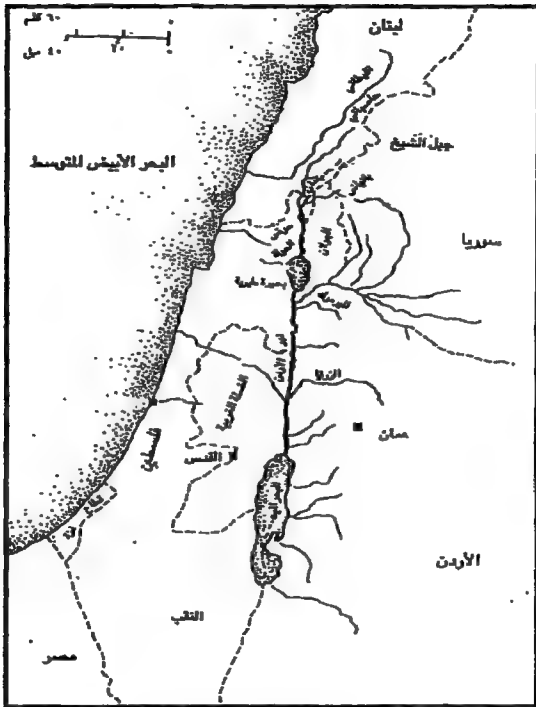
شکل رقم (۸)



مجرى نهري دجلة والفرات وروافدهما

المصدر: نيل السمان: مشكلة المياه في سوريا، في مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، المرجع السابق، ص ١٦٩.

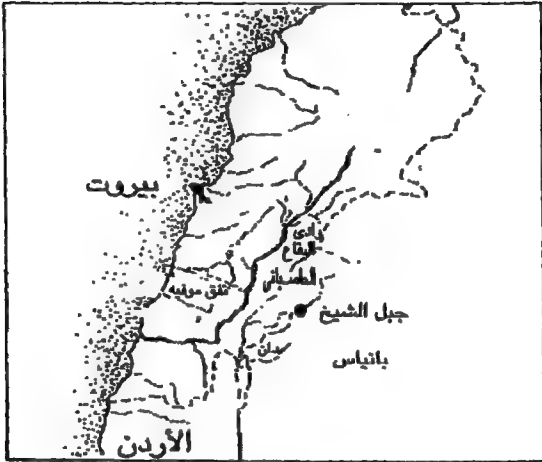
شكل رقم (١٠)



حوض نهر الأردن

Source : Naff Thomas & Matson Ruth C.: op. Cit, p. 19.

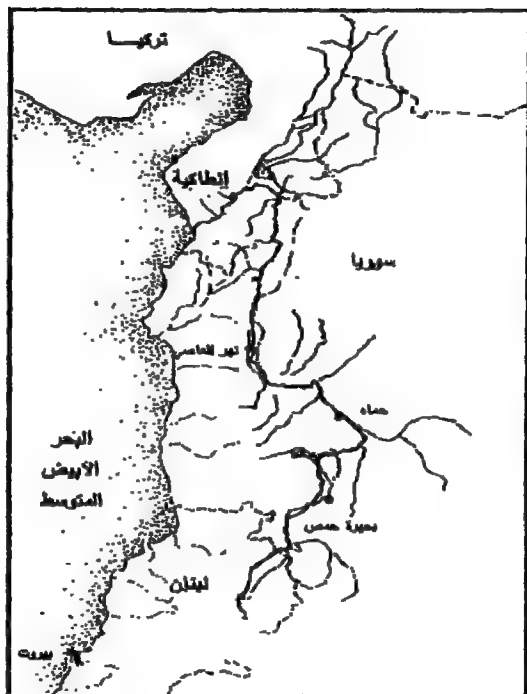
شكل رقم (١١)



نهر الليطاني

Source : Ibid, p. 64.

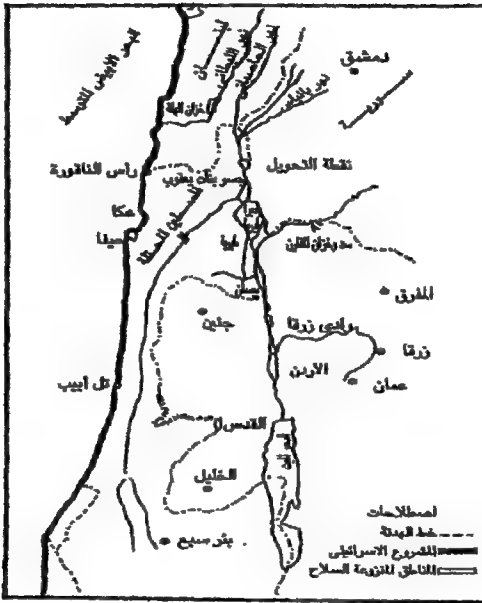
شكل رقم (١٢)



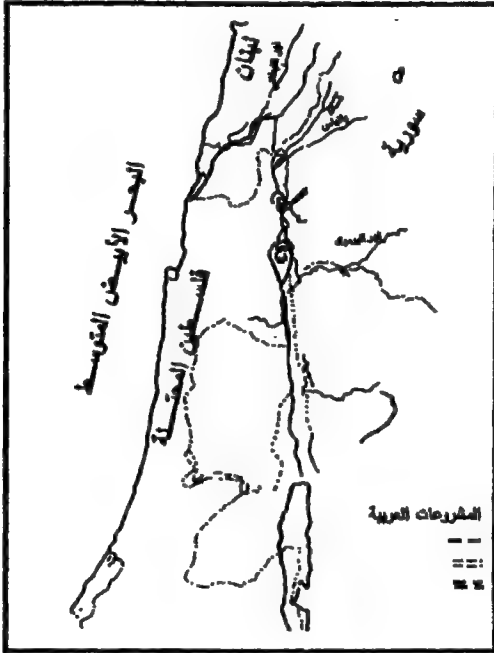
نهر العاصي

Source : Ibid, p. 116.

شكل رقم (١٣)



شكل رقم (١٤)



المشروع العربي الدفاعي في مواجهة
المشروع الإسرائيلي لتحويل نهر الأردن

المصدر: المرجع السابق، ٢، ص ٧.

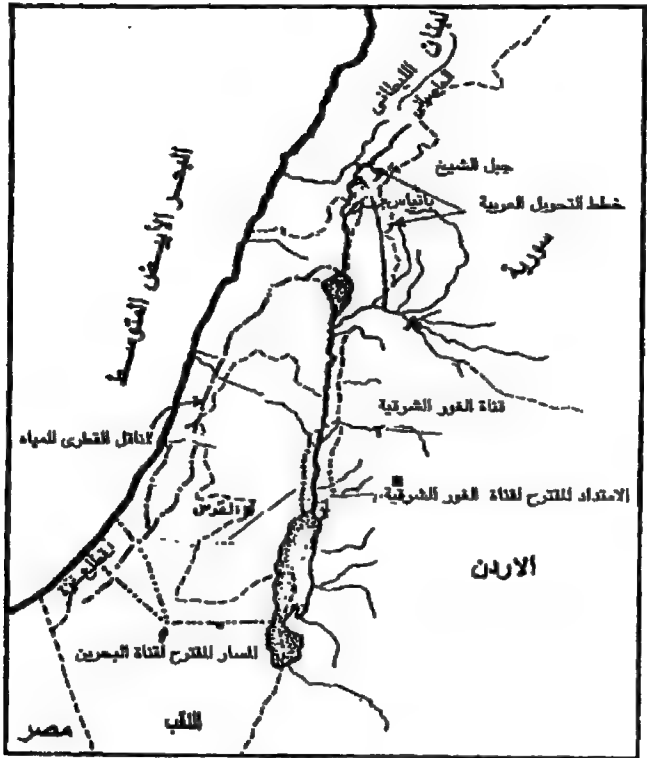
شكل رقم (١٥)



المشاريع المائة الإسرائيلية

المصدر: د. عطا الله أبو يوسف: إسرائيل والمشاريع المائة في فلسطين المحتلة، العلم والتكنولوجيا، العدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص ١٦٤.

شكل رقم (١٦)



نهر الأردن - المشروعات القائمة والمقترحة

Source :Naff Thomas & Matson Ruth C. : op. cit , p24.

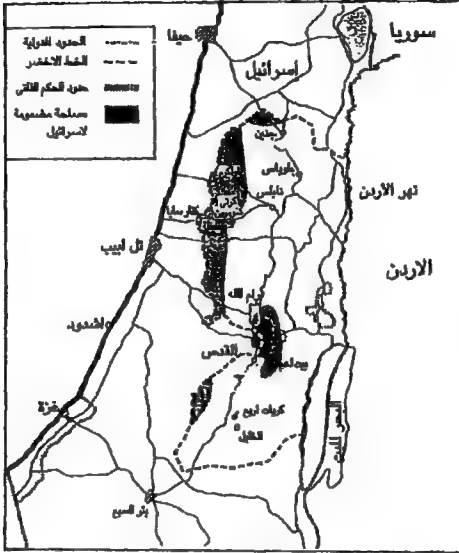
شكل رقم (١٧)



خريطة فلسطين

المصدر : أطلس العالم العربي، ص ٣٩.

شكل رقم (١٩)



خريطة تبين المناطق التي تسعى إسرائيل للإبقاء عليها
 بفرض ضمان السيطرة على منابع المياه في الضفة الغربية
 المصدر: جوزيف القير: المستوطنات والحدود - التصورات الإسرائيلية للحل الدائم،
 مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢١، شتاء ١٩٩٥، ص ١١١.

ملحق رقم (٤)

الماء : خواص . . مواصفات . .
مصادر . . استخدامات

خواص الماء :

أ- خواص طبيعية :

- عديم اللون والرائحة والطعم .
- سائل شفاف يزن المولي لتر منه (عند حرارة ٤م) جراما واحدا .
- كثافته تزداد بالتبريد (على عكس بقية المواد) ، لذا لا تتجمد الطبقات السفلى من المياه في البحار الباردة .
- التركيب الوزني للماء عبارة عن : ١١, ١١٪ هيدروجين و ٨٩, ٨٨٪ أكسجين ، (قانونه الجزيئي : H_2O) .

ب- خواص كيميائية :

- يتميز بالثبات الحراري لجزيئاته .
- عند درجة حرارة ١٠٠م ينفك إلى عنصريه : الأيدروجين والأكسجين .

مواصفات الماء العذب :

- انعدام اللون والرائحة والطعم .
- درجة الحموضة (ويعبر عنها بالأس الأيدروجيني) وتتراوح ما بين ٥, ٨ - ٦, ٥ .
- خال من المواد العالقة أو الكائنات الدقيقة أو المواد الضارة والسامة أو المواد المشعة .

مصادر الماء :

أ- مصادر طبيعية :

- مياه الأمطار .
- مياه التربة (الينابيع ، الآبار) .
- المياه السطحية (الأنهار ، البحيرات) .
- مياه البحار والمحيطات .

ب- مصادر اصطناعية :

- مياه التحلية .
- مياه إعادة الاستخدام .
- مياه التدوير .

استخدامات الماء :

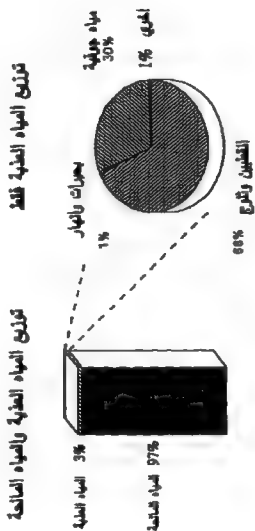
- أ- أغراض منزلية (شرب ، طهو ، حمامات ، إلخ . . .) .
- ب- أغراض صناعية .
- ج- أغراض زراعية .
- د- أغراض أخرى (مياحة ، ملاحه ، قوات مسلحة ، إلخ . . .) .

مصادر الملحق :

- ١- د . محمد أمين منديل : «الماء: مصادره وخصائصه ومواصفاته» ، جمعية علوم وتقنية المياه ، البحرين ، ١٩٩٢ .

- ٢- د. محمد فتحي موسى الله: «الماء»، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩.
- ٣- يوسف مصطفى الحاروني: «تحويل الماء للملح إلى ماء عذب»، سلسلة العلم للجميع، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٦.
- ٤- د. سامر خمير: «من تكنولوجيات التحلية: التناضح العكسي»، مجلة العلم والتكنولوجيا، العدد ٢٨، أبريل ١٩٩٢.
- ٥- الوكالة الدولية للطاقة الحرة: «التقويم الفني والاقتصادي لإنتاج المياه العذبة من طريق تحلية مياه البحر باستخدام الطاقة النووية والوسائل الأخرى»، ترجمة: هيئة الطاقة الذرية المصرية، القاهرة، يونيو ١٩٩٣.
- ٦- ك. م. سبيجلر: «تنقية المياه الملحة»، ترجمة: د. مصطفى محمد السيد، مجلة، ١٩٨٥.
- ٧- عاطف غنار: «تنقية وتحلية المياه»، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨١.
- ٨- د. مدحت إسلام، د. رفعت إبراهيم سليم، د. سيد علي حسن: «الكيمياء الصناعية»، دار المعارف، ١٩٦٧.
- ٩- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: «التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٦»، تحرير صندوق النقد العربي.

شكل (١) توزيعات المياه في الكرة الأرضية



المجموع المطلق	النسبة المئوية (٪)		الكمية (متر مكعب)	النوع
	مساحة المياه	متوسط العمق		
١ - مياه جليدية	١٠٠	١٠٠	١٠١,٠ × ١,٤٠	١ - مياه جليدية
٢ - مياه بحار	٩٨,٣٠	١٠١,٠	١,٢٨	٢ - مياه بحار
٣ - مياه سطحية	١,٧٠	١٠٠	٢,٤٠	٣ - مياه سطحية
٤ - الترع	١,٧٦	٩٧	٣,٣٣	٤ - الترع
٥ - مياه سطحية	١,٠٥	٣	١٤,٠ × ٧,١٠	٥ - مياه سطحية

جداول (١) توزيع المياه في العالم (٥)

بالغنت	بالحجم	نوع الماء
٢٧٨١١٠	٢٦٨٤٥٠	ماء البحر
١٠٠	١٠٠	ماء عذب
٤٥٠٠	٤٥٠٠	ثلوج
٠٠٣	٠٠٣	بخار ماء

(٥) طبقا لسجلات شيميدك (١٩٩٣) يوجد ٢٧٣ لتر/سم^٣ من السطح اليابس

جدول (٢) تفصيل حجوم المياه المتنوعة على سطح كوكب الأرض (*) هو على النحو التالي :

النوع	كيلو متر مكعب	النسبة المئوية للحجم الكلي للفلاف المائي
مياه البحيرات العذبة	١٢٢ر٠٠٠	٠ر٠٠٩٠
مياه البحيرات الملحة والبحار الداخلية	١٠٠ر٠٠٠	٠ر٠٠٨٠
مياه الجداول والانهار	١ر٢٣٠	٠ر٠٠٠١
مياه ارضية قريبة من السطح	٦٥ر٠٠	٠ر٠٠٥٠
مياه ارضية علي اعماق تصل الي ٨٠٠ متر	٤ر٠٠٠ر٠٠٠	٠ر٠٣١٠٠
مياه ارضية علي اعماق اكثر من ذلك اجمالي	٤ر٠٠٠ر٠٠٠	٠ر٠٣١٠٠
احتياطي المياه في القارات	٨ر٠٠٠ر٠٠٠	٠ر٠٦٣٢١
اجمالي المياه علي شكل جليد عند القطبين	٢٨ر٥٠٠ر٠٠٠	٢ر١٥٠٠
اجمالي المياه في الغلاف الجوي	١٢ر٧٠٠	٠ر٠٠١٠
اجمالي المياه في المحيطات والبحار	١٣٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠	٩٧ر٢٠٠٠

(*) طبقا للمعام الأمريكي (نيس)

جدول رقم (٣) عتوى الأصناف المختلفة للماء من المواد الذاتية

نوع الماء	المتعوى التقريبي للمواد الذاتية جزء في المليون
مياه الأمطار	غازات ذائبة (قد تصل الى ١٠٠-٥٠)
مياه الأنهار (غير الملوثة	١٠٠٠ - ٥٠
المياه الجوفية	٣٠٠٠ - ٢٠٠
مياه متوسطة الملوحة	١٠٠٠٠ - ٣٠٠٠
مياه البحار	٥٠٠٠٠ - ٧٠٠

جدول (٤) تركيز الأملاح في مياه البحار

المصدر المائي	درجة الملوحة (جزء في المليون)
بحر البلطيق	٧٠٠٠
البحر الاسود	١٣٠٠٠
البحر الادرياتيكي	٢٥٠٠٠
المحيط الهادي	٣٣٦٠٠
المحيط الهندي	٣٣٨٠٠
المحيط الاطلنطي	٣٦٠٠٠
البحر الابيض المتوسط	٢٩٤٠٠
البحر الاحمر (جدة)	٤١٢٠٠
البحر الاحمر (ينبع)	٤٣٢٠٠
الخليج العربي (الخليجي)	٤٢٠٠٠
الخليج العربي (الجبيل)	٤٢٥٠٠
الخليج العربي (الخير)	٥٨٥٠٠

جدول (٥) لماء متوسط الملوحة Brackish Water
والاختلاف في التركيز والمكونات تبعاً لمصدره

مصدر ٥ جزء في المليون	مصدر ٤ جزء في المليون	مصدر ٣ جزء في المليون	مصدر ٢ جزء في المليون	مصدر ١ جزء في المليون	الأيونات الموجبة
٧٤	٥٤٢	٤٩٤	٥٠٠	١١٧٠	Na ⁺ الصوديوم
٢٠٤	١٠٢	٦٥	١٢٠	١٤٨	Ca ⁺⁺ الكالسيوم
١٣٧	٥٤	٤٠	٧٢	٤٧	Mg ⁺⁺ الماغنسيوم
-	-	-	٩	-	K ⁺ البوتاسيوم
-	-	٢	-	١	Fe ⁺⁺ الحديد
-	-	١	-	-	Mn ⁺⁺ المنجنيز
-	-	-	٢	-	B ⁺⁺⁺ البورون
٤٠٥	٦٩٨	٦٠٢	٧٠٤	١٣٦٦	مجموع الأيونات الموجبة
٥٠	١٠٩٠	٧٢	٢٥٢	٢٠٤٠	الأيونات السالبة
٩٨٤	٢٨	١٠٦٠	١١٧٠	١٣٧	Cl ⁻ الكلوريد
١٥٩	١١٠	٣٦٠	-	٩٦	SO ₄ ⁻ الكبريتات
-	-	-	-	-	HCO ₃ ⁻ البيكربونات
-	-	-	-	-	CO ₃ ⁻ الكربونات
-	-	٤	٠.٨	-	NO ₃ ⁻ النترات
-	-	-	٠.٧	-	F ⁻ الفلوريد
١١٩٢	١٣٢٨	١٣٦٦	١٤٢٢	٢٢٧٢	مجموع الأيونات السالبة
-	-	-	-	٢٥	SiO ₂ السيليكا
١٥٩٨	١١٣٦	١١٩٨	٢١٢٧	٣٦٦٤	المجموع الكلي
٧٠٢	٧٨٤	٧٠٤	-	٧٠١	الرقم الهيدروجيني

جدول (٦) المواصفات العالمية لمياه الشرب

أولاً- المواد السامة والمواد التي حدد لها أعلى تركيز مسموح به هي:

المادة	أعلى تركيز مسموح به (ملجم/لتر)
Pb رصاص	٠.٠٥
Se سيليونيوم	٠.٠١
As زئبق	٠.٠٥
CN سيانيد	٠.٠١
Cd كاديوم	٠.٠١
Hg زئبق	٠.٠٠١

ثانياً - الفلوريدات تتوقف الحدود المقترحة لتركيزها في الماء على درجة الحرارة السائدة في المنطقة :

الحد الأعلى للفلوريد (ملجم/لتر)	الحد الأدنى للفلوريد (ملجم/لتر)	المتوسط السنوي للحد الأعلى لحرارة الجو (درجة مئوية)
١.٧	٠.٩	١٢ - ١٠
١.٥	٠.٨	١٤.٦ - ١٢.١
١.٣	٠.٨	١٧.٦ - ١٤.٧
١.٢	٠.٧	٢١.٤ - ١٧.٧
١.٠	٠.٧	٢٦.٢ - ٢١.٥
٠.٨	٠.٦	٣٢.٣ - ٢٦.٢

ثالثاً: رأت منظمة الصحة العالمية أن تضع في مواصفاتها حدين، أحدهما الحد المطلوب أو المرغوب فيه، والحد الآخر هو الحد الأعلى الذي لا يسمح بتخطيه، والجدول رقم () يبين هذه المواصفات.

جدول رقم (٧) مواصفات منظمة الصحة العالمية لمياه الشرب (١٩٨٤)

أعلى حد مسموح به	الوحدات	الخاصية أو المادة
١٠٠٠	ملجم/لتر	المواد الصلبة الذائبة TDS
١٥	وحدة لون °	اللون
٥	وحدات قياس التعتيم	الشفافية
المستباح		الطعم
المقبولة		الرائحة
٠.٣	ملجم/لتر	الحديد (Fe)
٠.١	ملجم/لتر	المنجنيز (Mn)
٢٠-٣٠	ملجم/لتر	الصوديوم (Na)
٥٠٠	ملجم/لتر	مجموع المواد المسببة للحس مصحوبة بكميات الكالسيوم
٤٠٠-٥٠٠	ملجم/لتر	الكبريتات (SO ₄)
٢٥٠-٣٠٠	ملجم/لتر	الكبريتات (Cl)
٤٤-٣٣	ملجم/لتر	النترات (NO ₃)
١٠	ملجم/لتر	النحاس (Cu)
٥	ملجم/لتر	الزئبق (Zn)
٠.٣	ملجم/لتر	الالومنيوم (Al)
٠.١	ملجم/لتر	السيانيد (CN)
٠.٠٥	ملجم/لتر	الزرنيخ (As)
٠.٠٠٥	ملجم/لتر	الكاديوم (Cd)
٠.٠٥	ملجم/لتر	الكروميوم (Cr)
٠.٠٥	ملجم/لتر	الرصاص (Pb)
٠.٠١	ملجم/لتر	الزئبق (Hg)
٥-٨		الأس الهيدروجيني
حد	عدد في ١٠٠ مل	بكتريا Faecal Coliforms
٤٣	عدد في ١٠٠ مل	بكتريا Coliform

• وحدة على مقياس اللون (TCU) True Color Units

•• وحدة على مقياس التعتيم (NTU) Nephelometric Turbidity Units

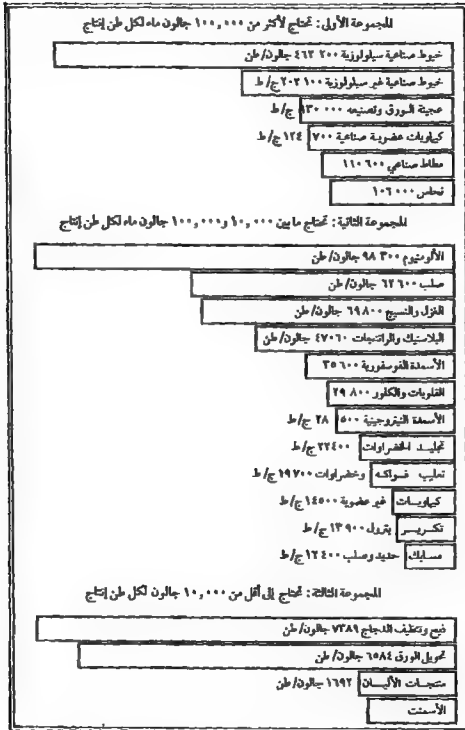
جدول رقم (٨) يبين أنماط الاستهلاك في بعض بلدان العالم

إستهلاك الفرد		الدولة
لتر/يوم	جالون/يوم	
٥٦٨	١٥٠	الولايات المتحدة الأمريكية
٤١٥	١١٠	اسكتلندة
٢٤٠	٩٠	الدانمرك
٢٠٢	٨٠	اليابان
٢٩٠	٧٧	إنجلترا
٢٤٥	٦٥	المملكة العربية السعودية
٢٢٥	٦٠	تركيا

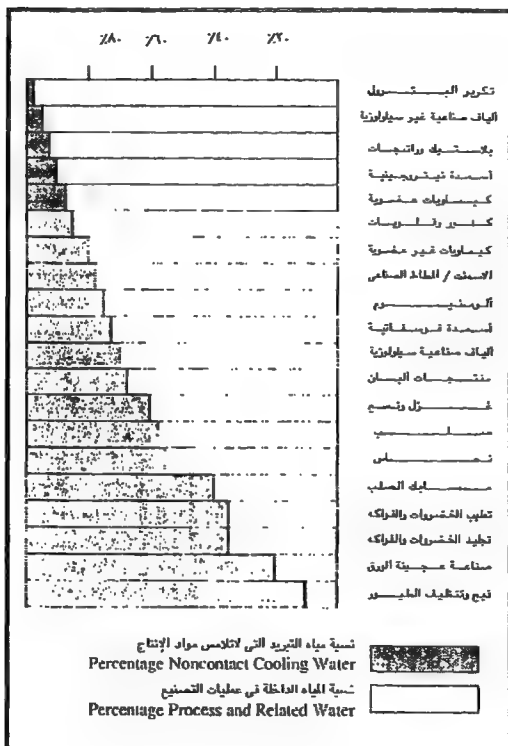
الجدول (٩) صورة لتوزيع الاستهلاك المنزلي في إحدى مدن الولايات المتحدة على الأوجه المختلفة لاستعمال المياه

تنظيف المنزل	٢٪
رى الحدائق	٢٪
الشرب وإعداد الطعام	٥٪
غسل الملابس	٤٪
غسل الأوعية	٦٪
الإستحمام والتفصيل	٣٨٪
مرواح المياه	٤١٪

شكل (٢) احتياجات الصناعات المختلفة من المياه



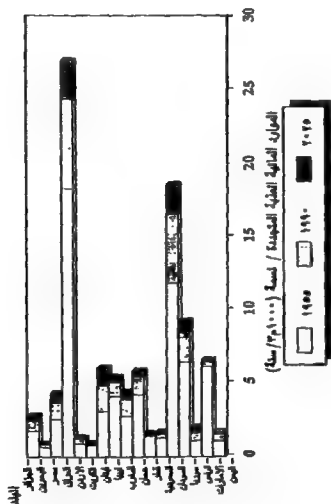
شكل (٣) توزيع المياه المستخدمة في الصناعات المختلفة على أغراض استخدامها



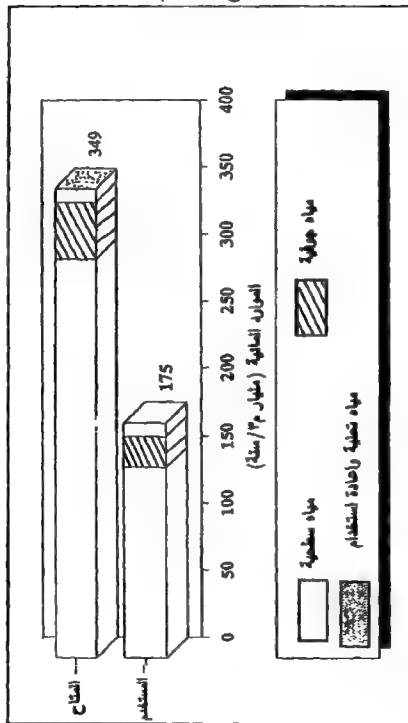
جدول (١٠) حصة الفرد في الدول العربية من المياه العذبة المتاحة المتجددة سنوياً
في أعوام ١٩٥٥ و ١٩٩٠ و ٢٠٢٥

الدولة	عام ١٩٥٥ م ^٣ / م ^٣	عام ١٩٩٠ م ^٣ / م ^٣	عام ٢٠٢٥ م ^٣ / م ^٣
المملكة	(ب) ١٢٦٦	(ع) ٢٠٦	(ع) ٨٧
الكويت	(ع) ٨٠٨	(ع) ٧٥	(ع) ٧
الإمارات	(١) ٦٨٥	(ع) ٢٠٨	(ع) ١٤٤
لبنان	(١) ٤٥٥	(ب) ١٧٧	(ع) ٢٢٧
العراق	(١) ١٤٤٤	(١) ٦٠٢	(١) ١٤٤٨
قطر	(١) ١٤٢٧	(ع) ٨٧	(ع) ٧٢
البحرين	(ع) ٦٧٢	(ع) ١٠	(ع) ٦
عمان	(١) ٤٤٥	(ب) ١٢٦٦	(ع) ٥٤٤
الجزائر	(١) ١٧٧٠	(ع) ٦٨٩	(ع) ٣٦
مسقط	(١) ٤٥٦	(ب) ١٨٢	(ع) ٦٨
تونس	(ب) ١٨٧	(ع) ٥٤٠	(ع) ٣٧
المغرب	(١) ١٧٧٢	(ب) ١٨٧	(ع) ٢٢٨
الأردن	(ع) ٩٦	(ع) ٢٢٧	(ع) ١٧
اليمن	(ب) ١٨٨	(ع) ٤٤٥	(ع) ١٧٧
سوريا	(١) ٥٠٧	(١) ١٨٧	(ع) ١٧٧
لبنان	(١) ٣٨٨	(١) ١٨٨	(ب) ١٢٦
السودان	(١) ١٨٨٨	(١) ٤٧٧	(١) ١٧٢
الإجمالي	٦٨٨٥	٤٢٦	١٢٧
متوسط حصة الفرد العربي	(١) ٥٥٤	(ب) ١٢٦٨	(ع) ٦٠
<p>(١) أكثر من ٢٢٧ م^٣ للفرد في العام (دولة ذات وفرة مائه " Abundant ") (ب) من ١٠٠ إلى ٢٢٧ م^٣ للفرد في العام (دولة ذات ضغط مائه " stressed ") (ع) أقل من ١٠ م^٣ للفرد في العام (دولة ذات شح مائه " Scarce ")</p>			

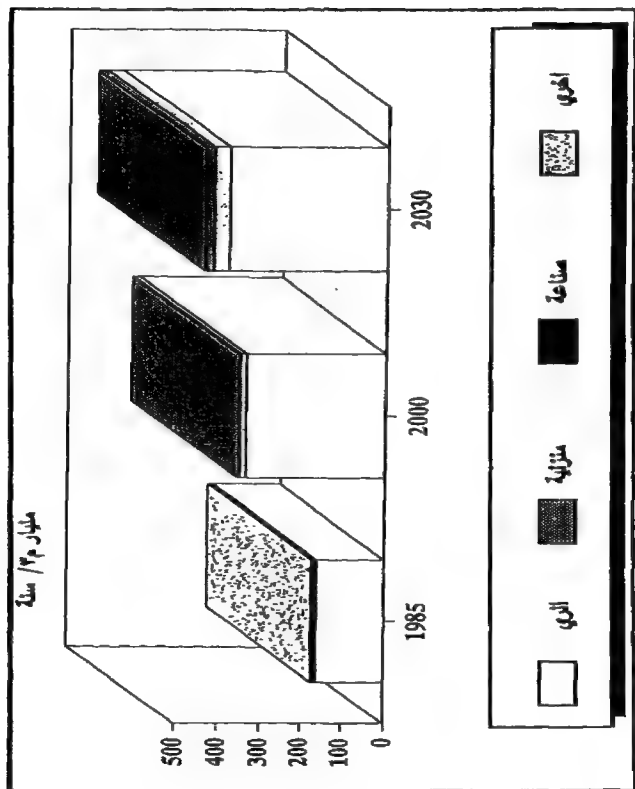
شكل (٤) الموارد المائية العذبة المتاحة ومعدلات الزيادة السكانية
في الدول العربية (١٩٥٥ - ١٩٩٠ - ٢٠٢٥)



شكل (٥) الموارد المائية في الدول العربية
(المتاح والمستخدم)



شكل (٦) توزيع القطاعات الرئيسية المستخدمة للمياه في الدول العربية
(١٩٨٥ - ٢٠٠٠ - ٢٠٣٠)



ملحق رقم (٥)
تكنولوجيات التحلية

موجز لطرق التحلية

الطرق الكيميائية :

تستخدم طريقة التبادل الأيوني (ion exchange) للإزالة الكلية للأملاح من المياه منذ الثلاثينيات من هذا القرن لمعالجة المياه في غلايات الضغط العالي، والتي تحتاج إلى ماء خال تماما من الأملاح وتعرف هذه الطريقة بإزالة المعادن نسبة إلى أنها تزيل المحاليل الكهربائية التي - إلى حد كبير - لها أصل معدني، وتستخدم هذه الطريقة بشكلها المألوف مواد كيميائية تساوي تقريبا كمية الأملاح المزالة. لهذا يمكن لهذه الطريقة منافسة طرق إزالة الملوحة الأخرى فقط في حالات ما إذا احتوت المياه على تركيزات صغيرة نسبيا من الأملاح. وطرق التبادل الأيوني لها أهمية في الحالات التي تحتاج إلى مياه ذات تركيز ضئيل جدا من الأملاح وموصلة كهربائيا، مثل صناعة صمامات التليفزيون.

الطرق التقطيرية :

تعتمد كل طرق التقطير على الحقيقة المؤكدة أن الماء والغازات الذائبة فيه قابلة للتطاير دون الأملاح، أما إذا تمت عملية التقطير عند درجات حرارة أعلى من ٢٠٠ مئوية، فإنه من المتوقع تطاير الأملاح أيضا. وعلى الرغم من إمكانية مثل هذه الطرق للتقطير فإنها لا تعتبر عملية في المرحلة الراهنة من التكنولوجيا الحديثة نظرا لارتفاع ضغط بخار الماء المغلي (steam) بالإضافة إلى مشاكل التآكل المصاحبة، ومن الناحية العملية لكل عمليات التقطير يمكن القول إنه بالتسخين المستمر للماء الملح، يتبخر الماء فقط تاركا الملح خلفه، ويتكثف البخار الناتج نحصل على ماء نقي.

ويعتبر التقطير أفضل طريقة معروفة لتنقية المياه، ومعظم المياه العذبة المنتجة من مياه البحر في العالم تنتج بإحدى طرق التقطير. ويوضح شكل (٦) الفكرة الأساسية للتقطير بالتبخير الويضي متعدد المراحل (MSF)، ويبين الشكل (٥) طريقة إعادة ضغط البخار (VC).

الطرق التجميدية :

تعتمد عملية إزالة ملوحة المياه بالتجميد على الحقيقة الثابتة أن بلورات الثلج المتكونة بتبريد ماء ملح تكون خالية من الملح، مما يجعل هناك تشابها بين هذه العملية وعملية التقطير التي تنتج بخارا خاليا من الأملاح من محلول الماء المالح. هذا التشابه يظهر فقط من ناحية خلو الناتج في كلتا العمليتين من الأملاح، ولكنهما بالطبع يختلفان من الناحية العملية حيث تتم عملية التقطير عند درجة حرارة أعلى من الدرجة المحيطة بينما تتم عملية التجميد عند درجة حرارة أقل من الدرجة المحيطة، هذا الاختلاف في درجة حرارة التشغيل — في كلتا العمليتين — يؤثر في تصميم الأجهزة والمعدات الخاصة بكل عملية، إذ يراعى في تصميم عملية التقطير تقليل كمية الحرارة المفقودة من وحدة التقطير إلى الجو المحيط، بينما يراعى في تصميم عملية إزالة الملوحة بالتجميد التقليل من كمية الحرارة المكتسبة بوحدة التجميد من الجو المحيط، وأهم عيوب إزالة ملوحة المياه بالتجميد هي المشاكل الناجمة عن نقل وتنقية الثلج، وأهم مميزاتها التقليل من الترسب والتآكل إذ يتم التشغيل عند درجات حرارة منخفضة نسبيا.

وتعتمد عملية إزالة ملوحة المياه بالتجميد — وتصميم معداتها — على القواعد الأساسية المعروفة والأجهزة الخاصة بتقنية التبريد، ولكن بعد تعديلها لتناسب إزالة ملوحة المياه بالتجميد، وتنقسم عملية إزالة ملوحة المياه بالتجميد إلى طريقتين رئيسيتين: التجميد المباشر (شكل ٩) والتجميد غير المباشر (شكل ١٠).

الطرق الغشائية :

أ- الديليزة (الفرز) الغشائية الكهربائية :

ولقد كانت طريقة الديليزة الكهربائية (electro dialysis) أول طريقة غشائية تطورت تاريخياً، وما زالت تعتبر طريقة مهمة للآن. وفي هذه الطريقة، يتم جذب الأيونات المكونة للأملاح من المياح الملحة بقوة كهربائية، ويتم تركيزها في أماكن مستقلة، وكلما زادت ملوحة المياه زادت القدرة الكهربائية اللازمة لعملية الفصل، وتستخدم هذه الطريقة أساساً لمعالجة الماء الأخضر (متوسط الملوحة) والذي يحتوي - في العادة - على عدة آلاف من الأجزاء من الأملاح الذائبة لكل مليون جزء، وهذه الملوحة بالطبع مرتفعة نسبياً عن المطلوب للاستخدام المنزلي والصناعي، ولكنها بالتأكيد مازالت نحو عشر الملوحة المتوسطة لماء البحر. ويوضح شكل (٨) الفكرة الرئيسية للديليزة الكهربائية.

ب- التناضح العكسي :

يتم في جميع عمليات الترشيح فصل السوائل والغازات من الشوائب الصلبة أو السائلة التي توجد في حالة منفصلة عن حالة السائل أو الغاز، وعليه، يمكن فصل شوائب الطين من الماء كما يمكن أيضاً فصل جسيمات الفار من دخان السجائر، ولقد كان من المعتقد لعديد من السنين عدم إمكان ترشيح الماء لفصل الملح، إذ إن محلول الماء الملح يوجد في طور مفرد للمادة، وهو طور السيولة، ولكن التجارب العملية في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات من هذا القرن أظهرت إمكان ترشيح محلول مخفف جداً من الماء الملح، لفصل الملح باستخدام أغشية الكلوديون (collodion membranes).

ونتيجة لتزايد الاهتمام بإزالة ملوحة المياه، أخذت عملية ترشيح الماء الملح في التطور مرة أخرى في الخمسينيات حيث أمكن إزالة الأملاح كلياً تقريباً بالترشيح باستخدام أغشية صناعية خاصة، وتسمى هذه العملية للترشيح بالتناضح العكسي (reverse osmosis).

وتسمى الأغشية التي تسمح بنفاذ الماء دون الملح بالأغشية شبه المنفذة. ويوضح شكل (٧) الفكرة الأساسية لعملية التناضح العكسي.

مختصرات ومصطلحات :

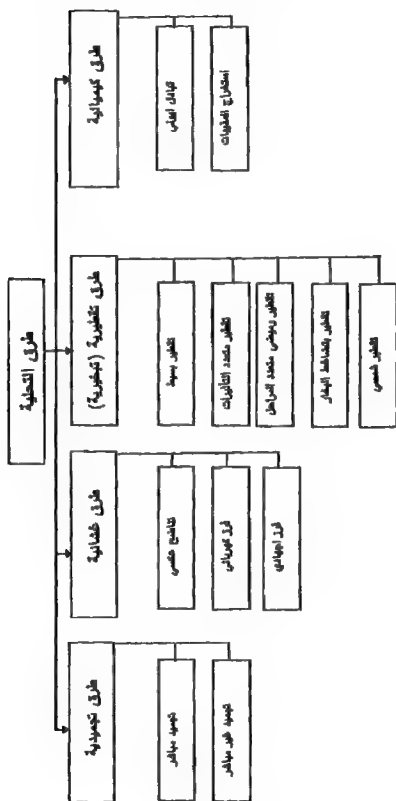
PPM	- جزء في المليون
TDS	- التركيز الكلي للأملاح الذائبة
pH	- الأس الأيدروجيني
Ions	- أيونات
Brine	- محلول ملحي
Sea Water	- مياه بحر
Saline Water	- مياه مالحة
Brackish Water	- مياه متوسطة الملوحة
Fresh Water	- مياه عذبة
Membrane	- غشاء شبه منفذ
Post - Treatment	- معالجة أولية
Pre - Treatment	- معالجة لاحقة
RO	- تناضح عكسي

MSF	- تقطير وميفي متعدد المراحل
MED	- تقطير متعدد التأثيرات
ED	- الفرز الكهربائي
VC	- إعادة ضغط البخار
WHO	- منظمة الصحة العالمية

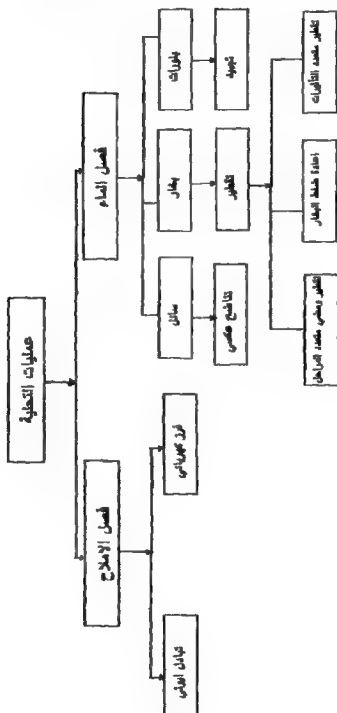
مصادر الملحق :

- ١- Klaus Wangnick, (1992 IDA Worldwide Desalination Inventory) op cit, April 1992.
- ٢- عاطف مختار: «تقنية وتحلية المياه»، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨١.
- ٣- د. محمد أمين منديل: «الماء: مصادره وخصائصه ومواصفاته»، جمعية علوم وتقنية المياه، البحرين، ١٩٩٢.
- ٤- الوكالة الدولية للطاقة الذرية: «التغويم الفني والاقتصادي لإنتاج المياه العذبة عن طريق تحلية مياه البحر باستخدام الطاقة النووية والوسائل الأخرى»، ترجمة: هيئة الطاقة الذرية المصرية، القاهرة، يونيو ١٩٩٢.
- ٥- ك. من. مبيجلر: «تقنية المياه الملححة»، ترجمة د. ك. مصطفى محمد السيد، جدة، ١٩٨٥.
- ٦- المؤسسة العامة للتحلية: «مبادئ التحلية»، الرياض، ١٩٨٥.
- ٧- Bueros, O.K.: The Desalting ABC's, IDA, USA, 1990.
- ٨- U.S. Dept. of the Interior: «The A-B-C of Desalting», Office of Water Research & Technology, Washington D. C., 1980.
- ٩- د. سامر غيمر: «من تكنولوجيات التحلية: التناضح العكسي»، مجلة العلم والتكنولوجيا، العدد ٢٨، أبريل ١٩٩٢.

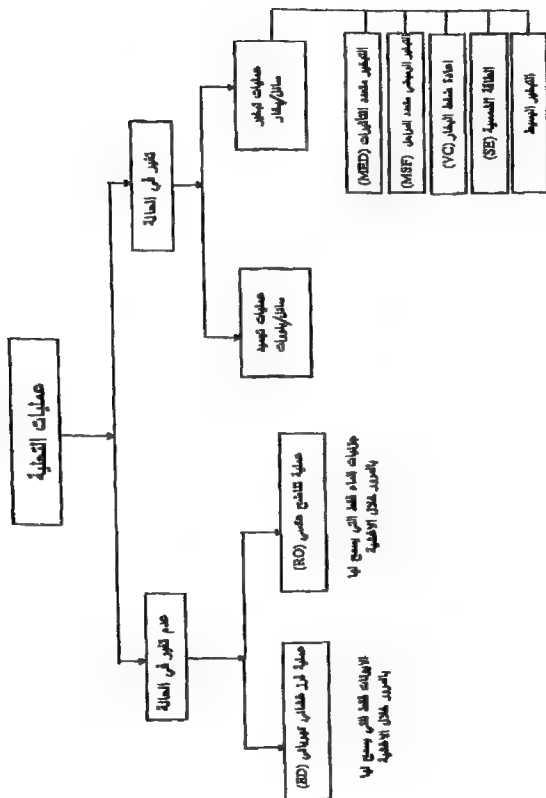
شكل (١) الطرق المستخدمة صناعيا في تحلية المياه



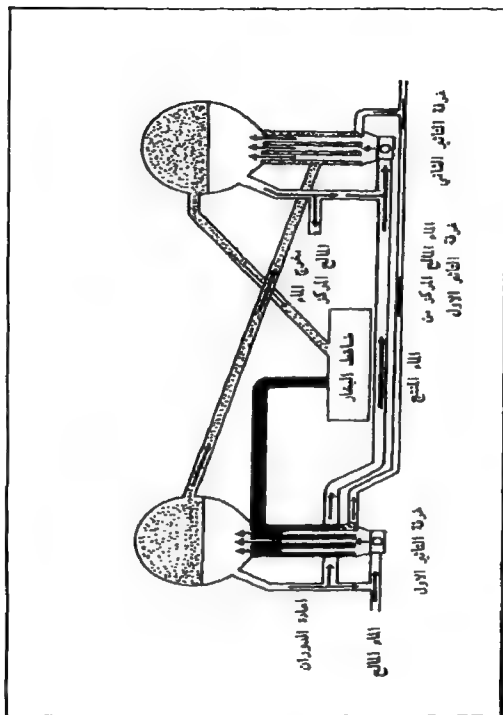
شكل (٢) تقسيات طرق تحلية المياه تبعا لطريقة الفصل



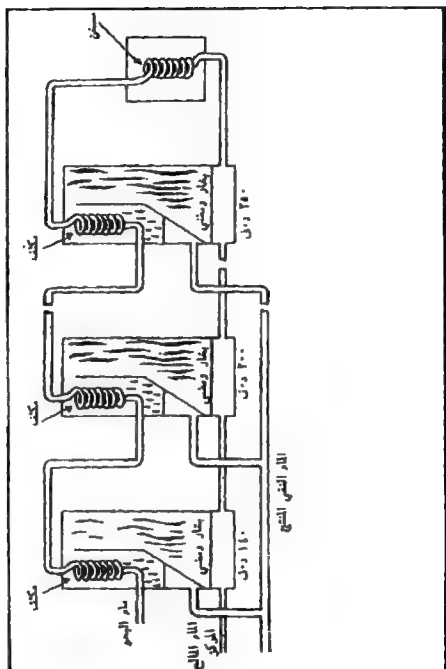
شكل (٣) تقسيات طرق تحلية المياه تبعا للتغير في الحالة



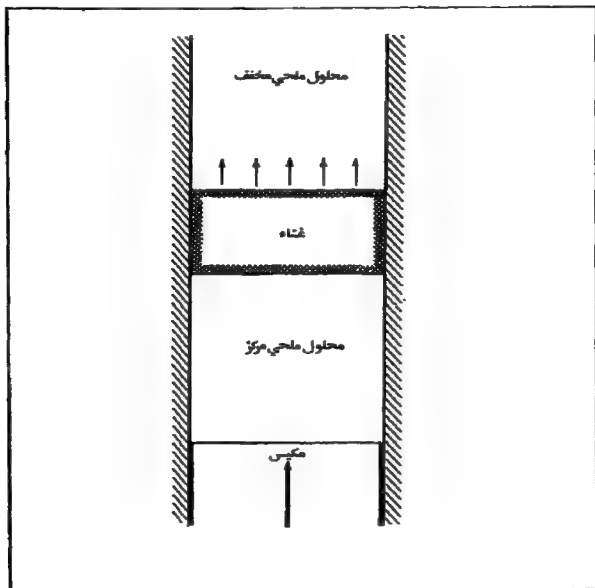
شكل (٥) التقطير بإعادة ضغط البخار



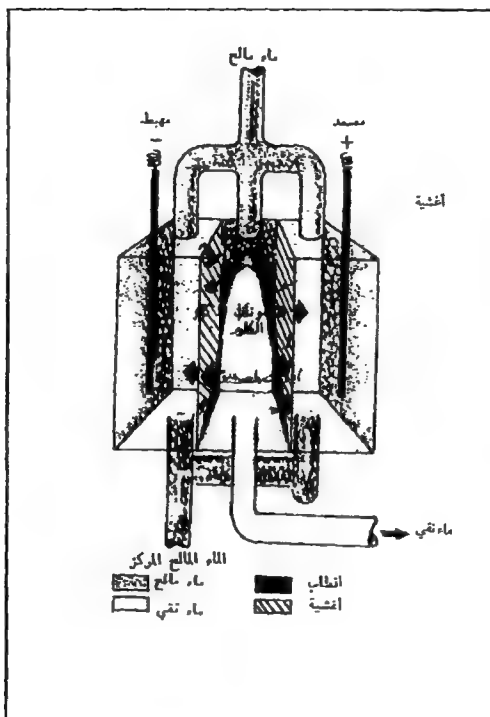
شكل (٦) التقطير الوميضي متعدد المراحل



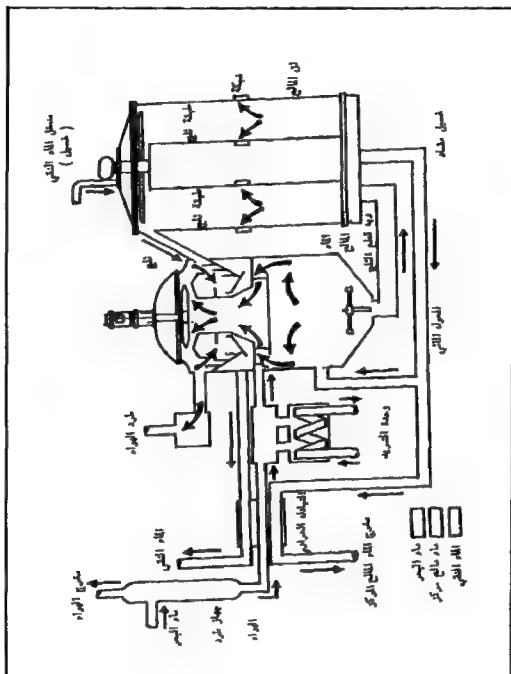
شكل (٧) التناضح العكسي خلال غشاء



شكل (٨) الفرز الغشائي الكهربائي



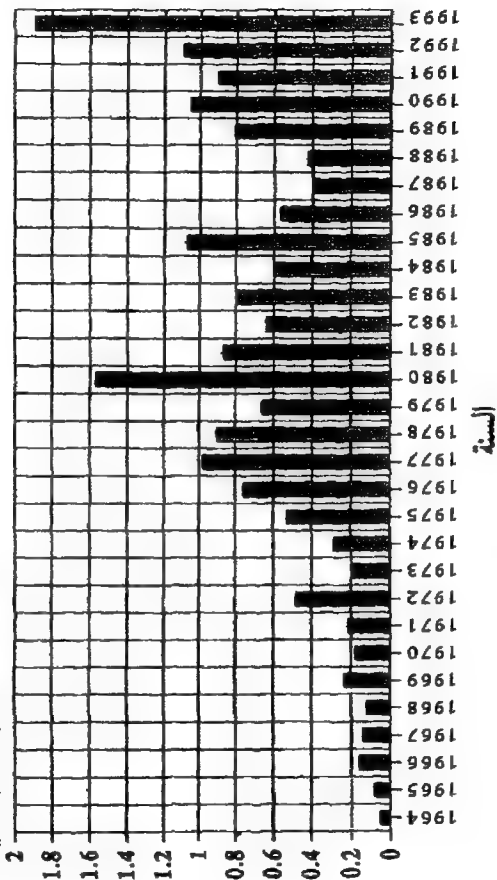
شكل (٩) التجميد المباشر



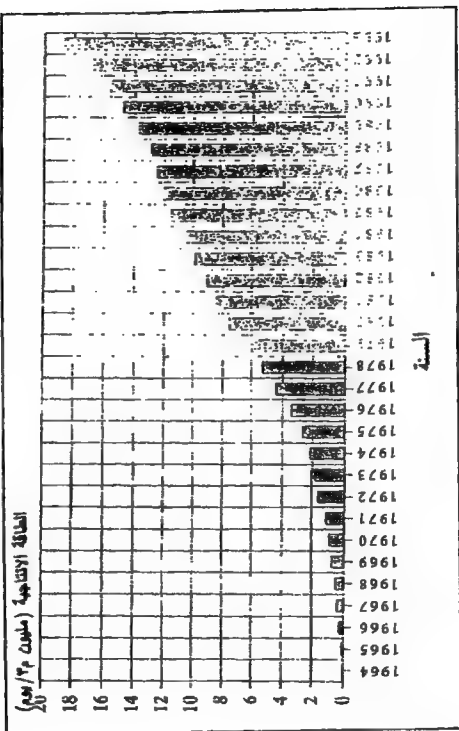
شكل (١١)

الطاقة الإنتاجية السنوية للتحلية في العالم في الفترة (١٩٦٤ - ١٩٩٣)

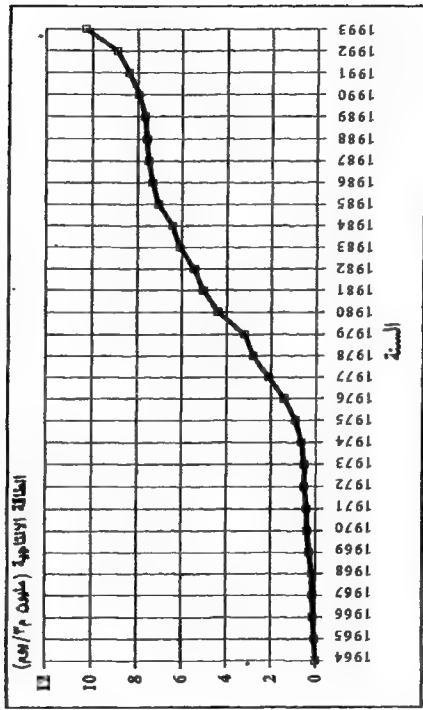
الطاقة الإنتاجية (مليون م^٣/م)



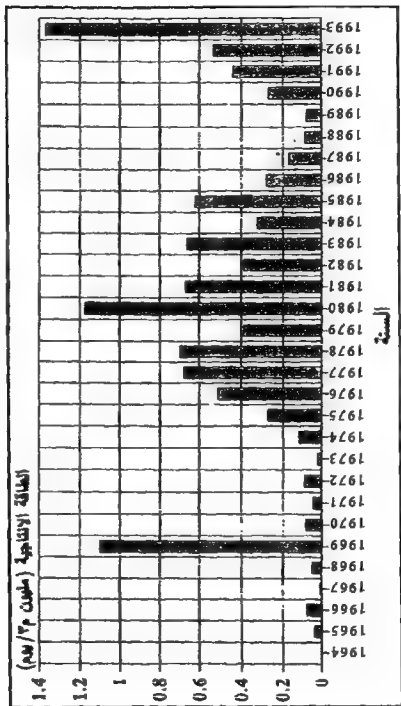
شكل (١٢)
الطاقة الإنتاجية التراكمية للنخلة في العالم في الفترة (١٩٦٤ - ١٩٩٣)



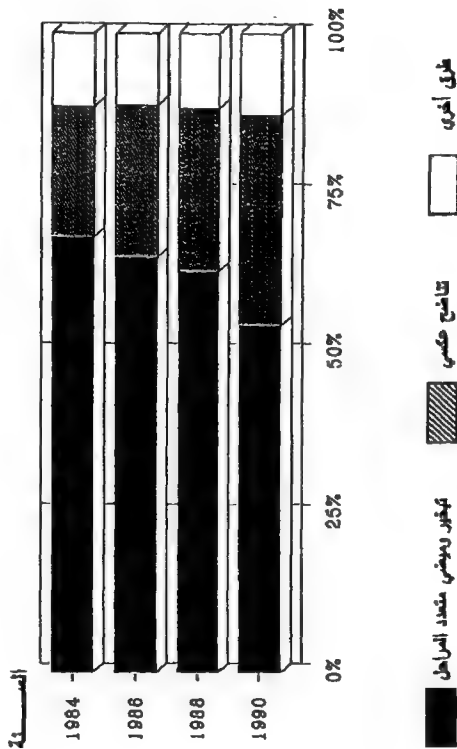
شكل (١٣)
 الطاقة الإنتاجية التراكمية للتحلية في الشرق الأوسط في الفترة (١٩٦٤ - ١٩٩٣)



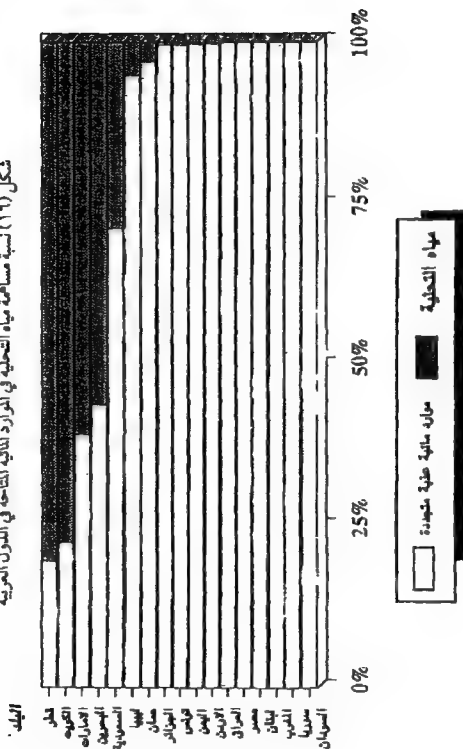
شكل (١٤) الطاقة الإنتاجية السنوية للتخلية في الشرق الأوسط
في الفترة (١٩٦٤ - ١٩٩٣)



شكل (١٥) الطاقات الإنتاجية العالمية للتحلية
تطور إنتاجية التناضح العكسي في مواجهة التبخير الواسع متعدد المراحل في الفترة من ١٩٨٤ - ١٩٩٠



شكل (١٦) نسبة مساهمة مياه التحلية في الموارد المائية المتاحة في الدول العربية



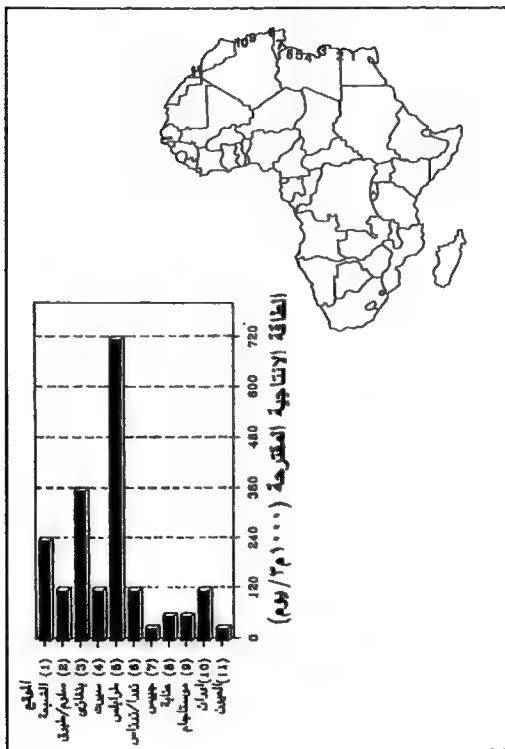
جدول (١) نسبة مساهمة مياه التحلية في إجمال الموارد المائية المتجددة لدول الوطن العربي

النسبة المئوية للمياه لصناعة التحلية	إجمالي المياه (بليون م ^٣ /سنة)	مياه التحلية (بليون م ^٣ /سنة)	المساهمة للمياه (بليون م ^٣ /سنة)	النسبة المئوية
أ. ك. ر.	٢٥٥٠	٢٥٥	٢٥	١٠
ب. ك. ر.	٧٧	٥٥٦	١٦١	١٦١
ج. ك. ر.	١٢٤٩	٧٦٠	٤٨٩	٤٨٩
د. ك. ر.	٢٥	١١٥	٩	٩
هـ. ك. ر.	٦٣٨٢	١٨٣٢	٤٥٥	٤٥٥
و. ك. ر.	٤٨٦٩	٤٤٧	٤٦٢	٤٦٢
ز. ك. ر.	١٨٨٨	٥٩	١١٩٩	١١٩٩
ح. ك. ر.	١٢٦٢	٧٥	١٦٩٧	١٦٩٧
ط. ك. ر.	٤٣٦٩	١٨٠	٤٢٥٩	٤٢٥٩
ي. ك. ر.	٥٨٢٦	١٢٦	٥٩١٩	٥٩١٩
ك. ك. ر.	١٣٤٦	٢	١٣٦١	١٣٦١
ل. ك. ر.	١١٢٥٦	١٢١	١١٣٥	١١٣٥
م. ك. ر.	٥٨١٥٨	٣١٨	٥٨٤٧٤	٥٨٤٧٤
ن. ك. ر.	٤٩٢٧	١٧	٤٩١٠	٤٩١٠
س. ك. ر.	٢٢٦٨٦	٢٥	٢٢٦٦١	٢٢٦٦١
ع. ك. ر.	٤٥٧٨٨	٣	٤٥٧٨٥	٤٥٧٨٥
ف. ك. ر.	١٠٧٧٣٦٥	٦٧	١٠٧٧٣٩٣	١٠٧٧٣٩٣
إجمالي	٣٦٤٦٥٨٥	٤٥٤٤٤	٢٨٧٣٩١	٢٨٧٣٩١

جدول رقم (٢) تكلفة إنتاج المياه المحلاة بمختلف طرق التحلية وباستخدام مصادر الطاقة المختلفة (دولار أمريكي/ متر مكعب) بأسعار عام ١٩٩١

مصادر الطاقة	الطاقة	طريقة التطهير المتعددة التأثير MED	طريقة التناضح العكسي (محطة تنقية فقط) RO	طريقة التناضح العكسي (محطة التحلية وجوار مصدر الطاقة) RO
١- محطات توليد:				
توليد الكهرباء، ميجاوات (كهرباء)	٥٠	—	٨٨٠	٨٠
ديزل	١٠٠	٩١	٩١	٨٩
توربينات غازية	١٥٠	٩٨	٩١	٨٦
غاز / بنزول	٤٠٠	٩٣	٨٢	٧٨
غاز / بنزول	٥٠٠	٩٤	٧٧	٧٤
شمس	٨٠٠	٩٩	٧٤	٧١
٢- محطات توليد:				
محاربه ميجاوات (محاربه)	١٠٠	١٥٩	—	—
غاز / بنزول	٥٠٠	٢٩	—	—
٣- محطات توليد:				
محاربه الفرن - ميجاوات (كهرباء)	٥٠	١٠٦	٩٩	٩٤
محاربه الفرن - ميجاوات (كهرباء)	٢٠٠	٩٤	٩٢	٩١
محاربه الفرن - ميجاوات (كهرباء)	٦٠٠	٩٣	٩٥	٩٢
محاربه الفرن - ميجاوات (كهرباء)	١٠٠٠	٩٩	٩٢	٩٠
٤- محطات توليد:				
محاربه الفرن - ميجاوات (كهرباء)	٥٠	٢٠٢	—	—
محاربه الفرن - ميجاوات (كهرباء)	١٠٠	١٩٩	—	—
محاربه الفرن - ميجاوات (كهرباء)	٢٠٠	١٩٧	—	—
محاربه الفرن - ميجاوات (كهرباء)	٥٠٠	١٩٧	—	—

شكل (١٧) للمواقع المرشحة والطاقات الإنتاجية لمحطات التحلية بالطاقة النووية
المقترح إنشاءها بمنطقة الشمال الأفريقي



المؤلفان في سطور

١- د. سامر صلاح الدين مخيمر

* من مواليد جمهورية مصر العربية سنة ١٩٥١

* دكتوراه في الهندسة الكيميائية (تكنولوجيا معالجة المياه).

* أستاذ مساعد بمركز البحوث النووية (رئيس مجموعة أبحاث معالجة المياه).

* شارك في مؤتمرات عدة على المستويين الدولي والعربي، فيما يتعلق بمجالات المياه والهندسة الكيميائية والتكنولوجيا، إلى جانب مشاركته في ندوات ومؤتمرات على المستوى المحلي.

* شارك في تأليف عديد من الكتب حول مشكلات المياه، وتكنولوجيا الطاقة النووية.

* له بحوث ودراسات عدة في مجالات المياه، والتكنولوجيا المتعلقة بها. وله كذلك عديد من الأبحاث الأكاديمية.



الصينيون المعاصرون

التقدم نحو المستقبل

انطلاقاً من الماضي

تأليف: ووبن

ترجمة: د. عبدالعزيز حمدي

مراجعة: د. لي تشين تشونغ

٢- خالد جمال الدين
حجازي

* من مواليد جمهورية مصر
العربية سنة ١٩٦١.

* دبلوم الدراسات العليا في
الدراسات الأفريقية (نظم
سياسية واقتصادية).

* يعمل بالهيئة المصرية العامة
للبنترول.

* شارك بالحضور في العديد
من الندوات والمؤتمرات
المتعلقة بمجالات المياه
والدراسات الاقتصادية.

صدر عن هذه السلسلة

- ١- الحضارة تأليف : د/ حسين مؤنس يناير ١٩٧٨
- ٢- اتجاهات الشعر العربي المعاصر تأليف : د/ إحسان عباس فبراير ١٩٧٨
- ٣- التفكير العلمي تأليف : د/ فؤاد زكريا مارس ١٩٧٨
- ٤- الولايات المتحدة والمشرق العربي تأليف : / أحمد عبدالرحيم مصطفى أبريل ١٩٧٨
- ٥- المعلم ومشكلات الإنسان المعاصر تأليف : د/ زهير الكرمي مايو ١٩٧٨
- ٦- الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها تأليف : د/ عزت حجازي يونيو ١٩٧٨
- ٧- الأحزاب والتكتلات في السياسة العالمية تأليف : / محمد عزيز شكري يوليو ١٩٧٨
- ٨- تراث الإسلام (الجزء الأول) ترجمة : د/ زهير السهوري أغسطس ١٩٧٨
تحقيق وتعليق : د/ شاكِر مصطفى
مراجعة : د/ فؤاد زكريا
- ٩- أمراء حل الدراسات اللغوية المعاصرة تأليف : د/ نايف عرما سبتمبر ١٩٧٨
- ١٠- جمعا العربي تأليف : د/ محمد رجب النجار أكتوبر ١٩٧٨
- ١١- تراث الإسلام (الجزء الثاني) ترجمة : د/ حسين مؤنس / د/ إحسان العمدة نوفمبر ١٩٧٨
مراجعة : د/ فؤاد زكريا
- ١٢- تراث الإسلام (الجزء الثالث) د. حسين مؤنس ديسمبر ١٩٧٨
/ د/ إحسان العمدة
مراجعة : د/ فؤاد زكريا
- ١٣- الملاحه وعلوم البحار عند العرب تأليف : د/ أنور عبدالعليم يناير ١٩٧٩
- ١٤- جمالية الفن العربي تأليف : د/ عتيق يحيى فبراير ١٩٧٩
- ١٥- الإنسان الحائر بين العلم والحرافة تأليف : د/ عبدالصالح صالح مارس ١٩٧٩
- ١٦- النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية تأليف : د/ عمود عبدالغضيل أبريل ١٩٧٩
- ١٧- الكون والثقوب السوداء إعداد : رؤوف وصفي مايو ١٩٧٩
مراجعة : زهير الكرمي
- ١٨- الكوميديا والتراجيديا ترجمة : د/ علي أحمد محمود يونيو ١٩٧٩
مراجعة : د/ شوقي السكري / د/ علي الراعي
- ١٩- المخرج في السرح المعاصر تأليف : / سعد أردش يوليو ١٩٧٩

- ٢٠- التفكير المستقيم والتفكير الأعوج
ترجمة حسن سعيد الكرمي
مراجعة : صلحي خطاب
أغسطس ١٩٧٩
- ٢١- مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي
تأليف : د/ محمد علي القرا
سبتمبر ١٩٧٩
- ٢٢- البيئة ومشكلاتها
تأليف : د/ محمد سعيد صباريني
أكتوبر ١٩٧٩
- ٢٣- الرق
تأليف : د/ عبدالسلام الترماني
نوفمبر ١٩٧٩
- ٢٤- الإبداع في الفن والعلم
تأليف : د/ حسن أحمد عيسى
ديسمبر ١٩٧٩
- ٢٥- المسرح في الوطن العربي
تأليف : د/ علي الراعي
يناير ١٩٨٠
- ٢٦- مصر وفلسطين
تأليف : د/ عواطف عبدالرحمن
فبراير ١٩٨٠
- ٢٧- العلاج النفسي الحديث
تأليف : د/ عبدالستار إبراهيم
مارس ١٩٨٠
- ٢٨- أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي
ترجمة : شوقي جلال
أبريل ١٩٨٠
- ٢٩- العرب والتعدي
تأليف : د/ محمد عياره
مايو ١٩٨٠
- ٣٠- العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة
تأليف : د/ عزت قري
يونيو ١٩٨٠
- ٣١- الموشحات الأندلسية
تأليف : د/ محمد زكريا عنالي
يوليو ١٩٨٠
- ٣٢- تكنولوجيا السلوك الإنساني
ترجمة : د/ عبدالقادر يوسف
أغسطس ١٩٨٠
- مراجعة : د/ رجا الدريني
- ٣٣- الإنسان والثروات المعدنية
تأليف : د/ محمد فتحي عوض الله
سبتمبر ١٩٨٠
- ٣٤- قضايا أفريقية
تأليف : د/ محمد عبدالغني سعودي
أكتوبر ١٩٨٠
- ٣٥- تحولات الفكر والسياسة
تأليف : د/ محمد جابر الأنصاري
نوفمبر ١٩٨٠
- في الشرق العربي (١٩٣٠-١٩٧٠)
- ٣٦- الحب في التراث العربي
تأليف : د/ محمد حسن عبدالله
ديسمبر ١٩٨٠
- ٣٧- المساجد
تأليف : د/ حسين مؤنس
يناير ١٩٨١
- ٣٨- تكنولوجيا الطاقة البديلة
تأليف : د/ سعود يوسف عياش
فبراير ١٩٨١
- ٣٩- ارتقاء الإنسان
ترجمة : د/ موفق شخاشيرو
مارس ١٩٨١
- مراجعة : زهير الكرمي
- ٤٠- الرواية الروسية في القرن التاسع عشر
تأليف : د/ مكارم الغمري
أبريل ١٩٨١
- ٤١- الشعر في السودان
تأليف : د/ عبده بدوي
مايو ١٩٨١
- ٤٢- دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية
تأليف : د/ علي خليفة الكواري
يونيو ١٩٨١
- ٤٣- الإسلام في الصين
تأليف : فهمي هويدي
يوليو ١٩٨١
- ٤٤- اتجاهات نظرية في علم الاجتماع
تأليف : د/ عبدالباسط عبدالمعطي
أغسطس ١٩٨١

- ٤٥- حكايات الشطار والعيارين في التراث العربي تأليف : د / محمد رجب التجار سبتمبر ١٩٨١
- ٤٦- دعوة إلى الموسيقا تأليف : د/ يوسف السبيي أكتوبر ١٩٨١
- ٤٧- فكرة القانون ترجمة : سليم الصويص نوفمبر ١٩٨١
- مراجعة : سليم يسير
- ٤٨- التنوير العلمي ومستقبل الإنسان تأليف : د/ عبدالحسن صالح ديسمبر ١٩٨١
- ٤٩- صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي تأليف : صلاح الدين حافظ يناير ١٩٨٢
- ٥٠- التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية تأليف : د/ محمد عبدالسلام فبراير ١٩٨٢
- ٥١- السينا في الوطن العربي تأليف : جان الكسان مارس ١٩٨٢
- ٥٢- النفط والعلاقات الدولية تأليف : د / محمد المريحى أبريل ١٩٨٢
- ٥٣- البدائية ترجمة : د / محمد عصقور مايو ١٩٨٢
- ٥٤- الحشرات الناقلة للأمراض تأليف : د / جليل أبو الحب يونيو ١٩٨٢
- ٥٥- العالم بعد ماتي عام ترجمة : شوقي جلال يوليو ١٩٨٢
- ٥٦- الإدمان تأليف : د / عادل المرداش أغسطس ١٩٨٢
- ٥٧- البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية تأليف : د / أسامة عبدالرحمن سبتمبر ١٩٨٢
- ٥٨- الرجوعية ترجمة : د / إمام عبدالفتاح أكتوبر ١٩٨٢
- ٥٩- العرب أمام تحديات التكنولوجيا تأليف : د/ انطونيوس كرم نوفمبر ١٩٨٢
- ٦٠- الأيديولوجية الصهيونية (الجزء الأول) تأليف : د / عبدالوهاب السبيري ديسمبر ١٩٨٢
- ٦١- الأيديولوجية الصهيونية (الجزء الثاني) تأليف : د / عبدالوهاب السبيري يناير ١٩٨٣
- ٦٢- حكمة الغرب ترجمة : د / فؤاد زكريا فبراير ١٩٨٣
- ٦٣- الإسلام والاقتصاد تأليف : د/ عبدالحادي علي النجار مارس ١٩٨٣
- ٦٤- صناعة الجوع (خرافة الندرة) ترجمة : أحمد حسان عبدالواحد إبريل ١٩٨٣
- ٦٥- مدخل إلى تاريخ للموسيقا المغربية تأليف : عبدالعزيز بن عبد الجليل مايو ١٩٨٣
- ٦٦- الإسلام والشعر تأليف : د / سامي مكى العاني يونيو ١٩٨٣
- ٦٧- بنو الإنسان ترجمة : زهير الكرمي يوليو ١٩٨٣
- ٦٨- الثقافة الألبانية في الأبجدية العربية تأليف : د / محمد موفكو أغسطس ١٩٨٣
- ٦٩- ظاهرة العلم الحديث تأليف : د / عبدالله العمر سبتمبر ١٩٨٣
- ٧٠- نظريات التعلم (دراسة مقارنة) ترجمة : د / علي حسين حجاج أكتوبر ١٩٨٣
- القسم الأول مراجعة : د / عطية محمود هتا
- ٧١- الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي تأليف : د / عبدالمالك خلف التميمي نوفمبر ١٩٨٣
- ٧٢- حكمة الغرب (الجزء الثاني) ترجمة : د / فؤاد زكريا ديسمبر ١٩٨٣

- ٧٣- التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي
٧٤- مشاريع الاستيطان اليهودي
٧٥- التصوير والحياة
٧٦- الموت في الفكر الغربي
٧٧- الشعر الإغريقي تراثا إنسانيا وعالميا
٧٨- قضايا التنمية الإعلامية والثقافية
٧٩- مفاهيم قرآنية
٨٠- الزواج عند العرب (في الجاهلية والإسلام)
٨١- الأدب البيروغسلافي للعاصر
٨٢- تشكيل العقل الحديث
٨٣- البيولوجيا ومصير الإنسان
٨٤- المشكلة السكانية وخزافة المalthوسية
٨٥- دول مجلس التعاون الخليجي
ومستويات العمل الدولية
٨٦- الإنسان وعلم النفس
٨٧- في تراثنا العربي الإسلامي
٨٨- الميكروبات والإنسان
٨٩- الإسلام وحقوق الإنسان
٩٠- الغرب والعالم (القسم الأول)
٩١- تربية اليسر وتحلف التنمية
٩٢- عقول المستقبل
٩٣- لغة الكيمياء عند الكائنات الحية
٩٤- النظام الإعلامي الجديد
- تأليف : د / مجيد مسعود
تأليف : أمين عبدالله محمود
تأليف : د / محمد نيهان سويلم
ترجمة : كامل يوسف حسين
مراجعة : د / إمام عبدالفتاح
تأليف : د / أحمد عتيان
تأليف : د / عواطف عبدالرحمن
تأليف : د / محمد أحمد خلف الله
تأليف : د / عبدالسلام الترماني
تأليف : د / جمال الدين سيد محمد
ترجمة : شوقي جلال
مراجعة : صلتي حطاب
تأليف : د / سعيد الحفار
تأليف : د / رمزي زكي
تأليف : د / بدرية العوضي
تأليف : د / عبدالستار إبراهيم
تأليف : د / توفيق الطويل
ترجمة : د / عزت شعلان
د / عبدالرزاق العدواني
مراجعة : د / سمير رضوان
تأليف : د / محمد عماره
تأليف : كافين رايلي
ترجمة : د / عبدالوهاب المسيري
د / هدى حجازي
مراجعة : د / فولاذ كريا
تأليف : د / عبدالعزيز الجلال
ترجمة : د / لطفي فطيم
تأليف : د / أحمد ملحت إسلام
تأليف : د / مصطفى المصمودي
يناير ١٩٨٤
فبراير ١٩٨٤
مارس ١٩٨٤
أبريل ١٩٨٤
مايو ١٩٨٤
يونيو ١٩٨٤
يوليو ١٩٨٤
أغسطس ١٩٨٤
سبتمبر ١٩٨٤
أكتوبر ١٩٨٤
نوفمبر ١٩٨٤
ديسمبر ١٩٨٤
يناير ١٩٨٥
فبراير ١٩٨٥
مارس ١٩٨٥
أبريل ١٩٨٥
مايو ١٩٨٥
يونيو ١٩٨٥
يوليو ١٩٨٥
أغسطس ١٩٨٥
سبتمبر ١٩٨٥
أكتوبر ١٩٨٥

٩٥- تغير العالم	تأليف : د / أنور عبد الملك	نوفمبر ١٩٨٥
٩٦- الصهيونية غير اليهودية	تأليف : ويغيتا الشريف	ديسمبر ١٩٨٥
٩٧- الغرب والعالم (القسم الثاني)	ترجمة : أحمد عبدالله عبدالعزيز تأليف : كافين وايلى	يناير ١٩٨٦
	ترجمة : د / عبدالوهاب المسيري د / هدى حجازي	
	مراجعة : د / فؤاد زكريا	
٩٨- قصة الأنثروبولوجيا	تأليف : د / حسين فهميم	فبراير ١٩٨٦
٩٩- الأطفال مرآة المجتمع	تأليف : د / محمد عباد الدين إسماعيل	مارس ١٩٨٦
١٠٠- الوراثة والإنسان	تأليف : د / محمد علي الريمي	أبريل ١٩٨٦
١٠١- الأدب في البرازيل	تأليف : د / شاكر مصطفى	مايو ١٩٨٦
١٠٢- الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية	تأليف : د / رشاد الشامي	يونيو ١٩٨٦
١٠٣- التنمية في دول مجلس التعاون	تأليف د / محمد توفيق صادق	يوليو ١٩٨٦
١٠٤- العالم الثالث ومجديات البقاء	تأليف جاك لوب	أغسطس ١٩٨٦
	ترجمة : أحمد فؤاد يلح	
١٠٥- المسرح والتغير الاجتماعي في الخليج العربي	تأليف : د / إبراهيم عبد الله غلوم	سبتمبر ١٩٨٦
١٠٦- «الملاحون بالقول»	تأليف : هيرت . أ . شيلار	أكتوبر ١٩٨٦
	ترجمة : عبدالسلام رضوان	
١٠٧- الشركات عابرة القومية	تأليف : د / محمد السيد سعيد	نوفمبر ١٩٨٦
١٠٨- نظريات التعلم (دراسة مقارنة) (الجزء الثاني)	ترجمة : د / علي حسين حجلاج	ديسمبر ١٩٨٦
	مراجعة : د / عطية محمود هتا	
١٠٩- العملية الإبداعية في فن التصوير	تأليف : د / شاكر عبد الحميد	يناير ١٩٨٧
١١٠- مفاهيم نقدية	ترجمة : د / محمد عصفور	فبراير ١٩٨٧
١١١- قلق الموت	تأليف : د / أحمد محمد عبد الحافظ	مارس ١٩٨٧
١١٢- العلم والمتشغولون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث	تأليف : د / جون . ب . ديكتسون	أبريل ١٩٨٧
	ترجمة : شعبة الترجمة باليونسكو	
١١٣- الفكر التربوي العربي الحديث	تأليف : د / سعيد إسماعيل علي	مايو ١٩٨٧
١١٤- الرياضيات في حياتنا	ترجمة : د / فاطمة عبدالقادر الميا	يونيو ١٩٨٧

- ١١٥ - معالم على طريق تحديث الفكر العربي
١١٦ - أدب أميركا اللاتينية
قضايا ومشكلات (القسم الأول)
- ١١٧ - الأحزاب السياسية في العالم الثالث
١١٨ - التاريخ النقدي للتخلف
١١٩ - قصيدة وصورة
١٢٠ - ميكولوجية اللعب
- ١٢١ - الدواء من فجر التاريخ إلى اليوم
١٢٢ - أدب أميركا اللاتينية (القسم الثاني)
- ١٢٣ - ثقافة الأطفال
١٢٤ - مرض القلق
١٢٥ - طبيعة الحياة
- ١٢٦ - اللغات الأجنبية (تعليمها وتعلمها)
- ١٢٧ - اقتصاديات الإسكان
١٢٨ - المدينة الإسلامية
١٢٩ - الموسيقى الأندلسية المغربية
١٣٠ - التنبؤ الوراثي
- تأليف : د / معن زيادة يوليو ١٩٨٧
تنسيق وتقديم : سيزو فرنانديث مورينو أغسطس ١٩٨٧
ترجمة : أحمد حسان عبدالواحد
مراجعة : د / شاكر مصطفى
- تأليف : د / أسامة الغزالي حرب سبتمبر ١٩٨٧
تأليف : د / رمزي زكي أكتوبر ١٩٨٧
تأليف : د / عبدالغفار مكاوي نوفمبر ١٩٨٧
تأليف : د / سوزلغا ميلر ديسمبر ١٩٨٧
ترجمة : د / حسن عيسى
مراجعة : د / محمد عياد الدين إسماعيل
- تأليف : د / رياض رمضان العلمي يناير ١٩٨٨
تنسيق وتقديم : سيزو فرنانديث مورينو فبراير ١٩٨٨
ترجمة : أحمد حسان عبدالواحد
مراجعة : د / شاكر مصطفى
- تأليف : د / هادي نعمان الحيتي مارس ١٩٨٨
تأليف : د / داليد . ف . شيهان أبريل ١٩٨٨
ترجمة : د / عزت شعلان
مراجعة : د / أحمد عبدالعزیز سلامة
- تأليف : فرانسيس كريك مايو ١٩٨٨
ترجمة : د / أحمد مستجير
مراجعة : د / عبد الحافظ حلمي
- تأليف : د / نايف خرما يونيو ١٩٨٨
د / علي حجاج
- تأليف : د / إسماعيل إبراهيم درة يوليو ١٩٨٨
تأليف : د / محمد عبدالستار عثمان أغسطس ١٩٨٨
تأليف : عبدالعزیز بن عبد الجليل سبتمبر ١٩٨٨
تأليف : د / زولت هارميتاي أكتوبر ١٩٨٨
ريتشارد هوتون
- ترجمة : د / مصطفى إبراهيم فهمي
مراجعة : د / مختار الطوارقي

- ١٣١ - مقالة لتاريخ الفكر العلمي في الاسلام
١٣٢ - أوروبا والتخلف في أفريقيا
- تأليف : د / أحمد سليم سعيدان
تأليف : د / والتر رودني
ترجمة : د / أحمد القصير
- ١٣٣ - العالم للعاصر والصراعات الدولية
١٣٤ - العلم في منظوره الجديد
- مراجعة : د / إبراهيم عثمان
تأليف : د / عبدالحق عبد الله
تأليف : روبرت م - اقروم
تأليف : جورج ن. ستانسيو
- ١٣٥ - العرب واليونسكو
١٣٦ - اليابانيون
- ترجمة : د / كمال خلايلي
تأليف : د / حسن نافعة
تأليف : إدوين رايشاود
ترجمة : ليل الجليلي
- مراجعة : شوقي جلال
- ١٣٧ - الاتهامات التنصيرية
١٣٨ - أدب الرحلات
١٣٩ - المسلمون والاستعمار الاوربي لأفريقيا
١٤٠ - الانسان بين الجوهر والمظهر
(تملك أو تكون)
- تأليف : د / معتز سيد عبد الله
تأليف : د / حسين فهميم
تأليف : عبدالله عبدالرزاق ابراهيم
تأليف : إريك فروم
ترجمة : سعد زهران
- مراجعة : د / لطفي فطيم
- ١٤١ - الأدب اللاتيني (ودوره الحضاري)
١٤٢ - مستقبلنا المشترك
- تأليف : د / أحمد عثمان
إعداد : اللجنة العلمية للمية والتنمية
ترجمة : محمد كامل عارف
- مراجعة : علي حسين حجاج
- ١٤٣ - الرف في الرواية العربية
١٤٤ - الإبداع العام والخاص
- تأليف : د / محمد حسن عبدالله
تأليف : الكسندرو روشكا
ترجمة : د / هسان عبدالحق أبو فخر
- ١٤٥ - سيكولوجية اللغة والمرض العقلي
١٤٦ - حياة الوحي الفني
(دراسات في تاريخ الصورة الفنية)
- تأليف : د / جمعة سيد يوسف
تأليف : فيورزي غانشف
ترجمة : د / نواف نيوف
مراجعة : د / سعد معلوح
- ١٤٧ - الرأسمالية تمجد نفسها
- تأليف : د / فؤاد مرسى
- نوفمبر ١٩٨٨
ديسمبر ١٩٨٨
يناير ١٩٨٩
فبراير ١٩٨٩
مارس ١٩٨٩
أبريل ١٩٨٩
مايو ١٩٨٩
يونيو ١٩٨٩
يوليو ١٩٨٩
أغسطس ١٩٨٩
سبتمبر ١٩٨٩
أكتوبر ١٩٨٩
نوفمبر ١٩٨٩
ديسمبر ١٩٨٩
يناير ١٩٩٠
فبراير ١٩٩٠
مارس ١٩٩٠

- ١٤٨ - علم الأحياء والأيدولوجيا والطبيعة البشرية : تأليف : ستيفن روز وآخرين أبريل ١٩٩٠
ترجمة : د / مصطفى إبراهيم فهمي
مراجعة : د / محمد عصافور
- ١٤٩ - ماهية الحروب الصليبية : تأليف : د / قاسم عبد قاسم مايو ١٩٩٠
- ١٥٠ - حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة) : تأليف : د / قاسم عبد قاسم يونيو ١٩٩٠
ترجمة : عبد السلام وضوان
- ١٥١ - تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة : تأليف : د / شوقي عبد القوي عثمان يوليو ١٩٨٩
تأليف : د / أحمد مدحت إسلام أغسطس ١٩٩٠
- ١٥٢ - التلوث مشكلة العصر (ظهور مشكلة المبيدات في أغسطس ١٩٩٠، وانقطعت السلسلة بسبب المدولان العراقي والفاسم على دولة الكويت، ثم استؤنفت في شهر سبتمبر ١٩٩١ بالمد ١٥٣)
- ١٥٣ - الكويت والتنمية الثقافية العربية : تأليف : د / محمد حسن عبدالله سبتمبر ١٩٩١
- ١٥٤ - النشطة المتحولة : أربعون عاما في : تأليف : بيتر بروك أكتوبر ١٩٩١
استكشاف المسرح
ترجمة : فاروق عبدالقادر
- ١٥٥ - مؤثرات عربية وإسلامية في الأدب الرومي : تأليف : د / مكارم الغمري نوفمبر ١٩٩١
- ١٥٦ - القصص : كيف نفهمه ونساعده، : تأليف : سيلفتو آرتي ديسمبر ١٩٩١
ترجمة : د / عاطف أحمد
- ١٥٧ - الاستشراق في الفن الرومانسي للفرنسي : تأليف : د / زينب البيطار يناير ١٩٩٢
- ١٥٨ - مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج : تأليف : د / محمد السيد سعيد فبراير ١٩٩٢
- ١٥٩ - ذكرى الزمان عبر التاريخ : ترجمة : فؤاد كامل عبدالعزيز مارس ١٩٩٢
مراجعة : شوقي جلال
- ١٦٠ - ارتقاء القيم (دراسة نفسية) : تأليف : د / عبداللطيف محمد خليفة أبريل ١٩٩٢
- ١٦١ - أمراض الفجر : تأليف : د / فيليب عطية مايو ١٩٩٢
(المشكلات الصحية في العالم الثالث)
- ١٦٢ - القومية في موسيقى القرن العشرين : تأليف : د / سمحة الخولي يونيو ١٩٩٢
- ١٦٣ - أسرار النوم : تأليف : الكسندو يوريل يوليو ١٩٩٢
ترجمة : د / أحمد عبدالعزيز سلامة
- ١٦٤ - بلاغة الخطاب وعلم النص : تأليف : د / صلاح فضل أغسطس ١٩٩٢
- ١٦٥ - الفلسفة للماصرة في أوروبا : تأليف : م. إ. بوشنكي سبتمبر ١٩٩٢
ترجمة : د / عزت قرني

- ١٦٦- الأمومة: نمو العلاقة بين الطفل والأم
١٦٧- تاريخ الدراسات العربية في فرنسا
١٦٨- بنية الثورات العلمية
١٦٩- تاريخ الكتاب (القسم الأول)
١٧٠- تاريخ الكتاب (القسم الثاني)
١٧١- الأدب الأفريقي
١٧٢- الذكاء الاصطناعي واقعه ومستقبله
١٧٣- المعتقدات الدينية لدى الشعوب
١٧٤- المهتمة الروائية والأخلاق
١٧٥- سيكولوجية الصحافة
١٧٦- العبقرية والإبداع والقيادة
١٧٧- للمذهب الأدبية والثقافة
عند العرب والغربيين
١٧٨- الكون
١٧٩- الصلاة (من منظور علم النفس)
١٨٠- العلاج السلوكي للطفل
أساليبه ونماذج من حالاته
- تأليف: د/ فايز قطار
تأليف: د/ عمود المقداد
تأليف: توماس كون
ترجمة: شوقي جلال
تأليف: د/ الكسندر ستيفنغيتش
ترجمة: د/ محمد. الأرتاوط
تأليف: د/ الكسندر ستيفنغيتش
ترجمة: د/ محمد. الأرتاوط
تأليف: د/ علي شلش
تأليف: آلان بونيه
ترجمة: د/ علي صبري قرظلي
أشرف عل التحرير جفري بارنلد
ترجمة: د/ إمام عبد الفتاح إمام
مراجعة: د/ عبد الغفار مكاوي
تأليف: ناهلة اليقضي
تأليف: مايكل أرنجليل
ترجمة: د/ فيصل عبد القادر يونس
مراجعة: شوقي جلال
تأليف: دين كيث سايمتن
ترجمة: د/ شاكرا عبد الحميد
مراجعة: د/ محمد عصفور
تأليف: د/ شكري محمد عياد
تأليف: د/ كارل ساغان
ترجمة: نافع أيوب تيس
مراجعة: محمد كامل عارف
تأليف: د/ أسامة سعد أبو سريخ
د/ عبد الستار إبراهيم
د/ عبد الحميد الدخيل
د/ وضوي إبراهيم
- أكتوبر ١٩٩٢
نوفمبر ١٩٩٢
ديسمبر ١٩٩٢
يناير ١٩٩٣
فبراير ١٩٩٣
مارس ١٩٩٣
أبريل ١٩٩٣
مايو ١٩٩٣
يونيو ١٩٩٣
يوليو ١٩٩٣
أغسطس ١٩٩٣
سبتمبر ١٩٩٣
أكتوبر ١٩٩٣
نوفمبر ١٩٩٣
ديسمبر ١٩٩٣

- ١٨١- الأدب اللاتني في نصف قرن
١٨٢- الشفاهية والكتائية
- تأليف : د/ عبدالرحمن بلوي
تأليف: والتر ج. أونج
ترجمة : د. حسن البنا عز الدين
مراجعة : د. محمد عصفور
- ١٨٣- الطاغية
١٨٤- العرب وعصر المعلومات
١٨٥- عندما تغير العالم
- تأليف : د. إمام عبدالفتاح إمام
تأليف : د. نبيل علي
تأليف: جيمس بيرك
ترجمة : ليل الجبالي
مراجعة : شوقي جلال
- ١٨٦- القوى الدينية في إسرائيل
١٨٧- آلاف السنين من الطاقة
- تأليف : د. رشاد عبدالله الشامي
تأليف : فلاديمير كارستيف
بيوتر كازانوفسكي
ترجمة : محمد غيث الزيات
- ١٨٨- الاتجاه القومي في الرواية
١٨٩- عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة
- تأليف : د. مصطفى عبد الغني
تأليف : جان- ماري بيلت
ترجمة : السيد محمد عثمان
- ١٩٠- مقدمة في علم التفاوض السياسي والاجتماعي
١٩١- النهاية
- تأليف : د. حسن محمد وجيه
تأليف : فرائك كلوز
ترجمة : د. مصطفى إبراهيم فهمي
مراجعة : عبدالسلام رضوان
- ١٩٢- جلور الاستبداد (قراءة في أدب قديم)
١٩٣- اللغة والتفسير والتواصل
١٩٤- جوته والعالم العربي
- تأليف : د. عبدالغفار مكاوي
تأليف : د. مصطفى ناصف
تأليف : كاتارينا موزن
ترجمة : د. هلنان عباس علي
مراجعة : د. عبدالغفار مكاوي
- ١٩٥- الغزو العراقي للكويت
١٩٦- المدينة في الشعر العربي المعاصر
١٩٧- اليهود في البلدان الإسلامية
- ندوة بحثية
تأليف : د. مختار أبوغالي
تحرير : صموئيل أتينجر
ترجمة : د. جمال الرفاعي
مراجعة : د. رشاد الشامي
- يناير ١٩٩٤
فبراير ١٩٩٤
مارس ١٩٩٤
أبريل ١٩٩٤
مايو ١٩٩٤
يونيو ١٩٩٤
يوليو ١٩٩٤
أغسطس ١٩٩٤
سبتمبر ١٩٩٤
أكتوبر ١٩٩٤
نوفمبر ١٩٩٤
ديسمبر ١٩٩٤
يناير ١٩٩٥
فبراير ١٩٩٥
مارس ١٩٩٥
أبريل ١٩٩٥
مايو ١٩٩٥

- ١٩٨ - فلسفات تربوية معاصرة
١٩٩ - الفكر الشرقي القديم
- ٢٠٠ - الزلازل : حقيقتها وأثارها
٢٠١ - جيران في عالم واحد
٢٠٢ - الأمم المتحدة في نصف قرن
٢٠٣ - التصوير الشعبي العربي
٢٠٤ - الصراع على القمة
- ٢٠٥ - المخلوقات والمجتمع
٢٠٦ - البنيوية وما بعدها
- ٢٠٧ - شعرنا القديم والنقد الجديد
٢٠٨ - العبقورية (تاريخ الفكرة)
- تأليف : د. سعيد إسحاق علي
تأليف : جون كولر
ترجمة : كامل يوسف حسين
مراجعة : د. إمام عبدالفتاح إمام
تأليف : د. شاهر جمال أغا
مراجعة : عبدالسلام رضوان
تأليف : د. حسن نافعة
تأليف : د. أكرم قاتصو
تأليف : لسترا ثارو
ترجمة : أحمد فؤاد يليح
تأليف : د. مصطفى سويف
تأليف : جون ستروك
ترجمة : د. محمد حسن عصفور
تأليف : د. وهب أحمد روميه
تحرير : بيلوي مري
ترجمة : محمد عبدالواحد محمد
مراجعة : د. عبدالغفار مكاوي
- يوليو ١٩٩٥
يوليو ١٩٩٥
أغسطس ١٩٩٥
سبتمبر ١٩٩٥
أكتوبر ١٩٩٥
نوفمبر ١٩٩٥
ديسمبر ١٩٩٥
يناير ١٩٩٦
فبراير ١٩٩٦
مارس ١٩٩٦
أبريل ١٩٩٦

سلسلة عالم المعرفة

«عالم المعرفة» سلسلة كتب ثقافية تصدر في مطلع كل شهر ميلادي عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب — دولة الكويت — وقد صدر العدد الأول منها في شهر يناير عام ١٩٧٨ .

تهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارئ بزيادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة ، وكذلك ربطه بأحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة . ومن الموضوعات التي تعالجها تأليفاً وترجمة :

١ - الدراسات الإنسانية : تاريخ - فلسفة - أدب الرحلات - الدراسات الحضارية - تاريخ الأفكار .

٢ - العلوم الاجتماعية : اجتماع - اقتصاد - سياسة - علم نفس - جغرافيا - تخطيط - دراسات استراتيجية - مستقبلات .

٣ - الدراسات الأدبية واللغوية : الأدب العربي - الآداب العالمية - علم اللغة .

٤ - الدراسات الفنية : علم الجمال وفلسفة الفن - المسرح - الموسيقى - الفنون التشكيلية والفنون الشعبية .

٥ - الدراسات العلمية : تاريخ العلم وفلسفته ، تبسيط العلوم الطبيعية (فيزياء ، كيمياء ، علم الحياة ، فلك) - الرياضيات التطبيقية (مع الاهتمام بالجوانب الإنسانية لهذه العلوم) ، والدراسات التكنولوجية .

أما بالنسبة لنشر الأعمال الإبداعية - المترجمة أو المولفة - من شعر وقصة ومسرحية ، وكذلك الأعمال المتعلقة بشخصية واحدة بعينها فهذا أمر غير وارد في الوقت الحالي .

وتحرص سلسلة «عالم المعرفة» على أن تكون الأعمال المترجمة حديثة النشر.

وترحب السلسلة باقتراحات التأليف والترجمة المقلمة من المتخصصين، على ألا يزيد حجمها على ٣٥٠ صفحة من القطع المتوسط، وأن تكون مصحوبة بنبذة وافية عن الكتاب وموضوعاته وأهميته ومدى جدته. وفي حالة الترجمة ترسل نسخة مصورة من الكتاب بلغته الأصلية، كما ترفق مذكرة بالفكرة العامة للكتاب، والمجلس غير ملزم بإعادة المخطوطات والكتب الأجنبية في حالة الاعتذار عن عدم نشرها. وفي جميع الحالات ينبغي إرفاق سيرة ذاتية لمقترح الكتاب تتضمن البيانات الرئيسية عن نشاطه العلمي السابق.

وفي حال الموافقة والتعاقد على الموضوع — المؤلف أو المترجم — تصرف مكافأة للمؤلف مقدارها ألف دينار كويتي، وللمترجم مكافأة بمعدل خمسة عشر فلساً عن الكلمة الواحدة في النص الأجنبي أو تسعة دينار أيها أكثر (ويحد أقصى مقداره ألف ومائتا دينار كويتي)، بالإضافة إلى مائة وخمسين ديناراً كويتياً مقابل تقديم المخطوطة — المؤلف والمترجم — من نسختين مطبوعتين على الآلة الكاتبة.



سعر النسخة

مؤسسات	أفراد	الاشتراكات :	ديثار كويتي	الكويت ودول الخليج
ك. ٥٢٥	ك. ٥١٥	دولة الكويت	ما يماثل دولاراً أمريكياً	الدول العربية الأخرى
ك. ٥٣٠	ك. ٥١٧	دول الخليج	أربعة دولارات أمريكية	خارج الوطن العربي
٥٠ دولاراً أمريكياً	٢٥ دولاراً أمريكياً	الدول العربية الأخرى		
١٠٠ دولاراً أمريكياً	٥٠ دولاراً أمريكياً	خارج الوطن العربي		

ترسل باسم :

الاشتراكات /

الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص . ب : ٢٣٩٩٦ الصفاة/ الكويت - 13100

برقيا : تلف : ٢٤٣١٢٢٩ — فاكسميلي :

طبع من هذا الكتاب أربعون ألف نسخة

مطبع الميمنة - الكويت

قسمة اشتراك



البيان		سلسلة عالم المعرفة		مجلة الثقافة العالمية		مجلة عالم الفكر		سلسلة المسرح العالمي	
د.د	دولار	د.د	دولار	د.د	دولار	د.د	دولار	د.د	دولار
٢٥	-	١٢	-	١٢	-	١٢	-	٢٠	-
١٥	-	٦	-	٦	-	٦	-	١٠	-
٣٠	-	١٦	-	١٦	-	١٦	-	٢٤	-
١٧	-	٨	-	٨	-	٨	-	١٢	-
-	٥٠	-	٣٠	-	٢٠	-	٢٠	-	٥٠
-	٢٥	-	١٥	-	١٥	-	١٥	-	٢٥
-	١٠٠	-	٥٠	-	٥٠	-	٤٠	-	١٠٠
-	٥٠	-	٢٥	-	٢٥	-	٢٠	-	٥٠

الرجاء ملء البيانات في حالة رغبتكم في: تسجيل اشتراك: [] تجديد اشتراك: []

الاسم:
العنوان:
اسم المطبوعة:
مدة الاشتراك:
المبلغ المرسل:
نقدًا / شيك رقم:
التوقيع:
التاريخ:

تسدد الاشتراكات مقدما بحوالة مصرفية باسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب مع مراعاة سداد عمولة البنك المحول عليه المبلغ في الكويت .
وترسل على العنوان التالي:

السيد الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص. ب: ٢٣٩٩٦ - الصفاة - الرمز البريدي 13100
دولة الكويت

هذا الكتاب

تتضافر العديد من العوامل النابعة من الحقائق الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية والإستراتيجية، لتجعل من أزمة المياه في المنطقة العربية أزمة متعددة الأبعاد، ولا تقتصر تلك الأزمة على مصدر مائي بعينه، بل إنها تسري على كل المصادر المائية في المنطقة.

ويتعامل هذا الكتاب مع تلك الأزمة المائية متعددة الأبعاد من منظور متعدد أيضاً، يبدأ من الحقائق الجغرافية والتاريخية فضلاً عن الاعتبارات النابعة من القانون الدولي، لينطلق عبر عملية تجسيد متتال إلى الإحاطة بسائر جوانب وأبعاد الموضوع السياسية والاقتصادية والفنية، وينتهي إلى استشراف المستقبل المائي للمنطقة.

ويهدف هذا الكتاب إلى الإسهام في حفز الاهتمام العربي العام والخاص بأزمة المياه والقضايا المرتبطة بها. ويعد الاهتمام والإدراك الخطوة الأولى واللازمة نحو إنضاج آليات مؤسسية عربية متقدمة للتعامل الكفء مع أزمة المياه في المنطقة التي تمثل الشرط الأول لأعمال مشروع مائي عربي يحقق الأمن المائي على مستوى قطري، وكذلك على المستوى الشامل، مما يفضي إلى تحقيق الطموحات العربية الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية، ومن ثم الارتقاء بمستوى معيشة الإنسان العربي.

سعر النسخة

مؤسسات	أفراد	الاشتراكات:	دينار كويتي	الكويت ودول الخليج
ك. ٥٣٥	ك. ١١٥	دولة الكويت	ما يعادل دولاراً أمريكياً	الدول العربية الأخرى
ك. ٥٣٠	ك. ١١٧	دول الخليج	أربعة دولارات أمريكية	خارج الوطن العربي
٥٠ دولاراً أمريكياً	٢٥ دولاراً أمريكياً	الدول العربية الأخرى		
١٠٠ دولاراً أمريكياً	٥٠ دولاراً أمريكياً	خارج الوطن العربي		